جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ضوابط صوغ البِنية الصرفية
بين
النظريـة والتطبيق

الدكتور
عبد المؤمن محمود أحمد محمد
مدرس اللغويات في كلية البنات الأزهرية طيبة الجديدة

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الثانى
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٦٩٤٠/ ٢٠١٣م
الترقيم الدولى : ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله المفيض الخيرات، الواهب البركات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسالات ، صلّى الله عليه وعلى آله الطّيّبين والطّيّبات ، صلاة دائمة دوام الأرض والسماوات.

أما بعد

فقد أصابت العربيةُ ثروةً لغوية واسعة ؛بما تشعّب عن أصولها من أبنيةٍ وصِيغٍ ، تشتمل على أقسام الكَلِم وما تفرّع عنها، ولا يرتاب باحث محقّق في شدّة تعويلها على البناء والتركيب ، الذي عاد عليها بالغنى والثراء.

وقد درس الصرفيون أنواع الأبنية دراسة تفصيلية شاملة ، فلم يكتفوا بحصرها وتصنيفها ، بل جاوزوا ذلك إلى وضع ضوابط لصوغها وبنائها ، وكانوا يسعون للخروج من شتات الأمثلة المتعددة إلى بناء هيكل صرفي مُحكَم ، يقوم على محاور رئيسة ، يضبط تلك الأمثلة في قضايا كلية عامة، تحدّد الأسس والأصول التي بُني عليها علم الصرف.

بل كانوا يعتمدون علي هذه الضوابط في توجيه ما خالف قواعدهم وأصولهم، إلا أن هذه الضوابط لم تفرد في باب خاص ضمن مؤلفاتهم، بل وردت مُوزَّعة على أبواب مختلفة(١).

من هنا جاءت فكرة هذا البحث ، لا ، لأدعى أني آتٍ بما لم يأت به الأوائل، فأنا عالة عليهم ، أصدر عنهم في كل ما آتي وأذر، ولكن غاية ما هناك أنى حاولت جاهدا تشذيب وتهذيب ما آل إلىّ من لدنهم ؛ لأصنع منه مادة متضامّة ، تضمّ شتات ما تفرّق من جزئياته في طيّات مؤلفاتهم.

فجاء بعنوان: (ضوابط صوغ البنية الصرفية بين النظرية والتطبيق).

---

(١) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٥٩.

وفي البحث عن تلك الضوابط من مظانّها تبين أن صوغ البنية الصرفية وما يتعلق بها من قواعد صرفية يقوم على خمسة ضوابط، مرجعها إلى ثلاثة أمور متصلة بها:

١. فبعضها يرجع إلى الذوق وتوفير الجُهد في النطق، وهو يتمثل في ضابطي : (التخفيف) ، و(كثرة الاستعمال).

٢. وبعضها يعتمد على القياس العقلي ، وهو يتمثل في ضابط : (المشابهة).

٣. وبعضها يعتمد على المعنى، وهو يتمثل في ضابطي: (أمن اللبس)، و(الدلالة) [٢].

<u>وبناء على هذا جاءت خطة البحث على النحو التالي:</u>

مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

أما المقدمة، فظهر خلالها بيان أهمية الموضوع، وخطّته، ومنهج البحث فيه.

<u>وأما التمهيد، فَوُسِمَ بـ(البنية الصرفية ، ووسائل صوغها)</u> .

وفيه الحديث عن (البنية الصرفية) خلال هذه المطالب الآتية:

١. مفهوم البنية الصرفية.

٢. كثرة الأبنية وتنوعها.

٣. وسائل صوغ الأبنية وتغييرها.

٤. المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية.

<u>وأما الباب الأول، فقد وُسِمَ بـ (ضوابط مرجعها إلى الذوق والحسّ اللغوي)</u> .

وجاء في فصلين:

---

(٢) جدير بالذكر أن أول من أشار إلى هذه الضوابط الدكتورة لطيفة النجـار فـي كتابهـا دور البنيـة الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، وقد توسع بحثي هذا في الحديث عنها ضامًا إليها ضـابط كثرة الاستعمال.

الفصل الأول :ضابط التخفيف ، وأثره في صوغ البنية الصرفية.

وفيه الحديث عن اتصال هذا الضابط بطبائع العرب في القول ؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن ذلك مخلّاً بكلامهم ، فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه ، ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه؛ اقتصادا بالجهد المبذول ، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف، ولا مشاحَّة في الاصطلاح .

وقد جاء في المباحث التالية:

١. مدخل في الحديث عن التخفيف ، وأنواعه.

٢. صور التخفيف ، والنتائج المترتبة عليها.

٣. أسباب التخفيف ودواعيه.

٤. التخفيف والعدول عن الأصل.

أما الفصل الثاني، فقد سميته بـ(ضابط كثرة الاستعمال، وأثره في صوغ البنية الصرفية.).

وفيه الحديث عن أثر هذا الضابط في كثير من التغييرات التي تحدث للبنية الصرفية من زيادة ، أو حذف، أو غير ذلك...، واقترانه في كثير من المواضع بالخفّة، فمدعاهم إلى هذه التغييرات التخفيف لكثرة الاستعمال، لذا أردفت الحديث عنه عَقِب ضابط التخفيف ؛ لتتضح الصورة وتُحكَم القضية.

وقد جاء في المباحث التالية:

١. مدخل في الحديث عن كثرة الاستعمال.

٢. الغاية من اعتماد كثرة الاستعمال كضابط في صوغ البنية الصرفية.

٣. علاقة كثرة الاستعمال بالأصالة والفرعية.

٤. كثرة الاستعمال والقياس الصرفي.

٥. مظاهر كثرة الاستعمال على المستوى الصرفي.

وأما الباب الثاني، فقد وُسِمَ بـ (ضوابط مرجعها إلى القياس العقلي) .

وقد جاء في فصل واحد: (المشابهة وأثرها في صوغ البنية الصرفية)

وفيه الحديث عن تأصيل هذا الضابط في كتب القدامى ، و بخاصة كتب أصول النحو، حيث عرف بقياس الشبه ، أو قياس التمثيل ، أو قياس المساوي ، وكيف أخذ به القدماء في توجيههم النصوص القليلة وبنائها على الكثير أو إلحاقها بها ، من حمل الفرع على الأصل ، والبحث فيه يُظهر لنا بوضوح وجوه الشبه المختلفة في شتَّى الاستعمالات من جهة اللفظ والمعنى.

<u>وقد جاء في المباحث التالية:</u>

١. مفهوم المشابهة وتأصيلها في كتب الصرفيين القدامى.

٢. قواعد عامة تتعلق بالمشابهة وتضبط أثرها.

٣. صور المشابهة وأشكالها المتنوعة.

٤. المشابهة والعدول عن الأصل.

<u>وأما الباب الثالث، فقد وُسِمَ بـ (ضوابط مرجعها إلى المعنى) .</u>

وجاء في فصلين:

<u>الفصل الأول: أمن اللبس وأثره في صوغ البنية الصرفية.</u>

وفيه الحديث عن احتكام الصرفيين إلى هذا الضابط في صوغ البنية الصرفية، عند الخلط بين المعاني وعدم تمييزها ، ويظهر دوره غالبا عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبان متطابقة ، تمثل مجموعات مختلفة ، مما يجعل التمييز بينها في غاية الصعوبة ، فيتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها؛ ليؤمن اللبس.

<u>وقد جاء في المباحث التالية:</u>

١. مدخل في أهمية هذا الضابط.

٢. الوسائل اللازمة لأمن اللبس.

٣. ما لا يُبالَى فيه باللبس ، أو أَمْنِه.

٤. ارتباط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية الصرفية الأخرى.

٥. مظاهر أمن اللبس على المستوى الصرفي.
٦. أمن اللبس والقياس الصرفي.
٧. أمن اللبس والعدول عن الأصل.

الفصل الثاني: الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.

وفيه الحديث عن تحرّي الصرفيين العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة، وكيف كانت الدلالة ملحظا بارزا ، اعتمده الصرفيون لضبط كثير من الصيغ، بل كان له أثر في مخالفة بعض القواعد المتعلقة بالبنية الصرفية.

وقد جاء في المباحث التالية:

١. أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية.
٢. نماذج توضح أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية.
٣. أثر الدلالة في العدول عن الأصل.

وأما الخاتمة فقد تضمنتْ أهمَّ ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

وقد اعتمد البحث على الجمع بين النظرية والتطبيق، من خلال وصف تلك الضوابط وبيان أثرها في صوغ البنية الصرفية، وتحليل ما يتعلق بكل ضابط من نماذج ومسائل.

وبعد هذا كلِّه، فإن هذا العمل خطوةٌ وليدةٌ لمحاولةٍ مبتدِئةٍ لا تدَّعى الكمال، ولا تبرّئ النفس من النقص، ولن تستنكف أن تصغى لتوجيهات المنتقدِين، فجزى الله خير الجزاء كلَّ مَن أعانها على تسديد نَظْرة، أو تصويب خَطْرة، والشكر أولاً وآخرًا للمنعِم المتفضِّل على ما أعطى وأجزل.

وحسبي أني أنفقت جلّ وقتي، متابعةً وبحثًا وتدقيقًا واجتهادًا ؛ رغبةً مخلِصةً في إخراج البحث إخراجًا علميًا دقيقًا متقنًا، فإن وُفِّقت، فإنه لا يَتوفّق عبد حتى يوفقه الله، وإن أخطأت، فحسبي ما ذكرتُ.

والله أسأل أن أكون موفَّقًا فيه وفيما بعده، وأن يكون هذا العمل نافعًا ، خادمًا للعربية وأهلها، إنه سميع مجيب، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد، وعنوانه:

(البنية الصرفية، ووسائل صوغها).

ويشمل المطالب الآتية:

أولاً: مفهوم البِنية الصرفية.

ثانيًا: كثرة الأبنية في العربية.

ثالثًا: وسائل صوغ الأبنية وتغييرها.

رابعًا: المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية.

أولا :مفهوم البِنية الصرفية

تعريفها لغةً ، واصطلاحًا:

البِنية : مأخوذة من البناء ، الذي يعنى: ضمّ الشيء بعضه إلي بعض، أو بمعنى: وضْع شيء علي شيء علي صفة يُراد بها الثبوت(٣).

جاء في لسان العرب :" والبُنية والبِنية: مَا بَنَيْتَهُ ...يُقَالُ :بِنية، وَهِيَ مِثْلُ (رِشْوَةٍ ورِشاً) ،كأَنَّ البِنية الْهَيْئَةُ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا ، مِثْلَ : المِشْيَة والرِّكْبة"(٤).

ويفهم من هذا بأنها مجموع الأحرف ، مضمومًا بعضُها إلي بعض ، وبهذا شُبّهت بالبناء، وأُخذت منه.

فإذا كان البناء عبارة عن مجموع اللَّبِنات وضمِّها ، فإن هذا معنى البِنية أيضا ، وبهذا فلا فرق بين البناء والبِنية ، أو بين قولنا : بناء وبِنية ، فهما شيء واحد ، يعنيان : الهيئة أو الكيفية للشكل المشارِك لهما(٥).

وهذا ما أشار إليه الرضيّ في تعريفه الشامل للبِنية ، حيث قال : " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركتها المعيّنة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كلٌّ في موضعه(٦).

وبهذا يكون تعريف البِنية أو البناء في الاصطلاح : هو الهيئة الثابتة التي تأتي عليها الكَلِم العربية، من حيث مواقع الأصول والزوائد ، وحركاتها فيها(٧).

ويلاحظ من تعريف الرضي- السابق ذكره - أنه جمعَ البناء والوزن والصيغة في معني واحد.

مع أن هناك فرقا دقيقا لطيفا بين هذه المصطلحات الثلاثة.

---

(٣) انظر : الكليات ٢٤١/١ (فصل الباء).
(٤) لسان العرب ٩٤/٤ (فصل الباء الموحدة).
(٥) انظر : صيغة (فعيل) دراسة نحوية صرفية دلالية صـ١ .
(٦) شرح الشافية للرضي٢/١.
(٧) انظر : حديث عن أبنية العربية د/ محمد حسن جبل صـ٣.

فالبِنية تعني : ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله ، والمقصود من ذلك : عدّة الحروف التي يتكون منها ،والهيئة التي تنتظم هذه الأحرف من حركة أو سكون(٨).

وهي شاملة لكل أنواع الكلمات من الأسماء والأفعال والحروف ، المقيس منها وغير المقيس(٩).

أما الصيغة : فهي هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها(١٠) –إذ الصوغ في اللغة : تهيئة شيء علي مثال مستقيم(١١)– وهي : عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها ،مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلٌّ في موضعه(١٢).

وتختلف عن البنية في أنها تختص بأنواع الكلمات المقيسة في الأكثر ، فهي لا تستعمل إلا في مجال المقيسات من الأحكام ، كصيغ التصغير، واسمي الفاعل و المفعول ، واسمي الزمان والمكان ، والمصدر الميمي ، وصيغ التعجب، وصيغ منتهي الجموع ،وصيغ الأفعال .

أما الوزن : فيصدق عليه ما مضي في تعريف الصيغة اصطلاحا ،كما في (ضَرب) فصيغته (فَعَل) ووزنه (فَعَل) .

فهو يجتمع مع الصيغة ، إلا في الكلمات التي يحدث فيها إعلال بالحذف أو النقل،فيتحقق فيها الوزن ،ولا توجد فيها الصيغة، كما في الأمر من (وقَي):(قِ)، فإذا سألنا أنفسنا من أيّ الصيغ هذا الفعل؟

لقلنا دون تردّد : إن صيغته هي صيغة (افعِل) ،وذلك أن صيغة الأمر من (فَعَل يفْعِل) هي (افْعِل)، فإذا سألنا : فما بال هذه العين المكسورة تقف بإزاء الفعل

---

(٨) انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية صـ٢٧ .
(٩) انظر : من صيغ وأوزان العربية (أفعل) صـ١١.
(١٠) انظر : من صيغ وأوزان العربية (أفعل) صـ١٢.
(١١) انظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس(ص و غ) ٣٢١/٣، ٣٢٢ .
(١٢) انظر : شرح الشافية ٢/١.

في صورته النهائية؟ فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل (الميزان)، ولا تمثل الصيغة(١٣).

وإذا كان البناء والوزن ينطبق عليهما تعريف الرضي ، فإن الصيغة تحتاج إلي تقييد بالمقيسات من الأحكام ، حتى يكون التعريف جامعا مانعا .

وبهذا الاعتبار يمكن القول أن بين البناء والصيغة عموما وخصوصا ، وكذلك الحال بالنسبة للوزن مع الصيغة.

فقد تجتمع المصطلحات الثلاثة في مثل (حامد) ،فهذه الكلمة تتكون من عدد من الحروف والحركات،ضُمّ بعضها إلي بعض، وهذا هو البناء أو البِنية .

كما أنها صيغة أيضا ؛ لأنها علي وزن من أوزان الأسماء المشهورة ، وهو وزن (فاعِل)، وهذا الوزن قياسي في كل اسم فاعل مشتقّ من الثلاثي (فَعِل)، فهي بهذا الاعتبار صيغة.

وقد ينفرد أحدهما عن الآخر ، فقد يكون البناء في كلمة ، ولا يكون الوزن والصيغة ، كما في الكلمات الأعجمية ، والضمائر ، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة ، والشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال ، والحروف، والأفعال الجامدة ؛ لأن هذه المذكورات لها أبنيتها ، إلا أنها ليست لها صيغة ، ولا يمكن أن توزن بالميزان الصرفي(١٤).

ولعلّ جَمْع الرضي لهذه المصطلحات الثلاثة ، واعتبارها من المترادفات ، يصدر عنده من وجه نظر خاصة :

أن البناء الذي يمكن أن يطلق عليه مصطلح وزن أو صيغة ،هو البناء المقيس عنده في علم الصرف ؛ لأن الصرف لا يدخل فيه كلّ الأبْنية ،بل هو قاصر في موضوعه علي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، فتخرج المبنيات والحروف والأسماء الأعجمية ، والضمائر والأفعال الجامدة ، والكلمات التي لا تدخل في هذا

---

(١٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١٤٤، ١٤٥ ، ومـن صـيغ وأوزان العربيـة (أفعـل) صـ ١٧.

(١٤) انظر : من صيغ وأوزان العربية (أفعل) صـ١٣.

العِلْم كلها أبنية ، لا يتحقق فيها مفهوم الصيغة ، أو الوزن ؛ لتعذُّر أن تقابل بالفاء والعين واللام(١٥).

ثانيا :كثرة الأبنية في العربية

تتميز اللغة العربية بكثرة أبنيتها ، فقد أحصى سيبويه منها ثلاثمائة وثمانية بناء(١٦).

ثم استَدرك عليه هذا الإحصاء من جاء بعده ،فاستدرك ابن السراج علي سيبويه اثنين وعشرين مثالا(١٧).

كما خصص أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي للأبنية كتابا سماه (الاستدراك علي سيبويه في كتاب الأبنية) ، جمعَ فيه ما ذكره سيبويه ، وزاد عليه ثمانية أمثلة(١٨).

ثم جاء ابن القطاع ، فأدخل التفريع إلي المضعّف وغير المضعّف ، وحسَب الاسم والصفة صيغتين، فوصل بعددها إلي ألف ومائتين وعشرة بناء ، أو ألف وخمسمائة بناء (١٩).

ولا شك أن حصر أبنية الكلم العربية مهما كثُرت، هو في ذاته إنجاز عظيم للائمة المتقدمين الذين أجروا ذلك الحصر، وهو في الوقت نفسه عَلَم عظيم علي انضباط هذه اللغة ، رغم غزارة ثروتها من المفردات وتشعّب صيغها(٢٠).

وترجع تلك الكثرة إلى أمور ، منها :

*** كثرة المعاني الصيغية للجِذْر الواحد ، فمثلاً جِذْر كـ" عَلِم " تستعمل له الصيغ للمعاني التالية:**

---

(١٥) انظر : المرجع السابق صـ١٧.
(١٦) انظر :الكتاب٤/٢٤٢ -٣٠٧.
(١٧) إحصاء عدد ما استدركه ابن السراج علي سيبويه هو عمل ابن القطاع ، كما ذكره في كتابه : أبنية الأسماء صـ ٨٩، ونقله عنه السيوطي في المزهر ٣/٢ .
(١٨) انظر : كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية للزبيدي صـ ١.
(١٩) انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩-٩٢، و المزهر ٣/٢.
(٢٠) انظر : حديث عن أبنية العربية صـ٣-٥.

"عَلِم" بكسر عين الفعل للتعبير عن حصول العلم لفاعل هذا الفعل ، و"عَلُم" بضم عين الفعل للتعبير عن صيرورته عليماً،و"عَلَمه" بفتح عين الفعل للتعبير عن غلبة المفعول في حصيلته من العلم،و"عالَمه" للتعبير عن فاعلية المفعول في مجال العلم ، و"أَعلَمه" للتعبير عن إيصال الفاعل العلم إلي المفعول ،و"علّمه" بتضعيف عين الفعل ، للتعبير عن الاجتهاد (بالتكرار أو بالشرح أو بالتدريب) في جعله عالماً ،و" تعلّم" للتعبير عن اجتهاد الفاعل في تحصيل العلم لنفسه ،و"تعالَم " للتعبير عن تظاهره أمام غيره بأنه عالم ، و"استعلم" للتعبير عن طلبه العلم ، و"عالِم" للمتّصف بالعلم بأمر أو في وقت ،و"عليم" لمن له العلم صفة ثابتة أو غريزة،و"علّام" و"علّامة" للمبالغة في الاتصاف بالعلم ،و(معلوم) لمن وقع العلم به، و"مَعلَم " لمكان أو زمان يُكسب فيه العلم،و"العَلَم" للجبل الذي يمثل علامة في الطريق والبيداء وكذا الراية ،و"العالَم" لتجمّع المعلوم من كائنات في نطاق متميز، و"العَلَمة" شِقٌّ في الشَّفة العليا للبعير يميّز بعضها عن بعض.

وهكذا ، ولم نذكر المشتقات والأفعال الأخرى المزيدة المذكورة هنا ، ولا المبني منها للمجهول، وما اشتق منه ، وما يتأتي منه ومن جذور أخري من صيغ لمعان لم تذكر هنا(٢١).

والخلاصة أن المعاني الصيغية كثيرة ، ومن هنا تطلّب التعبير عنها صيغاً كثيرة ؛ لتحقيق التخصيص وتمام البيان اللذين تحرص عليهما العربية.

*** كثرة جذور العربية ، حيث بلغت نحو اثني عشر ألف جذر ، مع اختلاف عدد الحروف المكونة لتلك الجذور بين ثلاثة أحرف وأربعة وخمسة ، عدا الزوائد التي تضاف لكلٍ ، ويترتب علي اختلاف عدد حروف التركيب اختلاف هيئة الصيغ التي تصاغ منه واختلاف عددها أيضاً، فاسم الفاعل من الثلاثي (كَتَبَ) علي هيئةٍ غير اسم الفاعل من الرباعي (دَحْرَج) وهكذا، وبعض الصيغ القياسية لا تتأتي من**

(٢١) انظر : حديث عن أبنية العربية صـ٦.

غير الثلاثي ، ويتضاعف الأمر عند إدخال الزوائد ،كما في مثال "عَلِم " – السابق– والمشتقات منها(٢٢).

*** تولّد بعضها من بعض بمطل الحركات أو تقصيرها، أو فكّ التضعيف،أو الإبدال ، أو العدل ، أو غير ذلك،كما قيل في: (قيراط ودينار): إن أصلهما (قرّاط ودّنار)(٢٣).وفي (عُمر وزُفر)وبابهما: إنهما معدولان من (عامر وزافر)(٢٤)، وفي (مثني وثلاث) من (اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة)(٢٥).**

وهذا رافد من روافد كثرة الصيغ وتعددها(٢٦).

*** المخالفة بين الصيغ المعبَّرة عن معني صيغي واحد ؛ تنبيها علي فروق لا نريد أن نغفلها ، كاختلاف صيغ المصادر لاختلاف المقصود بها، كالصِّغر والصغارة ، والضَرّ والضُرّ ، والكُفر والكفران ، والهُدى والهداية ، وهكذا (٢٧).**

وكذا الاختلاف بين صيغ الجموع ، كالأخوة من النسب ، والإخوان للأصدقاء(٢٨)، والعَرَب للناس، والعِرَاب للخيل(٢٩).

ومنها الاختلاف لتمييز جنس الموصوف أو المسمّي به ، كوصْف البناء بأنه (حصين) ، والحرّ بأنه (رَزَين) ، ووصْف المرأة بأنها (حَصان ، ورَزان) ، ووصْف الرجل بأنه (أصَنَع اليدين) ، والمرأة بأنها (صَناع اليدين) ، وهكذا(٣٠).

وكذا منه اختلاف صيغ الماضي للجذر الواحد لاختلاف المعني بين الأصل والمحمول عليه، كـ(بَعُد) بضم العين لبعد المسافة، وبكسرها للهلاك ، أو لاختلاف

---

(٢٢) انظر : المرجع السابق صـ٧.
(٢٣) انظر : الممتع الكبير في التصريف ٢٤٥/١ ، واللباب في علل البناء ٣١٦/٢.
(٢٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١٤٧٣/٣-١٤٧٤.
(٢٥) انظر : الكتاب ٢٢٥/٣ ، والمقتضب ٣١٩/٣ ، والأصول في النحو ٨٨/٢.
(٢٦) انظر : حديث عن أبنية العربية صـ٨.
(٢٧) انظر : معاني الأبْنية في العربية صـ١٨.
(٢٨) انظر : الصحاح (أخ ا) ٢٢٦٤/٦.
(٢٩) انظر : اللسان ٥٩٠/١ (فصل العين المهملة).
(٣٠) انظر : الكتاب ١٠٢/٢ ،والخصائص ١١٠/٢ ،وإصلاح المنطق ٢٠٧/١.

طابع المعني نفسه ، كـ(فقِه) بكسر العين لوقوع الفقه منه ، وبضمها لصيرورته فقيها ، وبفتحها للدلالة علي الغلبة في الفقه ، وهكذا[٣١].

وهذه المخالفة رافد عظيم من روافد غزارة عدد الصيغ في العربية ، وقد قال سيبويه مشيراً إلي هذه المخالفة : "وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب"[٣٢].

ثالثا:وسائل صوغ الأبنية وتغييرها

الحديث عن كثرة الأبْنية يسوقنا إلي كيفية صياغة هذه الكثرة من الأبْنية وتغييرها، وتوليدها، حيث اعتُمِد في ذلك على وسيلتين :

الأولى: الاشتقاق ، ويمثل الوسيلة الأولي التي يقوم عليها صوغ معظم ألفاظ العربية ، وهو كما عرفه الصرفيون:" أخذ صيغة من أخري ، مع اتفاقهما معني ومادةً أصليةً وهيئةَ تركيبٍ لها ؛ ليدلّ بالثانية علي معني الأصل بزيادة مفيدة ؛ لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة ، كـ(ضارب من ضرَب)، و(حذِرٍ من حذِرَ) [٣٣].

وهذا الاشتقاق هو ما يعرف بالاشتقاق الصغير ،وهو أهمّ أنواع الاشتقاق وأكثرها ورودا في العربية .

فإذا أخذنا أصلاً معيّناً ،وليكن (عَلِم) ، فإننا نستطيع أن نصوغ منه أبنية مختلفة ، (تعلّم ، ويعلَم، واعلَمْ) ، وهذه جميعها أفعال ، و(عالِم ومعلوم وعليم وعلّام) ، وهذه جميعها صفات ، و(عِلْم)،وهذا مصدر ،و(أعلم من كذا) ،وهذا أفعل تفضيل .

وهكذا يكون الاشتقاق الأصغر وسيلة آلية دقيقة لصوغ أنواع مختلفة من الأبْنية في العربية[٣٤].

---

(٣١) انظر : اللسان ٩٧/٣ (ب ع د) و٥٢٢/١٣ (ف ق هـ).
(٣٢) الكتاب ١٠٢/٢ .
(٣٣) انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٧٥/١.
(٣٤) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٩١.

ولهذا الاشتقاق– الذي يُعتمد عليه في صوغ الأبنية وتنوعها– صور متعددة، وقد حصر بعضهم التغيّرات التي تطرأ علي الأصل المشتق منه ؛ لتوليد أبنية جديدة بخمسة عشر تغييرا[٣٥] ، إلا أنها ترجع في النهاية إلي صورتين :

***تغيّر الحركات في الكلمة وإضافة حروف جديدة ،كما في حروف الزيادة[٣٦]،وكالنسب بإضافة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها وتصاحبه تغييرات أخري في بِنية الكلمة ،لا مجال لذكرها[٣٧] ، وكذا في التصغير من ضمّ الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة ساكنة هي ياء التصغير وكسر ما بعدها فيما جاوز الثلاثة[٣٨]، ولا يقتصر التغيير علي بِنية الكلمة ، بل يتعداه إلي التغيير في معناها وصفتها.**

وكذا في التعدية التي تختص بالأفعال دون الأسماء ، وهي وسيلة يلجأ إليها لجعل الفعل اللازم متعدياً[٣٩]،كصوغه علي(أفعَل) كـ(خرج وأخرج) ، وصوغه علي (فاعل) كـ(جلس وجالسته)،وصوغه علي(استفعل) كـ(استخرجته) ، وصوغه علي (فعّل) كـ(خرّجت الحديث ،وفهّمته الدرس) ، أو غيرها من صور التعدية المختلفة التي أوردها بعض النحاة في كتبهم[٤٠].

***تغيير الحركات في الكلمة دون الحروف ،كما يحدث في البناء للمجهول ، وتختص هذه الوسيلة بالفعل أيضاً من صوغه علي صيغة أخري ؛ ليميّز نائب الفاعل من الفاعل[٤١].**

---

(٣٥) انظر : الصاحبي في فقه اللغة صـ ٢٥-٢٨ ، والمزهر ٢٠٢/١-٢٠٣.
(٣٦) انظر الحديث عن الزيادة وأنواعها في :شرح المفصل ١٣١/٦ ، ١٤١/٩- ١٥٩ ، والممتع ٣٩/١ – ٥٠.
(٣٧) انظر الحديث عن النسب في: شرح الشافية ٤/٢ وما بعدها .
(٣٨) انظر الحديث عن التصغير في: شرح الشافية للرضي ١٨٩/١ وما بعدها.
(٣٩) انظر : شرح الشافية للرضي ٨٦/١.
(٤٠) انظر : مغني اللبيب صـ ٦٧٨ -٦٨٠.
(٤١) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٩٧.

أو ما يحدث في النقل، كتحويل الفعل إلي صيغة أخرى ، كما في تحويله إلى (فَعُل) للدلالة علي ثبوت الوصف للموصوف، أو التعجب ، أو المدح ، أو الذم[٤٢].

تلك كلها صور مختلفة للاشتقاق الذي يعني توليد الصيغ والألفاظ بعضها من بعض ، إذ لا يقتصر الاشتقاق علي المشتقات السبعة (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة، واسمي الزمان والمكان ، واسم الآلة ، واسم التفضيل) [٤٣].

الثانية : الإلصاق، وهو وسيلة من وسائل توليد الأبْنية في العربية ، إلا أن دوره محدود بأنواع قليلة من الأبْنية إذا ما قورن بالوسيلة الأولى ، وهي الاشتقاق، ذلك أن العربية لغة اشتقاقية تعتمد علي التحول الداخلي لبِنية الكلمة في صوغ المفردات فيها.

أما الإلصاق فانه يعتمد علي إضافة سوابق أو لواحق إلي الكلمة ، دون أن يغيّر ذلك من بنيتها الداخلية ، إذ تبقي الصيغة ، وليس هناك من تغيير سوي إلحاق حرف أو أكثر بأول الكلمة أو آخرها ، كما يحدث في التثنية ، والجمع ، والتأنيث[٤٤].

رابعا : المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية.

الضوابط جمع ضابطة ، أو ضابط[٤٥] ، وهو في اللغة بمعنى:الحزم والشدّة، أو ملازمة الشيء وعدم مفارقته ، يقال : "ضَبَطَهُ يَضْبُطه ضَبْطاً وضَبَاطَةً، – بالفَتْحِ–: حَفِظَهُ بالحَزْمِ، فَهُوَ ضَابِطٌ، أَي حازِمٌ. وقالَ اللَّيْثُ: ضَبْطُ الشَّيْءِ: لُزُومُه لَا

(٤٢) انظر : شرح المفصل ١٢٩/٧.
(٤٣) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٩٦.
(٤٤) انظر : اللغة لفندريس صـ ١١٦ ، واللغة العربية معناها ومبناها صـ ١٢٧،١٥٦ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ١٠٠.
(٤٥) عند أمن اللبس يجوز أن يجمع (فاعل) الوصف على (فواعل) ، كـ(فارس وفوارس). انظر : الكتاب٦١٤/٣.

يُفارِقُه، يُقَالُ ذلِكَ فِي كلِّ شيءٍ. وضَبْطُ الشَّيْءِ: حِفْظُه بالحَزْم. وقالَ ابنُ دُرَيْدٍ: ضَبَطَ الرَّجُلُ الشَّيءَ يَضْبُطُه ضَبْطاً، إذا أَخَذَه أَخْذاً شَديداً"(٤٦).

وفي الاصطلاح : الْأَمْرُ الْكُلِّيُّ الْمُنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ ،يقال: ضابط الباب كذا ، أي : الحكم الكلي الذي ينطبق على جزئياته(٤٧).

ولهذا قيل في السماعي :مَا لَا قَاعِدَة لَهُ يعرف بهَا، كَمَا أَن الْقيَاسي مَا لَهُ ضَابِط كلّي يُعلم بِهِ(٤٨).

ولست أعنى بالضوابط قواعد الصرف فحسب ، فما أيسر الوصول إليها بالرجوع إلى كتب الصرف، بل أعني بالضوابط الأسس التي اعتمد عليها الصرفيون في صوغهم لقواعد البنية الصرفية وأحكامها ، إذ إنهم لم يكتفوا بوصف قواعدها وأحكامها ، بل انتقلوا من الوصف إلى التفسير ، إلى إيجاد ضوابط كلية تشكّل مرجعا مشتركا يجمع تلك القواعد ضمن أُطُر عامة محددة، يعتمد كل واحد منها أصلا مشتركا وحكما واحدا ، أو قاعدة كلية.

وفي البحث عن تلك الضوابط من مظانها –كما ذكرت في المقدمة– وجدنا أن صوغ البنية الصرفية وما يتعلق بها من قواعد صرفية يقوم على خمسة ضوابط ، مرجعها إلى ثلاثة أمور متصلة بها:

***فبعضها يرجع إلى الذوق وتوفير الجهد في النطق،وهو يتمثل في ضابطي: (الخفّة) ، و(كثرة الاستعمال).**

*** وبعضها يعتمد على القياس العقلي ، وهو يتمثل في ضابط: (المشابهة).**

*** وبعضها يعتمد على المعنى، وهو يتمثل في ضابطي: (أمن اللبس)، و(الدلالة).**

---

(٤٦) انظر : جمهرة اللغة ١ / ٣٥٢ ، وتاج العروس ١٩ / ٤٣٩ (ض ب ط).
(٤٧) انظر : المصباح المنير ٢ / ٥١٠، والمعجم الوسيط ١ / ٥٣٣ (ض ب ط).
(٤٨) انظر الكليات ١/ ٤٩٧.

فقواعد البنية الصرفية لا تخرج عن تلك الأسس، فمرجعها إما إلى التخفيف، أو كثرة الاستعمال ، أو أمن اللبس ، أو حَمْل الشيء على نظيره ، أو الرجوع إلى الدلالة عند انعدام ذلك كله.

وقبل أن نفصل القول في كل ضابط نشير إلى أمرين :

أولهما_: **أن هذه الضوابط مجرد تفسيرات و علل ، قال بها النحاة ، استنباطا من لغة العرب ، فإذا كانت العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، فقد قام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها(٤٩).**

وكان ذلك من النحاة سعيا لتفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه(٥٠).

ثانيهما_:**القواعد والضوابط التي وضعها الصرفيون ، وحصروا بها أنواع الأبنية وأوزانها ، وجعلوا لكل نوع قواعد وضوابط ، انتزعوها من فصيح كلامهم وأصيله الغالب – على ضربين:**

١–قواعد تطرد فيه هذه الضوابط وتصاغ على أساسه كثير من الأبنية ، وأكثر ما يتجلى في مصادر غير الثلاثي ، وصوغ أسماء الفاعلين والمفعولين ، وأسماء المرة والهيئة ، والزمان والمكان ، والتفضيل ... فهذه تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير.

٢– وضرب لا تطرد فيه تلك الضوابط ، ومن ذلك مصادر الثلاثي وجمع التكسير ... وما ضوابط الصرفيين التي دونوها لهذين البابين إلا للتقريب والرجوع عند الحاجة ، ومن هنا كانت مصادر الثلاثي –مثلا –على أوزان شتى مع التفاوت بينها في الكثرة والقلة والندرة والشذوذ ، مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية والسماعية منها.

وهكذا رأينا أن قواعد البنية تتفاوت بين سماعي لا يقاس عليه، وآخر مطرد يقاس عليه ، احتكم الصرفيون فيه إلى البنية ، وجعلوها ضابطا تصاغ عليه كثير

---

(٤٩) انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ٦٦.
(٥٠) انظر : أصول النحو العربي صـ١٠٨.

من الكلمات ، كمصادر غير الثلاثي والمشتقات ، ونستطيع أن نمثل لطريقة صوغ هذه الأبنية بمعادلة ، يكون طرفها الأول البنية الضابطة ، وطرفها الثاني البينة المصوغة ، كالأمثلة التالية :

-الفعل (افتعل) ...المصدر (افتعال).

-الفعل (انفعل).....المصدر (انفعال).

-الفعل (استفعل)....المصدر (استفعال).

- الفعل (فعل) اسم الفاعل : (فاعِل) واسم المفعول :(مفعول).

- الفعل(أفعل) اسم الفاعل : (مُفْعِل) واسم المفعول :(مُفْعَل).

لكن هذا الاطراد والإحكام في ضابط البنية ، لا يتحقق في تلك الضوابط التي معنا في هذا البحث بالدقة والآلية نفسها ؛ ذلك أنها تقوم على أمور متصلة بالمعنى (الدلالة ، وأمن اللبس) ، أو الذوق والجهد في النطق (الخفة ، والكثرة) ، أو القياس العقلي (المشابهة) ، وهذه كلها أمور تتفاوت وتختلف. أما البنية فإنها أمر شكلي ثابت ، لا يتغير ، فثبات الضابط يؤدي إلى اطراد حكمه وتحققه في كل العناصر المضبوطة. وإن خرجت بعض هذه العناصر عن حكم هذا الضابط فإن نسبتها تكون ضئيلة جدا بالمقارنة مع نسبة العناصر الخارجة عن حكم بقية الضوابط[٥١].

(٥١) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٦١،٦٠.

الباب الأول، وعنوانه:

ضوابط مرجعها إلى الذوق والحسّ اللغوي .

وفيه فصلان:

الفصل الأول :ضابط التخفيف ، وأثره في صوغ البنية الصرفية .

الفصل الثاني :ضابط كثرة الاستعمال، وأثره في صوغ البنية الصرفية .

الفصل الأول :

ضابط التخفيف ، وأثره في صوغ البنية الصرفية .

ويتضمن المباحث الآتية:

أولا : مدخل في الحديث عن التخفيف ، وأنواعه .

ثانيا : صور التخفيف ، والنتائج المترتبة عليها .

ثالثا : أسباب التخفيف ودواعيه .

رابعا : التخفيف والعدول عن الأصل .

مدخل

من الضوابط التي عوّل عليها الصرفيون في صوغ البنية الصرفية ، وما يعرض لها من أحوال: ضابط التخفيف، فما أكثر عباراتهم أنهم فعلوا كذا: "...التماس الخفّة"(٥٢)، أو "أرادوا التخفيف"(٥٣)، أو " طلبًا للخفّة" (٥٤)، أو"حَذْفُ آخره تخفيفا"(٥٥) ، وغير ذلك.

فهو من العلل التي يلجئون إليها ، ويحتكمون لها ، حتى إن ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى أنه إذا تعذر عليك الاعتلال بأمر آخر ، جنحت إلى طريق الاستخفّاف والاستثقال ، فإنك لا تعدم هناك مذهبًا تسلكه، ومأمًّا تتورّده..." (٥٦).

وإذا نظرنا في كتاب الاقتراح لوجدنا السيوطي قد أورد – نقلا عن الدينوري- تقسيم اعتلالات النحويين إلى صنفين:" علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا ، وهي واسعة الشعب ، إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا.

ثم عَدّ منها علّة الاستثقال ، وعلّة التخفيف ، ومثّل للاستثقال بالواو في "يَعِد " ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ومثّل للتخفيف بالإدغام(٥٧).

وهكذا يظهر لنا أن الخفّة والثِّقَل يطردان على كلام العرب، وينساقان إلى قوانين لغتهم(٥٨).

وهما – أعني: الخفّة والثِّقَل – يرجعان إلى ذوق المتكلم فيما يجده ويحسّه؛ لأن هناك ذوقًا وعُرْفًا لغويًا عند العرب جعلهم يكرهون – مثلا – توالي الأمثال ؛

---

(٥٢) انظر : الكتاب ١١٧/٤.
(٥٣) انظر : الكتاب ٤٦٧/٤.
(٥٤) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو صـ:١٣٨.
(٥٥) انظر : التصريح بمضمون التوضيح١٨٤/٢.
(٥٦) انظر : الخصائص ٧٩/١.
(٥٧) انظر : الاقتراح في أصول النحوصـ:١١٥، وما بعدها ، وثمار الصناعة صـ١٣٥.
(٥٨) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ :١٦.

لثقله ، فاللفظ الثقيل تمجّه الأسماع، وتنفر منه ، أما الخفّة فتطمئن إليها الأسماع وتستأثرها،ولهذا قيل:إن الخفّة والثِّقَل شيء نسبي .

وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله :"واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثمّ لم يَلحقها تنوينٌ ، ولَحِقَها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء. ألا تَرى أنّ الفعل لابدّ له من الاسم ، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا "(٥٩).

فقد أشار إلى أن الثِّقَل والخفّة إنما يعرفان عن طريق الوصف ، كأنه آمَن بأنهما مجرد انطباع وأثر إيقاعي ، يحسّه المتحدث في نفسه خلال الممارسة اللغوية، وفي هذا المعنى يقول أحد المحدَثين ، وهو يتحدث عن الأصوات عسيرة النطق : " وعُسْرُ النطق كَعَكْسِه، وهو اليُسْر، من المسائل النسبية المحضة التي يحسها المتكلم بوضوح ، على ما يبدو، ولكنها تختلف في كل لغة عنها في الأخرى. ولا يمكن تقويمها دون معرفة اللغة معرفة دقيقة. والواقع أن أصلها يرجع إلى العادات المكتسبة من الحركات النطقية"(٦٠).

أنواع التخفيف

بالنظر في كتب اللغويين وكلامهم نجد أن الخفّة تتنوع نوعين :

***خفّة في اللفظ**

***خفّة في المعنى.**

فالخفّة اللفظية تدور في فَلَك تجاور أصوات الكلمة ، التي تميل العربية إلى تحقيق الانسجام بينها ، لهذا عابوا اللفظة إن لم تكن في مكانها ، ولم يتحقق الانسجام بين حروفها ، كما يقول عبد القاهر: "وإنْ جُهِد أن تتفاضلَ الكلمتانِ المُفردتان، مِنْ غيرِ أن يُنظَر إلى مكانٍ تقعانِ فيه منَ التأليف والنظمِ، بأكثرَ من أن تكونَ هذهِ مألوفةً مستعملةً، وتلك غريبةً وحشية، أو أن تكونَ حروفُ هذهِ أَخفّ،

(٥٩) انظر : الكتاب١/٢٠-٢١.

(٦٠) اللغة لجوزيف فندريس صـ٩٢،و انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٩.

وامتزاجُها أَحسنَ، ومما يَكُدُّ اللسانَ أَبْعَدَ.وهل تَجد أحداً يقولُ: "هذه اللفظةُ فصيحةٌ"، إلاَّ وهو يعتبرُ مكانَها منَ النظم، وحسنَ مُلائمةِ معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لخواتها؟"(٦١).

وتقتضي أيضا عدم تنافر الكلمات ضمن الجملة الواحدة ، وإذا تنافرت الألفاظ صعب النطق بها، وبدت غير متلائمة وغير متوافقة(٦٢).

وعلى هذا فقد عُدّ ثقيلا وبعيدا عن الفصاحة قولُ القائل:

و قبرُ حربٍ بمكانٍ قفْرٍ .·. و ليسَ قربَ قبرِ حَرْبٍ قبرُ(٦٣)

فالثِّقَل والتنافر يأتيان من تجاور الأصوات ذات البُعْد الشديد من الناحية النطقية ، فكما استثقل العرب التماثل أو القرب الشديد، نجدهم استثقلوا تجاور الأصوات البعيدة في مخارجها بُعْدًا ملحوظًا؛"لأن البعد الشديد بمنزلة الطَّفْر– الوثب– والقرب الشديد بمنزلة مَشْي المقيَّد ، وكلاهما صعْبٌ على اللسان ، والسهولة من ذلك في الاعتدال (٦٤).

يؤكد هذا ما قاله بعض المحدثين عن سبب الثِّقَل في مثل (مستشزرات) :إنه تكرار عدد من حروف الأسنان التي كانت سببا في استثقال الكلمة، وتردّد اللسان في النطق بين داخل الأسنان فأطرافها ، مما يستدعي انتباهًا خاصًا من المتكلم إلى مخارج الحروف في أثناء النطق(٦٥).

ولهذا وجدنا الاستخدام اللغوي والقواعد يثبت أن التماثل أثقل من التباعد في حالات ، وأن التباعد أثقل من التماثل في حالات ، تبعا للاستخدام اللغوي(٦٦).

---

(٦١) انظر : دلائل الإعجاز ٤٤/١.
(٦٢) انظر : البيان والتبيين ٣٦/١ ، وسر الفصاحة ٩٨/١ ، والعمدة ٢٦١/٢ .
(٦٣) من الكامل ، وذُكِرَ أنه من شعر الجنّ، وأنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات فلا يتتعتع، قَالُوهُ فِي حَرْب بن أُميَّة بن عبد شمس لما قَتَلُوهُ . انظر:المثل السائر ٣٠٩/١،والبيان والتبيين ٣٦/١، وشرح الشافية٤٨٧/٤.
(٦٤) انظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، د/ عبد القادر حسين صـ : ٢٥٩.
(٦٥) انظر : الأصول ، د / تمام حسان صـ: ٣٦٠.
(٦٦) انظر : التصريف العربي صـ:١٨٨، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ:٣٥.

– أما الخفّة في المعنى ، فمرجعها إلى قلّة الكلام وكثرته ، فالخفيف ما قلّت من الكلمات مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثُر فيه ذلك ، ولذا حكموا بخفّة الاسم؛ لأنه يدلّ على مسمًّى واحدٍ(٦٧).

وما يعنينى هنا الخفّة اللفظية التي تتعلق بالبنية الصرفية ، وما يحدث لها من مظاهر التخفيف، من حذف ، أو إبدال ، أو إعلال ، أو إدغام ، أو غير ذلك ، وبعضها أبلغ في التخفيف من بعض، فالحذف أبلغ في التخفيف من القلب(٦٨) ، والإعلال أخفّ من الإدغام(٦٩) ، كما سيظهر لاحقا.

صور التخفيف ، وقواعده ، والنتائج المترتبة عليها.

سبق القول أن التخفيف علة تتصل بطبائع العرب في القول ؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم ، فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه، ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه؛ اقتصادًا في الجهد المبذول، وقد تنبّه القدماء لذلك ، فصاغوا صورًا تحكم هذه الظاهرة في شكل قواعد ملموسة، منها:

أولاً - الاسم أخفّ من الفعل ، والفعل أثقل من الاسم(٧٠).

هكذا يعترف كثير من النحويين ، وعلى رأسهم سيبويه الذي يقول : "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثمّ لم يَلحقها تنوينٌ ، ولحقها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء. ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم ، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا "(٧١).

---

(٦٧) انظر : الأشباه والنظائر ١/١٧٥، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٤٠.
(٦٨) انظر : شرح الشافية ، نقرة كار : ١٦٠ ، والبحث صـ :
(٦٩) فـ(قَوِى) بالإعلال أخفّ من (قوّ) بالإدغام . انظر : البحث صـ :
(٧٠) انظر : الكتاب ٢/١ ، والخصائص ٢٣٦/١ ، وشرح المفصل ٥٧/١.
(٧١) انظر : الكتاب ٢٠/١، ٢١.

فقد قرر سيبويه ثقل الفعل ، وعلّل له كما يفهم من كلامه بأنه في دلالته لا يستغنى عن الاسم ، فإذا ما وجد الفعل ، فلابدَّ له من اسم ؛ لتكملة الدَّلالة، أما الاسم فمن الممكن استغناؤه عن الفعل(٧٢).

ويذهب الزجاجي مذهبا آخر يجنح فيه إلى الدَّلالة ، مفاده : " أنّ وجه ثقل الفعل وخفّة الاسم:أن الاسم إذا ذُكر ، فقد دل على مسمّى تحته ، نحو : "رجل ، وفرس" ، ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذُكر ، لم يكن بدّ من الفكر في فاعله ؛ لأنه لا ينفك عنه".

ثم يردف تعليلا آخر عن ثقل الفعل من حيث دلالته على الفاعل، والمفعول، والمفعولين،والثلاثة، والظرفين من الزمان والمكان ، والحال ، وما أشبه ذلك(٧٣).

ولذا فإن احتياج الفعل الدّلالي لكل هذه الأشياء ، يجعل الذهن متوثّبا للبحث عنها ، فتثقل الدَّلالة، فيتوقف الذهن لكثرة المدلولات(٧٤).

وقد ربط ابن يعيش بين كثرة الاستعمال والخفّة هنا ، فأضاف على ما ذكره سيبويه والزجاجي من التعليل بثقل الفعل وخفّة الاسم باحتياج الفعل للاسم، من أن الاسم أخفّ من الفعل ؛ لكثرته في الكلام ، وقلة الفعل من حيث إنّ كلّ فعلٍ لابدَّ له من فاعل ، وإذا ثبت أن الاسم أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا ، وإذا كثّر استعماله خفّ على الألسنة ؛ لكثرة تداوله(٧٥).

وكثرة الاسم وشيوعه التي نتج عنها الخفّة ، لها أسباب ، نقلها السيوطي عن ابن النحاس ، هي :

١-هناك أسماء ثلاثية ورباعية وخماسية ، وليس في الأفعال خماسية.

٢-الاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر ، وليس كذلك الفعل.

---

(٧٢) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ:٤٥.
(٧٣) انظر : الإيضاح في علل النحو صـ١٠٠ – ١٠١
(٧٤) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ:٤٨.
(٧٥) انظر : شرح المفصل ٥٧/١ – ٥٨.

٣-أبنية الأصول في الأسماء المجمَع عليها تسعة عشر ، وأصول الأفعال أربعة فقط.

٤-أبنية الأسماء بالزيادة تزيد على ثلاث مئة ، والأفعال لا تبلغ الثلاثين.

٥-الاسم يزيد على جنسه ،والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم.

٦-الفعل يفتقر إلى الاسم، وليس كذلك الاسم ، فليس لازما أن يفتقر للفعل.

٧-الفعل تلحقه زوائد ، نحو حروف المضارعة ، وتاء التأنيث ، ونوني التوكيد ، والضمائر ، فَثُقُل بذلك.

٨-الأفعال مشتقة من المصادر ، والمشتق فرْع على المشتق منه ، والفرع أثقل من الأصل(٧٦).

هكذا يمزج ابن النحاس بين الثِّقَل اللفظي والمعنوي ؛ لينتهي إلى النتيجة التي يريدها ، وهي ثقل الفعل وخفّة الاسم ؛ لشيوعه(٧٧).

وهكذا ثبت من عباراتهم خفّة الاسم وثقل الفعل.

وقد ترتب على هذا نتائج ، أهمها:

١-حُرِمت الأفعال التنوين ؛ لأنه علامة الخفّة ، كما قال سيبويه : " فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وترْكُه علامةٌ لما يستثقلون"(٧٨).

وعلى هذا يلحق الأفعال الجزم ؛ لأن الجزم يكون بالحذف دائما ، سواء حذْف الحرف ، أو حذْف الحركة ، وحلّ محلّها السكون ، أو حذف حركة وحرف معًا ؛ لالتقاء الساكنين، كما في الفعل المعتل الوسط ، وكلّ ذلك تخفيف للفعل ، ولهذا يقول أكثر الكوفيين -كما نقل عنهم الزجاجي: "لم تخفّض الأفعال ؛ لثقلها ، كما لم تجزم الأسماء ؛ لخفّتها ؛ ليعتدل الكلام"(٧٩).

---

(٧٦) انظر : الأشباه والنظائر ٢٧٠/١.
(٧٧) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٤٩.
(٧٨) الكتاب ٢٢/١.
(٧٩) انظر : الإيضاح في علل النحو صـ١٠٦.

٢- من نتائج ثقل الفعل: ما قرره النحاة من أصالة الفعل في باب الإعلال، وتبعية المصدر له، وذلك لثقل الفعل وفرعيّته، والإعلال حكم فرعي ، فهو أولى به ؛ لاستثقال الفعل ، والإعلال تخفيف، فاستدعاؤه له أشد[٨٠]،وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر فيما لا ينصرف، لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فخفّفوا ألفاظها تنبيهاً عليه، ... فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإعلال، لكونه فرعاً ، ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كـ(العِدة ،والإقامة،والاستقامة ،والقيام)، وسائِرُ الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كـ(قائم ،وَمُقيم ،ومُقَام)..." [٨١].

فهو أحوج إلى الإعلال للتخفيف ، ثم يُحمل الاسم عليه، فإذا أُعلّ الفعل أُعلّ مصدره ، كـ (قام قيامًا) ، وإذا سَلِم الفعل سَلِم مصدره ، كـ (قاوم قوامًا) [٨٢].

٣-يمكن أن يعد من نتائج ثقل الفعل وخفّة الاسم : أن الفعل لثقله الدلالي لم يُبْنَ منه بناء خماسيا، أما الاسم فلخفّته يملك من الأبنية الثلاثي والرباعي والخماسي ، كما يقول ابن الحاجب:"وأبنية الِاسْم الْأُصُول ثلاثية ورباعية وخماسية ، وأبنية الْفِعْل ثلاثية ورباعية"[٨٣].

فليس في الأفعال ما هو على أكثر من أربعة أحرف أصول ، وكأنّ ذلك لفضل الأسماء على الأفعال؛ لقوتها واستغنائها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها[٨٤].

وإنما لم يُبْنَ من الفعل بناء خماسيا ؛ لأنه إذن يصير ثقيلا بما يلحقه مطرَّدا من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة [٨٥].

ثانيا - خفّة الاسم وثقل الصفة.

---

(٨٠) انظر : إيجاز التعريف في علم التصريف صـ:١٧٥.
(٨١) انظر : شرح الشافية ٨٨/٣.
(٨٢) انظر : علل النحو ٣٠٧/١ ، والإنصاف ١٩٠/١،وشرحان على مراح الأرواح ١٢٨/١.
(٨٣) انظر : الشافية في علم التصريف صـ٦.
(٨٤) انظر : شرح الملوكي في التصريف صـ١٧٨.
(٨٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٩/١.

من قواعد التخفيف وصوره : تلك القاعدة التي اعترف فيها الصرفيون بخفّة الاسم وثقل الصفة، وهي مرتبطة بالقاعدة السابقة المتعلقة بثقل الفعل وخفّة الاسم ؛لأن الصفة ارتبطت بالفعل في الدَّلالة والعمل ، كما يقول سيبويه : "أنّك ترى الصفة تَجرى في معنى (يَفْعَلُ)، يعني : هذا رَجلٌ ضاربٌ زيداً، وتَنْصِب كما ينصِب الفعلُ...فإن كان اسماً كان أخفّ عليهم"(٨٦).

فلما جرت الصفة مجرى الفعل في الدَّلالة والعمل اقترنت به ، فلذلك هي ثقيلة كثقله ،فهي مقاربة له في المعنى من حيث الدَّلالة على الحدث ، كما أنها تتضمن ضميرًا كالفعل .

صرّح بذلك ابن يعيش في قوله : " الأخفّ هو الاسم ، والأثقل هو الصفة ؛ لمقاربتها الفعل ، وتضمّنها ضمير الموصوف "(٨٧).

وابن جماعة في قوله : " إنما كانت أثقل ؛ لمشابهتها الفعل في تحمّل الضمير والدَّلالة على الحدث"(٨٨).

وقد يكون سبب الثِّقَل راجعًا إلى كون مفهومها متعدِّدًا من الذات والحدث والنسبة بينهما ، فحينما نذكر الصفة لابدَّ من تخيّل الحدث ، والذات القائمة بالحدث ، ونسبة الحدث إلى القائم به،وهذا يشغل الذهن كثيرًا،ويثقله(٨٩).كما سبق في سبب ثِقَل الفعل.

وقد لخّصَ السيوطي تلك الأسباب فجمعها في قوله : " وبيان ثقل الصفة من أوجه :

أحدها– أنها تناسب الفعل في الاشتقاق.

ثانيها– أنها تناسبه في تحمّل الضمير.

ثالثها– أنها تناسبه في العمل.

رابعها– أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه.

---

(٨٦) انظر : الكتاب ٢١/١.
(٨٧) انظر : شرح المفصل ٣٢/١٠.
(٨٨) انظر : شرح الشافية لابن جماعة :صـ١٣٣.
(٨٩) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي: صـ٥٥.

فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثِقَلَ المركب ، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف ، أولى من زيادتها على الثقيل"(٩٠).

وقد ترتب عل ذلك نتائج ، أهمّها ما يلي :

١- زيادة الحركة على عين الكلمة في الاسم المجموع بالألف والتاء ، وحذْفها من الصفة ، كما يفهم من نص السيوطي السابق : " فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب ، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف، أولى من زيادتها على الثقيل"(٩١).

مشيرًا إلى أنّ ما كان على (فَعْلة) صفةً ،فإنه يجمع على (فَعْلات)- بسكون العين- ، كـ(صَعْبة وصَعْبات ، وسَهْلة وسَهْلات) ، أما (فَعْلة) الاسم ، فإنه يجمع على (فَعَلات)- بتحريك العين- كـ (جَفْنة وجَفَنَات ، وتَمْرة وتَمَرَات) ، ولهذا كانت زيادة الحركة على الخفيف اسمًا أولى من الثقيل صفة ، ولعلّ هذا يؤكد أن السكون أخفّ من الفتح ، وليس العكس كما يقوله بعض المحدثين(٩٢) ، كما سيأتي ذلك لاحقا .

والسيوطي في هذا مسبوق بابن يعيش ، حيث قال ، وهو يتحدث عن جمع (تَمْرَة وتمَرات)، و(خَدْلة وخَدْلات) :" إنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت ؛ لخفّة الاسم وثقل الصفة ؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل"(٩٣).

٢-من نتائج ثقل الصفة وخفّة الاسم -أيضا ما ذكره الصرفيون- :أنهم أوجبوا في الوصف قلب ألف المقصور ، إذا كانت رابعة في الجمع ألفا ، كـ (حُبلى وحُبالى) ، بخلاف الاسم فإنه يجوز فيه القلب والتصحيح ، كـ(دعوى ، ودعاوى ، ودعاوٍ) ، وهذا راجع إلى أن الصفة أثقل، فالتخفيف به أنسب ، بخلاف الاسم فالوجهان جائزان ، لاسيما أن الألف قبل الياء في الاسم أكثر.

---

(٩٠) انظر : الأشباه والنظائر ٥٥/١.
(٩١) الأشباه والنظائر ٥٥/١.
(٩٢) هو الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه : (إحياء النحو:٨١-٨٢) .
(٩٣) شرح المفصل ٢٨/٥.

وقد أشار إلى هذا الرضي ، فقال :" فيقال في المقصورة : فَعَالٍ وفَعَالَى، في الاسم كَـ(دَعَاوٍ ودَعَاوَى)، وفي الصفة فَعَالَى بالألف لا غير كـ(حَبالى وخَنائى)، والألف في فعالى مبدلة من الياء "(٩٤).

ثم يعلل لذلك بما أشرت إليه ، فيقول : " وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفاً ، دون الاسم كما ذكرنا ؛ لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى ، فالتخفيف به أنسب، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء "(٩٥) .

يريد أن قبل الياء ألفا في الاسم أكثر من بقائها، مع جواز الوجهين.

٣- من نتائج ثقل الصفة وخفّة الاسم أيضا :ما ذكره الصرفيون من قلب الياء واوا فيما جاء على (فُعْلى) اسما كـ (الكُوسى ، والطُوبى) ، وبقائها في ما جاء صفة كـ (حِيكى ، وضِيزى) ، وهذا راجع -كما علل ابن يعيش- إلى خفّة الاسم وثقل الصفة ، فخصوا الاسم بالقلب للفرق ؛ لأن الاسم أخفّ من الصفة ، والواو أثقل من الياء ، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيف ، ولم يجعلوها في الصفة لئلا تزداد ثقلا(٩٦).

وهذا يُثبت قمّة التعادل اللغوي ، فلو أنّ هناك تغييرا ما لابدَّ أنْ يحدث ، ولدينا كلمة خفيفة ، وأخرى ثقيلة ، فالتغيير إنما يتم متساوقًا ، مع مراعاة قواعد الخفّة والثِّقل ، فيتغير الأثقل للأخفّ ، ويبقى الخفيف كما هو ، وهذه دلالة مؤكِّدة على دقّة لغتنا، ومراعاتها لجانب الذوق الصناعي(٩٧).

ثالثا - الفعل اللازم أخفّ من المتعدي ، والمتعدي أثقل من اللازم.

من قواعد التخفيف وصوره : تلك القاعدة ، وقد سبق القول أن الفعل أثقل من الاسم ، وفي الأفعال ما هو أثقل من غيره ، ومنها ما هو أخفّ ، فاللازم أخفّ

---

(٩٤) شرح الشافية للرضي ٢/.١٥٨

(٩٥) شرح الشافية ٢/١٦٠.

(٩٦) انظر : شرح المفصل ١٠/٩٧، ٩٨.

(٩٧) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي: صـ٥٧.

من المتعدي ؛ لقلّة لوازم اللازم ومدلولاته ، أما المتعدي فهو أثقل من اللازم ؛ لكثرة لوازمه ومدلولاته.

وبناء على هذا فرّقوا بين مصدرهما فيما كان على (فَعَل)، فاللازم لخفّته يأتي مصدره من هذا الفعل على (فُعُول) ،كـ(جلوس ، وقعود وخروج)،والمتعدي لثقله يأتي على (فَعْل) ،كـ (قتْل، وضرْب)(٩٨).

وكأنهم زادوا الواو مع اللازم لقلته ولخفّته ، وحذفوها مع المتعدي لكثرته وثقله ؛ ليتعادلا .

وقد أشار إلى هذا الجاربردي : " فُرِّق بين اللازم والمتعدي ، فزيدت الواو في اللازم ، نحو (قعود، وخروج) ، وأبقي مع المتعدي على (فعْل)، كـ (قَتْل ، وضَرْب) ؛ لأن اللازم أقلّ، فجعلوا له الأثقل ، وجعلوا الزيادة في اللازم عوضًا عن المتعدي(٩٩).

فالملاحظ أن المتعدي أثقل معنى من اللازم ، ولهذا لم تُزد الواو معه في مصدره ، حتى لا يزداد ثقلا على ثقله ، ولكنها زيدت مع اللازم الخفيف معنى ؛ ليحدث تعادل بينهما ، وإن كانت هناك أفعال خرجت عن هذه القاعدة ، فلن يضير ذلك ، قالوا : (وردت الماء ورودا ، وجحدته جحودا)، فالحكم للغلبة ، وقد علله سيبويه بأنهم شبهوا ما يتعدى بما لا يتعدى ؛ لأن بناء الفعل واحد(١٠٠).

رابعا- خفّة الفتح عن الكسر والضم ، وخفّة الكسر عن الضم.

من صور التخفيف وقواعده : تلك الصورة ، فقد أشار الصرفيون إلى تفاوت الحركات بعضها عن بعض في الثِّقَل ، فالضمة أثقل من الكسرة والفتحة ، والكسرة أثقل من الفتحة ، والفتحة أخفّ منهما ، وبالتالي ينعكس هذا على الحروف التي

---

(٩٨) انظر:إيجاز التعريف صـ٧٠ ،واقتطاف الأزاهر ٦٧/١،وشرح الأشموني ٢٣٣/٢.
(٩٩) شرح الشافية : صـ٦٢.
(١٠٠) انظر : الكتاب ٥/٤ – ٦.

تتولد عنها ، فالألف أخفّها ، والياء أخفّ من الواو وأكثر ، و أقرب إلى الألف ، كما أن الكسرة أخفّ من الضمة، وأقرب منها إلى الفتحة(١٠١).

ودليل ذلك ما أشار إليه سيبويه : " وقالوا: شَحِحْتَ ،كما قالوا: بَخِلْتَ، وذلك لأن الكسرة أخفّ عليهم من الضمة، ألا ترى أن فَعِل أكثر في الكلام من فَعُل، والياء أخفّ عليهم من الواو وأكثر"(١٠٢).

ويقول الزجاجي : " ... ومع ذلك أن المفتوح إلى المخفّوض أقرب منه إلى المرفوع ؛ لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أخفّها ، فهي إلى الكسرة أقرب"(١٠٣).

وقد نتج عن ذلك ما يلي :

١-التخفيف بحذف الحركة أحيانا.

إيمانا منهم بما سلف ذكره من ثقلي الضمة والكسرة وخفّة الفتحة ، لجئوا إلى تخفيف هذا الثِّقَل في حركتي الضم والكسر بحذف الحركة أحيانا،وهذا ما يطلق عليه مصطلح التسكين ، وهو : حذف الحركة ، وإحلال السكون محلّها ، فالحركة موجَبة ، والتسكين سلب الحركة عن الحرف(١٠٤).

وكل هذا رغبة في التخفيف ، فالحرف الثقيل المتحرك يخفّ إذاُ سَكّن بعد حذف حركته.

ولهذا عُدّ التسكين مظهرًا من مظاهر الخفّة، فأجازوا في ما كان على (فَعُل، وفَعِل) تسكين وسطهما، اسما كان أو فعلا، كما في (عَضُد ، وفَخِذ)- اسمين -، و(كَرُم ، وعَلِم) -فعلين(١٠٥).

يقول سيبويه في باب ما يَسكن تخفيفا ، وهو في الأصل متحرك: " وذلك قولهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي الرَّجُل: رَجْلٌ، وفي كَرُم الرجل: كَرْم، وفي عَلِم: عَلْم"(١٠٦).

---

(١٠١) انظر : الكتاب ٣٧/٤، ١٦٧، ٣٨٣، ٤٢٠ ، والمقتضب ١٢٥/٢ ،والإيضاح في علل النحو صـ١٢٨ ، وشرح المفصل ١٥٢/٧ ، وشرح التسهيل ٤٣٩/٣.

(١٠٢) الكتاب ٣٧/٤.

(١٠٣) الإيضاح في علل النحو صـ١٢٨.

(١٠٤) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٢٤ ، ودراسات في كتاب سيبويه صـ٢٠١.

(١٠٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٤٢/١.

وأنشد من ذلك قول أبي النجم :

لو عُصْرَ منه البانُ والمِسكُ انْعَصَرْ(١٠٧)

على أنه سكَّن عين الفعل (عُصِر) المبني للمجهول ؛ كراهة لتوالي الثقيلين في الثلاثي الخفيف.

وإنما حملهم على هذا أنهم إذا كانوا كَرِهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور في (فَخِذ)، أو إلى المضموم في (عضُد) ، والمفتوح أخفّ عليهم ، فكَرِهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل، فمن باب أولى كَرِهوا في (عُصِر) الكسرة بعد الضمة ، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا فهو بناء ليس من كلامهم ، إلا في هذا الموضع من الفعل، فكَرِهوا أن يُحوّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال(١٠٨). فلجئوا إلى تسكينه ؛ طلبا للاستخفّاف(١٠٩) .

وكذا قول القطامي :

..... ∴ ونُفْ خُوا في مَدَائِنِهم فَ طَارُوا(١١٠)

أراد : "ونُفِخُوا".

وغير ذلك من الشواهد كثير.

وهذا ما يسمى بالتفريع، أو ردُّ بعض الأبنية إلى بعض(١١١) ، والغرض منه التخفيف ، وهو ظاهرة منسوبة إلى أناس كثير من بنى تميم ، و بنى بكر بن وائل(١١٢) ، أما أهل الحجاز فلا يغيّرون البناء ولا يفرّعون.

---

(١٠٦) الكتاب ١١٤/٤.

(١٠٧) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص١٠٣، والكتاب ٤/ ١١٤، وأدب الكاتب ص٥٣٨، والمنصف ١/ ١٢٤،واللسان ٣/ ٣٣٦ "ق ص د"، والارتشاف ٢/ ١٩٥. والاستشهاد به على تسكين عين الفعل (عُصِر) .

(١٠٨) الكتاب ١١٤/٤.

(١٠٩) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه٢٠٤/٣.

(١١٠) عجز بيت من الوافر ، صدره : ألم يخز التفرّق جند كسرى، وهو للقطامي في ديوانه ١٤٣، والخصائص ٢٦٩/٢ ،والمنصف ٢٤/١، والإنصاف ١/ ١٠٢.

(١١١) انظر : الشافية في علم التصريف:١٢، وشرحها للرضي ٢٠٨/١.

(١١٢) انظر : الكتاب ١١٣/٤ ، والمخصص ٢٢٠/٤، والأصول في النحو١٥٨/٣.

ولعلها نسبت إلى تميم دون الحجاز؛ لأن هذه الظاهرة تتلاءم وتميمَ البدوية؛ إذ إنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذي يؤدي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد ، وهو ما يهدف إليه البدوي ، بعكس الحجاز المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان ، دون الجور عليه بالتسكين ، وتلك سمتهم [١١٣] ، ولهذا جاء في الخبر (نزل القرآن بالتفخيم) [١١٤] ، والمراد به : تحريك أواسط الكلم ، كما يقول أبو عبيدة – فيما نقله السيوطي–: " أهل الحجاز يفخمون الكلام كله "[١١٥].

أما بنو تميم فإنهم يخفّفون ، وعليه جاء التسكين في (فُعُل) اسما ، كان، كـ (طُنُب ، وعُنُق) ، أو وصفا ، كـ(جُنُب ، وشُلُل ،قالوا: رجلٌ شلُلٌ، وهو الخفيف في الحاجة) [١١٦].

والاسم يتضمن المفرد والجمع .بل إنه في الجمع أقيس ؛ لثقل الجمع وخفّة المفرد ، حتى إنه حُمِل المفرد على الجمع في ذلك،كما يقول أبو البركات الأنباري: " وكل جمع جاء على (فُعُل) –بضم العين– فإنه يجوز فيه (فُعْل) –بسكونها– حتى جعله بعضهم قياسا مطردا، في كل ما جاء على (فُعُل) ، وإن كان مفردا ، نحو (عُنُق ،وعُنْق) ، (أُكُل ، وأُكْل) طلبا للتخفيف ؛ إلا أن التخفيف في الجمع أقيس من المفرد ؛ لثقل الجمع وخفّة المفرد"[١١٧].

جاء ذلك في معرِض حديثه ،وهو يعلّق على قراءة ابن كثير وأبي عمرو: "فَرُهُنٌ" –بضم الراء والهاء في " فَرِهَانٌ "–على أنها جمع (رَهْن)– [١١٨] ، ويجوز فيها التخفيف بتسكين العين (رُهْن)، كـ (سُقُف وسُقْف) ، ليدل على وقوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم .

---

(١١٣) انظر : اللهجات العربية في التراث ٢٤٧/١.
(١١٤) لم أقف عليه إلا في الإتقان للسيوطي ١/. ٣٢١
(١١٥) الإتقان في علوم القرآن ٣٢٢/١.
(١١٦) انظر : المقتضب٢٠٠/٢.
(١١٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٤/١.
(١١٨) القراءة في كتاب الحجة للقراء السبعة ٤٤٣/٢.

وَكذا يأتي التخفيف في المكسور العين على (فِعَل) ، اسما ، كـ (ضِلَع ، وعِنَب) ، وصفة كـ (عِدَى ، وقِيَم) ، وَكذا (فِعِل) فِي الِاسْم ، وَلم يأت ثَبتا إِلاّ فِي حرفين ، وهما : (إِبِل ، وإِطِل).

وعلى هذا فالتسكين إنما يكون في المضموم العين ، أو مكسورها ؛ طلبا للتخفيف.

أما في المفتوح العين فلا حاجة إلى التسكين ، فلا يقال في (جَمَل) : (جَمْل)؛ لأن الفتح أخفّ ، فلا يحتاج إلى تخفيف، ولهذا منع سيبويه الإسكان فيه ، وعلّل بهذا حيث قال : " وأما ما توالت فيه الفتحتان ، فإنهم لا يُسكّنون منه، لأنّ الفتح أخفّ عليهم من الضم والكسر، كما أنّ الألف أخفّ من الواو والياء... وذلك نحو: (جَمَلٍ ، وحَمَلٍ) ، ونحو ذلك"(١١٩).

وكذا المبرد في قوله : " ... وَلَا يجوز فِي مثل (ذَهَب) أَن تُسكَّن ، وَلَا فِي مثل (جَمَلٍ) ، لَا يسكَّن ذَلِك اسْما ، وَلَا فِعْلا ؛ لخفّة الفتحة ، وَثِقل الكسرة والضمة"(١٢٠).

ومعنى هذا أن التخفيف إنما يكون في المضموم والمكسور لثقلهما ، أما المفتوح فهو خفيف في نفسه ، فلا يحتاج إلى تخفيف ، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدل دليل – بفصلهم بين الفتحة وأختيها– على ذوقهم الحركات ،واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر(١٢١).

ومن طريف ما يؤكد ذلك ما ذكره ابن خالويه : " سمعت أبا بشر النحوي يقول : قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو : لم لا تقرأ (رَغَباً وَرَهَباً) (١٢٢) بالسكون ، مع ميلك إلى التخفيف؟ فقال : ويلك ، أَحَمَلٌ أخفّ أم حَمْلٌ؟ يعني أن المفتوح لا يخفّف"(١٢٣).

---

(١١٩) الكتاب ١١٥/٤ ،و انظر : ١٨٨/٤.
(١٢٠) المقتضب ١١٧/١ ، و انظر في ذلك أيضا : الأصول في النحو ٥٨/٣ ، والحجة للقراء السبعة ٨٨/٣، وشرح المفصل ١٢٨/٧ ، وشرح الشافية ٤٤/١.
(١٢١) انظر : الخصائص ٧٥/١ ، وأثر الحركات في اللغة العربية صـ ٣٧٠.
(١٢٢) من قوله تعالى : "وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً ".سورة الأنبياء من الآية:٩٠.
(١٢٣) مختصر في شواذ القرآن صـ٩٥ ، و انظر : الحجة في القراءات السبع٢٧٧/١.

وقد دعا ذلك بعض المحدثين –كالأستاذ إبراهيم مصطفى– إلى القول بأن الفتحة أخفّ من السكون وأيسر نطقا ، خصوصا إذا كان في وسط اللفظ ودرْج الكلام ، واستند إلى أن العرب قاموا بتسكين المضموم والمكسور دون المفتوح ،ولو أن السكون أخفّ من الفتحة عندهم لمضَوا في التخفيف، فساوَوا مفتوح العين بالمضموم والمكسور(١٢٤).

لكن هذا لا ينهض دليلا على خفّة الفتحة عن السكون ، فالعرب اعترفوا بخفّة الفتحة عن غيرها من الحركات ، وخفّة السكون عن غيره من العلامات بما فيها الفتحة ،ألا ترى أن الفتحة شروع في ألف ، والضمة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء، أما السكون فليس شروعا في حرف آخر ، فالحرف إذا نطقنا به محرّكا ، فقد نطقنا بحرف وشرعنا في حرف آخر ،وإذا نطقنا به ساكنا لم ننطق إلا بذلك الحرف ، إذًا فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فحسب ، والحرف وبعض الحرف أثقل من الحرف وحده(١٢٥) .

إذن فالسكون أخفّ من الحركة ، ولو كانت الحركة فتحة،وهذا ما أشار إليه السمين الحلبي في قوله : " ولا شك أن السكون أخفّ من أخفّ الحركات "(١٢٦).

وإنما لم يمنعهم من تسكين المفتوح؛ لا، لأن الفتحة أخفّ من السكون،وإنما لأنها خفيفة في ذاتها، فلا تحتاج إلى تخفيف ، بخلاف المضموم والمكسور.

وإذا افترضنا صحة دعواه، فإنها تنهار أمام إجازة بعض العرب تسكين المفتوح ، كما في قراءة أبي السمال وغيره (حَتَّى يَلِجَ الْجَمْلُ فِي سَمِّ الْخِياطِ) (١٢٧) –بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ – والقراء أعدل وأقوم .

---

(١٢٤) انظر : إحياء النحو صـ٨١، ٨٢.

(١٢٥) انظر : في الإعراب ومشكلاته صـ١٣٥ ، وعلامات الإعراب بين النظرية والتطبيق صـ٣٠٩ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٣٠.

(١٢٦) الدر المصون٣٣١/٦.

(١٢٧) سورة الأعراف من الآية رقم ٤٠ ، و انظرالقراءة في :المحتسب ٢٤٩/١ ، ٣٠٧.

وكذا تنهار أمام ما ذكره المبرد وابن يعيش ، حيث قرّرا بأنه لا أخفّ من الفتحة إلا السكون(١٢٨) ، وكذا ما سبق ذكره من قول السمين:"ولا شك أن السكون أخفّ من أخفّ الحركات"(١٢٩).

وبهذا حدَث التسكين في المضموم والمكسور لثقلهما ، ولم يحدث في المفتوح – على الأشهر– لخفّة الفتحة عنهما ، وليس لأنها أخفّ من السكون ، بل يبقى للسكون خصيصة الخفّة عن الفتح ، فلا تحتاج إلى تخفيف(١٣٠).

٢-التعدي واللزوم

كان من نتائج ثِقَل الحركات بعضها عن بعض ، وخفّة بعضها عن بعض ، أن جُعِل مضموم العين في الأفعال لازمًا ، ممنوع التعدي ؛ تخفيفًا ؛ لأن التعدي يستدعي زيادة المتعدي عليه ،وجُعِل عدم التعدّي في المكسور العين أكثر من المتعدي، وكثُر الأمران في المفتوح العين ؛ لخفّته(١٣١).

وترتب على هذا أيضا اختلاف عين الماضي والمضارع منهما .

فبناء (فعَل) – بفتح العين – ، ويأتى متعديا ولازما ، والمضارع فيهما على (يفعُِل) – بضم العين وكسرها– ، وهما كثيران فيه ، حتى قال بعض النحويين : ليس أحدهما أولى من الآخر ، وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرّح الآخر ويقبح استعماله.

وقال بعضهم : إذا عُرف أن الماضي (فعَل) ولم يُعرف المستقبل ، فالوجه أن يجعل (يفعِل) – بالكسر–؛ لأنه أكثر ، والكسرة أخفّ من الضمة ، وقيل: هما سواء فيما لم يعرف(١٣٢) ، وربما تعاقب الأمران على الفعل الواحد ، كما في (عرَش ، يعرِش ، ويعرُش) ، و(عكَف يعكِف ، ويعكُف) ، وقد قرئ بهما(١٣٣).

---

(١٢٨) انظر : المقتضب ١١٧/١ وشرح المفصل ١٢٤/١.
(١٢٩) الدر المصون٣٣١/٦.
(١٣٠) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٣٢.
(١٣١) هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٤٣٩/٣.
(١٣٢) انظر : شرح الملوكي صـ١٨٩.
(١٣٣) انظر:السبعة صـ٢٩٢،والإتحاف٦١/٢،وحاشية شرح الملوكي صـ١٩٢.

ولا يأتي على (يفعَل) – بالفتح – إلا إذا كان حلقي العين أو اللام ،كـ(سأل يسأَل ، وفتح يفتَح)، وذلك للتخفيف ؛ لأن حروف الحلق مستثقلة ، والضمة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما تباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق ؛ لأنّ الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق ؛ لتتناسب الأصوات ، ويكون العمل من وجه واحد(١٣٤).

وبناء (فَعِل) –بكسر العين – ويأتي لازما ومتعديا ، والمضارع فيهما على (يفعَل) – بالفتح– ، لم يشذ عن ذلك إلا أربعة ألفاظ جاء مضارعها بالفتح والكسر (حسِب ، يئِس ، يبِس ، نعِم) ، والفتح في مضارع هذا كله هو الأصل ، والكسر على التشبيه بـ(ظرُف يظرُف) ، ووجه الشبه اتحاد حركة عين الماضي والمضارع في كلٍ(١٣٥).

والعكس في المعتل ، فقد يكسر فيه (فعِل يفعِل) – بكسر العين في الماضي والمضارع– ، على قلته في الصحيح ؛ لكراهيتهم الجمع بين واو وياء ، لو قالوا : (ولِي يولِي ، ووثِق يوثِق)، فحملوه على بناء يُسقط الواو(١٣٦).

وبناء (فعُل) –بضم العين– ولا يكون إلا لازما ، كـ(كرُم ، وظرُف) ، والمضارع منه لا يكون إلا مضموما؛ لأنه باب موضوع للغريزة والهيئة التي يكون عليها الإنسان ، من غير أن يفعل بغيره شيئا ، بخلاف (فعَل ، وفعِل) اللذين يكونان لازمين ومتعديين(١٣٧).

فقد رأينا كيف أثّر ثِقَل الحركة وخفّتها في اختلاف الفعل من حيث التعدي واللزوم ، وبالتالي في اختلاف حركة العين بين الماضي والمضارع.

خامسا ـ الكسرة مع الياء أخفّ منها مع الواو ، والضمة ثقيلة مع الياء.

تلك صورة أخرى من صور التخفيف وقواعده التي ذكرها الصرفيون ، وهي مرتبة على الصورة السابق ذكرها من ثقل الحركات بعضها عن بعض ، وبالتالي

---

(١٣٤) انظر : شرح الملوكي صـ١٩٢،وشرح التسهيل ٤٤٥/٣ ،وشرح الشافية ١١٨/١.
(١٣٥) انظر:الكتاب ٣٩،٣٨/٤ ، وليس في كلام العرب صـ٤٤ ،وشرح الملوكي ١٩٦.
(١٣٦) انظر : شرح الملوكي صـ ٢١٣.
(١٣٧) انظر : شرح الملوكي صـ٢٠٠ ، وشرح التسهيل ٤٣٩/٣.

ثقلها مع ما خالفها من حروف العلة، فالكسرة تناسب الياء، لأنها من جنسها ، لذا كانت أخفّ مع الياء عن الواو،والضمة تناسب الواو، لذا كانت أثقل مع الياء[١٣٨].

والتجانس والتماثل والتناسب من لوازم التخفيف، أليس الإدغام تخفيفا قائما على الانسجام والمناسبة.

والحال نفسه في الإعلال ، ألا تراهم يقلبون الألف والواو إلى الياء في تصغير (مصباح ، وعصفور) [١٣٩] ؛ مناسبة للكسرة التي قبلهما ، وكذا عوّضوا عن المحذوف في التصغير بياء في (سفيريج) دون الألف والواو؛ لمناسبة الكسرة للياء[١٤٠].وكذا الإمالة تكون للمجانسة[١٤١].

والتجانس والتناسب –كما قلت– من لوازم التخفيف وأقوى مظاهره، كما يشير الرضي: "الضمة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما"[١٤٢].

وقد ترتب على هذه الصورة التي معنا:

أن حذفوا الواو متى كانت فاء للفعل ، وكان ماضيه على (فعَل) – بفتح العين – ومضارعه على (يفعِل) – بكسرها– وذلك كـ (وعد يعِد ، ووزن يزِن ، وورد يرِد...)، وأصله : (يَوعِد ، ويَوزِن ، ويَورِد) ، فحذفت الواو التي هي فاء للفعل– وعلى هذا بناء ما كان على (فَعَل) من هذا الباب – لوقوعها بين ياء وكسرة [١٤٣]؛ تخفيفا للثقل، ذلك أن الواو مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء المفتوحة ، والكسرة ، ولذا يقال : بين عدوتيها ، والفعل نفسه أثقل من الاسم ، وما يَعرض فيه أثقل مما يَعرض في الاسم ، فلما اجتمع هذا الثِّقَل وجب تخفيفه بحذف شيء من هذه الأشياء المستثقلة.

---

(١٣٨) انظر : الكتاب ٥٤/٤، ٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب١٤٤/٢ ، ٩٩/١.
(١٣٩) انظر : المقتضب٢٥٧/١،والمفصل في صنعة الإعراب صـ٢٥٥.
(١٤٠) انظر : المقتضب٢٤٨/٢.
(١٤١) انظر : شرح الشافية للرضي٦٦/١.
(١٤٢) انظر : شرح الشافية للرضي١٣٢/١.
(١٤٣) هذا تعليل البصريين. انظر : الكتاب ٥٢/٤ -٥٣، والأصول في النحو ٣٣٤/٣ ، والمسائل العسكرية ١٠٢، ١٠٣، والمنصف شرح كتاب التصريف ١٨٤/١، ٢٠٧. أما الكوفيون فيعللون سقوط الواو؛ فرقاً بين ما يتعدى وما لا يتعدى. انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٠/٢ وشرح الشافية للرضي ٩٢/٣.

وكان الحذف للواو ؛ أما الياء فلا يجوز حذفها ؛ لأنها حرف المضارعة ، وحذفها يخلّ بمعناها، مع كراهيتهم الابتداء بالواو ، ولم يجز حذف الكسرة ؛ لأن بها يعرف وزن الكلمة ، فلم يبق إلا حذف الواو، وكان ذلك أبلغ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء و الكسرة ،فهي في نفسها مستثقلة كما أنها ساكنة ضعيفة ، فقوي سبب حذفها (١٤٤).

ولعل هذا يوضح سبب اشتراطهم كسر العين في المضارع، وأن يكون مثالي الواو في الماضي؛ لأنه لو انفتح ما بعدها لصحت ولم تحذف ، لزوال الثِّقَل ، كما في (يُوعَد ، ويُورَد) مضارع (أوعد،وأورد) ، ويضبطه قوله تعالى : " لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ " (١٤٥)**، حيث حذفت الواو من (يَلِدْ) ؛ لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، وصحت في (يُولَدْ) ؛ لوقوع الفتحة بعدها ، وكأن الفتحة خفّفت هذا الثِّقَل ، لاسيما وأن ما قبلها مضموما ، والضمة تناسب الواو، ومن ذلك أيضا : (يوحَل، ويوجَل) ، صحت الواو ؛ لوقوع الفتحة بعدها** (١٤٦).

وكذا لو كانت فاء الفعل ياء ، كـ (يمِن ، ويسِر ، ويئِس) ، فلا تحذف في مضارعه ، رغم أنها من باب (فعِل يفعِل) ، كما حذفت الواو في (يعِد) ، فتقول:(يئس ييئس، ويسر ييسر، ويمن ييمن)؛ وذلك أن الياء أخفّ عليهم، فهي أخفّ مع الكسرة عن الواو (١٤٧) **؛ ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه؛ وهي أخفّ. فلما كان أخفّ عليهم سلموه** (١٤٨).

---

(١٤٤) انظر : شرح الملوكي في التصريف صـ:٥٢٥، وشرح المفصل٥٩/١٠.
(١٤٥) سورة الإخلاص الآية: (٣).
(١٤٦) انظر : شرح الملوكي في التصريف صـ٥٢٤.
(١٤٧) انظر : الكتاب٣٣٧/٤، والمنصف شرح كتاب التصريف٢٠١/١.
(١٤٨) انظر : الكتاب٥٤/٤.

وقد حكى سيبويه أن بعض العرب يحذف الياء في المضارع ،فيقول: (يئس يئس ، ويسر يسر)؛ بحذف الياء من (يفعِل) ، فيُخرّجها على القلة، أوأنهم حذفوا لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات، أو تشبيها بـ (يعِد) (١٤٩).

إذًا فبان أن علة الحذف من (يعِد) وبابه ، هو التخفيف من ثقل التقاء الواو وقبلها الياء المفتوحة وبعدها الكسرة ، ثم استُصحب هذا الحذف مع بقية أحرف المضارعة من هذا الباب ، كـ (أَعِد، ونَعِد ، وتَعِد) ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع، وليجري تصريفه على طريقة واحدة، مع ما في الحذف من التخفيف.

ثم استصحب هذا أيضا في الأمر من هذه الأفعال ، كـ(عِدْ ، وزِنْ ، صِلْ...) ؛ حملا للأمر على المضارع(١٥٠).

ثم استصحب هذا الحذف في المصدر ، فقالوا : (عِدة ، زِنة ، صِلة ...)، والذي أوجب حذفها هنا علة ذات وصفين :

أحدهما : **كون الواو مكسورة ، والكسرة تستثقل مع الواو.**

ثانيهما : **كون فعله معتلا ، والمصدر يعتل باعتلال فعله ، ويصح بصحته ، فأعللتهما بالحذف لاعتلال الفعل ، ولو صحت في الفعل لم يعتل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : " قاوم قَواما ، ولاوذ لِواذا" ، فيصح المصدر لصحة الفعل ؛ طلبا للتشاكل والتوافق ؛ لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد.**

فاجتماع هذين الوصفين علة لحذف الواو من المصدر ، ألا ترى أن أحد الوصفين لو انفرد عن الآخر لم تحذف له الواو ، وذلك نحو (الوزن ، والوعد) ، لما انفتحت الواو وزالت الكسرة لم يلزم الحذف ، وإن كان فعله معتلا (يعِد ، ويزِن) ، وكذا قالوا : " واددته وِدادًا ، وواصلته وِصالاً "، فانكسرت الواو في المصدر ، ولم

---

(١٤٩) الكتاب٤/٥٤.

(١٥٠) انظر : الأصول في النحو ٣٣٤/٢ ، وعلل النحو صـ٣٠٧.

تحذف مع ذلك ، فعلمت أن مجموع هذين الوصفين علة لحذف الواو من المصدر ، بدليل أنه لما انفرد أحد الوصفين لم يقو على حذف الواو(١٥١).

إذًا فبان أن علة حذف الواو في المضارع ، هو التخفيف من ثقل التقاء الواو وقبلها الياء المفتوحة وبعدها الكسرة، ثم حُمِل الأمر والمصدر عليه.

وإذا كانوا كرهوا واستثقلوا الواو مع الكسرة ، فإنهم كرهوا واستثقلوا الضمة مع الياء ، ولهذا كان (فعَل) المعتل مضارعه على (يفعَل ، ويفعِل) ، ولا يأتي على (يفعُل) (١٥٢) ، كما ذكر سيبويه ، سوى ما حكاه عن بعض العرب قولهم : (وجد يجُد) ، وأصله "يَوْجُدُ"(١٥٣)، فحُذِفت الواو ؛ لكون الضمّ هنا شاذًّا ، والأصل الكسر، فحُذفت الواو كما حُذفت مع الكسرة(١٥٤) ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

لَو شِئتِ قَد نَ قَعَ ال فُؤادُ بِ شَربةٍ ∴ تَدَعُ ال صَّوادِيَ لا يَ جُدْنَ غَ لِيلا(١٥٥)

وخرّجه سيبويه على القلة ،فقال :" وقد قال ناسٌ من العرب: وجد يجُد، كأنهم حذفوها من يوجد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"(١٥٦).

وإنما قلّ مثل (يجُد) ؛ لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء ، كما كرهوا الواو بعد الياء في باب (يعِد)، فكذلك ما هو منها، فكانت الكسرة مع الياء أخفّ عليهم؛ كما أن الياء مع الياء أخفّ عليهم من الواو(١٥٧).

سادسا- ثِقَلُ أحرف العلة مَدْعاةٌ إلى إعلالها ، أو إبدالها همزة.

خصّ النحاة مصطلح الإعلال بتغيير أحرف العلة بعضها من بعض ، وقسموه إلى : القلب ، والنقل، والحذف.

---

(١٥١) انظر : شرح الملوكي صـ ٥٢٩ ــ ٥٣٠.
(١٥٢) انظر : شرح الملوكي صـ٢١٠.
(١٥٣) هي لغة لبني عامر انظر : الكتاب ٥٣/٤ ، ٣٤١ ،و ليس في كلام العرب صـ٣٩.
(١٥٤) انظر : المنصف ١٨٨/١، والممتع صـ:١٢٢ ، وتوضيح المقاصد ١٦٣٢/٣.
(١٥٥) البيت من الكامل ، لجرير في ديوانه ص٤٥٣ ، وينسب إلى لبيد. وليس في ديوانه. وهو في: سر الصناعة ٢/ ٥٩٦، والمنصف ١/ ١٨٧ ،وشرح المفصل ١٠/ ٦٠، والممتع صـ١٢٢ وشرح الشافية ١/ ١٣٢.
(١٥٦)الكتاب٥٤/٤.
(١٥٧) انظر : الكتاب٥٤/٤، وشرح الملوكي صـ ٢١١.

ويعتبر التخفيف المقصد الأصلي ، والغرض الرئيس ، لكل هذه التغيرات التي تصيب أحرف العلة من إعلال بالقلب ، أو بالحذف ، أو بنقل حركتها إلى ما قبلها.

وهذا يظهر واضحا جليا في تعريفهم الإعلال بأنه : تَغْييرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخفيف، وَيَجْمَعُهُ الْقَلْبُ، وَالْحَذْفُ، وَالإِسْكانُ(١٥٨).

فقولهم في الحد (لِلتَّخفيف) إشارة إلى الغرض من الإعلال ، والضابط الذي اعتمدوه في تلك التغيرات ، حتى ما اشتهر في اصطلاحهم من الحذف الإعلالي ، للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الإطراد، كحذف ألف (عصاً) وياء (قاضٍ)، والحذف الترخيميُّ لا لعلة غير المطرد، كحذف لام (يد) و(دم) ، فالحذف فيهما أيضا للتخفيف(١٥٩).

وإنما كان التخفيف غرضهم الرئيس من الإعلال ؛ لأن أحرف العلة –وبخاصة الواو والياء– في أقوى أحوالها حروف ضعيفة خفّية ، لا تحتمل أدنى ثقل ، فإذا وقعت مواقع تزيد من ضعفها ووهنها ، كأن يزيد الثِّقَل عليها كان لابد من تعزيزها وتقويتها ، إما بقلبها إلى أحد أخويه ، وإما بحذفها ، وإما بنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها(١٦٠).

ومما يثير التساؤل : إذا كانت أحرف العلة خفيفة في ذاتها ، ضعيفة خفّية، فمن أين أتاها الثِّقَل؟

وجواب ذلك أحد قولين:

الأول : **أن الأخفّ في ذاته ربما كان أثقل لعارض(١٦١) ، والعارض قد يعتد به.**

فهذه الأحرف وإن كانت خفيفة في ذاتها ، إلا أنها قَوِيت بالحركة ، فثقلها ليس راجعا إلى ذات الحرف في كثير من أحواله ، ولكنه ثقل راجع إلى وجود الحركات على الحروف(١٦٢).

---

(١٥٨) انظر : شرح الشافية للرضي٣/٦٦-٦٧.
(١٥٩) انظر : شرح الشافية ٣/٦٧.
(١٦٠) انظر : شرح الشافية ٣/٦٦ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ١٨٥.
(١٦١) انظر : شرح الشافية لابن جماعة صـ١٩٣.

ودليل ذلك ما أشار إليه ابن جني في حديثه عن الواو والياء : " وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ؛ ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة ، فإنك حينئذ مع ذلك مؤنسٌ فيهما ضعفًا. وذلك أنّ تحملهما للحركة أشقّ منه في غيرهما. ولم يكونا كذلك ، إلا لأنَّ مبنى أمرهما على خلاف القوة".(١٦٣)

يؤكد ذلك أنّ أذهبَها في الضعف والاعتلال الألف. ولما كانت كذلك لم يُمكن تحريكها البتة، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى (الواو والياء) ، لا الأضعف.

ولذلك لا تجد أخفّ الحركات الثلاث–وهي الفتحة– مستثقلة في الواو والياء ، حتى يجنح لذلك، ويستروح إلى إسكانها، ألا ترى أنك تقول في جمع "قَصْعَة، وجَفْنَة: قَصَعَات، وجَفَنَات" فتُحرّك العين، ولا تقول في "بَيْضة، وجوزة" إلا "بيضْات، وجوْزات" بالإسكان، فهذا مما استُثقلت فيه الحركة فيهما(١٦٤).

وإنما استثقلت الحركة على الواو والياء ؛ لأنهما مشبّهان للألف ، والألف لا تتحرك أبدا، فلما أشبهتا ما لا يتحرك أبدا وجازت فيهما الحركة، جازت على مشقَّة، ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة، ولم تبلغا قوة الألف في اللين ، فتمتنع الحركة فيهما أصلا(١٦٥).

فالحركة تستثقل في حروف اللين على كل حال(١٦٦)، إذن فتغيير هذه الحروف –كما يعلل الرضي – لطلب الخفّة ، ليس لغاية ثقلها ، بل لغاية خفّتها ، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل(١٦٧) ، ولهذا اعترف الصرفيون أن القلب إنما هو للتخفيف ، وتسهيل النطق(١٦٨).

---

(١٦٢) انظر : الكتاب ٥٨٨/٣، ٥٩٠، ٣٣٦/٤، ٤٢٠، وسر الصناعة ٢١/١ ، والتصريف العربي صـ٨٧ .
(١٦٣) الخصائص٢٩١/٢.
(١٦٤) انظر : الخصائص٢٩٣/٢، والمنصف شرح كتاب التصريف٢٢٥/١.
(١٦٥) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٢٢٤/١-٢٢٥.
(١٦٦) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٣٨/٢
(١٦٧) انظر : شرح الشافية ٨٦/٣.
(١٦٨) انظر : الخصائص ١٦٢/٣ وشرح المفصل ٩٨/١٠، وظاهرة التخفيف في النحو صـ١٨٨.

الثاني : **عدم التجانس بين هذه الحروف بعضها وبعض ، أو بينها وبين أبعاضها من الحركات ، ونحن نعلم أن حرف العلة إنما يسهل ويخفّ حينما يتجانس مع ما قبله ، فالواو تتجانس مع ضم ما قبلها ، والياء تتجانس مع الكسرة ، والألف مع الفتحة ، وهكذا ...**

وهذا راجع إلى مخرجها ، فحروف العلة تشترك في اتساع مخارجها ، حيث يخرج الهواء فيتصل الصوت ، فالواو تضم لها معظم الشفتين ، وتدع بينهما بعض الهواء ليخرج فيه النَّفَس ويتصل الصوت، وهذا يرتبط في جوهره بالضمة، أما الياء فيرتفع اللسان ، ويترك بعض الانفراج حتى يخرج منه الياء ، وهذا يرتبط بالكسرة ، أما الألف فهو حرف هوائي ، ولابد من فتح ما قبله(١٦٩).

فإذا لم يحدث هذا التجانس بينها وبين أبعاضها الحركات ، كان لابد من الإعلال ؛ تسهيلا للنطق؛ لأن في عدم التجانس ثقلا يدعو إلى التغيير ، ودليله ما أشار إليه بعض الصرفيين من " أن الضمة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها ؛ لأنها بعضها ، ولهذا لم يتم الحذف من (يُوعِد) مضارع (أوعد)، وحدث في (يَوعِد) مضارع (وَعَد) "(١٧٠).

والملاحظ أن الصرفيين جميعهم يعترفون بثقل الضمة عن الفتحة ، ومع ذلك وجدنا هنا ثِقَل الفتحة عن الضمة ؛ لعدم وجود تجانس في اللفظ بين الفتحة والواو ، فالضمة بعض الواو ، وليست الفتحة ، فكأنّ سر السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات الطويلة وأنصافها(١٧١).

وبهذا اتضح أن الثِّقَل الذي اعترى حروف العلة ، ودعاهم إلى تخفيفها بالإعلال لا يرجع إلى الحروف ذاتها ، بل يرجع إلى الحركات الموجودة عليها ، بالإضافة إلى طبيعة الحرف والظروف المحيطة به ، وكذا يرجع إلى عدم التجانس بينها وبين الحركات قبلها ، ولهذا جاءت عباراتهم تترجم ذلك ، كقولهم مثلا :

---

(١٦٩) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ١٨٤.
(١٧٠) انظر : شرح الشافية لنقرة كار صـ١٦٥.
(١٧١) انظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث صـ٥٨.

الواوات أثقل من الياءات[١٧٢] ، وبالتالي ثقل الياء بعد الضمة ؛ لعدم المجانسة ، لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه ، وكذلك إذا بدأت بالضمة ، ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر، غيرُه المتوقّعُ ؛ لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوله[١٧٣].

وفيما يلي ذكر بعض النماذج المتعلقة بتغيير هذه الأحرف ، لتحليل الثِّقَل الذي ألجأهم إلى التخفيف والتغيير، وسأبدأ أولا بما يخص الإعلال من قلب هذه الأحرف بعضها من بعض ، ثم أثنّي بما يخص الإبدال من قلبها همزة.

أولا– **قلب أحرف العلة بعضها من بعض ، وسأضرب له بمثال، هو:قلبُ الواو ياءً.**

تُقلب الواو ياءً ؛ لأن الياء أخفّ من الواو ، فقُلبت الواو إليها ؛ تخفيفا ، وقد جاء ذلك في عشرة مواضع ، بيانها –إجمالا– على النحو التالي :

أولها: **أن تقع متطرفة بعد كسرةٍ ، كـ(رَضيَ ، وَقَوِيَ ، وَعُفِيَ ، والغازِي، والداعِي) ، أو قبل تاء التأنيث كـ(أكْسِيَة ،وغازِية) ، أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك (غَزِيان ، بفتح فكسر، من الغزو).**

ثانيها: **أن تقع عينًا لمصدر فعلٍ أعِلَّت فيه، وقبلها كسر، وبعدها ألف، كـ(صِيام ، وقيام ، وانقِياد ، واعتِياد).**

ثالثها: **أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهى فى مفرده إما معتلَّة، كـ(دار ودِيار، وحِيلة وحِيل، ودِيمة ودِيَم، وقِيمة وقِيَم)، وإما شبيهة بالمعتلَّة، وهى الساكنة بشرط أن يليها فى الجمع ألف، كـ(سوط وسِياط، وحَوْض وحِياض، وروض ورِياض).**

---

(١٧٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١٠.
(١٧٣) انظر : سر صناعة الإعراب ٢٢/١.

رابعها: **أن تقع طَرَفًا، رابعة فصاعدًا بعد فتح، نحو(أعْطَيْت ، وزَكَّيْتُ، ومُعْطَيان ومُزَكَّيان)، بصيغة اسم المَفعول، حملوا الماضى المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.**

خامسها: **أن تقع متوسطة إثر كَسْرة، وهى ساكنة مفردة، كـ(مِيزان، ومِيقات).**

سادسها: **أن تكون الواو لامًا لِـ(فُعْلَى) –بضم فسكون– وصفا، نحو:(الدُّنيا والعُلْيا).**

سابعها: **أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونًا، نحو: (سيد،وميت)، و(طيّ ،وَلَىٌّ) مصدَرَي : (طَوَيْتُ ، ولَوَيْتُ).**

ثامنها: **أن تكون الواو لام مَفْعُول الذي ماضيه على (فَعِل) –بكسر العين– كـ(مَرْضي ، ومَقْوِيّ عليه).**

تاسعها: **أن تكون لام فُعُول بضم الفاء جمعا، كـ(عِصيّ ، ودِلِيّ ، وقِفِيّ).**

عاشرها: **أن تكون عينًا لـ(فُعَّل)– بضم الفاء وتشديد العين–جمعًا صحيح اللام، غير مفصولة منها، كـ(صُيَّم ،ونُيَّم)، والأكثر تصحيحه، كـ(صُوَّم ، ونُوَّم)**[١٧٤].

إذا وقفنا أمام هذه المواضع للتأمل فسنجد أن الغرض من القلب هنا هو التخفيف، وأن قواعد التخفيف من (التجانس ، والمناسبة ، وخفّة الياء عن الواو، ومحاولة التخلص من التضعيف ، والتقاء المتماثلين ، ورفض اجتماع الثقيلين) هي التي أثرت في تلك المواضع تأثيرًا ظاهرًا، وأوصلت كلماتها إلى ما هي عليه، وإن كان التجانس وخفّة الياء عن الواو قد أخذ النصيب الأوفر من التأثير[١٧٥].

وفيما يلي التفصيل :

إذا نظرنا إلى <u>الموضع الأول</u> نجد أن الواو وقعت متطرفة بعد كسرة ، والكسرة لا تناسب الواو ولا تجانسها ، فثقلت الكلمة ، فكان لابد من القلب ياء ؛ طلبا للتخفيف[١٧٦]**، بسبب التجانس والمناسبة والانسجام ؛ لأن الانتقال من كسرة إلى**

---

(١٧٤) انظر : شذ العرف في فن الصرف صـ٢٠٨ – ٢١٢.
(١٧٥) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٠٢
(١٧٦) انظر : شرح الرضي على الشافية٣/١١٢-١١٣.

واو شيء ثقيل مرفوض غير متجانس ، فكان لابد من القلب تحقيقا للتجانس والتناسب الذي به تخفّ الكلمة.

وإذا كانوا كرهوا الواو المضموم ما قبلها في الأسماء المتمكنة ،كما في (أجرِوٌ ، وأدلِوٌ) – جمعي : (جرو ، ودلو) – فبدءوا بتغيير الحركة الضعيفة اعتباطا وارتجالًا ، ثم أبدلت الضمة كسرة ، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقا صناعيا، وكان ذلك أقرب مأخذا من قلب الواو ياء بغير تطرق ؛ لقوة الحرف ، وضعف الحركة(١٧٧) ، فمن باب أولى قلبها إذا تطرقت إثر كسرة ؛ لعدم التجانس بينهما،وعليه فقد وقع القلب هنا تحت تأثير المجانسة والمناسبة.

وفي الموضعين الثاني والثالث :نجد أن الواو وقعت بعد كسرة ، وبعدها ألف، وهي عين لمصدر أُعلّت في فعله ، كـ(صيام ، وقيام) ، أو لجمع أُعلّ مفرده ، كـ(ثياب وحياض) ، فكأنه جَمْعٌ بين حروف العلة الثلاثة : الكسرة التي هي بعض الياء ، والواو ، والألف ، فيُلجأ إلى قلب أثقلها (أي:الواو) إلى ما يجانس حركة ما قبلها (أي :الياء) (١٧٨).

والذي قَوّى هذا القلب أن بعدها ألفًا، والألف قريبة الشبه بالياء في المخرج؛ لأن الياء من وسط اللسان، والألف من الحلق، والواو من الشفتين، واعتلّت الواو لوجود الكسرة قبلها؛ لأن الكسرة مجانسة للياء، فاجتذبت الواو إلى الحرف الذي هو مجانسها .

ففي هذين الموضعين نرى أثر المجانسة والمناسبة واضحا في قلب الواو ياء لتناسب الكسرة ، وكأنه هو الحل الذي تلجأ إليه اللغة حين يتعذر الحذف أو الإدغام اللذين يتقيدان بصيغة الكلمة ، فلا يحدثان إلا عندما لا ينتج عن الصيغة الجديدة لبْسٌ ، أما القلب فهو يحافظ على الصيغة ، ولا يُدخل عليها إلا تجانسا في الأصوات ، من شأنه أن يُسَهّل النطق(١٧٩).

---

(١٧٧) انظر : الخصائص ٤٧٢/٢.
(١٧٨) انظر : شرح الرضي على الشافية ٧٣/٣.
(١٧٩) انظر : التصريف العربي صـ٦٣، ٦٤ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٢٠٣.

وأما الموضع الرابع فنرى أن الواو وقعت متطرفة رابعة بعد فتحة ،كما في (أعطيتُ ، وزكيّتُ)، فمدعاة القلب فيه راجع إلى عدم تجانس الواو مع الفتحة التي قبلها ، وخفّة الياء عن الواو ؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخفّ مما قبله ؛ لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير متعقب الإعراب(١٨٠).

وفي الموضع الخامس :وقعت الواو ساكنة إثر كسرة في (ميعاد ، وميزان)، فيلاحظ فيه أثر المناسبة في قلبها ياء – فهي من(الوعد والوزن)– وأصلهما:(موعاد ، وموزان) – للمناسبة وطلب الخفّة ؛ إذ إنها ساكنة وقبلها كسرة ، فهي ثقيلة، كما تقلب الياء إليها إذا انضم ما قبلها–كما في (موقن ، وموسر)–فهي من (اليقظة واليسر)– وأصلهما:(ميقظ وميسر) – تحقيقا للمناسبة وطلبا للخفّة ، وهذان الموضعان أعنى : قلب الياء واوا إذا انضم ما قبلها ، وقلب الواو ياء إذا كُسِر ما قبلها مطردان(١٨١).

وفي الموضع السادس : وقعت الواو لاما لـ(فُعْلى) وصفا ، كـ (الدنيا،والعليا ، والقصيا) (١٨٢) ، وأصلهما الواو ؛ لأنهما من : (دنوت ، وعلوت ، وقصوت) ، فنلاحظ أن الكلمة وقعت بين ثقيلين:

الأول : ثقل الواو.

بدليل أن ما كان يائي اللام على (فُعْلى) لا تقلب لامه، اسماً كان أو صفة، لحصول الاعتدال في الكلمة بثقل الضمة في أولها وخفّة الياء في آخرها، فلو قلبت واواً لكان طرفا الكلمة ثقيلين، أما الواوي اللام فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة في أول الكلمة والواو قرب الآخر(١٨٣).

---

(١٨٠) انظر : شرح الرضي على الشافية٣/٧٣.
(١٨١) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٢/٧٣٣.
(١٨٢) ذكر سيبويه من فُعْلَى الاسمية (الدُّنْيا والْعُلْيَا والْقُصْيَا)، وإن كانت تأنيث (الأدنى والأعلى والأقصى) أفعل التفضيل، إذ الفُعْلى الذي هو مؤنث الأفعل حكمه عند سيبويه حكم الأسماء، لأنها لا تكون وصفاً بغير (أل)، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً بغيرها. انظر: الكتاب ٤/٣٨٩، وشرح الشافية ٣/١٧٨.
(١٨٣) انظر : شرح الشافية للرضي٣/١٧٨.

الثاني : **ثقل الوصف عن الاسم**(١٨٤)**، ولذلك نجد أن الواو تقلب في لام (فُعْلى) الصفة ، وتبقى إذا كانت اسما ، كما في (حُزْوَى – اسم موضع–)؛ لأن الاسم أخفّ ، فكان أحمل للثقل بخلاف الصفة الثقيلة في ذاتها ، فلا تتحمل ثقلا آخر**(١٨٥).

فقُصِد فيه مع التخفيف الفرقُ بين الاسم والصفة، فقلبت الواو ياء في الاسم، دون الصفة، لكون الاسم أسبق من الصفة ، فعُدّل بقلب واوه ياء، فلما وُصِل إلى الصفة خُلّيت؛ لأجل الفرق بينهما(١٨٦).

(١٨٤) انظر :الكتاب ٢٢١/١، وشرح المفصل ٢٨/٥ .
(١٨٥) انظر : شرح الشافية لابن جماعة ٣٠٨، ٣٠٩.
(١٨٦) انظر : شرح الشافية للرضي ١٧٨/٣.

ونضيف ثقلا آخر في (فُعْلى) هو الضم في أوله ، ولهذا نجد (فِعْلى) –بكسر الفاء– لا تقلب واوه ياء ، ولا ياؤه واوا ، سواء كان اسما أو صفة(١٨٧)؛لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة ، ولا في خفّة الفتحة، بل هي تتوسط بينهما، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو، فبان أن القلب في لام (فُعْلى) –بضم الفاء– لم يكن إلا طلبا للخفّة(١٨٨).

وأما (فَعْلَى) – بفتح الفاء –: فإما أن يكون واوياً، أو يائياً، والواوي لا تقلب واوه ياء، لا في الاسم كـ(الدَّعْوَى والْفَتْوَى)، ولا في الصفة ، كـ (شَهْوَى مؤنث شَهْوَان)؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين، وأما اليائي منه فقُصِدَ فيه التعديل أولاً ، فعُدّل الاسم الذي هو أسبق من الصفة بقلب يائه واواً، فلما وُصل إلى الصفة خلّيت بلا قلب؛ للفرق.

والأصل في قلب ياء فَعْلَى – بالفتح – وواو فُعْلَى – بالضم – إنما كان طلب الاعتدال، لا الفرق بين الوصف والاسم، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما في (فَعْلَى) الواوي المفتوح فاؤه و(فُعْلَى) اليائي المضموم فاؤه ، لمّا كان الاعتدال فيهما حاصلاً(١٨٩).

وفي <u>الموضع السابع</u> المتعلق باجتماع الواو والياء في كلمة ، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونًا، نحو (سيّد ، وميّت)، و(طيّ ، وَلَىٌّ)–مصدَرَي (طَوَيتُ ،ولَوَيتُ)–فنلاحظ أن سبب القلب هنا في (سيود وميوت) هو التخفيف من الثِّقَل الناشئ من اجتماع الواو والياء ، واللغة تتخلص بقدر الإمكان من اجتماعهما معا في كل أبنيتها ، بطريقة قائمة على لطف في الآداء ؛ لتسلم للكلمة صيغة مقبولة خفيفة(١٩٠).

---

(١٨٧) ذكر الرضي في شرح الشافية ١٧٩/٣:أن أمثلة (فِعلى) -بكسر الفاء الـواوى واليـائي-اسـماً وصفة عزيزة .

(١٨٨) انظر:سر الصناعة ٨٨/١، وشرح الشافية ١٧٩/٣، وظاهرة التخفيف في النحو صـ٢٠٦.

(١٨٩) انظر : سر الصناعة ٨٧/١-٨٨ ، واللباب ٤٢٤/٢،وشرح الشافية ١٧٩/٣.

(١٩٠) انظر : بناء الثلاثي وأحرف المد لإبراهيم السامرائي صـ٩٣، ٩٤.

وهذا الثِّقَل ناتج عن عدم التجانس بين الواو والياء ، فهما وإن تقاربا في المدّ واللين ، لكنهما متباعدين في المخرج ، فتخلصوا من ثقل هذا الاجتماع ، وتخليصُ الْوَاو سَاكِنة عَن الْيَاء مُسْتَثْقَلٌ فأُبدلت الواوُ يَاء طلبا للتَّخفيف ، ولَمَّا اجْتمعَا وتماثَلا أُدْغِم الأوَّلُ فِي الثَّاني فحصَّلَ بذلك ضربٌ من التَّخفيف أَيْضا(١٩١)؛ ليكون العمل من وجه واحد ، وتتجانس الأصوات ، فكانت المجانسة سببا في قلب الواو ياء ، لاسيما أن الياء أخفّ من الواو، وأن الياء من حروف الفم ، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين .

ونلاحظ أنهم لجئوا إلى تخفيف هذا الثِّقَل بعد القلب بالإدغام ، مكتفين بأدنى مشابهة بينهما ، كونهما من حروف المد واللين ، فلما كان بينهما هذا التشابه والتماثل والتقارب ، وإن تباعد مخرجهما ، لجئوا بعد القلب إلى الإدغام ،فالتخفيف هنا كان من مرحلتين ، لا من مرحلة واحدة، حيث لجأت اللغة إلى القلب أولا ؛ طلبا للخفّة وتخفيفا للثقل النطقي ، ثم أدّى القلب إلى التقاء المثلين ، فنتج عنه الإدغام ؛ ليكون التخفيف من مرحلتين ، لا من مرحلة واحدة(١٩٢).

وجرأهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أولهما ساكنا ؛ لأنه إذا كان الأول متحركا فصلت الحركة بين الحرفين ، فيمتنع الإدغام ، والياء المشددة أخفّ من الياء المكسورة المخفّفة(١٩٣) .

ولعلنا بهذا نفهم اشتراطهم تأصّل السابق منهما سكونا؛لأجل الإدغام ، وأما اشترطهم أن يكون السابق منهما متأصلا في الذات ، فهذا يظهر مدى انطباق ذلك على القاعدة التي تسهم في رسم ملامح التخفيف ، وهي : "أن الثِّقَل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى"(١٩٤).

ونلاحظ أيضا أنهم آثروا التخفيف بمشتملاته من المجانسة في قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء، وليس العكس– أعنى : قلب الياء واوا ، وإدغامها في الواو–

---

(١٩١) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب٣١٩/٢.
(١٩٢) انظر : شرح الشافية١٣٩/٣، ١٤٠،وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٠٦.
(١٩٣) انظر : شرح المفصل٩٤/١٠.
(١٩٤) انظر : شرح الشافية ٢٠٥/١، ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٠٥.

؛لأن الياء أخفّ من الواو، فهربوا إليها لخفّتها ، أو لأن الواو والياء ليستا أثقل من الواو المضعفة ، ونحن نلجأ إلى الأخفّ ، لا إلى الأثقل. فالإدغام ينقل الأثقل إلى الأخفّ ، وليس العكس(١٩٥).

وفي الموضع الثامن نجد أن الواو وقعت لاما مفعول لفعل ثلاثي على وزن (فعِل) ، كـ(مرضيّ من رضِي) ، وأن الذي دعاهم إلى القلب التخفيف من ثقل اجتماع الثقيلان ؛ إذ إنّ أصله : (مرضوو)، فقلبت الثانية ياء (مرضوي)، ثم اجتمعت الواو والياء فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة ؛ لتناسب الياء .

فالدافع للقلب هنا التخلص من ثقل اجتماع الواوين ، وفيه من الثِّقَل ما لا يخفّى ،وإذا كان اجتماع الواو والياء فيه ثقل تخلصوا منه بالقلب والإدغام ، كما في الموضع السابق ، فكيف باجتماع الواوين ، لاسيما أن الإعلال هنا محمول على الإعلال في الفعل (رضِيَ) ؛ إذ الإعلال في الفعل أصل، والاسم محمول عليه؛ لأن الفعل فرع عن الاسم ، والإعلال حكم فرعي، فهو أولى به، ولاستثقال الفعل، والإعلال تخفيف ، فاستدعاؤه له أشد(١٩٦).

وجدير بالذكر أن القلب فيه أَوْلى ، وليس بواجب ، إذ يجوز التصحيح ، فيقال : (مرضوّ) ، إلا أن الإعلال أكثر وأولى ؛ إتباعًا للفعل الماضي(١٩٧).

وفي الموضع التاسع رأينا الواو وقعت لاما لـ(فُعول)جمعا ، كما في (عصيّ ، ودليّ)،وأصلهما: (عُصوو ، ودُلوو) ، قلبت الواو الثانية ياء ، ثم اجتمعت الواو والياء ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم إنه يجوز كسْرُ الفاء ؛ إتباعًا للعين ، أو إبقاؤها(١٩٨).

---

(١٩٥) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢٠٥.
(١٩٦) انظر : إيجاز التعريف في التصريف ١٧٥/١.
(١٩٧) انظر : شرح الشافية١٧١/٣.
(١٩٨) انظر : التصريح للشيخ خالد٣٤٧/٢.

فنلاحظ أن مدعاة القلب فيه التخلص من الثِّقل الناشئ عن اجتماع الواوين المضموم ما قبلهما ، ولكون الواو الأولى مدة زائدة لم يعتد بها ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وصارت في التقدير (عُصُو) ، وليس في العربية اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، على حدّ قلبها مع الواو الزائدة قبلها ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت في الياء ، على حدّ (سيد ، وميت) ، ثم كُسِر ما قبل الياء ؛ لتصح الياء ، ومنهم من يُتبع الفاء حركة العين فيكسرها ، فيقول (عِصِي) – بكسر العين والصاد– ليكون العمل من وجه واحد، ومنهم من يبقيها على حالها ، فيقول : (عُصِيّ) (١٩٩).

بالإضافة إلى ثقل آخر دعاهم إلى القلب ، كون الكلمة جمعا ، والجمع أثقل من الواحد ، ولو كان مفردا لم يجب فيه القلب ، كما في (عُلُوّ ، وعُتُوّ) ، ومن قواعدهم : أنهم يستثقلون في الجمع ما لا يستثقل في المفرد(٢٠٠).

وهذا– أعني : إعلال الجمع– هو الأصل ، وربما خرج بعض ذلك مصححا غير معلّ ، كقول جَمِيل بثينه:

أَ لَيسَ مِنَ الشَّقَاءِ وَجِيبُ قَلْبي ∴ وإِيضاعي الهُمُومَ مَعَ النُّجُوِّ

فأَحْزَنُ أَنْ تَكُونَ لَى صَدِيقٍ ∴ وأَفْرَحُ أَن تَكُونَ لَى عَدُوِّ(٢٠١)

فالنُّجُوُّ والنِّجَاءُ جمعُ نَجْوٍ(٢٠٢)، وقد جاء مصحَّحًا ؛ شَبَّهُوه بـ(عُتُوٍّ) وَهَذَا قَلِيلٌ(٢٠٣).وَالْوَجْهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاوَاتِ إذا جَاءَتْ فِي جمعٍ الياءُ ، كَقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ (ثَدْي: ثُدِيٌّ ، وعصا:عُصِيٌّ)(٢٠٤).

---

(١٩٩) انظر : شرحان على مراح الأرواح ص ١٣٣، وشرح الملوكي صـ ٧٠١.
(٢٠٠) انظر : شرح الملوكي ٧٠١.
(٢٠١) من الوافر في ديوانـه صـ٢٢١ ، وشرح المفصل ٣٦/٥ ، وشرح الملوكي٦٩٩، ولسان العرب ٣٠٦/١٥.
(٢٠٢) هو:السَّحَاب الَّذِي قد هراق مَاءه ثمَّ مضى(انظر : اللسان٣٠٦/١٥ فصل النون).
(٢٠٣) انظر:الكتاب ٣٨٤/٤ ، والأصول ٢٥٦/٣، ٣٠٨ ، وشرح المفصل ١١٠/١٠ .
(٢٠٤) انظر : الصحاح ٢٥٠٤/٦،و لسان العرب٣١٠/١٥.

وفي الموضع العاشر : نرى أن الواو وقعت عينا لـ (فُعَّل) صحيح اللام ، نحو (صيّم ، ونيّم) ، والأصل : (صوّم ، ونوّم) ، وهذا موضع جواز ، فالإعلال والتصحيح جائزان ، والأكثر التصحيح.

وإنما كان الإعلال جائزا وليس بواجب ؛ لأن الأصل في (فُعَّل) إذا كان جمعا ألا يعتل ؛ لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ؛ لكنهم لجئوا إلى قلبه ؛ لأن الواحد كان معتلا (صائم ، وقائم) ؛ والجمع أثقل من الواحد ، وقد قربت العين من الطرف ، فأشبهت اللام في (عُتّي) جمع (عاتٍ) (٢٠٥).

فمجاورة العين اللام سبب في جواز القلب ، فالشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة ، كقولهم : (قنية ، وصبية) ، والأصل : (قَنِوة ، وصَبِوة) ؛ لأنهما من (قنوت ، وصبوت) ، ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها ، صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتد بالساكن حاجزًا ؛ لضعفه(٢٠٦).

وإنما كان الأكثر التصحيح ؛ لعدم وجود ما يجانس الياء في (صُوَّم) ؛ لضم ما قبل الواو ، والملاحظ أن التجانس في (صُوَّم) مع اجتماع الواوين قد تعارض مع عدم التجانس في (صُيَّم) ؛ لوجود الضم قبل الياء وخفّة الياءين ، وحينما تعارض هذا مع ذاك ، لم يكن مفرّ من جواز النطقين: (صُوَّم) ، (صُيَّم) ، بل عدم التجانس كان جانبه الأرجح ، ولهذا كثُر (صُوَّم) عن (صُيَّم) ، مع ثقل الأولى عن الثانية من ناحية الحروف ، لكن التجانس في الأولى وعدمه في الثانية خفّف هذا الثِّقَل (٢٠٧)،فكان التصحيح الأكثر ، حتى إن ابن الحاجب حكم بشذوذ قلب واو نحو (صُوَّم) ياء ، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياساً(٢٠٨).

ولعل الشذوذ في القلب إذا بعدت الواو عن الطرف ، كما في قول ذى الرُّمَّة:

---

(٢٠٥) انظر : المقتضب ٢٦٦/١ ، والأصول في النحو٢٦٥/٣، والممتع ٣٢٠/١.
(٢٠٦) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٢/٢
(٢٠٧) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٢٠٧ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية صـ ١٨٨.
(٢٠٨) انظر : شرح الشافية ١٧٣/٣.

ألا طَرَقَتْ نَا أمَ يَّةُ ابْ نَةُ مُ نْذرٍ ∴ فَ مَا أرَّقَ النُّ يَّامَ إلا سَلَامُها[٢٠٩]

فالقلب في (النُّيَّام) أشذُّ من (صوّم،) وذلك لأن الواو في (صوّم) قريبة من الطرف، فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفا، كما في (عِتّى ، وجِثّى) جمعى (عاتٍ، وجاثٍ)، بخلافها في (النيّام)،فإنها بعيدة من الطرف، فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفا وجه [٢١٠].

تلك كانت مواضع قلب الواو ياء العشرة ، كلها تدور في فلك التخفيف ؛ طلبا له ، وهروبا من الاستثقال ، وتحقيقا للتجانس.

والحال نفسه في قلب الياء واوا إذا سكنت وضم ما قبلها ، كـ(موقنٍ ومُوسِر، ويُوقِنُ ، ويُوسِرُ) ، مع أنه عكس المتعارف عليه ، لأنهم معترفون بخفّة الياء عن الواو ، وذلك مسوّغ كان عمدتنا في كل موضع قلبت فيه الواو ياء كما سبق ، أما هنا فهو قلب الأخفّ إلى الأثقل ، وذلك خلاف المعهود من علة الإعلال ، وهي التخفيف بالقلب من الأثقل إلى الأخفّ.

إلا أن الياء لما سكنت بعد ضمٍّ قُلبت واوا؛ تخلصا من ثقل عدم التجانس والتناسب ، إذ إن الياء فيها وقعت ساكنة مضموم ما قبلها ، والضمة لا تناسب الياء ، وسبق القول أنهم يكرهون الضمة قبل الياء ، كما يكرهون الكسرة قبل الواو ، فنتج عن التقائهما ثقل ، والذي يخفّف هذا الثِّقَل هو قلب الياء واوا ؛ ليتحقق التجانس بين الواو وضم ما قبلها ، كما قلبت الواو ياء في (ميعاد ، وميزان) لكسر ما قبلها[٢١١].

وإنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات، لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك

---

(٢٠٩) من الطويل ، وروى صدره : ألاَ خَيَّلَتْ مَيُّ وَقَدْ نَامَ صحبتي * وروى عجزه : فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إلا سلامها*. والبيت في ديوانه ص"٣٨".و انظره في: المنصف: ٢/ ٥، وشرح الملوكي: ٧١٧،وشرح المفصل ١٠/ ٩٣، وشرح الشافية ٣/ ١٤٣، والشاهد فيه قلب الواو في (النيّام) ، وهو شاذ.

(٢١٠) انظر : شرح الرضي على الشافية ٣/٤،١٤٣/٣٨١، وشرح الشافية لركن الدين بحاشية المحقق٢/٧٩٣.

(٢١١) انظر : سر صناعة الإعراب١/١٩، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٢١٠.

بآخره وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء، فقد جئت بأمر غيره المتوقع، لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوله(٢١٢).

وإنما وجب قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها؛ لأنها لما سكنت ضعفت فقوِيت الضمة قبلها على قلبها، كما انقلبت في "ميزان" الواو ياء لانكسار ما قبلها، وضعفها بالسكون.

يدلك على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلها، وذلك قولك: "مُيَيْقِن" فتثبت ياء، وكذلك "حِوَل، وطِوَل" صحت الواو وإن انكسر ما قبلها؛ لأن الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه"(٢١٣).

فهذا التجانس بين الضمة والواو الذي بسببه قلبت الياء واوا ، وهذا التجانس بين الكسرة والياء الذي بسببه قلبت الواو ياء ، هو عامل الخفّة في الحالتين ، هذا التجانس جعل الضمة – رغم أنها أثقل الحركات – قبل الواو أخفّ من الفتحة – التي هي أخفّ الحركات – قبل الواو ، كما يقول الرضي : " بل الضمة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما"(٢١٤).

ثم ننتقل بعد هذا إلى موضع آخر يتعلق بحروف العلة يتجلى التخفيف في صوره ومواضعه يتعلق بصورة التخفيف التي معنا ، ألا هو :

إبدال أحرف العلة همزة .

فقد كثر التبادل بين الهمزة وأحرف العلة ؛ لافتقار كلّ منهما إلى ما يتمتع به الآخر ، لاسيما ما بينهما من تشابه ، فأحرف العلة خفّية ضعيفة لا تحتمل أدني ثقل ، فكان لابد من التصرف فيها بالحذف أو بالنقل أو بالقلب (٢١٥)، والهمزة صوت شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق،نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، استثقل

---

(٢١٢) انظر : سر صناعة الإعراب١٩/١.
(٢١٣) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف٢٢١/٢.
(٢١٤) انظر : شرح الشافية ١٣٢/١، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٢١٠.
(٢١٥) انظر : الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية صـ ٢٣٠.

النطق به، فمالوا إلى تخفيفها ، بالحذف أو بالنقل أو بالقلب(٢١٦). فالطرفان إذن يشتركان في ذلك ، وإن كان كلاهما نقيض الآخر.

وإنما اختيرت الهمزة ليتم التبادل بينها وأحرف العلة ؛ لقدرتها وقوتها على تحمل الحركة ، كما قال ابن جني : " وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن وإن كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة" (٢١٧).

لاسيما قرب الهمزة في المخرج من الألف ، والواو والياء مشبهة بها أيضا مع شركتها أقرب الحروف منها ، وهو : الألف (٢١٨) ؛ أو قلبتا همزة على حدّ القلب في (كساء ، ورداء) (٢١٩).

لكل هذا كان التبادل بين الهمزة وأحرف العلة ؛ لما بينهما من علاقة قوية ، كما ذكر القدماء.

وعلى هذا نستطيع القول أن الداعي للإبدال هنا هو التخفيف، وهذا التبادل يتوقف على قوة الداعي وضعفه ، فإن كان قويا ، فحكمه الوجوب ، وإن كان ضعيفا، فحكمه الجواز، وقد يؤخذ به استحسانا، أو لمجرد سماعهم عن العرب(٢٢٠).

<u>ودونك نموذج</u> لهذا التبادل بين أحرف العلة جميعها والهمزة ؛ لبيان ضابط التخفيف في كل موضع.

فأحرف العلة جميعها تشترك في قلبها همزة في موضعين(٢٢١) :

<u>الأول</u>: أن تتطرف بعد ألف زائدة، كـ(سماء ،وبناء ،وصحراء ،وحمراءَ) .

---

(٢١٦) انظر : شرحان على مراح الأرواح ٩٩/١ ، وشرح الملوكي صـ ٤١٠.
(٢١٧) الخصائص ٧٠/١.
(٢١٨) انظر : الكتاب ٥٤٤/٣-٥٤٥، والمحتسب ١٤٨/١.
(٢١٩) هذا قول الأكثرين. انظر : التصريح بمضمون التوضيح٣٦٨/٢.
(٢٢٠) انظر : شرح الملوكي صـ٤١٠ ، والهمزة دراسة لغوية صـ٢٣٠ .
(٢٢١) انظر : الكتاب ٢٣٧/٤ ، وسر الصناعة ٧٢/١ ،وشرح المفصل ٩/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٢/٢ ، والممتع ٣٢٠/١ وشرح الشافية ٢٠٣/٣ .

فنلاحظ أن الهمزة في (سماء) أصلها الواو ، وفي (بناء) أصلها الياء ، وفي (صحراء) و(حمراء) أصلها الألف ، قلبت أحرف العلة همزة ، لتطرفها إثر ألف زائدة.

فسبب القلب هنا التخفيف من ثقل التقاء الساكنين ،ففي (سماو ، وبناي) تحركت الواو والياء المتطرفة ، وقبلهما فتحة ، إذ لا يعتد بالألف ؛ لأنه حاجز غير حصين ، وفيه من الثِّقَل ما فيه ، فتقلبان ألفا تخفيفا كما سبق؛ إذ ليس ثمة تجانس بين الواو والياء والفتحة قبلهما ، وفي تحرّكهما ثقل ترفضه العربية ، فكان لابد من القلب ألفا(٢٢٢)، فتصيران (كسااا ، وبناا) ، فيلتقي ساكنان:الألف الزائدة، والألف المنقلبة عن الواو والياء ، وعندئذ لابد من الحذف أو التحريك على حد التخلص من الساكنين .

والألف الأولى لا تقبل التحريك ، ولا الحذف ؛ لأنها مزيدة لأجل المدة ؛ لئلا يلتبس بناء ببناء ، ولئلا يصير الممدود مقصورا.

ولمثل هذا لا يُمكن حذف الألف الثانية ، ولكن يُمكن تحريكها ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، فإذا تحركت صارت همزة ، والهمزة أقرب الحروف إلى الألف ، ولم تقلب واوا أو ياء ؛ لأن فيه رجوعا إلى ما فُرّ منه ، فإذا قلبت الألف همزة صارت : (كساء ، وبناء) (٢٢٣).

وكذا فيما أصله همزة، كـ صحراء وحمراء، والأصل :(حمرَى ، وصحرَى)، بالألف المقصورة للتأنيث كـ (حبلى ، وسكرى) ، ثم زيدت قبلها ألف أخرى للمد؛ توسعا وتكثيرا لأبنية التأنيث ؛ ليصير له بناءان مقصور وممدود(٢٢٤) ، فلما زيدت ألف أخرى للمد قبل ألف التأنيث المقصورة، صارت: (حمرااء ، وصحرااء) ، فالتق ألفان ساكنان : ألف المد وألف التأنيث، فكان لابد من الحذف أو التحريك ، ففي الأولى يمتنع الحذف؛ لأن ألف المد مرادة ، فهي مجتلبة لأجل المد ، فإن زالت زال

---

(٢٢٢) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ١٩٢.
(٢٢٣) انظر : الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية صـ ٢٤٧.
(٢٢٤) هـذا مـذهب سـيبويه فـي الكتـاب ٢١٤/٣ ، والمـازني وابـن جنـي فـي المنصـف ١٥٤/١،والزمخشري وابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٠ وشرح الملوكي صـ٤٥٤.

الغرض منها. ويمتنع التحريك ؛ لأن ألف المد موضوعة على السكون ، فمتى حُرّكت زال المد المراد ، وصارت الكلمة مقصورة ، واختل البناء.

وفي الثانية: يمتنع الحذف لأنها علامة التأنيث، فلما يبق إلا تحريك الثانية؛ إذ الأواخر بالتغيير أولى ، فانقلبت همزة ، وصارت حمراء وصحراء(٢٢٥).

فنلاحظ أن سبب قلب الألف همزة أمران :

الأول :أن اللغة تكره التماثل، وتتخلص من المتماثلين بعدة طرق منها التخالف ، وقد التقى ألفان متماثلان، فكان لابد من المخالفة بينهما بقلب ثانيهما همزة.

الثاني: أن اللغة لا تبيح التقاء الساكنين، فكان لابد من تحريك أحدهما ، ولا يمكن تحريك أحدهما، وهو على حاله ، فأدّى ذلك إلى قلب الألف همزة، كبقية أخواتها ، حتى يمكن تحريكها(٢٢٦).

الموضع الثاني : **أن تقع أحرف العلة الثلاثة بعد ألف (مفاعل) وشبهه ، بشرط أن يكون مدا زائدا في المفرد ، كـ (رسالة ورسائل ، وعجوز وعجائز ، وصحيفة وصحائف).**

فسبب القلب هنا التخفيف ؛ إذ وقعت الواو والياء بعد فتحة طويلة زائدة ، وهي ألف (مفاعل)، فلابد من تحرّكهما في هذا الموطن ؛ لوقوعهما بعد الألف ، وفي تحرّكهما ثقل ترفضه طبيعة اللغة ، كذلك هناك ثقل ناشئ عن التقاء الألف والواو والياء بعضها مع بعض ، وهو أشد ثقلا، كذا انعدام التجانس بين هذه الحروف والحركات ، فلم يكن بدّ من التخفّف من كل هذا إلى الهمزة التي تتحمل كل هذا الثِّقَل؛ لما فيها من صفات الشدة والقوة ، بحيث تتحمل الحركة.

وهذا يظهر في تفصيل ابن جني بتحليله الدقيق المعهود سبب إبدال أحرف العلة همزة في باب (مفاعل) بأن هذا البدل الأصل فيه الألف ،كـ(رسالة) وما شابهها ، فهي إذا جمعت على مفاعل جاءت ألف الجمع ثالثة ، ووقعت بعدها

---

(٢٢٥) انظر : شرح الملوكي صـ ٤٥٣.
(٢٢٦) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ١٩٢.

الألف التي في المفرد ، فيلتقي ألفان ، فلم يكن بدّ من حذف أحدهما أو تحريكه ، على حدّ التقاء الساكنين.

ولا يمكن تحريك الأولى لأنها موضوعة على السكون ، وهي علامة الجمع ، فلو تحركت لزالت هيئتها ، وانقلبت حرفا آخر غير الحرف الموضوع للدلالة على الجمع ؛ لأنها إنما تدل عليه إذا كانت ساكنة على لفظها ، ولا يمكن حذفها لئلا يتغير البناء.

وأما الألف الثانية فلا يمكن حذفها أيضا ؛ لأن هذا الجمع – مفاعل– وزنه لابد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور يقع بينهما حرف الإعراب ، فلو حذفت لتغير بناء الجمع، فلم يبق إلا تحريكها بالكسر لتوافق الحركات في صيغة مفاعل ، فلو حُرّكت انقلبت همزة ، فصارت (رسائل)، ثم شُبّهت الياء في (صحيفة) والواو (عجوز)بألف (رسالة) ؛ لأن قبل كل واحدة منها حركة من جنسها ، وجميعها سواكن ، فجرت الواو والياء مجرى الألف في قلبها همزة.

وإنما كان الأصل فيه الألف ؛ لأنه أقعد في المد من الواو والياء ، ثم حملتا عليه(٢٢٧).

إذن فوَضَح أن العلة من القلب هو الخفّة من ثقل توالي الألفين ، ولم يكن بدٌّ من حذف أحدهما أو التحريك ، والألف الأولى لا يمكن حذفها ولا تحريكها ، والثانية لا يمكن حذفها ، فلم يبق إلا تحريكها ، الذي ينتج عنه همزة ، وكل ذلك تخلصا من ثقل التقاء الألفين.

وليس الغرض من الإعلال هنا الخفّة ودفع الثِّقَل فحسب ، بل له ، وللفرق بين ما ليس له حركة في الأصل ، وهو المد الزائد ، وما له حركة في الأصل ، وهو غير المد ، أو المد الأصلي،فأعلّوا الزائد فقط دون غيره، ومن ثمّ اشترطوا أن تكون

(٢٢٧) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٣٢٦/١ ،والهمزة دراسة لغوية صـ٢٣٢.

المدة زائدة في المفرد[٢٢٨] ، فلو كانت أصلية لم تقلب ، ومن ثمّ شذّذوا القلب في (مصائب ، ومعائش) ، لكونه في الأولى مبدلا من أصل ، وفي الثانية أصلا[٢٢٩].

فبان من كل هذا أن الغرض الرئيس من إبدال أحرف العلة همزة هو تخفيف الثِّقَل الناشئ عن تحرك أحرف العلة ، أو ثقل التقائها ، أو كراهة البدء بالثِّقَل في اجتماع الواوين في أول الكلمة، كما في (أواقٍ ، وأواصل).

***وإذا كانت أحرف العلة تبدل همزة لهذه الأسباب ، فكذلك عكسه ، وهو إبدال الهمزة ياء أو واوا في موضع الجمع ، والجمع أثقل من المفرد.**

وقد وضع الصرفيون لذلك قاعدة : أن الهمزة تقلب ياء أو واوا في الجمع الذي على زِنَة مَفاعِل، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، فتقلب واوا كـ (هِرَاوَة وهَرَاوَى) ، وتقلب ياء، كـ(خطيئة وخطايا ، وقضية وقضايا ، ومطية ومطايا) [٢٣٠].

فنلاحظ أن هذه الكلمات صار جمعها على ما هو عليه بعد عدة مراحل من مراحل القلب ،تصل إلى خمسة ، كما في (خطايا ، وهراوى) ، أو إلى أربعة ، كما في (قضايا) ، وكل مرحلة تحددها قواعد التخفيف المختلفة ، من المجانسة ، وثقل التماثل ، وغير ذلك[٢٣١].

ثم نترك تلك الصورة المتعلقة بأحرف العلة وإعلالها ، إلى صورة أخرى من صور التخفيف ، وقاعدة أخرى من قواعده ، هي :

سابعا : التخلص من ثقل التقاء الساكنين ؛ طلبا للخفّة.

يعدّ التقاء الساكنين مظهرا من مظاهر الثِّقَل، جنحت اللغة إلى التخلص منه، وعدم اغتفاره ، إلا في مواضع ضبطها العلماء[٢٣٢].

---

(٢٢٨) انظر : شرح الشافية للرضي ١٣٤/٣ ، وشذا العرف في فن الصرف صـ٢٠٢.
(٢٢٩) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٣٠٩/١ ، والممتع في التصريف ٣٤٠/١.
(٢٣٠) انظر : التصريح /٣٧١-٣٧٢، وشذا العرف صـ١٢٧ ، والنحو الوافي٧٦٩/٤.
(٢٣١) انظر ذلك في: المقتضب٢٧٧/١،والتصريح ٣٧١/٢-٣٧٢، وظاهرة التخفيف في النحو صـ١٩٨.
(٢٣٢) اغتفر التقاؤهما في الوقف ، أو حين يكون الأول من الساكنين حرف مدّ ولين ، والحرف الثاني مدغماً في مثله. انظر : شرح المفصل ١٢١/٩ – ١٢٢.

وهو ظاهرة صوتية ، مرجعها إلى تعذّر النطق بالساكنين ملتَقِيَيْنِ من غير تخلّصٍ؛ لثقله ، وثقله راجع – كما علل ابن يعيش– إلى عدم إمكانه ؛ من قِبَل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه ، وما بعده كالمبدوء به ، ومحال الابتداء بالساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما(٢٣٣).

ومن القواعد الصوتية: "ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن" ، و"ليس في اللغة التقاء الساكنين"، و"من قواعد اللغة الوقف بالسكون". وهلمَّ جرا(٢٣٤).

وكأن سبب التخلص من التقاء الساكنين سبب صوتي يتعلق بثقل توالي المثلين.

وعلى الرغم من أن التخلص من الساكنين عدولٌ عن القاعدة، إلا أن هذا العدول يغتفر لطلب الخفّة، وتخلصا من الثِّقَل .

فلو أنا نظرنا إلى فعل الأمر في جملة (اكتب الدرس) ، لوجدنا أن القاعدة الأصلية تحكم فعل الأمر بالبناء على السكون ، ولكن في توالي الباء الساكنة في آخر الفعل واللام الساكنة التالية لها في النطق ثقلٌ يدعو إلى طلب الخفّة ، ومن هنا يسعى الاستعمال إلى هذه الخفّة المطلوبة ، فتكسر الباء بحسب قاعدة التقاء الساكنين(٢٣٥).

فقد تحكم ضابط التخفيف هنا في العدول عن أصل القاعدة ، وكأن السياق والاستعمال تطلب غير ما قرره النظام اللغوي ، فالنظام اللغوي قرر السكون ، والاستعمال والسياق قرر التخلص من هذا السكون ، وعمدت اللغة رغبة في التخفيف وتخلصا من الثِّقَل إلى أن تجعل من مطلب السياق قاعدة فرعية خاصة ، أو نظاما فرعيا ضيقا ، يسمى التخلص من التقاء الساكنين.

---

(٢٣٣)شرح المفصل ١٢٠/٩.
(٢٣٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها صـ ٢٩٥.
(٢٣٥) انظر : اللغة والنقد الأدبي صـ١١٨ ،وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ١٨١.

ومن ثَمَّ يكون التخلص من التقاء الساكنين ظاهرة موقعية من ظواهر السياق ، وتكون الصلة الوحيدة بينه وبين نظام اللغة هي صلة التعارض ، وهي صلة سلبية(٢٣٦).

والتخلص من التقاء الساكنين بإحدى طريقتين : إما بالتحريك ، وإما بالحذف، إذا كان أولهما مدّة، وإذا كان ذلك ، فالمدّة أولى بالحذف ؛ لكونها حرف علة ، ولكون الثاني حرفا صحيحا، كـ(خف ، وبِعْ ، وقُلْ).والأصل : (خافْ ، وباعْ ، وقالْ).

فإذا كان الساكن حرفا صحيحا ، كان القياس في التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الأول من الساكنين ؛ لأن سكونه منع النطق بالساكن الثاني ، كما يقول سيبويه : "وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان. وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة"(٢٣٧).

إلا أنه قد يعدل عنه إلى تحريك الساكن الثاني دون الأول ، فمثلا في (أين ، وكيف) لو حُرّك الساكن الأول (الياء) لانقلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكلمة (منذ) حُرّك الثاني ؛ لأن تحريك الأول سيُذهب وزن الكلمة ، فلا يعلم هل هو ساكن الوسط أو متحرك؟ كما أنه قد يمتنع تحريك الأول للزومه السكون ، فليجأ إلى تحريك الثاني ، كالألف في (رجلان وغلامان) ، والواو في (مسلمون وصالحون) (٢٣٨).

وسواء حُرّك الأول أو الثاني ، فالغاية واحدة ، فالتحريك لالتقاء الساكنين سواء الأول أو الثاني: عملية صوتية غايتها طلب الخفّة ، والهرب من الاستثقال؛ ليسهل النطق.

---

(٢٣٦) انظر :اللغة العربية معناها ومبناها صـ ٢٩٦.
(٢٣٧) الكتاب١٥٢/٤.
(٢٣٨) انظر : مجموعة شروح الشافية ١١٢/٢ ، وهمع الهوامع ٤٠٨/٣ – ٤٠٩ ، وأثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية صـ ٢٩١.

أما عن الحركة التي يأتي بها العربي عند التقاء الساكنين فليست حركة أصلية ، وإنما هي صُوَيْتٌ جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز(٢٣٩).

ولكونها ليست حركة أصلية اختُلف فيها :

– فقيل: الكسرة هي الحركة الأصلية في هذا الباب ؛ لأن الكسر نظير الجزم، ألا ترى إلى اختصاص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال ، فلما اختص كل واحد منهما بنوع ، صارا نظيرين ، فلمّا أرادوا تحريك المجزوم لالتقاء الساكنين، حُرِّك بحركة نظيرة، وهي الكسرة، وجرت بقية السواكن عليه(٢٤٠)، فكان الأَوْلى التحريك بحركة كان السكون عوضا عنها على سبيل المقاصَّة والمعاوضة ،كما يقول النحاس :"واختير الكسر ؛ لأنه أخو الجزم"(٢٤١).

وقيل : اختير الكسر ؛ لرفع اللبس والتوهم أن الكسر للإعراب حينئذ ؛ لأن الكسر لا يكون إعراب إلا بمصاحبة التنوين ، أو ما يعاقبه من (أل) أو الإضافة، ومن ثم إذا اضطر للتخلص من تلاقي الساكنين كان التحريك بالكسر أولى ؛ لأنه لا يوهم أنه للإعراب حينئذ.

إلى جانب أنهم لو حرّكوا المجزوم للقاء الساكنين بالضم أو بالفتح ؛ لأدّى ذلك إلى التباس حركته بالحركة الحادثة عن العامل .

كقولك –مثلا– : (لا يخرجِ الغلام) ، ومرادك :أن تنهاه عن الخروج ، وهي جملة لا تحتمل التصديق ولا التكذيب ، ولو حُرّك بالضم للساكنين ، لكان خبرا منفيا واحتمل التصديق والتكذيب، ولولا اختلاف الحركة في ذلك لالتبس النفي بالنهي(٢٤٢).

---

(٢٣٩) انظر : دراسات في علم اللغة د / كمال بشر صـ١١٤.
(٢٤٠) انظر:الأمالي الشجرية ٣٧٥/٢،وشرح المفصل ١٢٧/٩،وشرح الشافية ٢٣٥/٢ .
(٢٤١) إعراب القرآن للنحاس٧٤/١.
(٢٤٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٧٥/٢ ، وأثر الحركات في اللغة العربية صـ ٢٨٤.

ثم إن النّفْس إذا خُلّيت وسجيّتها مالت إلى الكسر ؛ لإزالة كُلْفة النطق بالساكن ، سواء كان الساكن في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها(٢٤٣) ، أشار إلى ذلك سيبويه في قوله : "كسروا إذا كان من كلامهم أن يكسروا التقى ساكنان"(٢٤٤).

–وقيل:الفتح ؛ لكونه أخفّ الحركات.

–وقيل : يحرّك أحد الساكنين من غير تعيين حركة خاصة تكون هي الأصل، ويكون تعيينها على وجه يخصها ، فقد تكون الكسرة ، أو الفتحة ، أو الضمة(٢٤٥).

ويمكن القول أن هناك عاملين يتدخلان في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين ، هما :

١–إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتح، وإيثار الميم للضم، في قولهم: (اخشوا القوم، وجزاؤهم العقاب)، وذلك لأن الضم بعض الواو، والميم تستلزم إسهام الشفتين في نطقها ، بصورة تشبه إسهامها في نطق الواو.

٢–الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو أمر يلجأ إليه المتكلم دون قصد ؛ تحقيقا لمبدأ الاقتصاد في الجهد العضلي(٢٤٦).

بل ربما جازت الحركات الثلاث في موضع واحد ، كما في قوله تعالى : "قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا"(٢٤٧) ، بالكسر في (قُم)، على أصل الباب ، وهي قراءة العامة ، وبالضم على قراءة بعضهم ؛ إتباعا لضم ما قبله ، وبالفتح ؛ جنوحا إلى خفّة الفتح،كما في قراءة شاذة خارجة عما جاء به الجمهور(٢٤٨).

---

(٢٤٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٢١٠ – ٢١١ ، وشرح الشافية لليزدي١/٢٥١.
(٢٤٤)الكتاب ٤/١٥٢ .
(٢٤٥) انظر : المساعد ٣/٣٣٨ ، والهمع٣/٤٠٩ ،وأثر الحركات في اللغة العربية ٢٨٣.
(٢٤٦) انظر : من أسرار اللغة ٢٥٢ – ٢٥٣ ، والتقاء الساكنين في ضوء التعليل الصوتي صـ ٦٥٢ ، وأثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية صـ ٢٨٤.
(٢٤٧)سورة المزمل الآية ٢.
(٢٤٨) انظر : البحر المحيط ١٠/٣١١ – ٣١٢.

فالكل جائز ؛ لأن الغاية واحدة ؛ إذ الغرض في هذه الحركة إنما التبلغ به هربا من اجتماع الساكنين، فبأيّ الحركات حركت أحدهما فقد وقع الغرض، ولَعْمِري إن الكسر أكثر، فأمّا ألا يجوز غيره فلا(٢٤٩).

وإنما أجيزت تلك اللغات الثلاث ؛ لأن الغرض في ذلك –كما يقول ابن جني – إنما هو التبلغ بالحركة لاضطرار الساكنين إليها، فإذا وقعت من أي أجناسها كانت أقنعَتْ في ذلك(٢٥٠).

ثامنا– **توالي الأمثال مكروه ومستثقل(٢٥١).**

من القواعد والصور المرتبطة بالتخفيف : كراهية توالي المثلين ؛ لِمَا فيه من الثِّقَل .

ويقصد بالمماثلة هنا : المقاطع ذات الأصوات الصامتة المتماثلة ، أو المتقاربة في المخرج(٢٥٢).

فالطبع لا ينفر من توالي المتخالفات ، وإن كانت مكروهة ، كما ينفر من توالي المتماثلات ؛ إذ مجرد التوالي مكروهٌ ؛ لما فيه من الثِّقَل على اللسان، وكلّ كثير عدوّ للطبيعة(٢٥٣).

وقد أكّد ذلك سيبويه في قوله : "اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد"(٢٥٤).

ولهذا الثِّقَل لم يصوغوا من الأسماء ولا من الأفعال رباعِيّيْنِ ، ولا من الأول خماسيا ، فيه حرفان أصلان متماثلان متصلان ؛ لثِقَل البناءين ، وثِقَل المثلين ،

---

(٢٤٩) انظر : المحتسب ٣٣٦/٢.
(٢٥٠) انظر : المحتسب ٥٤/١ ــ ٥٥.
(٢٥١) انظر : إيجاز التعريف في علم التصريف صـ٨٨، ١٣٧، ١٤١ ،وشرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/١ ، وحاشية الصبان ١٨٢/١.
(٢٥٢) انظر : بحوث ومقالات في اللغة صـ٢٧.
(٢٥٣) انظر : شرح الشافية للرضي ١٨/٢.
(٢٥٤) الكتاب ٤١٧/٤.

لاسيما مع أصالتهما ، فلا ترى رباعيا من الأسماء والأفعال، ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك ، إلا وأحدهما زائد(٢٥٥).

وجملة الأمر أن اجتماع المثلين عندهم مكروه ؛ لأنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع، ثم يعيدوها إليه ؛ لِمَا في ذلك من الكُلْفة على اللسان.

وكان الخليل يشبه ذلك – تشبيها حِسّيّا– بمشي المقيَّد ؛ لأنه يرفع رِجْلَه، ويضعها في موضعها، أو قريب منه ؛ لأن القيد يمنعه عن الانبعاث وامتداد الخطوة(٢٥٦) .

وكذا فعل الجاربردي، فالتقارب المفرط يجعل اللفظ عنده بمنزلة حجلان المقيَّد ، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد ، وبعضهم شبهه بإعادة الحديث مرتين ، وكل ذلك مستكره ، بل إذا كُرِّر طعام واحد تلتذه النفس ملّتْهُ وكَرِهَتْهُ ، فكيف بما عليه فيه كلفة العمل، إذا رجع إليه بعينه(٢٥٧).

لكل هذا لجأت اللغة إلى الفرار من ثقل توالي المثلين ،بالمخالفة بينهما، وهذه المخالفة تتحقق بالحذف ، أو بالإبدال ، أو بالفصل بينهما ، أو بالإدغام .

وقد أشار الفارسي إلى هذه الطرق في قوله : "فالقبيلان من الأمثلة والمتقاربة إذا اجتمعت ، خفّفت تارة بالإدغام ، وتارة بالقلب ، وتارة بالحذف"(٢٥٨).

وكذا أشار السيوطي ، فقال : " اجتماع الأمثال مكروه ، ولذلك يفرون منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل"(٢٥٩).

ومن خلال الجمع بين النصين نجد أن طرق المخالفة بين المثلين: الحذف، والقلب (الإبدال) ، والفصل ، والإدغام.

والتخلص من توالى الأمثال بهذه الطرق يعتبر عدولا عن الأصل ، ومرجعه إلى ذوق الناطق وحسّه ؛ لأن هناك ذوقا وعرفا لغويا عند العرب جعلهم ينفرون من

---

(٢٥٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣.
(٢٥٦) انظر : شرح الملوكي صـ٦٧٢.
(٢٥٧) انظر : شرح الشافية للجاربردي صـ٣٢٧.
(٢٥٨) الحجة للقراء السبعة ٢٠٨/١.
(٢٥٩) انظر : الأشباه والنظائر ٢٣/١ ، وبحوث ومقالات في اللغة صـ٥٦.

توالى الأمثال والأضداد، ويألفون توالى الأشتات ، فإذا ما توالى مثلان أو متقاربان حق للناطق أن يتخلص منهما بطريقة من الطرق السابقة مما يراه مناسبا للذوق العربي ، والسبب في ذلك مرجعه إلى الاستثقال ، أو إلى الاقتصاد في جهد المتكلم(٢٦٠).

وفيما يلي دراسة لهذه الطرق ، لبيان أثر التخفيف فيها.

الطريقة الأولى- الحذف.

يعدّ الحذف مظهرا من مظاهر التخفيف ؛ إذ لا يلجأ إلى الحذف إلا لنوع من الثِّقَل اللفظي.

وهذا التخفيف بالحذف يساعده كثرة الاستعمال وشيوعه ، فكثير من الأسباب الظاهرة للحذف إنما يكمن وراءها التخفيف ، وأن كثرة الاستعمال تجيء معها الرغبة في التخفيف في كثير من الصيغ التي تحتاج إلى ذلك(٢٦١).

ويعدّ الحذف إحدى الطرق التي يلجأ إليها عند توالي المثلين ، فإذا ما تلاقى في العربية مقطعان صوامتهما متماثلة ، سواء كانا في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها ، فكثير ما يكتفي بواحد منهما ، بسبب الارتباط الذهني بينهما(٢٦٢). والغاية من ذلك تيسير النطق ، وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه.

<u>والأمثلة على ذلك كثيرة:</u> من ذلك حذف أحد المثلين في أول الكلمة، كحذف إحدى الهمزتين ، فالعربية تلتزم حذف إحدى الهمزتين إذا التقتا في مقطعين متوالين ؛ تخفيفا للثقل، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان ، فتحقّقا(٢٦٣) ، وهذا ما أجمع عليه اللغويون ، لم يخالف في ذلك إلا الحضرميّ ، فإنه كان لا يرى بأسا من تحقيق الهمزتين ، وقد نقده سيبويه في ذلك في قوله : "وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديءٌ"(٢٦٤).

---

(٢٦٠) انظر :الأصول د/تمام حسان صـ ١٢٣ ، وظاهرة التخفيف في النحوالعربي صـ١٧٠.
(٢٦١) انظر :ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٦٨.
(٢٦٢) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة صـ٣٠٠،وفقه اللغات السامية ٨٩.
(٢٦٣) انظر :الكتاب ٤٤٣/٤.
(٢٦٤) انظر :الكتاب ٤٤٣/٤.

ومن الأمثلة على حذف إحدى الهمزتين ما يحدث في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة ، نحو (أَكْرَمَ)، فالمضارع منه (أُكرِمُ) ، وأصله: (أُأَكرم) ، بهمزتين ، فعمدت اللغة إلى المخالفة بينهما؛ اقتصادا في الجهد ، عن طريق حذف إحداهما ، وهي الهمزة الثانية من (أأفعل) –همزة الفعل– نظرا للوظيفة اللغوية التي تؤديها همزة المضارعة ، ومن ثم أصبح الفعل (أُكرم) (٢٦٥).

وقد كان القياس في تخفيف الهمزتين هنا القلب واوا ، فيقال: (أوكرم ، وأوحسن) ، كما قالوا: (جون) في (جؤن) ، إلا أن التخفيف في (جون) جائز ، وفي (أوكرم) واجب ؛ لاجتماع الهمزتين، إلا أنهم كرهوا قلبها واوا؛ لأن حرف المضارعة قبله بعرضية الزوال في الأمر ، فتقع الواو أولا ، وذلك مما يكرهونه.

ألا ترى أنهم لا يزيدونها أولا ، وإذا وقعت أولا تسببوا في قلبها إلى غيرها كما في (تراث، وإشاح)، وكل ذلك لكراهية الواو أولا، مع أنهم بعرضية أن يدخل عليها واو العطف، فيجتمع واوان، وذلك أبلغ في الثِّقَل، ألا ترى أنهم قالوا في جمع (واصلة وواقية) : (أواصل وأواقٍ)، فقلبوا الأولى همزة ؛ فرارا من الجمع بين واوين.فلما كان اتباع القياس يؤدي إلى ما ذُكر ألزموها الحذف(٢٦٦).

و يضاف إلى ذلك سبب يتعلق بالتخفيف ، هو : أن هذا الحذف من التخفيف البليغ الذي يساعده كثرة الاستعمال ، فهو ملتزم لكثرة الاستعمال؛ "لأن كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ ، والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب"(٢٦٧).

---

(٢٦٥) انظر : الأصول في النحو٣/٣٣٣، وعلل النحو ١٨٣، والمفتاح في الصرف١٠٠.
(٢٦٦) انظر : شرح الملوكي صـ ٥٣١، والأمالي الشجرية١٨٨/٢.
(٢٦٧) انظر : شرح الشافية لنقرة كار صـ١٦٠ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٦٧.

ثم أُتبع الحذف في سائر أفعال المضارعة من صيغ الفعل ؛ طردا للباب على وتيرة واحدة ؛ ليجرى الباب في التخفيف على منهاج واحد ، على الرغم من أنه لا تلتقي همزتان في (تكرم ، ونكرم ، ويكرم) (٢٦٨).

وكأن سبب حذف الهمزة في مضارع باب (أكرم) سبب صوتي يتعلق بثقل توالي المثلين ، أما الذي أحدث حذف الهمزة في أخواته من أفعال المضارعة ، على الرغم من زوال السببين ، هو عامل خارج عن النطق ، وهو القياس الذي هو انسجام النظام الصوتي واطراد التغيرات ، فعمّم الظاهرة على جميع الأمثلة ، وهذا مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشابهة والمحافظة أن تجري الأبواب على سَنَن واحد ، فقد حملوا الحذف مع بقية حروف المضارعة ، لا للاستثقال كما كان مع الهمزة ، بل لتتساوي حروف المضارعة في حذف الفاء معها ، كما حذفوا فاء الفعل (الواو) في أخوات (يعِد) ؛نحو "أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ" ؛ حملا عليها. كلُّ ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نَفْرة الاختلاف(٢٦٩).

وما حذف للتخفيف في حكم المنطوق به (٢٧٠) **، والدليل على أنه في حكم المنطوق به أنه قد يأتي على الأصل في الضرورة فتظهر الهمزة** (٢٧١) **، كما في قول الراجز:**

فإنهُ أَهْلٌ لأن يُؤكرمَا ... (٢٧٢)

---

(٢٦٨) انظر : الأصول في النحو٣/٣٣٣ ، وعلل النحو ١٨٣ ، وشرح الملوكي صـ٥٣٢.

(٢٦٩) انظر : الأصول في النحو٣/٣٣٣-٣٣٤،والإنصاف ١/١٢-١٣ ،واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهرصـ٥٤ .

(٢٧٠) من القواعد التي ذكرها ابن يعيش في كتابه شرح المفصل٢/٤١.

(٢٧١) انظر : علل النحو١/٥٥٩ ، وشرح الملوكي صـ٥٢٨ ،وارتشاف الضرب١/٢٤٠.

(٢٧٢)هذا بيت من الرجز: وقائله أبو حيان الفقعسي كما في التصريح ٢/٣٩٦ ، والشاهد في قوله: " يؤكرما " حيث جاء بالفعل تاماً وهو ضرورة. وينظر البيت في :المقتضب ٢/٩٨، والمنصف ١/٣٧، ١٩٢، ٢/١٨٤، وشرح ابن الناظم ص ٨٦٨.

ولم يقتصر الأمر على حذف أحد المثلين في أول الكلمة ، بل تخطاه إلى وسط الكلمة ؛ إذ الغاية واحدة ، هي طلب الخفّة ، فإذا توالى مثلان في وسط الكلمة ، فإن العربية تخالف بينهما بحذف أحدهما.

ومثال ذلك : حذف العين في الفعل المضاعف في (ظَلِل ، حَسِسَ ، مَسَسَ) تقول عند إسنادها إلى تاء الفاعل : (ظِلْتُ ، وأَحَسْتُ ، ومِسْتَ) ، والأصل: (ظَلِلْت ، وأَحْسَسْت ، ومَسِسْت) ، فيجتمع في حشوه مثلان ، فيحذف أحد المثلين(٢٧٣) ، وعليه قوله تعالى : " فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ "(٢٧٤) ، وقوله تعالى : "ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً "(٢٧٥).

وهذا الحذف يعتبر عدولا عن القياس ؛ إذ حذفوا عين الفعل ، والأصل الإتمام، وعلى هذا نصَّ سيبويه ، إذ ساقه في باب ما شذ من المضاعف ، وقال بعد أن حكى هذه الأمثلة : " وليس هذا النحو إلا شاذاً. والأصل في هذا عربيٌّ كثير. وذلك قولك: أحسَسْتُ، ومسَسْتُ، وظِلْتُ"(٢٧٦).

وكذا نبه عليه ابن جني في قوله : "وهذا كله لا يقاس عليه؛ لا تقول في شَمَمْتُ: شَمْتُ ، ولا شِمْتُ؛ ولا في "أَقْضَضْتُ: أَقَضْتُ"(٢٧٧).

ويمكن أن يفسر الحذف في المضاعف الصحيح في ضوء الأشباه والنظائر، بقياس المضاعف الصحيح ، على معتل العين(٢٧٨) ، كما في إسناد (ليس ، وأراد ، وقام) إلى تاء الفاعل، فتقول: (لَسْتُ ، أَرَدْتُ ، قَمْتُ) بحذف العين ، فيحمل الصحيح على المعتل .

هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله:"وأما الذين قالوا: ظِلْتُ ومِسْتُ فشبهوها بِلَسْتُ، فأجروها في فَعِلْتُ مجراها في فَعِلَ، وكَرِهوا تحريك اللام فحذفوا"(٢٧٩).

---

(٢٧٣) انظر:الكتاب٤/٤٢٢،والمقتضب١/٣٨٠،والأصول في النحو٣/٤٣٣، والخصائص٢/٤٤٠،٥٦

(٢٧٤) سورة الواقعة ٦٥.

(٢٧٥) سورة طه ٩٧.

(٢٧٦) الكتاب ٤/٤٢٢.

(٢٧٧) الخصائص٢/٤٤١.

(٢٧٨) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٢٧٤.

(٢٧٩) الكتاب٤/٤٢٢، وكذا أشار إلى هذا المبرد في :المقتضب ١/٣٨٠.

وهذا الحذف راجع إلى التخفيف الذي يعضده كثرة الاستعمال ، كأنه لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف ، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة ، وهو الساكن من المثلين ، لاسيما أنه لهجة عُزيت إلى بني سليم(٢٨٠) ، كما عُزي الحذف مع فتح الفاء إلى بني عامر وبني تميم(٢٨١)، وعُزي هذا الحذف مع كسر الفاء الذي نقل إليها من العين إلى أهل الحجاز(٢٨٢).

ولكونه لهجة لبعض العرب ذهب الشلوبين –كما نسبه إليه أبو حيان– إلى اطراده في أمثال هذه الأفعال المضاعف(٢٨٣)، مخالفا ما ذهب إليه سيبويه وابن جني من القول بشذوذه وعدم قياسه، كما سبق ذكره.

وعلى هذا الأساس – من المخالفة بين المتماثلين المتتابعين في الحشو بحذف أحدهما– نفسر قراءة عمارة بن عقيل(ت:٢٣٩هـ) (٢٨٤) : " وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ "(٢٨٥)– بحذف التنوين من اسم الفاعل وإعماله فيما بعده–.

وقد انتقد النحاة هذه القراءة ، فهي من وجهة نظرهم ليست قوية في القياس(٢٨٦) ، وقد اتخذ ابن جني من هذه القراءة دليلا على أن العربي قد يتصرف أحيانا في اللغة ، فيتكلم بلغةٍ غيرها أقوى منها(٢٨٧).

لكننا يمكن أن نفسر قراءة عمارة هذه بأنها لا تزيد على كونها مخالفة صوتية بين الأمثال المتتابعة في حشو السلسلة الكلامية ، وذلك طلبا للخفّة، فقراءة هذه الآية بالتنوين سينشأ عنه توالي نونين من حيث الواقع اللغوي : نون قصيرة (التنوين)، وأخرى طويلة (النون المشددة في النّهار)، وهما يشكلان ثلاث نونات من

---

(٢٨٠) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣ ، والبحر المحيط ٣٨٠/٧ .
(٢٨١) انظر : المصباح المنير ٦٨٦/٢ ، وتكملة في تصريف الأفعال ٢٧/٤.
(٢٨٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٦، والتصريح ٣٩٧/٢.
(٢٨٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٧/١.
(٢٨٤) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي: فصيح،من أحفاد جرير الشاعر.كان النحويون في البصرة يأخذون عنه اللغة. انظر : الأعلام٣٧/٥.
(٢٨٥)سورة يس من الآية ٤٠ ، و انظر : القراءة في المحتسب ٨١/٢ .
(٢٨٦) انظر : الخصائص ٣٧٤/١ ، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة صـ٣٠٩.
(٢٨٧) انظر : الخصائص ١٢٥/١ ، والمحتسب ٨١/٢.

حيث الوظيفة اللغوية التي يؤديها الصامت الطويل، ففي الوصل اتصلت نون التنوين بالنون المشددة بعدها، ولا يخفى ما في مثل هذا التتابع من ثقل.

فما كان من القارئ إلا أنه خالف بين هذه الأمثال المتتابعة عن طريق التخلص من التنوين(٢٨٨). والغرض من ذلك طلب الخفّة، كما أشرت، وهذا ما قصده القارئ ونص عليه نفسه في رواية حكاها أبو جعفر النحاس- نقلا عن الاخفّش الأصغر عن المبرد- قال: "قال أبو جعفر: حدّثنا محمد بن الوليد وعلي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ "وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ" فقلت ما هذا؟ قال: أردت سابق النهار فحذفت التنوين لأنه أخفّ"(٢٨٩).

كما أننا لا نستطيع أن نفسر عدم صرف كلمة (أشياء) في قوله تعالى : "لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ"(٢٩٠)، إلا على أساس ما نحن فيه من المخالفة الصوتية بين الأمثال المتتابعة في حشو السلسلة الكلامية ؛ لأنّ جرَّها وتنوينها في هذا السياق سينشأ عنه تتابع مقطعين متماثلين: تنوين الكسر في (أشياء) ، و(إن) الشرطية التي تليها ، ولا شك أن تتابع هذين المقطعين في النطق (إنْ إنْ) فيه ثقل واضح ، فما كان من اللغة إلا أن فرقت بين هذين المقطعين المتماثلين المتتابعين في صوامتهما بأن خالفت بينهما بحذف التنوين من (أشياء) ، فصارت : (أشياءِ إن) ، ثم خالفت بين الحركتين المتتابعتين بأن حولت الكسرة إلى فتحة ؛ لتفادي تتابع الأمثال ، فصارت :(أشياءَ إن) ، وهذا اجتهاد في التعليل الصوتي لمنع صرف كلمة(أشياء) في هذا السياق(٢٩١) . وللسلف الكرام تعليلات أخرى غير ذلك لا يسع المقام لذكرها(٢٩٢).

---

(٢٨٨) انظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة صـ٣٠٩.
(٢٨٩) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٦٧/٣ .
(٢٩٠) سورة المائدة من الآية ١٠١
(٢٩١) انظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة صـ٣١٠.
(٢٩٢) انظر أقوالهم في :الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧١/٢ .

ولم يقتصر الأمر على حذف أحد المثلين في أول الكلمة ، أو وسطها ، بل تخطاهما إلى حذف أحد المثلين في آخر الكلمة ، كما نرى في حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة ، عند اتصالها بنون الوقاية ، كما في قول الأعشى:

أ بِالمَوْتِ ا لَّذِي لَا بُدَّ أَ نِّي ∴ مُلاقٍ لَا أَ باكِ تُ خَوِّفِينِي[٢٩٣]

والأصل : تخوفينني ، فخفّف المثلين بحذف أولهما ، وهو نون الرفع[٢٩٤] ، وهو في القرآن كثير، لكنه جائز وليس بلازم ، إذ يجوز الحذف ، ويجوز الإدغام، ويجوز الفكّ[٢٩٥] ، كما في قوله تعالى : "قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي"[٢٩٦]، فبالوجه الأول – أي الحذف– قرأ نافع: "تَأْمُرُوني أَعْبد".وقرأ ابن عامر: "تَأْمُرُونَني" – بالفكِّ.وقرأ الباقون بالإدغام[٢٩٧].

وزعم قوم: أن المحذوف في نحو: "تَأْمُرُونِي" هو الثاني، وليس كذلك.

بل المحذوف هو الأول، نص على ذلك سيبويه[٢٩٨].

وكذا حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة عند توكيدها بنون التوكيد ، كما في (لتضربانّ ، ولتخرجانّ) ، والأصل : لتضربانّ ، ولتخرجانّ[٢٩٩] ، فمع التوكيد تتابع نونان : قصيرة ، وطويلة، ومن حيث الوظيفة اللغوية ثلاث نونات ، ولهذا – طلبا للخفّة ، وتيسيرا في النطق ، واقتصادا للجهد – خولف بينهما بحذف نون الرفع ، دون نون التوكيد ؛ لأنها جاءت لغرض التوكيد ، والحذف ينافيه[٣٠٠].

---

(٢٩٣)من الوافر نسبه البغدادي في الخزانة ٢/ ١٨٨ لأبي حية النمير، ونسبه ابن الشجري في أماليه ١/ ٣٦٢ للأعشى ولم أره في ديوانه . وفيه شاهدان: "لا أبالك" أصله الإضافة، وزيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفت اللام رجع إلى أصله من الإضافة. وتخوفيني: الأصل: تخوفينني، فحذفت إحدى النونين.و انظر : المقتضب ٤/ ٣٧٥، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٠٥.

(٢٩٤) انظر : البحر المحيط٤٨٥/٦.

(٢٩٥) انظر : المقتضب٣٨٧/١، وإيجاز التعريف في التصريف صـ٢١٢.

(٢٩٦)من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

(٢٩٧) انظر : البحر المحيط٢١٨/٩، وكتاب السبعة ص ٥٦٣، والنشر ٣٦٣/٢.

(٢٩٨) انظر : الكتاب ٥١٩/٣-٥٢٠.وشرح الكافية الشافية٢٠٨/١.

(٢٩٩) انظر : الكتاب ٥١٩/٣ ،وشرح الاشموني ٤٦/١، ١٢٥/٣، وحاشية الصبان٩٢/١.

(٣٠٠) انظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة صـ ٣١٩.

وكذا في حذف نون الوقاية من الحروف الناسخة (إنِّي وكأَنِّي ولكنِّي) ، فقد اجتمع ثلاث نونات، فحذفت نون الوقاية ، طلبا للخفّة ، وسهّل ذلك وعضّده كثرة الاستعمال ، كما يقول سيبويه : "فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: إنّي ، وكأنّي ، ولعلي ، ولكنّي؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلي الياء"(٣٠١).

وهكذا رأينا أن اللغة تتخلص من توالي المقاطع المتماثلة سواء كانت أولا، أو حشوا ، أو آخرا، فتحذف أحدهما ، وذلك ما يسميه اللغويون بكراهة توالي الأمثال.

المخالفة بين المتقاربين بالحذف .

لم يقتصر الأمر على كراهة توالي المثلين ، والتخلص منه ، بل يحدث ذلك في المتقاربين ، فاللغة تكره توالي المتقاربات ، كما تكره تتابع الأمثال؛ لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جدا يجهدها ويثقل عليها ، ولذا تكره اللغة تتابع الأصوات المتقاربة(٣٠٢).

ودليل ذلك ما قاله الفارسي : " وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال ، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة ، كما يدغمون الأمثال؟ فالقبيلان من الأمثلة والمتقاربة إذا اجتمعت خفّفت تارة بالإدغام ، وتارة بالقلب ، وتارة بالحذف"(٣٠٣).

فإذا اجتمعت الأصوات المتقاربة في كلمة واحدة أو في سياق صوتي واحد ، تخلصت العربية بعدة طرق ، منها المخالفة بالحذف .

ومن صور ذلك : حذف التاء من (استطاع) بقولهم : (اسطاع يسطيع) ، كما في قوله تعالى:" فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً"(٣٠٤).

---

(٣٠١) الكتاب ٣٦٩/٢ ، و انظر : المقتضب٣٨٦/١ ، والأصول في النحو ١٢٢/٢.
(٣٠٢) انظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة صـ٣٢٤ .
(٣٠٣)الحجة للقراء السبعة١٥٥/١.
(٣٠٤) سورة الكهف من الآية ٩٧.

فالطاء والتاء من مخرج واحد ، فحذفت التاء لذلك ،وقد وضح ذلك الأخفّش في قوله : " وقال (فَمَا اسْطَاعُواْ) ؛ لأن لغة للعرب تقول : "اِسْطاعَ" "يَسْطيِع" يريدون به "اِسْتَطاع" "يَستطيع" ، ولكن حذفوا التاء اذا جامعت الطاء ؛ لأن مخرجهما واحد ، وقال بعضهم "اِسْتاعَ" فحذف الطاء لذلك"(٣٠٥). وهو حذف جائز بدليل ذكرها في تمام الآية.

ومن ذلك أيضا: كلمة "بني" الداخلة على معرف باللام القمرية، مثل: بلحارث، وبلهجيم، وبلعنبر، وبلقين، يعني: بني الحارث، وبني الهجيم، وبني العنبر، وبني القين.

فإنهم حذفوا الياء من (بنى)؛ لسكونها وسكون لام التعريف، ثم استخفّوا حذف النون كراهة؛ لاجتماع المتقاربين ، كما كرهوا اجتماع المثلين، فحذفوا الأول(٣٠٦).

وقد عده سيبويه شاذا ، فقال: "ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث : بلعنبر وبلحارث، بحذف النون، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، فأمّا إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك؛ لأنها لمّا كانت مما كثُر في كلامهم، وكانت اللام والنون قريبتي المخارج، حذفوها"(٣٠٧).

وقوله :" فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك " فيه إشارة إلى عدم حذف النون في (بني النّجار) ؛ حتى لا يجتمع في الكلمة إعلالان متوالان : الحذف والإدغام ، لأنهم لو قالوا : (بنّجّار) لحذفوا النون ، وقد أعلوا اللام بالإدغام ، فيكون ذلك إجحافا بالحرفين(٣٠٨).

الطريقة الثانية- القلب

تلك هي الطريقة الثانية التي يتخلص بها من توالي المثلين أو المتقاربين ، وتسمى بالقلب أو البدل للتباين ، كما في :

---

(٣٠٥)معاني القرآن٢/٤٣٣، و انظر : المفصل صـ٥٥٧، وشرح الشافية ٣/٢٩٣.
(٣٠٦) انظر : الكتاب٤/٤٨٤، والمقتضب١/٣٨٦، واللباب للعكبري٢/٤٧٩ .
(٣٠٧)الكتاب٤/٤٨٤.
(٣٠٨) انظر : المقتضب ١/٣٨٦، واللباب ٢/٤٨٠،والمسائل السفرية لابن هشام صـ٣٨.

– (تقضّيت، وتظنّيت، وتسرّيت، وأمليت)، والأصل في كل : (تقضّضت ، وتظنّنت، وتسرّرت، وأمللت)، اجتمع مثلان، فخولف بينهما بإبدال الثاني ياء(٣٠٩).

–وكذا قالوا في دهدهت الحجر ، أي : دحرجته: دهديت، قلبوا الهاء الأخيرة ياء، كراهة اجتماع الأمثال ؛ أبدلت الياء من الهاء لشبهها بها، وأنها في الخفّاء والخفّة نحوها، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه(٣١٠).

–وكذلك قولهم في زجر الإبل: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، والأصل: حيحيت وعيعيت وهيهيت، فقلبت الياءات السواكن في هذه الأماكن ألفات ؛ لشبهها بالياء؛ فصارت كأنها هي، يدلك قولهم: الحيحاء والعيعاء (٣١١).

– ومنه ما قاله الخليل: أصل "مهما" الشرطية: (ماما)، قلبوا الألف الأولى هاء، لاستقباح التكرير(٣١٢).

فقد تُخُلِّص في كل ما سبق من ثقل توالي المثلين بالتباين بينهما بالإبدال؛ وهو إبدال شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، دفعهم إليه الفرار من ثقل توالي المثلين ، أورده سيبويه تحت باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء ؛ لكراهية التضعيف(٣١٣) .

وكذا ذكره ابن يعيش تحت حديثه عن إبدال الياء من حروف صالحة العدّة على غير قياس، وأكثر ما جاء ذلك فيما كان مضاعفا ؛ لثقل التضعيف ، كما في (دينار، وديباج، وقيراط، ، وديوان، وأصلها: دِنَّار، ودِبَّاج، ودِوَّان)(٣١٤).

وهذا لتحقيق التقريب والانسجام والتناسب،وكل هذا من مظاهر التخفيف.

ومن ذلك أيضا إبدال ثاني الهمزتين الملتقيتين في أول الكلمة حرف مد من جنس ما قبلها، كما في (إيمان، وآدم، وأومن)، وليس ذلك إلا تجانسا للحركة التي قبلها، وهو إبدال لازم(٣١٥)، بحيث لو حققها ناطق لكان التحقيق شاذا أو نادرا(٣١٦).

---

(٣٠٩) انظر : الكتاب ٤٢٤/٤، والمقتضب٣٨١/١،والممتع الكبير في التصريف٢٤٥/١.
(٣١٠) انظر : الكتاب ٣٩٣/٤، والأصول في النحو٢٦١/٣ .
(٣١١) انظر : الكتاب ٣٩٣/٤ ، والأصول في النحو٢٦١/٣، وسر الصناعة٢٤٦/١.
(٣١٢) انظر :معجم العين ٣/ ٣٥٨ ، والكتاب ٣/ ٥٩.
(٣١٣) انظر : الكتاب ٤٢٤/٤.
(٣١٤) انظر : شرح الملوكي صـ٤٢٩ .
(٣١٥) انظر في ذلك :الكتاب ٥٥١/٣ ،وسر الصناعة ٧٣٨/٢ ، وشرح الشافية ٢٠٩/٣.
(٣١٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٩٢/٤.

فاللغة هنا استثقلت التماثل وخاصة في الهمزة الثقيلة، ولم تجد مخرجا إلا عن طريق التجانس للحركة التي قبلها الذي حول الكلمة إلى بناء يخفّ نطقه ، ويؤمن معه عدم الوقوع في الثِّقَل(٣١٧).

وإذا كان التجانس واجبا في الهمزة الثانية وهي ساكنة، فهو أشد وجوبا في حالة تحركها؛ لأنها أشد استثقالا، ففي (أويدم – تصغير آدم–)، وأصله (أُأَيدم)، تجانست الهمزة مع ضم ما قبلها، فقلبت واوا ، وفي (أيمة) تجانست الهمزة مع الكسرة التي قبلها ، فقلبت ياء(٣١٨).

وقد سبق القول أن التجانس والتناسب والتقريب من مظاهر التخفيف.

التخلص من ثقل توالي المتقاربين بالإبدال

كما يحدث في التخلص من ثقل المثلين بالإبدال، فالحال نفسه في المتقاربين، كما نراه في إبدال تاء الافتعال طاء، حينما تكون تاء الافتعال حرفا من حروف الإطباق، وهي (الصاد،والضاد، والطاء، والظاء)، كما في: (اصطبر واضطرب) ، وأصله:(اصتبر واضترب) ،فالإبدال هنا وإن كان عدولا عن الأصل، لكنه لازم في مثل ذلك ؛ تحقيقا للتجانس ؛ لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق ؛ لما بينهما من اتفاق في المخرج وتباين في الصفة؛ إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فبينهما تباين ، فلما تنافيا أبدل من التاء حرف استعلاء ومن مخرج المطبق ، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء(٣١٩).

وهذا ما يعرف بالمماثلة التقدمية ؛ لأن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق المستفل(٣٢٠).

---

(٣١٧) انظر : الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية صـ٢١٢.
(٣١٨) انظر:سر الصناعة ٢٢٩/٢ ،والأصول في النحو ٣١٥/٣ ،وظاهرة التخفيف في النحو العربي٢٠٢.
(٣١٩) انظر : شرح الملوكي صـ٥٠٩، ٥١٠.
(٣٢٠) انظر : المنهج الصوتي للبنية العربية صـ ٦٨.

يقول ابن جني : " والعلة في أنه لم ينطق بتاء افتعل على الأصل أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف"(٣٢١).

وكل ذلك لتخفّ الكلمة على اللسان ويسهل النطق بها ، فمن العسير على اللسان أن ينطق بصوتين متجاورين وهما مختلفان لِمَا في ذلك من جهد على أعضاء النطق ، ألا ترى معي أن (اضطرب) أخفّ وأكثر انسجاما من (اضترب) ؛ لأنها أبلغ في الموافقة والمشاكلة(٣٢٢).

والحال نفسه في إبدال تاء (افتعل) دالا ، إذا كانت فاؤه دالا أو ذالا أو زايا ، نحو : (ازدجر ، وازدان ، وادخر ، وادلف ...) ؛ لما ذكرته من إرادة تجانس الصوت وكراهية تباينه ، وذلك أن الدال والذال والزاي حروف مجهورة ، والتاء حرف مهموس ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها من مخرجها ، وهي مجهورة ، فتوافق بجهرها جهر الزاي والدال والذال ، ويقع العمل من جهة واحدة(٣٢٣).

الطريقة الثالثة – الفصل بين المثلين.

من الطرق التي يتخلص بها من ثقل توالي المثلين الفصل بينهما ، كالفصل بين نون الإناث ونون التوكيد الثقيلة بالألف الفارقة ؛ لكراهة توالي ثلاث نونات ، نحو : هل تضربنانّ(٣٢٤).

قال ابن مالك:

" وألـ فاً زِدْ قبـ لمها مُؤَكِّدا ∴ فِعلا إلى نون الإناثِ أُسْنِدَا" (٣٢٥)

وإنما قلت الثقيلة احترازا عن الخفيفة ؛ فلم تدخل النون الخفيفة على الفعل، الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين، وهو ثقيل فرفضوه لذلك.

---

(٣٢١) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٣٢٤/٢، ٣٢٥.
(٣٢٢) انظر :شرح الملوكي صـ٥١٢.
(٣٢٣) انظر : شرح الملوكي صـ٥١٤-٥١٥ ،والممتع ٢٣٦/١ ، واللباب ٣٤٩/٢ .
(٣٢٤) انظر : الكتاب٥٢٦/٣ ، والأصول في النحو٢٠١/٢، وتوضيح المقاصد ١١٨٤/٣.
(٣٢٥)الألفية صـ ٥٥. و انظر : شرح ابن عقيل٣١٦/٣، وشرح الأشموني١٢٨/٣ .

ولم يمكنهم الفصل بينهما بالألف، فيقولون: هل تضربنانْ؟ لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت، فيلزم أن يقال: هل تضربنَنْ؟ فتعود إلى مثل ما فررت منه، فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة، وألحقوا الشديدة، وفصلوا بينهما وبين نون الضمير بالألف، كراهية اجتماع الأمثال، فقالوا: هل تضربنانِّ[٣٢٦].

الطريقة الرابعة – الإدغام

يرتبط باب الإدغام ارتباطا وثيقا بثقل تماثل الحرفين ، فهو طريق من طرق التخفيف من هذا التماثل الثقيل ؛ لأن اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام في غاية الثِّقَل ، فعندما ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم عمدوا بالإدغام كضرب من الخفّة ؛ لأنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه ؛ لما في ذلك من الكلفة على اللسان.

فإذا اجتمع في الكلمة مثلان متحركان سكّنوا الحرف الاول ، وأدغموه في الثاني ، وإنما سكنوا الأول ؛ لئلا تفصل حركته بينهما ، فيبطل الإدغام[٣٢٧].

كيف تفسر الخفّة في ظل الإدغام ؟

المعروف أن الإدغام إما صغير ، كـ (قطّع)،حيث الأول ساكن والثاني متحرك ، وإما كبير كـ (شدّ)حيث الحرفان متحركان.

فالإدغام الصغير تتحقق فيه الخفّة في نُبُوُّ اللسان وارتفاعه عن الحرفين نَبْوَةً واحدة – أي: تجافيه عنه مرة واحدة– وزوال الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنك لو تكلَّفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشَّمت لها وقفة عليها تمتاز من شدَّة ممازجتها للثانية بها؛ كقولك: قطْطع.

فإن أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني ، فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد؛ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه[٣٢٨].

وأما الخفّة في إدغام المثلين الكبير فهي متحققة في زوال الحركة الفاصلة بين الحرفين المدغمين.

---

(٣٢٦) انظر : الأشباه والنظائر ٢٥/١ ، وبحوث ومقالات في اللغة صـ٥٦.
(٣٢٧) انظر : شرح الملوكي صـ٦٧٢-٦٧٣ ، والممتع ٤٠٣/١،وشرح الشافية١١٤/٣ .
(٣٢٨) انظر : الخصائص١٤٠/٢.

وأما الخفّة في إدغام المتقاربين فتتضح في قلب الثاني إلى جنس الأول ، ثم إدغامه فيه ، كما في : (اصّبر ، واظّلم) "فلا إشكال في إيثار تقريب أحدهما من صاحبه؛ لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير"(٣٢٩).

وإذا كان الإدغام للتخفيف ؛ فإنه مشروط بألا يؤدي إلى فساد في اللفظ أو المعنى ، فـ"إذا أدى إلى ذلك عدل عنه إلى الأصل"(٣٣٠) ،فـ"الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت"(٣٣١)، ولذا فيمتنع الإدغام في صور أربع:

١-كأن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيدا للإلحاق ، كما في (جلبب وشملل) ملحقة بـ(دحرج)، فلو أدغمت لزم أن تقول : (جلبّ وشملّ) فتسكن المثل الأول وتنقل حركته إلى الساكن قبله ، فيخرج بذلك عن أن يكون موازيا وملحقا لـ(دحرج) ، فيبطل غرض الإلحاق.

٢-أو أن يؤدي الإدغام إلى لَبْسٍ ، كما في (طَلَل ، وسُرُر) ، فإنه لا يدغم المثلان ، وإن كانا أصلين ؛ لأن الإدغام يحدث لَبْسًا واشتباه بناء ببناء ، فلو أدغمت لم يعلم المقصود ، فلو قلت : (طَلّ ، وسُرّ ،) بالإدغام ، لم يعلم أن طللا (فَعَلا) وقد أدغم ،أم أنه (فَعْل) ساكن العين؟ وكذا (سُرُر) لو أدغم ، لم يعلم هل هو (فُعُل) كـ (طُنُب) وقد أدغم ، أم أنه (فُعْل) – ساكن العين-كـ (دُرّ)؟.

ولم يحدث هذا اللبس في (شدّ ومدّ) ؛ لأنه ليس في الأفعال الثلاثية ما هو على ساكن العين فيلتبس به ، كما في الأسماء.

٣- أو أن يلتقي المثلان في كلمتين ، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن نحو " قَرْمُ مَالِكٍ،"؛ إذ لو أدغمت الميم في الميم لاجتمع ساكنان، لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى ، وهذا لا يجوز(٣٣٢).

---

(٣٢٩) انظر : الخصائص٢/١٤٠ ، وظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية صـ٢١٣.
(٣٣٠) انظر : شرح المفصل١٠/١٢٢.
(٣٣١) انظر:شرح المفصل١٠/١٢٣، وشرح الملوكي صـ٦٧٤.
(٣٣٢) انظر:المفصل صـ٥٤٥ ،وشرحه لابن يعيش١٠/١٢٢-١٢٣،وظاهرة التخفيف في النحو صـ١٢٣.

٤- وكذا إذا أدّاك الإدغام إلى ثقل تحرّز منه بفكّ الإدغام ، كما في (استحيي)، تقول فِي مستقبله (يَسْتَحيي) بياءين من غَيْرِ حذفٍ وَلَا إدْغام، أمَّا الْحَذف فَلَا حاجةَ إِلَيْهِ ؛ لأنَّ الياءَ الثَّانِيَة سَاكِنة مثل يَاء (يَرْمِي)، وأمَّا الأولى فَقَبْلها ساكنٌ فَلم تَثْقُل .

وأمَّا الإدغامُ فممتنعٌ أَيْضا ؛ لأنَّه لَو أدغمتَ لضممت ،فكنتَ تَقول : (تَسْتَحِيّ) مثل (تَسْتَعِدّ) ، وَهَذَا مُسْتَثْقَلٌ جدّاً ، فتحرّزوا مِنْهُ بفكِّ الْإِدْغَام(٣٣٣).

ومعنى هذه الصور أن الإدغام يرتبط بأصل الوضع ، فلم يَبْنِ العرب صيغا وأبنية تختلط وتتداخل مع الأخرى ، لأن للغة نظامًا مُحْكَمًا ؛ فإذا أدّى الإدغام إلى لَبْسٍ ، أو إلى نقض غَرَضٍ من الأغراض المقصودة ، أو إلى ثِقْلٍ امتنع الإدغام.

تلك كانت طرق التخلص من توالي المثلين: الحذف ، والقلب (الإبدال) ، والفصل ، والإدغام ، وهناك طرق أخرى خاصة بتوالي المتحركات ، أو توالي الساكنينِ.

فتتخلص اللغة من توالي الحركات المتماثلة عن طريق البناء، كما في بناء الفعل الماضي على السكون مع ضمير رفع متحرك ؛ منعًا للتتابع الحركيّ ؛ لأنَّ ضمير الفاعل تنزَّلَ من الفعل منزلة جزءٍ من الكلمة، فكرهوا لذلك توالِيَ أربعة أحرف بالتحريك. فإذا كان ممتنعًا فيما هو كالكلمة الواحدة، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى(٣٣٤) .

وكذا تتخلص من توالي الساكنين بالتحريك أو بالحذف كما سبق .

تاسعًا : المفرد أخفّ ، والجمع أثقل لفظا ومعنى.

من القواعد المرتبطة بالتخفيف تلك القاعدة المتعلقة بخفّة المفرد وثقل الجمع ، فالواحد أشد تمكنا من الجمع ، فهو أخفّ منه(٣٣٥) ، بل إن الجمع لثقله المعنوي قد اعترف بعضهم بأنه أثقل من الضمة الثقيلة لفظا ، وهي تلك الحركة التي اعترف بأنها أثقل الحركات .

---

(٣٣٣) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤١٥-٤١٦.
(٣٣٤) انظر : الممتع الكبير في التصريف١/٥٦.
(٣٣٥) انظر : الكتاب ١/٢٢ ، وشرح المفصل ١/٦٣، ٥/٣٥.

يقول الرضي : " إن ثقل الضمة ليس كثقل الجمعية، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى"(٣٣٦).

وقد ترتب على هذه الصورة :

-أن الجمع يكثر فيه التخفيف بالحذف ، أو بالتغيير ، فالتخفيف فيه أولى من المفرد للثقل الوارد فيه ، ولهذا الثِّقَل في الجمع حذفوا بعض الحروف أو بعض الحركات منه تخفيفا.

فإذا أردت جمع (سفرجل) - مثلا- قلت : (سفارج) ، وإنما وجب حذف آخر حروفه لطوله ، ولو أُتى به على الأصل لكان مستثقلا ، فحُذف طلبا للخفّة ، وكان الآخر أولى بالحذف ؛ لأنه أضعف حروف الكلمة ؛ لأن الحذف في آخر الكلمة (٣٣٧).

ودليل ذلك ما قاله نقرة كار : " تكسير الخماسي مستكره ؛ لأنه مستثقل في واحده ، فإذا جُمع زاد استثقالا؛ لأنه إن لم يحذف منه شيء ، ويجمع على ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه يقال في تكسير سفرجل: سفارجل ، لزم الثِّقَل بامتداد البناء في الجمع الثقيل لفظا ومعنى"(٣٣٨).

ويجوز التعويض عن المحذوف بالياء ، فيقال : سفاريج ؛ لأن ما بعد ألف التكسير مكسور ، فكأنهم أشبعوا الكسرة ، فنشأت الياء ، وذلك ليس بثقيل ، فلهذا كانت الياء أولى من غيرها(٣٣٩).

وقد حمل التصغير على التكسير لأنهما يجريان من واد واحد ، فتقول في تصغير سفرجل : سفيرج، وسفيريج(٣٤٠).

-ومن التخفيف في الجمع أيضا :ما يحدث فيه من تسكين عين ما كان جمعا على (فُعُل) ، كما يقول المبرد : "وَقد يَجِيء من الْأَبْنِيَة المتحركة والساكنة من

---

(٣٣٦) شرح الشافية للرضي ١٣٤/٣.

(٣٣٧) انظر : المقتضب٢٣٠/٢،والأصول في النحو١٢/٣،و ظـاهرة التخفيـف فـي النحـو العربـي صـ٦٢.

(٣٣٨)شرح الشافية لنقرة كار صـ ٩٧، ٩٨ .

(٣٣٩) انظر : أسرار العربية صـ ٢٥١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٤٢٣.

(٣٤٠) انظر : الكتاب ٤١٧/٣، وأسرار العربية صـ٢٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ١٤٠.

الثَّلَاثَة جمع على (فُعْل) وَذَلِكَ قَوْلك: فرس وَرْد ، وخيل وُرْد، وَرجل ثَطّ وَقوم ثُطّ ، وَتقول: سَقْف وسُقْف ، وَإِن شِئْت حركت"(٣٤١).

فكل جمع جاء على (فُعُل) –بضم العين– ، فإنه يجوز التخفيف بتسكين العين فيه ،كـ (سُقُف وسُقْف)، و(رُهُنٌ ورُهْن) جمع (رَهْن) ، حتى جعله بعضهم قياسا مطردا في كل ما جاء على (فُعُل)، وإن كان مفردا ،نحو (عُنُق ،وعُنْق) ، (أُكُل ، وأُكْل) ؛ طلبا للتخفيف ؛ إلا أن التخفيف في الجمع أقيس من المفرد لثقل الجمع وخفّة المفرد(٣٤٢).

–ومن نتائج هذه الصورة أيضا ما سبق ذكره في الإعلال بقلب الواو ياء إذا وقعت لاما لـ(فُعول)جمعا، كما في (عِصيّ ، ودِليّ)،وأصلهما : (عُصَوو، ودُلَوو) ، قلبت الواو الثانية ياء، ثم اجتمعت الواو والياء ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم إنه يجوز كسر الفاء ؛ إتباعا للعين ، أو إبقاؤها.

فنلاحظ أن مدعاة القلب فيه التخلص من الثِّقَل الناشئ عن اجتماع الواوين المضموم ما قبلهما، بالإضافة إلى ثقل آخر دعاهم إلى القلب، كون الكلمة جمعا، والجمع أثقل من الواحد ، ولو كان مفردا لم يجب فيه القلب ، كما في (عُلُوّ ، وعُتُوّ) ، ومن قواعدهم : أنهم يستثقلون في الجمع ما لا يستثقل في المفرد(٣٤٣).

وبهذه القاعدة ينتهي بنا الحديث عن صور التخفيف التي صاغها النحاة في قواعد ملموسة ، وأشاروا إليها في ثنايا مؤلفاتهم ، وهناك قواعد أخرى كالمذكر أخفّ من المؤنث(٣٤٤) ، والنكرة أخفّ من المعرفة(٣٤٥) ، وغير ذلك ، لكنى اكتفيت بما سقته من صور ، وما يترتب عليها من نتائج؛ لتعلقها الشديد بالبنية الصرفية موضع البحث.

---

(٣٤١) المقتضب٢/٢٠٠ .
(٣٤٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٤/١.
(٣٤٣) انظر :شرح الملوكي صـ ٧٠١، ،وشرحان على مراح الأرواح صـ ١٣٣.
(٣٤٤)وقد ترتب عليه أن خالفت الأعداد من الثلاثة إلى العشرة معدوداتها ، فأنثت مع المذكر وذكرت مع المؤنث؛لِأَن الْمُذكر أخفّ من الْمُؤَنَّث. انظر : الكتاب ٢٢/١، وعلل النحوصـ٤٩٢.
(٣٤٥)وقد ترتب عليه أن أكثر الكلام ينصرف في النكرة، انظر : الكتاب١ / ٢٢.

أسباب التخفيف ودواعيه

من خلال ما تقدم من صور التخفيف ونماذجه ، وأثر تلك الصور على كثير من ظواهر التخفيف، كالإعلال، والإبدال، والإدغام ، وغيرها ، يمكن لنا أن نقف على الأسباب التي دعتهم إلى التخفيف، وهي تكمن كلها في أسباب صوتية، تتعلق بالنشاط الذي يقوم به اللسان في نطق الكلمة ،وهي:

١ –التعذر.

٢ –الثِّقَل.

أما التعذر فهو امتناع النطق بالكلمة ، كاجتماع الساكنين على غير حدّه ، فهو أمر متعذر النطق به، فمن قواعدهم المشهورة: تعذر الجمع بين ساكنين(٣٤٦)، ولهذا نجد العرب يلجئون إلى التخفيف، حتى وإن عدلوا بالكلمة عن أصلها .

وتعذّر اجتماع ألفين متتالين ، وقد حكى ابن جني في الخصائص: "أن شخصا ادعى عند الزجاج أنه يجمع بين ألفين ، وأخذ يطول صوته يقال ويمططه، فقال له الزجاج : لو مددتها إلى العَصْر ، هي الألف واحدة"(٣٤٧).

ولهذا قلبت الألف في (سماء) ونحوها إلى همزة بعد تحولها إلى الواو ؛ لأنه يتعذر النطق بها مجتمعة مع الألف الأخرى(٣٤٨).

أو كتعذر الابتداء بالساكن، لذا تجتلب همزة الوصل لتمكن من النطق بالكلمة الساكن أولها(٣٤٩).

أما الأمر الثاني : وهو الثِّقَل ، فقد يحدث في اللفظ عند النطق به ثقلٌ وصعوبة في النطق ، فيلجئون إلى التخفيف.

وصور الاستثقال متعددة متنوعة ، لكن يمكن ردّها إلى أوضاع محدّدة، تحددها علاقة الأصوات بعضها ببعض ، منها:

---

(٣٤٦) انظر : الأصول في النحو ٣٦١/٢ ،وعلل النحو صـ١٥٧.
(٣٤٧) انظر : الخصائص٩٠/١، ٤٩٥/٢.
(٣٤٨) انظر : الخصائص٨٩/١، ٩٠ ، وردّ الألفاظ إلى أصولها صـ١٢.
(٣٤٩) انظر : أسرار العربية ٢٧٦ ، وردّ الألفاظ إلى أصولها صـ١٢.

١-التقارب أو التطابق في المخرج ، وهذا التقارب يسبب ثقلا في الصوت والمخرج ، إذ يلتقي حرفان أصليان متماثلان متصلان ، ولا شك أن الأمر يزداد ثقلا في أصالة الحرفين ؛ لأن تضعيف الحروف الأصلية أشد ثقلا على أعضاء النطق من غيرها ، ولذا نجد العرب يلجئون إلى التخفيف بالإدغام بإدخاله في الحرف الثاني ، بحيث يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة(٣٥٠).

ولأجل ألا يلتقي المثلان يستحسن العرب تركيب كلمات لغتهم من حروف متباعدة ، كما يقول ابن جني : " إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه"(٣٥١) ، ثم يمثلها بتمثيل رائع ما أجمله وما أحلاه : "ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفّية، وكذلك سائر الألوان"(٣٥٢).

لهذا كانوا يكرهون التقاء المثلان ؛ لما فيه من التضعيف الذي يحتاج إلى مجهود عضلي، فرأوا أن إدغام الحرف في الحرف أخفّ عليهم من إظهار الحرفين(٣٥٣)، " ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معًا نَبْوةً واحدة، نحو قولك: (شدَّ ، وقطَّع ، وسلَّم) ، ونبُوُّ اللسان عنهما مرة واحدة سبب في الخفّة(٣٥٤) .

٢-الاختلاف في صفات الحروف، فنجد في كلام الصرفيين قولهم : إن التقاء الصوت المهموس بالصوت المجهور قد يَقلب أحدهما إلى الآخر، ليكونا من لون واحد مهموسين أو مجهورين ، بشرط أن يكون التقاؤهما دون وسيط بينهما، ويكون الأول ساكنا .

ويبدو ذلك واضحا في صيغة (افتعل) ، حين يكون الحرف الأول دالا أو زايا أو ذالا ، وكذلك إذا كانت الفاء طاء أو صادا أو ضادا، فلما رأوا التاء وهي مهموسة مُخْفَتة بعد هذه الأحرف ، وهي مجهورة مُطْبَقة مستعلاة،قربوها من لفظ الصاد والضاد ، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منها وهو الطاء ، لأن الطاء أخت

---

(٣٥٠) انظر : التجويد والأصوات صـ ١٠٤ ، وردّ الألفاظ إلى أصولها صـ١٤.
(٣٥١)الخصائص ٢٢٩/٢.
(٣٥٢) الخصائص ٢٢٩/٢.
(٣٥٣) انظر : الأصوات اللغوية صـ١٥٣ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٣٤.
(٣٥٤) انظر : الخصائص٢٢٩/٢.

التاء في المخرج ، وأخت هذه الحروف في الإطباق والاستعلاء ؛ تيسيرا لعملية النطق، واقتصادا في الجهد العضلي(٣٥٥).

٣-الاختلاف بين الحركة والحرف، ويظهر ذلك في حروف العلة ، حينما لا تتجانس مع ما قبلها من حركة ، فيلجئون إلى التخفيف ، كما في قلب الواو ياء إذا سكنت بعد كسر ، أو قلب الياء إليها إذا سكنت بعد ضم ، وعدم القلب يؤدي إلى الثِّقَل(٣٥٦).

ويلحق بذلك الثِّقَل انفراج المسافات بين الحروف والحركات عند النطق ، ولهذا فقد عَدّ الجاربردي من أسباب الثِّقَل النطقي تلك المسافة المنفرجة بين الحرف والحركة ، مثل (مَوعِد) بكسر العين و(مَوعَد) بفتح العين ، فالأول أخفّ والثاني أثقل ؛ لأن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة ، ولهذا ثقلت الكلمة(٣٥٧) .

وعلى هذا فكلّما ضاقت المسافة بين النطقية بين الحروف والحركات تمكنت أعضاء النطق من الكلمة تماما ، فنتج عن ذلك خفّة في نطق الكلمة، والعكس بالعكس(٣٥٨).

٤-تتابع الحركات المتماثلة ، فقد استثقل النحاة العرب توالي الحركات المتتابعة ؛ لكونه يضعف النظام المقطعي ، فينتج عنه ثقل في النطق ، مما أدى إلى تسكين آخر الفعل الماضي مع ضمير رفع متحرك ، وكذا تتخلص من توالي الحركات المتماثلة بتخفيفها بالإسكان(٣٥٩).

---

(٣٥٥) انظر : سر الصناعة الإعراب ٢١٨/١ ، والمدخل إلى علم الأصوات صـ ١٠٩ – ١١٠، وردّ الألفاظ إلى أصولها صـ١٣.

(٣٥٦)الكتاب ٤٥٩/٣ .

(٣٥٧)شرح الشافية صـ٧٢.

(٣٥٨) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٣٢.

(٣٥٩) انظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث صـ٧٨، ٧٩ ،وظاهرة التخفيف صـ٣٤.

٥-ثقل الانتقال من حركة ثقيلة إلى حركة أثقل ، كالانتقال من الكسر إلى الضم ، وهذا يفسر لنا سبب إهمال بناء (فِعُل) في الأسماء ؛ لأن فيه انتقال من ثقيل إلى أثقل(٣٦٠).

٦-ثقل الحروف في طبيعتها وفي نطقها ، فالهمزة -مثلا- حرف شديد مستثقل ، يخرج من أقصى الحلق ، فلهذا شاع فيها التخفيف لنوع من الاستحسان ،ولهذا الثِّقَل قال بعض الصرفيين: " إنما تخفّف لكونها حرفا ثقيلا ، له خشونة ، ونبْوة جارية مجرى التهوع "(٣٦١).

وكذا حروف الحلق ، وثقلها راجع إلى عمق مخرجها ، هذا العمق الذي يؤدي إلى ثقلها ، من هنا لجئوا إلى تخفيفها ، كالتفريع بالفتح فيما ثانيه حرف حلق ، كـ(فخْذ ونهْر)، وفتح عين المضارع من (فَعَل) ، إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق ، كـ (سأَل يسأَل ، وفتَح يفتَح) (٣٦٢).

وهكذا رأينا أن الأسباب المتعلقة بالثِّقَل الذي ألجأهم إلي التخفيف، كلها صوتية ، تتعلق بنطق الكلمة ، لذا كان التخفيف ضابطا يعتمد على الذوق والحسّ.

التخفيف والعدول عن الأصل

لم يقتصر أثر ضابط التخفيف على صوغ القواعد المتعلقة بالبنية الصرفية فحسب ، بل كان له أثر في العدول عن الأصل ، سواء أكان عدولا عن أصل الوضع ، أو كان عدولا عن أصل القاعدة ، حيث أصبح التخفيف مسوِّغًا من مسوغاته ، وسببًا من أسبابه ، "فالنحاة معترفون بأن العدول عن الأصل لعلة ، أغلبها الاستثقال ، والذوق مع القاعدة يقران هذا العدول أو يرفضانه" (٣٦٣).

فليس عيبا ترك العربية للأصل ، بل هو ذوق رفيع في اللسان العربي ، حيث يختار من الكلمات ما خفّ عليه ، ويعدل بها عن أصلها إن كان فيه ثقل(٣٦٤).

---

(٣٦٠) انظر : إيجاز التعريف صـ٦١، والمنصف ٢٠/١ ، وشرح الشافية ٣٥/١-٣٦.
(٣٦١) انظر : شرح الشافية لنقرة كار صـ٣٦ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٣٧.
(٣٦٢) انظر : الأصول في النحو١٠٢/٣، وشرح الشافية ٤٠/١ .
(٣٦٣) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ١٧٢.
(٣٦٤) انظر : ردّ الألفاظ إلى أصولها صـ١١.

ولهذا العدول أنواع ثلاثة:

أولا :عدول غير مطرَّد (الشاذ).

حيث فُسّرت كثير من المسائل التي خالفت القاعدة ، وحُكم عليه بالشذوذ ، تحت مسوغ التخفيف، من ذلك قول سيبويه : " فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضع، ولا يستخفّونه في غيره" (٣٦٥).

وقوله : " باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد ، وذلك قولك: تسرّيْتُ، وتظنيّتُ، وتقصّيتُ من القصّة، وأمليْتُ..."(٣٦٦).

وقول ابن يعيش: "وقالوا في سليم : سَلَميّ ، وفي خيثم : خَثَميّ ، والداعي إلى هذا الشذوذ طلب الخفّة ؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياء النسب" (٣٦٧).

والأبواب الصرفية مليئة بالمسائل الصرفية الشاذة ، التي يمكن أن تفسر في ضوء ضابط التخفيف، منها ما نراه في:

١- في باب الجمع والتثنية.

فقد وردت في باب الجمع مسائل كثيرة خالفت القاعدة ؛ لغرض التخفيف، من ذلك :

*** جمعهم (جَدّ) في القلة على (أجداد) (٣٦٨) ، والأصل فيه (أَجُدّ) ، قال سيبويه : " و أَجُدّ عربية ، وهي الأصل " (٣٦٩).**

فما كان على (فَعْل) صحيح العين يجمع في القلة على (أفعُل) ، لكنهم عدلوا إلى (أفعال) في المضاعف ، كـ(عَمّ ، وجَدّ)هنا للتخفيف ، فـ(أَجُدّ) بوزن (أفعُل) فيه ثقل اجتماع الضم والتضعيف، وهما ثقيلان (٣٧٠).

---

(٣٦٥) الكتاب ٢١٠/١.
(٣٦٦) الكتاب ٤٢٤/٤ ، و انظر في ذلك الصدد : ١٦٧/٤ ،٤٢١،٤٢٤،٤٣٠.
(٣٦٧) شرح المفصل ١١/٦.
(٣٦٨) انظر : إسفار الفصيح٢٠٥/١، وشرح الكافية الشافية١٨١٩/٤.
(٣٦٩) الكتاب٥٦٨/٣.
(٣٧٠) انظر : شرح الكافية الشافية١٨١٩/٤،وظاهرة الشذوذ في الصرف صـ١١٤.

***وكذا تكسيرهم (فاعلا) على (أفعِلة) على غير قياس ،نحو : (وادٍ وأودية)، والقياس : (ووادي) – بزنة فواعل–، أو (وديان) –بزنة فِعلان[٣٧١]، لكنهم استغنوا عن هذا لنكتة التخفيف ، كأنهم استثقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعوها على (فواعل)، وانضمام الواو وانكسارها لو جمعوها على (فعلان)[٣٧٢].**

***وكذا جمعهم ما كان على (فَعَل) على (فُعْل)، كـ(أَسَد وأُسْد ، وخَشَب وخُشْب) ، والقياس في هذا الجمع (فُعُول) [٣٧٣] ، إلا أنهم أسقطوا الواو لضرب من السهولة والتخفيف ، فأصبح البناء الجديد على (فُعُل) ، ثم آثروا التخفيف في الحركة الصرفية ، فأسكنوا العين المضمومة ، فأصبحت الصورة الجديدة له على(فُعْل) [٣٧٤] .**

وهذا مخالف للقياس ؛ إذ القياس يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد [٣٧٥] .

–وأما في باب التثنية ، فقد حُمِل على التخفيف ما ورد في بعض شواذ التثنية ،كما في تثنية الاسم السداسي الممدود على غير القياس ، كما في (قُرْفُصان) مثنى (قُرْفُصاء) ، والقياس : (قُرْفُصاوان)، لكنه ثُنِّي على (قُرْفُصان) ؛ لكراهة توالي ثلاثة أحرف علّة ، فتُخُلِّص من الواو ، ثم التقى ألفان ، حذفت الأولى تخفيفا ، أو أن يكون ثُنِّي على لغة القصر ، ثم زيدت عليه الألف والنون في حالة الرفع ، فاجتمع ساكنان (ألفان) مما يُحدِث الثِّقَل في النطق ، فتُخُلِّص من الألف الأولى بالحذف تخفيفا [٣٧٦].

٢- وفي بابي التصغير والنسب.

فمما يدور في فلك التخفيف ما جاء شاذا في <u>باب التصغير</u> :

---

(٣٧١) انظر : ليس في كلام العرب صـ٣٣٢.
(٣٧٢) انظر : شرح الشافية ١٥٤/٢ وظاهرة الشذوذ في الصرف صـ١٢٠.
(٣٧٣) انظر : الأصول في النحو٤٣٤/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك١٣٩٦/٣.
(٣٧٤) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف٣٤٧/١
(٣٧٥) انظر : الأصول في النحو ٤٣١/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف صـ١٢٣.
(٣٧٦) انظر : التصريح٢٩٥/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف صـ٤١.

– من تصغيرهم الاسم الثلاثي المؤنث بغير التاء، فقد صغّروا (قَوْس) على (قُوَيْس) على غير قياس ؛ إذ القياس يستدعي إثبات التاء (قُوَيْسة) ، لكنهم غلّبوا التذكير على التأنيث ؛ لأن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث ، ومثله : (حَرْب وحُرَيب ، ونَعْل ونُعيل ، وذَوْد وذُوَيد) ، فغُلّب التذكير على التأنيث لخفّته(٣٧٧).

–وكذا منه ما جاء في الملحق بجمع التصحيح مصغّرًا على غير قياس ، قولهم في تصغير (بَنُونَ): (أُبَيْنون) ، والقياس (بُنَيّون) – برد اللام المحذوفة من مفرده (ابن) ، وهي الواو ، ثم قلبها ياء ، وإدغامها في ياء التصغير– وقد ذكره سيبويه تحت باب (هذا باب تحقير ما حُذف منه ولا يُرَدّ في التحقير ما حُذف منه) (٣٧٨) ، وعلل هذا الشذوذ بقوله : " فعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم"(٣٧٩).

ويظهر لي أن من صغروا (بنون) على (أُبَيْنون) قد راموا الخفّة ، بعيدا عن (بُنَيّون) ، وما فيه من إدغام ، وتوالي حروف العلة التي تحدث ثقلا في النطق ، وكأن تصغيرهم له على ظاهر اللفظ أخفّ وأيسر من العودة إلى الأصل المحذوف(٣٨٠).

أما عن باب النسب ، فمما يحمل على التخفيف في شواذّه:

***ما جاء في النسب إلى (طَيِّء): (طائيّ) ، والقياس : (طَيئيّ).**

ووجه الشذوذ : إبدال الياء ألفا على غير قياس ، ومدعاة ذلك التخفيف ؛ فرارًا من توالي الأمثال في الياءات، فـ (طَيِّءٌ) في الأصل مشتملة على ياءين ، تحذف إحداهما عند النسب، وتجلب ياء النسب مشددة ، فيجتمع في الكلمة ثلاث ياءات لا يفصل بينهما سوى الهمزة ، وكأنهم لجئوا إلى حركة خفيفة ، فقلبوا الياء ألفا ، ولا يخفّي ما في(طائيٌّ) من خفّة ، ليست في (طَيئيّ). (٣٨١).

---

(٣٧٧) انظر : اللمع ٢١٧/١ ، واللباب١٧٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤ .
(٣٧٨)الكتاب٤٥٦/٣.
(٣٧٩)الكتاب٤٨٦/٣.
(٣٨٠) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٢٣٩.
(٣٨١) انظر : الكتاب ٣٣٦/٣ ، والأصول في النحو ٨١/٣ ، وعلل النحو ٥٤٢/١ ، والمفصل صـ٢٦٠، واللباب ١٥٣/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٦٥.

***ومثله في النسبة إلى القَرْية: قَرَويٌّ(٣٨٢)، والقياس: قَرَيِيٌّ، إلا أن توالي الأمثال قد جلب الثِّقَل ، وهو ما يفرّ منه العربي ، لذا قلبت الياء واو للخفّة ، وغُيّرت الحركة الصرفية للراء من ساكن إلى فتح؛ لئلا يقع اللبس فيها مع الاسم المنسوب إلى القَرْوُ ، بمعنى القصد والتتبع، أو أنها محمولة على نظائرها : (حَضَريّ ، وبَدَويّ) (٣٨٣).**

***ومنه أيضا حذف بعض الكلمة في النسب، كما في النسب إلى (جَلُولاء)(٣٨٤)، و(حروراء) (٣٨٥): (جَلُوليّ) ، (حروري) ، بحذف الألف والهمزة على غير قياس(٣٨٦)،ويقضي القياس أن تكون على (جَلُولاويّ) و(حروراوي)؛ لأن ما كان في آخره ألف ممدودة للتأنيث لا تحذف في النسب ، وإنما تقلب واوا ، فلما طالت حروف الكلمة استدعت مجهودا عضليا في النطق يفرّ منه العربي؛ لأنه يبتغي السرعة في النطق ، فحُذف ما يمكن الاستغناء عنه (الألف والهمزة) ، دون أن يؤثر على دلالة الكلمة(٣٨٧).**

٣- في باب الإعلال والإبدال.

مما يحمل على التخفيف ما ورد من شواذ الإعلال : إبدال الواو من الياء في (فَعْلَى) اسماً ، كـ "التَّقْوَى"، و "الفَتْوَى". والأصل فيهنَّ الياء؛ لأنَّهن من (التُّقى) مصدر (تقيت) بمعنى (اتقيت)، والفُتْيَا.

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً، ويزعمون أنَّ ذلك فُعِل فرقاً بين الاسم والصفة ، وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنَّه مستثقل، فكان الاسم أحمل له لخفّته

---

(٣٨٢) انظر:المفصل في صنعة الإعراب /٢٦٢ ، وقد نسبه الزمخشري إلى يونس ؛ لأنه ينسب إلى (فَعلة) بقلب الياء واواً ، ومذهب سيبويه أنه لا يغيّر منه، ولهذا شذّ (قروي) على مذهبه. وانظر : شرح الشافية ٤٨/٢.

(٣٨٣) انظر : شرح الشافية ٨٢/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٦٥.

(٣٨٤) مدينة في طريق خراسان . انظر : معجم البلدان١٥٦/٢.

(٣٨٥) قرية بالكوفة، ينسب إليها الخوارج الحرورية. انظر : معجم البلدان٢٤٥/٢.

(٣٨٦) انظر : الكتاب ٣٣٦/٣ ، والأصول في النحو٨١/٣، والخصائص٤٣٨/٢.

(٣٨٧) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٢٦٣ .

وثقل الصفة، كما أنَّهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع (فَعْلَة) حركوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة على أصلها(٣٨٨).

–وكذا ما نراه في باب الإبدال –مما سبق ذكره– من إبدالهم ثاني المثلين ياء على غير قياس لكراهية التضعيف ، كما في (تظنّيت ،وتسرّيت وتقضّيت ، وتقصّيت)،كما ذكره سيبويه في:" باب ما شذّ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد ، وذلك قولك: تسريت، وتظنيت، وتقصيت من القصة، وأمليت ... أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها وأجلد"(٣٨٩).

وكذا إبدالهم الضاد لاما في(اضطجع)،قالوا:(الطّجع)على غير قياس(٣٩٠)، وذلك للتخفيف؛ لكراهية النطق بالتقاء المطبقين : الضاد والطاء ، فقصدوا الجهد الأقل تخفيفا،فأبدلت اللام مكان الضاد؛لأنها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف(٣٩١).

٤- في باب المشتقات

ما جاء شاذا في صوغ اسم المفعول من قولهم : (مهوب ، ومشيب ، و منيل ، ومليم) ، والقياس : (مهيب ،ومشوب ، ومنول ، وملوم) (٣٩٢).

وقد ذهب سيبويه في تفسير علّة هذا الإبدال دون موجبه إلى أنه "كان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة ، فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ، ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مشوبٌ ومشيبٌ، وغارٌ منول ومنيل، وملومٌ مليمٌ"(٣٩٣).

---

(٣٨٨) انظر : إيجاز التعريف في التصريف/١٥٨-١٦١.
(٣٨٩) الكتاب ٤/٤٢٤.
(٣٩٠) كما في قول الأسدي : مَال إلَى أرطأةِ حِقْفٍ فاضطجعْ . و انظر:الخصائص ١/٦٤.
(٣٩١) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف صـ٣١٢ ، والأصوات اللغوية صـ ١٨٠ .
(٣٩٢) انظر : المنصف١/٢٨٩ ، ٣٠٠ ، والممتع ١/٢٩٧، وشرح الشافية ٣/١٤٩.
(٣٩٣) الكتاب٤/٣٤٨.

تلك كانت نماذج ومسائل لبيان أثر التخفيف في سبب خروجها عن القياس على سبيل التمثيل لا الحصر ، وهذا يبين أن الشذوذ لم يكن عن غفلة ، ولا عن هوى ، بل كان له أسباب ودواعٍ ، يأتي التخفيف في مقدّمتها.

ثانيا : العدول المطَّرَد.

قد يكون العدول عن الأصل لغرض التخفيف مُطَّرَدا مبنيًّا على قاعدة صرفية ، كما في باب الإعلال، والإبدال ، والإدغام ، والتقاء الساكنين. وقد سبق ذكر ذلك في الحديث عن صور التخفيف وقواعده.

ومنه أيضا :

***ما نراه في جمع التكسير من جمعهم ما كان على (فعيل) وصفًا، فقياسه أن يجمع على (فُعَلاء)، كـ (كريم) و(كُرَماء)، و(شريف) و(شُرَفاء)، وهذا هو الأصل والقياس ، لكنه قد يعدل عن هذا الأصل في نيابة (أَفْعِلاء) في جمع التكسير عن (فُعَلاء) ؛ في معتل اللام ، أو ما كان مضاعفا، فتنوب فيه (أَفْعِلاء) عن (فُعَلاء)، كما في (وليّ) : (أولياء) و(غنيّ) : (أغنياء)، و(خليل) : (أخلاّء)، و(شديد) : (أشدّاء)**[٣٩٤] .

وفي هذا يقول ابن مالك :

و ناب ع نه أَفْ عَلاء في المُ عَلّ ∴ لا ماً ومُ ضعَفٍ و غير ذاك قَلّ[٣٩٥]

وإنما نابت (أَفْعِلاء) عن (فُعَلاء) في معلّ اللام والمضاعف ؛ لكراهية الاستثقال، ففي المعلّ ؛ لما يلزم عليه من تحرّك حروف العلة، ولا يمكن قلبها ألفا؛ لأنهم لو قالوا في (غنيّ):(غُنَيَاء)، لتحرّك حرفُ العلة وانفتح ما قبله، فينقلب ألفا، فيلتقي ألفان،فتحذف إحدى الألفين، فتختلّ الكلمة.

وكذا في المضاعف ؛ لِمَا يلزم عليه من توالي المثلين لو جُمع على (فُعَلاء)، فلو قالوا: (شُدَداء)، و(شُحَحاء) في جمعي (شديد) و(شحيح)،لالتقى حرفا

(٣٩٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٤٠٠/٣.
(٣٩٥)الألفية في النحو والصرف صـ٦٧. و انظر :شرح ابن عقيل ١٣٠/٤.

التضعيف لزوال الفاصل، ولا يمكن الإدغام؛لأن (فُعَلاء) وزن خاص بالاسم، فلا يُدغَم.

فلأجل كراهية الاستثقال من توالى المثلين، مع عدم إمكان إدغامه، ناب (أفعلاء) عن (فُعَلاء) في جمع (فعيل)، مما كان معتلاً أو مضاعفًا نيابةً مطردةً(٣٩٦).

وكذا جمعهم ما كان على (فَعْل) في القلة (أَفْعُل) كـ (فَلْس وأَفْلُس)، إلا ما كان أجوف واويا أو يائيا، فيجمع على (أفعال) كـ(ثوب وأثواب ، وشيخ وأشياخ)، وذلك أنهم لو جمعوه على (أفعُل) كالصحيح ؛ لأدى ذلك إلى الاستثقال،فلو قيل في جمع (بيت) و(عود):(أبيت) ،و(أعود)، لأدّى ذلك إلى ضم الياء والواو ، والياء تستثقل عليها الضمة ؛ لأنها بمنزلة ياء وواو ، وكذلك الواو تستثقل عليها الضمة أكثر من الياء ؛ لأنها معها بمنزلة واوين ، فلما كان ذلك مستثقلا عدلوا عنه إلى (أفعال) اطرادا(٣٩٧).

***وكذا ما نراه في النسب إلى (فَعيلة ، وفُعيلة) كـ (رَبيعة وجُهينة) ، فينسب إليه بحذف الياء ، هذا هو القياس والأصل ، لكن قد يعدل عن هذا الأصل في المعتل كـ(حُوَيزة) والمضاعف كـ(شَديدة) ، فيعدل عن الحذف إلى الإثبات ، فيقال : (حُويزيّ ، وشَديديّ) ؛ لأنك لو حذفت ، فقلت: (حَوَزِيّ ، وشَدَدِيّ) ؛ لأدّى إلى إعلال الواو بقلبها ألفا ، أو إلى فكّ إدغام المثلين ، فَحَذْفُ الياء إنما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في ثقل المثلين من غير إدغام ، أو إعلال الحرف ، احتُمل ثقله وأُقرّ على حاله(٣٩٨) .**

وقد وضح الخليل تلك العلة في سؤال سيبويه:" وسألته عن شديدةٍ فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنَّهم تنكَّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف.قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه

---

(٣٩٦) انظر:الكتاب٣/٦٣٤-٦٣٥،والمقاصد الشافية ٧/١٦٦-١٦٧، والتصريح٢/٣١٢.
(٣٩٧) انظر : أسرار العربية صـ٢٤٦ ، وشرح الشافية ٢/٩١،٩٠.
(٣٩٨) انظر : شرح المفصل ٥/١٤٦، وشرح الشافية للرضي وحاشية المحقق ٢/٢٥ .

الواو في فَعَل، ألا ترى أنَّ فَعَلَ من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلةٌ، فيكره هذا كما يكره التضعيف،وذلك قولهم في بني حُويزة: حُويزيٌّ"(٣٩٩).

***وكذا ما نراه في صوغ اسم الزمان والمكان ، إذ القياس أن يكون على مثال حركة عين المضارع ، فإن كانت حركة المضارع الفتح صيغ على (مَفْعَل) بالفتح ، كـ(مذهَب وملجَأ) ، وإن كانت حركة المضارع الكسر صيغ على (مفعِل) بالكسر، كـ(محبَس ومصرَف) ، وإن كانت حركته الضم فالقياس أن يكون على (مفعُل) بالضم ؛ إتباعا لحركة العين في المضارع كأخويه ، لكن عُدِل عن (مفعُل) بالضم إلى (مفعَل) بالفتح؛ لثقل الضم، ولذا لم يأت (مفعُل) بالضم في كلام العرب إلا نادرا.**

وإنما عُدِل عن الضم إلى الفتح دون الكسر؛لخفّة الفتحة ،كما في (مخرَج ، ومقتَل ، ومكتَب)(٤٠٠).

هذا ما نص عليه سيبويه في قوله : " وأما ما كان يفعل منه مضموماً،فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعُل ؛لأنه ليس في الكلام مفعُلٌ، فلمّا لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفّهما. وذلك قولك: قتل يقتُل ، وهذا المقتَل"(٤٠١).

فمطلب الخفّة أثّر في إيثارهم صيغة (مفعَل) بالفتح على (مفعُل) بالضم ؛ إذ الأولى أخفّ من الثانية، فهي أولى في الاستعمال من غيرها.

***وكذا ما نراه في باب المصادر ، فقد ورد في كتاب سيبويه بعض الأمثلة التي يتبين فيها عدول العرب عن بعض مصادر المعتل إلى صيغ أخرى ؛ ابتغاءً للخفّة ، وكراهية بذل جهد أكبر في النطق بالمصادر المعدول عنها .**

فمعظم هذه المصادر يتوالى فيها من الأصوات ما يكلّف الناطق بها مشقة وجهدا كبيرا(٤٠٢) .

---

(٣٩٩) انظر : الكتاب ٣٣٩/٣.

(٤٠٠) انظر:التبيان في تصريف الأسماء صـ ٧٧-٨٧ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظـاهرة النحوية ٧٩.

(٤٠١)الكتاب ٩٠/٤.

(٤٠٢) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها صـ٧٨.

من ذلك مثلا ما أورده في باب مصادر الأجوف الواوي واليائي من الأفعال، إذ يقول:"وقالوا: زُرته زيارةً، وعُدته عيادةً، وحِكته حياكةً، كأنهم أرادوا الفُعُول ، ففروا إلى هذا ؛ كراهية الواوات والضمّات"(٤٠٣).

وأورد أمثلة من الناقص اليائي والواوي ، وذلك في قوله : " وقالوا: نمى ينمي نَماءً، وبدا يبدو بَداءً، ونثا ينثو نَثاءً، وقضى يقضي قَضاءً. وإنما كثُر الفَعال في هذا ؛ كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثّبات والذّهاب. فهذا نظيرٌ للمعتل"(٤٠٤).

تلك كانت نماذج للعدول عن الأصل لغرض التخفيف ، لكنه يطرد في غيره من الأمثلة ،على خلاف ما سبق من العدول عن الأصل الموصوف بالشاذ، الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

ثالثا : العدول إلى الأثقل

المعروف أن المصير إنما يكون من الأثقل إلى الأخفّ ، لكن قد يُعدل إلى الأثقل لضربٍ من الاستخفّاف، فقد تفضل اللغة الثقيل–في ظاهره– على الخفيف ، وقد يبدو هذا غريبًا في أول الأمر، لكن سرعان ما تزول هذه الغرابة إذا قلنا : هكذا عنون ابن جني ، فقال : "باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضربٍ من الاستخفّاف.اعلم أن هذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يُعرف غَوْرُه وحقيقته. وذلك أنه أمر يَعرض للأمثال إذا ثُقُلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ؛ ليختلف اللفظان فيخفّا على اللسان"(٤٠٥).

وضرب لذلك أمثلة ، منها :

*** تصريف كلمة (الحيوان) ، ألا ترى أنه من مضاعف الياء ، وأن أصله (حَيَيان) ، فلما ثقُل عدلوا عن الياء إلى الواو. وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك. وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح**

---

(٤٠٣)الكتاب ٤/٤٩.
(٤٠٤)الكتاب ٤/٤٧.
(٤٠٥)الخصائص٣/٢٠.

القوية الناهضة يُكره عندهم ، حتى يبدلوا أحدها ياء ، نحو (دينار ، وقيراط ، وديباج)، كان اجتماع حرفي العلة مِثْلين أثقل عليهم(٤٠٦).

*** ومن ذلك أيضا قولهم في النسب إلى (آية وراية) : (آئيٌّ ورائيٌّ). وأصلهما: (آييٌّ ورايِيٌّ) ، إلا أن بعضهم كَرِه ذلك ، فأبدل الياء همزة؛لتختلف الحروف ، ولا تجتمع ثلاث ياءات.**

هذا مع إحاطتنا علمًا بأن الهمزة أثقل من الياء، وإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو (ظِلْتَ،ومِسْتَ،وأَحَسْتَ) كان الإبدال أحسن وأسوغ؛ لأنه أقل فحشا من الحذف، وأقرب(٤٠٧).

هذا وقد يعدل إلى الأثقل لضرب من التخفيف أيضا ، فيما يتعلق بالتناسب الصوتي الذي يلجأ إليه ، حينما يوجد في الكلمة الواحدة انتقال من فتحة إلى كسرة ، أو من كسرة إلى ضمة ، وخاصة في الثلاثي المطلوب فيه الخفّة بأصل الوضع ، من ذلك مثلا كلمة (فَخِذ) ، فقد أجاز الصرفيون النطق فيها بكسرتين على الفاء والعين ؛ وذلك لقوة حروف الحلق ، فجعل ما قبله متابعا له في الكسرة.

وإنما عُدل فيه من الأخفّ وهو الفتحة إلى الثقيل وهو الكسرة ؛ لحصول نوع آخر من التخفيف، وهو الخروج من كسرة إلى كسرة؛ لأن اللسان حينئذ يعمل في جهة واحدة ، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة(٤٠٨).

فقد رأينا أن الخروج من كسرة إلى كسرة مع ثقلهما أكثر انسجاما وتناسبا، من الخروج من فتحة – مع خفّتها– إلى كسرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ترك الأخفّ إلى الأثقل لنوع من الاستحسان ، لا يأتي عن قوة علّة، ولا عن استمرار عادة فحسب ، إنما مرجعه مع ذلك إلى ذوق الناطق وحسّه ، هذا الذوق الذي يؤازر القاعدة ويعضدها .

---

(٤٠٦)الخصائص٣/٢٠.

(٤٠٧)الخصائص٣/٢١ ،و انظر:الكتاب٣/٣٥٠،والأصول في النحو٣/٦٦ ، والتصريح ٢/٣٩٧.

(٤٠٨) انظر : شرح الشافية لنقرة كار: ١٣ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٧٦.

فالذوق اللغوي هو الذي يقرر اختيار ما هو أخفّ عن غيره ، حتى وإن كان ثقيلا في ظاهره .

والدليل على ذلك أن الناطق اللغوي يلجأ إلى أخفّ الخفيفين ، لو أباحت له اللغة طريقتين من طرق التخفيف .

فلو تجاذب الكلمة إعلال وإدغام ، فإن الكلمة تميل إلى الإعلال ؛ لأنه أخفّ من الإدغام ؛ لثقله النطقي بالنسبة إلى الإعلال .

ومثاله الفعل (قَوِى) ، وأصله (قَوِوَ) ، قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، وهذا الاتجاه أخفّ من إدغام الواوين ، مع أن مقتضى الإدغام موجود(٤٠٩) .

لكن الذوق اللغوي آثر الإعلال على الإدغام ؛ لأن التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام ؛ لأن التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغَم والمدغَم فيه، وذلك مُدرَكٌ بالبداهة ، فالمصير إلى جانب الإعلال أولى من المصير إلى جانب الإدغام ، فـ(قَوِى) بالإعلال أخفّ من (قوّ) بالإدغام(٤١٠).

وإذا ثبت ذلك اتضح أن اللغة تسير وفق نظم معينة دقيقة ، ولهذا لا تعدل إلى الأثقل اعتباطا ، ولكن وفق نظام وقواعد يؤازرها الذوق اللغوي(٤١١).

---

(٤٠٩) انظر : الأصول في النحو ٤١٢/٣، وإيجاز التعريف صـ ٢٠٢، وشرح الشافية ٧٥٤/٢ .
(٤١٠) انظر : أساس بناء الأفعال د أحمد رشدي صـ: ١٨٩-١٩٠.
(٤١١) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٨٠.

الفصل الثاني :

ضابط كثرة الاستعمال، وأثره في صوغ البنية الصرفية.

ويتضمن المباحث الآتية:

أولا : مدخل في الحديث عن كثرة الاستعمال.

ثانيا : الغاية من اعتماد كثرة الاستعمال كضابط في صوغ البنية الصرفية.

ثالثا : علاقة كثرة الاستعمال بالأصالة والفرعية.

رابعا : كثرة الاستعمال والقياس الصرفي.

خامسا : مظاهر كثرة الاستعمال على المستوى الصرفي.

مدخل :

ليس بغريب أن يحتكم الصرفيون في ضبط كثير من الأبنية وصياغتها إلي ظاهرة كثرة الاستعمال ، فقد حكمت هذه الظاهرة كثيراً من أبواب اللغة الفصيحة ، وعلّلت كثيراً من مستوياتها : صرفاً، ونحواً، ودلالة ،وليس أدلّ علي ذلك من قول السيوطي : " كثرة الاستعمال اعتُمدت في كثير من أبواب العربية "(٤١٢).

ولعلةٍ وثيقة غير واهية نقل السيوطي عن صاحب المستوفي قوله :(إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمَّح فيها)(٤١٣).

فهو بهذا يدافع عن علل النحويين ، والتي منها كثرة الاستعمال ، ويصف من يُضعّف عللهم بغَفَلة العوام ، فتراه يقول : (وأما ما ذهب إليه غَفَلة العوام من أن علل النحويين تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم علي ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود ، لا الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحق ، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ ، وان كنا نحن نستعملها فليس ذلك علي سبيل الابتداء والابتداع ، بل علي وجه الاقتداء ، ولا بد فيها من التوقيف(٤١٤).

والحسّ والطبع هما الحَكَم في علل النحويين ، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع(٤١٥).

واعتماد كثرة الاستعمال في تحليل ظواهر اللغة وتفسيرها وتعليلها ، منهج عِماده الحسّ اللغوي، ذلك لأن الباحث يركن إلي الاستقراء والتتبع ويعتني بذلك.

ولذا فإن الأخذ به في البحث اللغوي يبتعد باللغة عن أساليب المتكلمين ، ويجنبها التأويلات البعيدة، ويقربها إلي واقعها تطوراً واستعمالاً(٤١٦).

---

(٤١٢)الأشباه والنظائر ٣٣١/١.
(٤١٣) انظر :الاقتراح في أصول النحو صـ١٢٨.
(٤١٤) انظر : المرجع السابق صـ١٢٩.
(٤١٥) انظر: الخصائص ٤٩/١ ، ٥٣ ، والاقتراح في أصول النحو صـ ١٣٢.
(٤١٦) انظر : الأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء صـ٢٢.

الغاية من اعتماد هذه الظاهرة كضابط في صوغ البنية الصرفية

الذي دعا العلماء إلي اعتماد هذه الظاهرة وإدخالها في منهج التعليل –وعيهم لحقيقة ثابتة هي: أن التراكيب حين يكثر استعمالها يدخلها تغيّرات، لا تدخل غيرها، "وهم لما كثُر استعماله أشدّ تغييراً ، وذلك لضرب من التخفيف والتسهيل"(٤١٧) .

وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله : " لأنهم إلي تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج "(٤١٨).

وكذا ابن جني في قوله :" وذلك ليَقِلّ في كلامهم ما يستثقلونه ، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون"(٤١٩).

وابن يعيش في قوله :" اعلم أن اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه"(٤٢٠).

ويفهم من تلك الأقوال وغيرها أن بين هذا الضابط وضابط التخفيف ارتباطاً وثيقاً وتلازماً في أكثر المواضع ، ولذا أردفت الحديث عنه بعد ضابط التخفيف.

فثمّة علاقة وثيقة بينهما ،وكأنّ الذي دفعهم إلي التخفيف كثرة الاستعمال ، والأدلة علي ذلك كثيرة:

– ألا تري إلي تعليلهم خفة الاسم بكثرته في الكلام وثقل الفعل بقلته ، كما قال ابن يعيش : " وإنما قلنا أن الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل ... وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ علي الألسنة لكثرة تداوله(٤٢١).

---

(٤١٧)الخصائص ٣٦/٣.
(٤١٨)الكتاب ١٦٣/٢.
(٤١٩)الخصائص ٥٠/١.
(٤٢٠)شرح المفصل ٩٤/٩.
(٤٢١)شرح المفصل ٥٧/١.

– ولمّا كثُر استعمال اسم الموصول ، وكثُر وقوعه في كلامهم ، تجرءوا علي تخفيفه من غير وجه واحد ، فتارة حذفوا النون من جمعه ، لكثرة وقوعه ولاستطالته بصلته ،كما في قول الأشهب بن رميلة :

فَإِنَّ ا لَّذِي حَا نَتْ بِفَ لْجٍ دِ مَاؤُهُمْ .:. هُمُ الْ قَومُ كُلُّ الْ قَوْمِ يَا أُمَّ خَا لِدِ[٤٢٢]

وتارة حذفوا الياء من مفرده ، واجتزءوا بالكسرة ، وقالوا "الذِ". وتارة حذفوا الياء والكسرة معاً ؛ لأنه أبلغ في التخفيف ، وقالوا "الذْ " ،كما في قول الراجز:

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا[٤٢٣].

وتارة حذفوا "ذي " نفسها ، واقتصروا علي الألف واللام التي في أولها ، وأقاموها مقام (الذي)، ونووا ذلك فيها ، ولم يمكن إدخالها علي الجملة نفسها ؛ لأنها من خصائص الأسماء، فحولوا لفظ الفعل إلي لفظ اسم ، وأدخلوا عليه الألف واللام[٤٢٤].

– وكذا التزموا في مضارع المتكلم من باب (أكرم) –كما أشار نقرة كار– حذف الهمزة الثانية ، وإن كان الواجب أن تقلب واواً ؛ لأنه ليست إحداهما مكسورة ، وإنما التُزم الحذف لكثرة الاستعمال؛ لأن كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ ، والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب[٤٢٥].

---

(٤٢٢)هذا بيتٌ من الطّويل. والشّاهدُ فيه: (الّذي) حيث حذف النّون من (الّذين) للضّرورة الشّعريّة.يُنظرُ هذا البيتُ في: الكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، وشرح المفصّل ١٥٥/٣، ، وشعرالأشهب - ضمن شعراء أُمويّون - ٢٣١/٤.

(٤٢٣)هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لرجل من هذيل لم يسمَّ.و (تزبّى) : اتّخذ زُبْية، والزُّبية: حُفرة بعيدة الغَوْر تُصنع لاصطياد السّبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخُروجَ منها.والشّاهدُ فيه: (اللّذْ) حيث حذف الياء من =(الّذي) وأسْكن الذّال للضّرورة الشّعريّة.يُنظر هذا البيتُ في: شرح أشعار الهذليّين ٦٥١/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٣/٣، والإنصاف ٦٧٢/٢، وشرح المفصّل ١٤٠/٣،واللُّمْحَة في شرح المُلْحَة٧٨٣/٢.

(٤٢٤) انظر: الكتاب ١٨٦/١-١٨٧، والمقتضب ١٤٦/٤ ،وشرح المفصل ١٥٤/٣ ،١٥٦.

(٤٢٥) انظر: شرح الشافية صـ ١٦٠.

– وكذا فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي وضمّوه في الرباعي ؛ لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة أخفّ من الضمة ، فأعطوا الأكثر الأخفّ ،والأقلّ الأثقل(٤٢٦).

–وفتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع ؛ لأن التثنية أكثر من الجمع ، والجمع أقلّ ، فأعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والأقل الحركة الثقيلة وهي الكسرة(٤٢٧).

– وأوجبوا الفتح في نون(مِنْ) مع لام التعريف عند الفصحاء ،نحو قولك " مِنَ الرجل "؛ لأن لام التعريف كثيرة الاستعمال ،فناسب استجلاب الفتحة عندها ؛ لأنّ الفتح أخفّ (٤٢٨).

– وغيّروا حروف العلة بالقلب ، ليس لغاية ثقلها ، بل لكثرتها في الكلام ، فما من كلمة إلا ومشتملة علي حرف منها ، أو على أبعاضها وهي الحركات.

وربطوا بين كثرة (فَعِل : يفعِل) – بكسر العين في الماضي والمضارع – في المعتل وقلّته في الصحيح بالتخفيف ، وذلك لكراهيتهم الجمع بين واو وياء ، لو قالوا : (وَلِي يولِي ،ووثِق يوثِق) ، فحملوه علي بناء يسقط الواو(٤٢٩).

– قول العربي (لاهِ أبوك) الذي مثّل به سيبويه على هذه الظاهرة معللاً بها، فأصله (لله أبوكِ)، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، ونَسب القول للخليل، ثم بيّن أن هذا (حذف الجار) ليس طريقة الكلام ولا سبيله، وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحدٍ ، فمن ثمّ قبُح، ولكنهم قد يضمرون الجار فيما كثُر من كلامهم(٤٣٠).

وذكر سيبويه أيضاً (لَهِىَ أبوك) ونسب القول لبعضهم ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم

---

(٤٢٦) انظر: أسرار العربية صـ ٢٧٨.
(٤٢٧) انظر: أسرار العربية صـ٦٥.
(٤٢٨)الكتاب ١٥٤/٤، ١٥٥.
(٤٢٩) انظر: شرح الملوكي صـ ٢١٣، وشرح الشافية لليزدي ٢٥٥/١ .
(٤٣٠) انظر: الكتاب١١٥/٢.

مفتوحاً كما تركوا آخر (أَيْنَ) مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم ، فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه(٤٣١).

وغير ذلك من الأدلة التي تدل علي ارتباط الكثرة بالتخفيف ، وترتّبِ أحدهما علي الآخر.

وعلي حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف،كما سبق ذكره من حذفهم نون اسم الموصول ، ثم لكثرة استعماله خففوه من غير وجه ، فقالوا "الذِ" بحذف الياء ، ثم " الذْ " بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً واجترءوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف .

ولما كان القَسَم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه ، فمن ذلك أنهم قد حذفوا فعل القسم ، نحو (بالله لأقومن) أي : أحلف ، وربما حذفوا القسم به واجتزءوا بدلالة الفعل عليه، نحو (أقسم لأفعلن)، والمعني أقسم بالله.

ومن ذلك قولهم في القَسَم أيضا : "لَعَمْر الله" ، فـ(العَمْر) :البقاء والحياة ، وفيه لغات (عَمْر) بفتح العين وسكون الميم ،وبضم العين وسكون الميم وبضمها ، فإذا جئت إلي القَسَم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين ؛ لأنها أخفّ اللغات الثلاث ، والقَسَم كثير ، فاختاروا له الأخفّ(٤٣٢).

وقد سُمّيَ هذا عند المحدثين بقانون " الاقتصاد اللغوي " ، إذ إن استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفة مفهومة ، ولهذا لا يجد المتكلم حَرَجاً في أن يقتصد في لفظها(٤٣٣).

ويفهم من كل ما سبق أن الأصل هو التخفيف والتسهيل فيما كثُر استعماله،وأنه لا يكثُر في كلامهم إلا ما خفَّ ، لكن أحياناً يكثر الثقيل ؛ لأنه مُعَلّل بعلة قوية دعته لمخالفة الأصل .

---

(٤٣١) انظر: الكتاب٤٩٨/٣.
(٤٣٢) انظر: شرح المفصل ٩٤/٩.
(٤٣٣) انظر: مقالات في الأدب واللغة صـ٢٩٢ ،والتعليل ونظام اللغة صـ١٧٧.

من ذلك –مثلاً– : أن الواو أثقل من الياء كما هو معلوم من مقاييس الصرفيين ، ومع ذلك فقد كثر مجيء الواو فاءً ، نحو: " وَعَد ،وَزَن ، وَرَدَ " ، وقلّ مجيء الياء في هذا الموضع ، نحو "يَسرَ ،ويَمنَ".

وذلك أن سبب كثرة الواو هنا أنك قادر متى انفتحتْ أو انكسرتْ أن تقلبها همزة،وذلك نحو: "أَعْدٍ ، وأُجوهٍ ، وإساءةٍ ، وإفادةٍ "، وإذا تغيّر الحرف الثقيل فكان تارة كذا وأخري كذا ، كان أمثل من أن يلزم محجّة واحدة ، والياء إذا وقعت أولا وانفتحت أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها(٤٣٤).

وكان سيبويه يري أنه قد يقلّ في كلام العرب ما هو أخفّ مما يستعملون؛ كراهية ذلك أيضاً ، أي:كراهية ما يستثقلون (٤٣٥).

كثرة الاستعمال والأصالة والفرعية

إذا كانت كثرة الاستعمال مسوّغا للتغيير الذي يحدث في الكلمة طلباً للخفة – كما سبق – فهل ما غُيّر لكثرة الاستعمال أصل أم فرع عما لم يُغيَّر؟.

ارتأى الأخفش أن ما غُيِّر لكثرة استعماله أصلٌ ، وأنّ ما قلّ استعماله فرعٌ، وكأنّ هذا التغيير إنما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لابدّ من استعماله ، فابتدءوا بتغييره (٤٣٦).

وبناء علي ذلك ذهب إلي أن " فُعْل " – ساكن العين – يجوز تحريكه إلي "فُعُل " ، وحُجته: أن الساكن أصلٌ لكثرة استعماله وتداوله .

ورَدّ الجمهور ذلك بأن كثرة الاستعمال مرتبطة بالخفّة ، لا بالأصالة(٤٣٧).

والحق معهم فإن كثرة الاستعمال مرتبطة بالتخفيف ، وليست دلالة علي الأصالة ، ألا تري أنه إذا التقي ساكنان فالأصل في التحريك أن يكون بالكسر، لكن يُعدل عن الكسر وهو أصل إلي الفتح مع التقاء الساكنين إذا كان الثاني لام

---

(٤٣٤) انظر :الخصائص ١٨٤/٣.
(٤٣٥) انظر: الكتاب ٤٣٠/٤ ، وشرح الملوكي صـ٢١٩.
(٤٣٦) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٥.
(٤٣٧) انظر: حاشية تحقيق شرح الملوكي صـ١٥٢.

التعريف نحو :" مِنَ النَّاس " ؛طلباً للخفة(٤٣٨) ، ولم يقل أحد أن الفتح في هذا الباب هو الأصل.

وكذا حذف همزة " خير وشر " في التفضيل لكثرة الاستعمال ، مع أن القياس والأصل " أخير وأشر"(٤٣٩).

وكذا حذف نون مضارع كان المجزوم نحو (لم أكُ ، ولم يكُ)، فهو مخالف للأصل والقياس؛ لأنها من أصل الكلمة ، فالقياس يقتضي أن لا يحذف شيء من (يكن) بعد حذف الواو لالتقاء الساكنين ، لكن سوّغ حذف النون كثرة الاستعمال ، وشبهها بحروف العلة(٤٤٠).

فبان أن كثرة الاستعمال دليل علي التخفيف ، وليست دليلاً علي الأصالة.

كثرة الاستعمال والقياس الصرفي

الحديث عن كثرة الاستعمال والأصالة يسوقنا إلي الحديث عن كثرة الاستعمال والقياس ، وهل تكون كثرة الاستعمال مسوّغاً للقياس علي القاعدة فيما لم يرد فيه قياس صرفي ؟ أم أنها ليست مسوغاً للقياس ؟.

وللجواب عن هذا أقول : إن كثرة الاستعمال تكون مسوّغاً فيما وافق القياس وجاء به الاستعمال ، أما ما خالف القياس والقاعدة الصرفية ، فلا تكون مسوّغاً للقياس فيه ، وكأنها تعضّد القياس ، لكنها لا تتقدّم عليه .

والدليل علي ذلك ما يلي :-

القاعدة الصرفية تقول : إذا انضمت الواو ضماً لازماً جاز إبدالها همزة جوازاً حسناً ،وكان المتكلم مخيراً بين الهمزة والأصل(٤٤١) ، فاءً كانت الهمزة أو عيناً ، نحو " وجوه وأجوه ، وأثوب وأثؤب " ، وصار ذلك قياساً مطرداً ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك ، مع موافقة القياس ، ألا ترى أن الضمة تجري مجرى الواو ، والكسرة مجرى الياء والفتحة مجرى الألف ،

---

(٤٣٨) انظر: الكتاب ١٥٣/٤ ، ١٥٤ ، واللمحة في شرح الملحة ١٣٦/١.
(٤٣٩) انظر: حاشية الصبان ٦٢/٣.
(٤٤٠) انظر: شرح ابن عقيل ٢٩٩/١ ، وهمع الهوامع ٤٤٥/١.
(٤٤١)ذكر أبو حيان أن التصحيح لغة سفلى "مُضَر". انظر:البحر المحيط ٣٧٥/٣.

ويسمون الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة ، وكانت هذه الحركات أوائل هذه الحروف ، إذ الحروف تنشأ عنها في مثل :

..... ∴ من هـ جو زَ بّان لم تهـ جو ولم تدعي[٤٤٢]

وكانت الواو تحذف للجزم في نحو: " لم يدعُ ، ولم يغزُ " ، كما تحذف الضمة في نحو: " لم يضربْ، ولم يخرجْ ".

فلما كان بين الحركات والحروف هذه المناسبة أجروا الواو والضمة مجرى الواوين المجتمعين، فإذا كان اجتماع الواوين يوجب همز أحدهما علي حدّ (أوصل ، وأواق)كان اجتماع الواو مع الضمة يبيح ذلك ويجيزه من غير وجوبه ؛ حطّاً لدرجة الفرع عن الأصل[٤٤٣].

أما إذا كانت الواو مكسورة ، فمن العرب من يبدلها همزة ، إذا كانت فاءً ، لا غير ، نحو: "وشاح وإشاح ، ووسادة وإسادة ، ووعاء وإعاء " ، ومنه قراءة سعيد بن جبير: " قَبْلَ إعاءِ أخيه"[٤٤٤] ، وقالوا : "وفادة وإفادة" ، وأنشد سيبويه :

إلا الإ فادة فا ستلوت ركائبـ نا ∴ عـ ند الجـ بابير بالبأ ساء وا لنّعَم[٤٤٥]

ووجه ذلك : أنهم شبّهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ؛ لأنهم يستثقلون الكسرة أيضاً كما يستثقلون الضمة ، ألا ترى أنك تحذفها من الياء المكسور ما قبلها ، كما تحذف الضمة منها ، نحو قولك : هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ".

لكن همزة الواو المكسورة ، وأن كثُر عندهم ، فهو أضعف قياساً من همزة الواو المضمومة، ألا ترى أنهم يكرهون اجتماع الواويين، فيبدلون الأولي همزة ، كما

---

(٤٤٢)عجز بيت من البسيط ، وصدره: هجوت زبـان ثـم جئـت معتـذراً ،ورد منسـوباً إلـي أبـي عمرو بـن العـلاء فـي: نزهـة الألبـاء صــ ٣١ ،وبـلا نسـبة فـي سـر الصـناعة ٦٣٠/٢ وشـرح المفصل ١٠٤/١٠ ، والخزانة ٣٥٩/٨، والشاهد فيه على إشباع الضمة إلى واو، والكسـرة إلـى ياء في الفعلين.

(٤٤٣) انظر: شرح الملوكي ص ٤٥٦ ــ ٤٥٨.

(٤٤٤) انظر القراءة في :المحتسب ٣٤٨/١ ، والبحر المحيط ٣٠٦/٦ ، ونسـبها ابـن خالويـه إلـي عيسى بن عمر في (مختصر في شواذ القرآن) صـ ٦٩ .

(٤٤٥)من البسيط لتميم بن أبي مقبـل فـي ملحـق ديوانـه صــ ١٩٥ ، والكتـاب ٣٣٢/٤ والمنصـف ٣٢٩/١ ،وشرح المفصل ١٤/٣.والشاهد فيه قلب واو (وفادة) همزة.

في " أواقٍ " ، ولا يفعلون ذلك في الياء مع الواو ، نحو: " ويح ، وويس ، وويل ، ويوم "(٤٤٦).

لذا وقف النحويون فيه علي السماع دون القياس ، إلا المازني فإنه كان يطرد ذلك فيها ، إذا وقعت فاء ؛ لكثرة ما جاء فيه ، مع ما فيه من المعنى(٤٤٧).

فقد رأينا أن كثرة الاستعمال عضدت القياس وقوته في جواز إبدال الواو المضمومة همزة ، لكنها لم تعضد ذلك في إبدال الواو المكسورة همزة في جعله قياساً مطرداً ، فوقفوا فيه علي السماع لم يخالف في ذلك إلا المازني.

والحكم ذاته في مصادر الثلاثي ، فقد عوّل سيبويه وكثير من البصريين على القياس على مصدر (فَعْل) –اكتفاء بالغلبة – للفعلين (فَعَل) –بفتح العين–كـ(ردّ ردًّا ، وضرب ضربًا)، أو(فَعِل)– بكسر العين– كـ(فهِم فهمًا، وأمِن أمْنًا) ،ولا يقصدون بالقياس معناه المتبادر من لفظه ، وإنما المراد به أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره ، فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع(٤٤٨).

وَمنع ابْن جُوديّ قياس مصدر (فعَل) ، فَقَالَ : لَا تدْرك مصَادر الْفِعْل الثلاثي إِلَّا بِالسَّمَاعِ(٤٤٩).

وقد يردّه أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مُثُلهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا، ولا أن يرويه رواية(٤٥٠).

---

(٤٤٦) انظر: المحتسب١/٣٤٨،وشرح الملوكي صـ ٤٦١.
(٤٤٧) انظر: المنصف ١/٢٢٩،٢٢٨، وشرح المفصل ١٠/١٤ ، وشرح الشافية للرضي٣/٧٦، ٧٨ ، وقد نسب إليه ابن عصفور في الممتع ١/٢٢٢ عكس ذلك .
(٤٤٨) انظر: شرح الأشموني٢/٢٣٢.
(٤٤٩) انظر: همع الهوامع ٣/٣٢٢.
(٤٥٠) انظر: الخصائص ١ / ٣٦٣.

وإذا كانت كثرة الاستعمال تعضّد القياس وتقويه فيما له قاعدة صرفية يُفرَد بها ، ولا تعضّده فيما ليس له قاعدة صرفية ، فمن طريق الأولى أنه لا يقاس علي ما قلّ استعماله حتى وإن كان حسناً في القياس .

ألا ترى أنهم أوجبوا إبدال تاء (افتعل) دالاً ، إذا كان فاؤه دالاً ، أو ذالاً ،أو زياً ، نحو: " ادّكر، وازدجر،" طلباً لتجانس الصوت وكراهية تباينه ، وذلك أن الزاي والدال والذال حروف مجهورة، والتاء حرف مهموس ، فأبدلوا من التا الدال ؛ لأنها من مخرجها ، وهي مجهورة، فتوافق بجهرها جهر الزاي والدال والذال ،ويقع العمل من جهة واحدة ، فيكون أخفّ عليهم(٤٥١).

ثم حملهم طلب التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض ، على أن أبدلوا من التاء دالاً في غير "افتعل " ، وذلك نحو: "دولج " في "تولج" ، كأنهم رأوا التاء مهموسة ، والواو مجهورة ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها أختها في المخرج وأخت الواو في الجهر ، فتحصل المجانسة في الصوت، وهذا قليل شاذ في الاستعمال ، وإن كان حسناً في القياس ، لكن لقلة استعماله لا يقاس عليه(٤٥٢).

وإذا كان لا يقاس علي ما قلّ استعماله ، حتى وإن كان حسناً في القياس ، فمن باب أولى ألا يُلتفت إلى ما قلّ استعماله وضَعُف في القياس ، ألا ترى أن "صيّم وقيّم"- جمعي :صائم وقائم- قلبت الواو فيهما ياء ؛ لمجاورتها الطرف ، وأصله : "صُوّم وقُوّم" ، فأشبهت " عُصِيًّا ، وعُتِيًّا"، فقُلبت كما قُلبت في" عُصِي ، وعُتِي "،لاسيما وأن واحده قد اعتلت عينه ، وهو " صائم وقائم ".

فإذا تباعدت الواو عن الطرف لم يجز القلب ، وذلك نحو " صَوّام ، وقَوّام"، إلا ما ورد شذوذا،كما في " نيّام " من قول الشاعر :

أ لَا طَرَقَتْ نا مَ يَّةُ بـ نةُ مُ نذِرٍ ∴ فـ ما أرَّقَ النُّ يَّامَ إ لَّا سَلامُها (٤٥٣)

---

(٤٥١) انظر: شرح الملوكي صـ ٥١٠، ٥١٥.
(٤٥٢) انظر: الكتاب ٣٣٣/٤ ، والأصول في النحو ٣/ ٢٦٩ ، وشرح الملوكي صـ ٥١٨.
(٤٥٣)سبق تخريجه صـ....

وصيّابة من قولهم: " فلاناً في صيّابة قومه، وصوّابة قومه " [٤٥٤].

فهذا شاذ من جهة القياس والاستعمال، أما الاستعمال فلقلّته، وأما القياس فإنه إذا ضعُف القلب مع المجاورة في "صيّم ، وقيّم " كان مع التباعد والفصل أولى[٤٥٥].

فبان لنا أن المراتب أربعة :

١- أن تتساوى كثرة الاستعمال مع القياس في الشيوع ، وهذا هو الجيّد الذي لا غاية وراءه، مثل : جواز إبدال الواو المضمومة لزوماً همزة ، فاءً كانت أو عيناً.

٢- أن يكثر الاستعمال وليس له قياس أو قاعدة صرفية أفرد بها ، فهذا موقوف فيه علي السماع ولا يصح اطراده ، كما في إبدال الواو المكسورة همزة.

٣- أن يقلّ الشيء في الاستعمال ، فهذا لا يقاس عليه ، حتى وإن كان حسناً في القياس ، كما سبق في إبدال التاء دالاً في غير (افتعل) نحو " دولج ، في تولج ".

٤- أن يقلّ الشيء في الاستعمال، ويضعف في القياس،فمرذولٌ مطّرَح، كما سبق في " نِيّام، وصِيّابة " من قلب الواو ياء ، وهذا النوع من الألفاظ اللغوية قد يجيء إلا أنه قليل جداً، فمن ذلك ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

ا ضربَ عَ نكَ الهُ مُومَ طارِقَ ها ∴ ضَرْبَكَ بال سَّوطِ قَونَسَ ال فَرَس[٤٥٦]

قالوا أراد «اضربن» فحُذِفت نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال، وأما ضعفه في القياس فيأتي من أن الغرض منه هو التحقيق والتشديد.

---

(٤٥٤)حكاه الفراء كما نسبه إليه ابن يعيش في شرح الملوكي صـ ٧٢٠ ،وابن منظور في لسان العرب ٥٣٨/١ (ص ي ب) ولم أقف عليه في كتابه معاني القرآن .

(٤٥٥) انظر: شرح الملوكي صـ٧٢٠-٧٢١ .

(٤٥٦)البيت من المنسرح ، لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٥٥، وخزانة الأدب ٤٤٥/١١، وشرح المفصل ٦/ ١٠٧، ولسان العرب ٦/ ١٨٣ "ق ن س"، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٧ .وطارقها: اسم فاعل من "طرق يطرق" إذا أتى ليلا. قونس الفرس: العظم الناتئ بين أذني الفرس.والشاهد "اضرب عنك" فإن الرواية فيه بفتح الباء، على حذف نون التوكيد ، وهذا شاذ؛ لأن نون التوكيد إنما تحذف إذا وليها ساكن.

فإذا كان السماع والقياس يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه واطّراحه والعدول عنه إلى غيره مما قد كثُر استعماله.

ويليق بهذا (أي : التوكيد) الإسهاب والإطناب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقضٌ للغرض، فجرى هذا مجرى استقباح العرب إدغام الملحق نحو: (مهدد، وقردد، وجلبب، وشملل)، فقد تُرك الإدغام لتوالي الأمثال المتحركة(٤٥٧) .

ومهما يكن من أمر فإن كثرة الاستعمال والقياس علتان تُعلَّل بهما الظواهر اللغوية، فإن كانت الظاهرة كثيرة الاستعمال قوية في القياس فهذا هو الغاية، وأما إذا كانت الظاهرة اللغوية قليلة الاستعمال ضعيفة في القياس،فإنها مرذولة متروكة يجب طرحها ،ولا يقاس الذي لم يستعمل علي ما كثُر استعماله.

هذا ما ذكره الفراء ، وهو يتحدث عن نصب (فئتين) علي الحال في قوله تعالى:" فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ "(٤٥٨)، حيث اعتمد علي كثرة استعمال (ما) الاستفهامية و(اللام) في نصب ما بعدهما على الحال نكرةً ، كان أو معرفة ، كما قال الله تبارك وتعالى : "فَمالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ"(٤٥٩) ، ويجوز في الكلام أن تقول:(مالك الناظرَ فِي أمرنا)؛ لأنه كالفعل الَّذِي ينصب بـ(كان ، وأظن)وما أشبههما،ومثل (مالِ): (ما بالك، وما شأنك).

ومنع ذلك في غيرهن، فلا تقل: ما أمرك القائمَ، ولا: ما خطبك القائمَ، قياسًا عليهن ؛ لأنهن قد كثُرن، فلا يقاس الَّذِي لم يستعمل على ما قد استعمل ، ألا ترى أنهُمْ قَالُوا:أيشٍ عندك؟(٤٦٠)، ولا يجوز القياس على هذه فِي شيء من الكلام (٤٦١).

---

(٤٥٧) انظر: الخصائص ١/١٢٧-١٢٨.
(٤٥٨)سورة النساء من الآية ١٨ .
(٤٥٩)سورة المعا رج الآية ٣٦.
(٤٦٠)والأصل : (أيّ شيءٍ) ، فخفّفت بحذف الياء الثانية من (أيّ) الاستفهامية، وحُذف همزة (شيء) بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم أعل إعلال (قاض) . انظر : تحقيق شرح الرضي على الشافية١/٧٤.
(٤٦١) انظر:معاني القرآن ١/ ٢٨١،والأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء٢٢.

مظاهر كثرة الاستعمال علي المستوى الصرفي.

الناظر في كتب التصريف يجد أن كثرة الاستعمال تتنوع نوعين :

١-نوع اعتُدّ به في وضع قواعد العربية.

٢-ونوع لم يعتدّ به في ذلك ، وإنما وُصفت آثاره في الألفاظ والتراكيب .

كاستدلالهم علي صحة بعض التراكيب بكثرة الكلام بها ،كـ " لولاي ، ولولاك "، كما في قول الفراء:" وقد استعملت العرب "لولا" في الخبر ، وكثُر بها الكلام ، حتى استجازوا أن يقولوا : (لولاك ، ولولاي) ، والمعنى فيهما كالمعني في قولك:(لولا أنا ، ولولا أنت)(٤٦٢).

وكالتصرف في بعض الكلمات ، كما في "أَيْمُن" ، فقد ذُكر فيها لغاتٌ كثيرةٌ ، قد تصل إلى عشرين لغة،يقولون: "أيمن الله، وأيم الله، ومُ الله، ومِ الله..." ، والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال(٤٦٣).

وكالإبدال اللغوي في بعض الكلمات لكثرة استعمالها،كمن يرى أن " آل " واحد لا جمع له ، وأن أصله "أهل" ، استثُقلت الهاء، وكثُرت الكلمة في كلامهم ، فأُبدلت همزة ، ثم أُبدلت الهمزة ألفا(٤٦٤).

أو في خَلْق كلمات جديدة،كما هو حال المجمع اللغوي في إقراره بعض الألفاظ والتراكيب ؛ لكثرة الاستعمال ، وهجْر بعض المستعمل ؛ لقلته ، واستعمال المهجور ؛ لكثرته(٤٦٥)...وهكذا.

وما يعنينا هنا النوع الأول ، وهو ما اعتُدّ به في وضع قواعد العربية ، وقد حصرتُ نماذجه في عدّة ظواهر لغوية ، ارتبطت بكثرة الاستعمال ، هي علي النحو التالي :

---

(٤٦٢) معاني القرآن ٥٨/٢، و انظر:الكتاب ٣٧٣/٢ ، والإنصاف م ٩٧ ص ٦٨٧ ، وقد أنكر المبرد هذا الاستعمال، وذكر الشلوبين أن إنكار المبرد هذا هَذَيان ؛ لاتفاق الأئمة علي روايته عن العرب . انظر:المقتضب ٢٣٧/٣،والجني الداني صـ٦٠٥.

(٤٦٣) انظر:المنصف ٦١/١ ، واللباب ١/ ٣٨١ ، والجني الداني صـ ٥٤١.

(٤٦٤) انظر:سر صناعة الإعراب ١١٣/١ ، ٢٩٩/٢.

(٤٦٥) انظر:دراسات في فقه اللغة صـ ٢٩٣.

أولا: كثرة الاستعمال والحذف.

بين الحذف وكثرة الاستعمال ارتباط وثيق ، وكيف لا ؟ والحذف أحد مظاهر التخفيف ومقصِد من مقاصد العرب في كلامهم، فمن شأنهم تخفيف ما يكثر في كلامهم بحذف بعض أحرفه ، لاسيّما إذا عُرف موقعه ، ولم يقع فيه لبسٌ، فاللفظ إذا كثُر في لسان العرب وكثر في استعمالهم ووضح معناه حذفوا حرفاً أو أكثر من حروفه ؛ يؤثرون تخفيفه(٤٦٦).

نبّه علي ذلك سيبويه في قوله : "...وغيّروا هذا ؛ لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: (لم أكُ) ، ولا تقول:(لم أقُ)، إذا أردت :(أقُلْ). وتقول:(لا أَدْرِ)،كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: (لم أُبَل)، ولا تقول:(لم أُرَمْ) ، تريد: (لم أُرامِ). فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"(٤٦٧).

وأكدّه الأنباري في قوله : " أنه لما كثُر في كلامهم وجرى ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفًا"(٤٦٨).

وكذا ابن يعيش في قوله : "ولكثرة الاستعمال أثرٌ في التغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : (أَيْشٍ) ، والمراد (أيّ شيءٍ) ،وقالوا :(وَيْلُمّه) ، وقالوا :(لا أَدْرِ) ، فغيّروا هذه الأشياء عن مقتضاها لقرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال"(٤٦٩).

ومما يدل علي ارتباط الحذف بكثرة الاستعمال أنهم قالوا في " لم يكن ": " لم يك " ، فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في " لم يصُن، ولا في "لم يهُن" : "لم يصُ ، ولم يهُ " ؛ لأنه لم يكثر استعماله .

وقالوا في "لم أبالِ" : "لم أُبَلْ" ، فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في لم " أوال" : "لم أول " ، ولا في " لم أُعالِ" : "لم أُعلْ" ؛ لأنه لم يكثر استعماله.

---

(٤٦٦) انظر:اللامات للزجاجي صـ٩٤.
(٤٦٧)الكتاب١٩٦/٢.
(٤٦٨)أسرار العربية صـ ١٧٦ ،و انظر:الإنصاف م٤٧ صـ ٢٧٩.
(٤٦٩)شرح المفصل١٠٢/٤.

وقالوا "عِمْ صباحاً" في (انْعِمْ صباحاً) ؛ لكثرة استعماله ، ولم يقولوا: " عِمْ بالاً " لقلته .

وقالوا " وَيْلُمّه "،في "ويلُ أمه" ؛ لكثرته ، ولم يقولوا " ويلُخْتِه" في "ويل أخته "؛ لقلته(٤٧٠).

فقف علي هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر(٤٧١).

مراتب الحذف لكثرة الاستعمال

اعلم أن الحذف لكثرة الاستعمال علي ثلاث مراتب(٤٧٢) :

الأولى: منه ما يكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل.

الثانية: ومنه ما يصير موازيا للأصل.

الثالثة: ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل.

فالذي يَغلب الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه ، بل يُهْجَر الأصل فيه ويُرْفَض ، نحو: " خُذْ ،وكُلْ ، ويد ، ودم " ، غلب الحذف علي الأصل ، فلم يجز الإتمام، فلا يقال: "أُوخِذ، أُوكِل"، ولا "يَدْيٌ"، ولا "دَمْوٌ" ، أو "دَمْيٌ "(٤٧٣) ، وإن كان هو الأصل.

وأما ما يقاوم الأصل ، فنحو:" لم يك ،ولا أُبَلْ " ، وأصله : (لم يكن ، ولم أبالِ) ، فلم نجد الحذف ههنا يغلب الأصل ، فجازا جميعاً .

وأما ما نقص عن مرتبة الأصل ، فنحو قوله :

..... ∴ **وَلاَكِ ا سقِني إنْ كانَ مَاؤُكَ ذَا فَ ضْلِ(٤٧٤)**

---

(٤٧٠) انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٠/٢ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ،٤٤٠.

(٤٧١) انظر : الكتاب ٢٦٦/١.

(٤٧٢) انظر : شرح الملوكي صـ٥٦٣.

(٤٧٣)مختَلَفٌ في لامه ، هل واو أو ياء؟ انظر:الصحاح٢٣٤٠/٦(د م و).

(٤٧٤)صدر بيتٌ من الطّويل، وهو للنّجاشيّ الحارثيّ ، وعجزه : وَلَسْتُ بِآتِيْهِ وَلاَ أَسْتَطِيْعُهُ.وهو من شواهد:الكتاب٢٧/١، وضرائر الشّعر صـ ١١٥،وشعره - ضمن مجلّة المجمَع العلميّ العراقيّ - ١١١/١٣.

أراد : (ولكنْ) ، فحذف النون لكثرة الاستعمال ، إلا أنه نقص في كثرة استعماله عن مقاومة الأصل فلم يعادله ، فلذلك لا يأتي إلا في ضرورة شاعر(٤٧٥).

ولم يكن منزلته " لم يكُ " ؛ لأن كثرة الاستعمال في "لم يكُ" بَلَغَ به مرتبة الأصل ، فجرى مجرى الأصل في الحُسْن ، ولذلك جاء في القرآن الأمران جميعاً (٤٧٦).

ولعل هذا يثبت ما ذكرته آنفاً من أن ما غيّر لكثرة الاستعمال فرْعٌ عما لم يغيّر ، وأن كثرة الاستعمال مرتبطة بالخفّة لا بالأصالة.

وما حُذف للتخفيف في حكم المنطوق به ، وتلك قاعدة ذكرها السيوطي ، ومثّل لفروعها بقولهم: " ذَلَذِلَ ،وجَنَدِلَ"، فاجتمع في الكلمة أربعة متحركات متواليات؛ لأن المراد: (ذلاذِل، وجنادِل(٤٧٧))، لكنهم حذفوا الألف منها للتخفيف ، وما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به.

وكذا مثّل لفروعها بأفصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم : أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به(٤٧٨).

وسبقه إليها ابن جني في الخصائص (باب في إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به)،إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به ، ومثّل لذلك بأمثلة كثيرة يتعلق معظمها بالتراكيب النحوية ، كـ " القرطاس والله"، علي تقدير: "أصاب القرطاس" ، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به ألبتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، وغير ذلك كثير(٤٧٩).

---

(٤٧٥) انظر : ضرائر الشعر صـ ١١٤.

(٤٧٦) انظر:شرح الملوكي صـ ٥٦٦،وقد أثبت محققه حصراً بالآيات التي قُرئت بإثبات النون صـ ٥٦٦، ٥٦٧.

(٤٧٧) ذَلاذِل الثَّوْبِ:أَسافله ،والجَنَدِل، بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالنُّونِ وَكَسْرِ الدَّالِ، الْمَكَانُ الْغَلِيظُ فِيهِ حِجَارَةٌ. انظر: اللسان١١/٢٥٦فصل الذال المعجمة، و١١/١٢٩(فصل الجيم).

(٤٧٨) انظر:الأشباه والنظائر١/٣٤٣ .

(٤٧٩) انظر:الخصائص ١/٢٨٥، ٢٨٦.

أمثلة ونماذج لما حُذِف لكثرة الاستعمال

الحذف لكثرة الاستعمال له صور كثيرة ، فهو كما قال سيبويه :"أكثر من أن أصفه لك"(٤٨٠).

ويمكن تقسيم تلك الصور إلى متفق عليه ، ومختلف فيها

فمن صور الحذف المتفق عليه لكثرة الاستعمال ما يلي:

١-من ذلك -مثلا- حذف الهمزة الأصلية ، فقد وردت بعض الأبنية ، الأصل فيها أن تهمز، لكنّ العرب تركت همزتها ؛ لكثرة استعمالها ودورها في الكلام .

فمما حذفت فيه الهمزة -لغير قياس- لكثرة الاستعمال :همزة " خُذْ ، كُلْ، مُرْ" وأصله " أُؤْخِذ، أُؤْكِل، أُؤْمِر " ؛ لأنها من (الأخذ ، والأكل ، والأمر) ، فلما حُذفت الهمزة استغنى عن همزة الوصل؛ لزوال الهمزة الساكنة(٤٨١).

وإنما كان الحذف لغير قياس هنا ؛ لأن القياس يقتضي تخفيف الهمزة بقلب الثانية واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، إلا أنها خُفّفت بغير القلب ، بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ؛ إذ الحذف أوغل في التخفيف من قلبها واواً.

وهذا الحذف ملتَزم في " خُذْ،و كُلْ " ، دون "مُرْ " ، فان الحذف في(مُرْ) أفصح من القلب ، إذا كان مبتدَأً به ، لكن ليس بلازم ، وإنما كان كذلك؛لأنه أقل استعمالا من " خُذْ، كُلْ "(٤٨٢)،أما إذا وقع في الدرج ، نحو: " وأمر ، فأمر " ، فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان في الدرج ، وجاز حذف الهمزة علي قلة في" وَمُرْ ، فَمُرْ "؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها ، فكأنه حُذفت الهمزة في الابتداء أولاً ، ثم استُصحب ذلك في الدرج ، فبقيت الكلمة علي حالها ، لكن الإثبات أفصح(٤٨٣)، وعليه جاء قوله :" وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاة "(٤٨٤).

---

(٤٨٠) انظر:الكتاب ٥٠٣/٣.

(٤٨١) انظر:الممتع الكبير ٣٩٤/١ ، وإيجاز التعريف صـ ١٩٥ ، وشرح الشافية ٥٠/٣ .

(٤٨٢) انظر:شرح الملوكي صـ ٥٦٣ ، واللباب ٣٦٢/٢، وشرح الشافية ٥٠/٣ .

(٤٨٣) انظر:شرح الشافية ٥٠/٣ ،٥١ ، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال صـ٢٦٩.

(٤٨٤)سورة طه من الآية: ١٣٢.

ومما يلحق بذلك –أعني حذف الهمزة –قولهم : (ناسٌ) بزنة (عِالٌ) ، وأصله : (أناسٌ) ، فحذفت الهمزة تخفيفاً علي غير قياس ، يدل علي ذلك قولهم: (الأناس) في قول الشاعر :

إنَّ المَنَا يا يطَّلِ ـعْ ـ.ـ نَ عَ لى الأُ ناسِ الآمِنِيْ نَا (٤٨٥)

وذهب أكثر العلماء إلي أنهم لمّا حذفوا فاء الكلمة فيها جعلوا ألف " فُعال " في (أناس) عوضاً عنها؛ إذ إن أصلها من (الأنس).

وخالف في هذا العكبري والرضي ، فذهبا إلي أن الألف واللام في(الناس) هي العوض عن الفاء المحذوفة.

ونُسب هذا القول أيضاً إلي سيبويه(٤٨٦)، وهو ما أشار إليه في حديثه عن نداء اسم الله فيقول:" وكأن الاسم والله أعلمُ (إلهٌ)، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلَفاً منها. فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف.ومثل ذلك (أناسٌ)، فإذا أدخلت الألف واللام قلت :(الناس)؛ إلا أن (الناس) قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة"(٤٨٧).

فتنظيره (ناس) بـ(إله) في حذف الهمزة، والتعويض عنه بالألف واللام التي جاءت خلفا عنه دليل على أنه يقول بهذا.

ومن النحاة من ذهب إلي القولين معاً كابن يعيش ، فقد ذكر في موضع أن الألف واللام في "أناس" عوض عن الهمزة المحذوفة ، ثم ذكر في موضع آخر أن ألف " فِعَال " صارت كالعوض من الهمزة المحذوفة(٤٨٨).

٢–حذف النون من مضارع (كان) المجزوم.

---

(٤٨٥)البيت من مجزوء الكامل لذي جدمه الحميري ، وهو دليل على أنّ العرب نطقت بالأصل في قولهم: (أُنَاسٌ)، وقد جَمَع فيه بين الهمزة والألف واللاّم . ينظر: الخصائص ١٥١/٣، وشرح المفصّل ٩/٢، والخزانة ٢٨٠/٢.

(٤٨٦) انظر:اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/٢ ، والجني الداني صـ ٢٠٠.

(٤٨٧)الكتاب ١٩٥/٢-١٩٦.

(٤٨٨) انظر:شرح الملوكي صـ ٥٥٨ ، ٥٦٠ .

من الأمور التي اختُصت بها "كان" : أن لام مضارعها –النون– يجوز حذفها تخفيفاً ، بشرط كونه مجزوماً وعلامة جزمه السكون ، وغير متصل بضمير نصب ،ولا متصل بساكن .

وقد خالف في هذا الأخير يونس ،فأجاز حذف نون "يكن " المجزوم الملاقي للساكن(٤٨٩) ، ووافقه ابن مالك(٤٩٠).

والفرق بين مذهب الجمهور ومذهب يونس أن العرب إنما تحذفها في الكلام إذا لم يكن بعدها ساكن؛ لأنها إذ ذاك تكون ساكنة تشبه الواو في:"يغزو "،والياء في :" يرمي "، والألف في:"يخشى " في السكون ، وفي أن فيها فضل صوتٍ وهو المد ، فأجروها لذلك مجراها في الحذف للجازم ، وأما إذا كان بعدها ساكن ، فإنها إنما تحذف لالتقاء الساكنين ؛ إذ لو لم تحذف لالتقاء الساكنين لوجب تحريكها ، وإذا تحرّكت لم تُشبه الياء ولا الواو ولا الألف ، وإذا لم تشبههنّ لم يحذفها الجازم(٤٩١).

والحذف هنا للتخفيف لكثرة الاستعمال، كما قال سيبويه : "وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول: لم أقُ، إذا أردت: أقُلْ"(٤٩٢).

ومن وروده في فصيح الكلام قوله تعالى:" وَلَمْ تَكُ شَيْئاً"(٤٩٣)، وقوله تعالى: " وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً"(٤٩٤). وقد حُذِفت في الموضعين ؛ لاستيفائها الشروط السابقة،

---

(٤٨٩) انظر رأيه في : شرح التسهيل ٣٦٦/١ ، والارتشاف ٣١/١ ، والهمع ٤٤٥/١.
(٤٩٠) انظر:شرح التسهيل ٣٦٦/١ ،
(٤٩١) انظر:ضرائر الشعر صـ ١١٥-١١٦.
(٤٩٢)الكتاب ١٩٦/٢ ، و انظر : المنصف ٢٢٧/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٤.
(٤٩٣)سورة مريم من الآية: ٩.
(٤٩٤)سورة مريم من الآية: ٢٠.

بخلاف إثباتها إذا وليها ساكن ، نحو قوله تعالى:" لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا"(٤٩٥)، خلافا ليونس الذي جوّز ذلك(٤٩٦).

٣-حذف نون الوقاية مع الحروف الناسخة.

فقد كثُر ذلك حتى يكاد يكون قياساً مطرداً ، وهذا راجع إلي كثرة استعمالهم لهذه الحروف، واستثقالهم التضعيف في توالى الأمثال من اجتماع نون الوقاية مع نوني (إنّ، أنّ ،ولكنّ ، وكأنّ)، وأما حذفهم لها في (لعلِّي ولعلني) وليس هناك توالي أمثال ،فَلِقُرْب اللام من النون.

وهذا ما أشار إليه صاحب الصحاح : " و(إنّي وإنّني) بمعنى ، وكذلك (كأنّي وكأنّني) ، و(لكنّي ولكنّني) ؛ لأنه كثر استعمالهم لهذه الحروف ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوا النون التي تلي الياء ، وكذلك (لعلِّي ، ولعلني) ؛ لأن اللام قريبة من النون(٤٩٧).

وأما قلّة ذلك مع "ليت" ، فلأنه لا يوجد في هذه الحالة مقطعان متماثلان، أو متقاربان، وإنما سبب حذف النون معها هو الضرورة، ولذلك لا نجد لها أمثلة إلا في الشعر(٤٩٨).

والحذف مع هذه الأحرف غير (ليت) هو الشائع في القرآن الكريم، ففيه مثلا بالحذف لا غير: "وأنَّا"ثماني مرات ، و"فإنّي" ست مرات ، و "أنّا" عشرة مرات ، و"فإنّا" عشرة مرات ، "ولكنّي" أربع مرات ، "ولكنّا " مرتين ،و "لعلّي"ست مرات . وفيه كذلك: "أنّا" سبع عشرة مرة، في مقابل: "أنّنا" مرة واحدة، و"بأنّا" مرتين، في مقابل "بأنّنا" مرة واحدة،و "إنّي" مائة وأربع وعشرون مرة، في مقابل: "إنّني" ست مرات، "وإني" ثلاث عشرة مرة، في مقابل: "وإنني" مرة واحدة، و"إنّا" ثلاث وخمسون

---

(٤٩٥)سورة البينة من الآية: ١.
(٤٩٦) انظر:الهمع ٤٤٥/١.
(٤٩٧)الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ٢٠٧٣/٥ .
(٤٩٨) كقول زيد الخيل : كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي. انظر: المفصل صـ١٧٧.

مرة، في مقابل: "إنّنا" خمس مرات، "وإنّا" ثلاث وثلاثون مرة، في مقابل: "وإنّنا مرة واحدة[٤٩٩].

ومن خلال هذا الإحصاء نلاحظ أن نون الوقاية حذفت طلباً للخفة ؛ نظراً لاستعمال هذه الأحرف في كلامهم كثيراً ، فقد اجتمع فيها الأمران : أنها كثيرة في كلامهم ،وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف "[٥٠٠] .

٤-حذف لام الكلمة من : (أب ، وأخ ، وغد ،ودم ...) ، فهذه الكَلِم مما كثُر استعمالها محذوفة،حتى غلبت الأصل ، ولم يجز إتمامها إلا في ضروة شعر.

وهذه الأسماء ، وإن كانت صالحة العدّة ، فالحذف فيها شاذ في القياس ؛ لأن القياس في مثل (أب، وأخ) ونحوهما - مما هو على (فعَل) بفتح العين- قلبُ الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : (أبًا ، وأخًا) ، على حد (عصًا، وقفًا).

وما كان مثل (غد ، ودم) -مما هو(فعْل) ساكن العين- أن تصح اللام فيه ؛ لأن الواو والياء متى سكن ما قبلهما لم تثقل عليهما ضمة ولا كسرة ، وجريا مجرى الصحيح ، نحو (غزْوٌ ، وظبْيٌ).

فلما حذفت لامات هذه الكلم ألبتة ، ولم تجر على ما يقتضيه القياس ، كانت شاذة ، وإن كثُرت عدّةً واستعمالا ، والباعث على ذلك طلب الخفة ، وكثُر فيما لامه واو ؛ لثقل الواو[٥٠١].

---

(٤٩٩) انظر الحصر في(نجوم الفرقان في أطراف القرآن لفلوجل)نقلا عن كتـاب بحـوث ومقـالات في اللغة صـ ٣٨.

(٥٠٠)الكتاب ٣٦٩/٢ .

(٥٠١) انظر:شرح الملوكي صـ٥٩٤.

صور للحذف المختلف فيه بين النحويين.

رأيت من باب إتمام الفائدة قبل أن أغادر الحذف لكثرة الاستعمال ، أن أذكرمثالين لما يلحق ذلك من الخلاف في بنية بعض الكلمات من إلحاق الحذف بها لكثرة الاستعمال .

***من ذلك – مثلا– " سوف " ، فقد ذهب الكوفيون إلي أن سين الاستقبال مقتطعة من "سوف"؛ محتجين علي ذلك بكثرة الاستعمال التي تجعلها عُرْضةً للتغيير ، فتارة تحذف منها الفاء ، فيقال: "سو " ، وتارة تحذف منها الواو ، فيقال: "سف" ، وتارة يُجمع بين اللغتين ، فتحذف منها الفاء والواو لكثرة الاستعمال ، بجانب أنهما – أعني السين وسوف– يدلان علي الاستقبال(٥٠٢).**

وهذا ما أثبته الفراء ، وهو يتحدث عن قراءة قوله تعالى :" وَلَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى"(٥٠٣)، وأن أصلها "سوف" ، وأن "سوف " كثُرت في الكلام ، وعُرف موضعها ، فترك منها الواو والفاء ، والحرف إذا كثُر في كلامهم فربما فعل به ذلك(٥٠٤).

أما البصريون فيخالفونهم في ذلك ، ويرون أنها أصل برأسها ، وليست مقتطعة من "سوف"؛ لأن "السين" للاستقبال القريب ، و"سوف" للاستقبال البعيد ، فليست مقتطعة من "سوف"،ووافقهم في ذلك الأنباري ، وأفسد ما احتج به الكوفيون من كثرة الاستعمال بما لا يسمح المقام لذكره(٥٠٥).

ويبدو أن ما ذهب إليه الكوفيون – حتى وإن أفسده الأنباري وأبطله – هو الذي يتفق مع التطور اللغوي ، فـ " سوف " أقدم من السين ، والسين جزء مقتطع منها ، وكثرة الاستعمال تُبْلِي الألفاظ ، وتجعلها عُرْضةً لقصّ أطرافها ، وقد روى لنا اللغويون العرب صوراً عدة من البِلَى اللفظي في هذه الكلمة ، فقد ذكروا أن العرب

---

(٥٠٢) انظر:معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣،وشرح المفصل ١١٠/٤ ،والإنصاف ٥٣٢/٢ .

(٥٠٣)القراءة لعبد الله بن مسعود ، وهي في : معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣ ،والمحرر الوجيز ٤٩٤/٥.

(٥٠٤) انظر:معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣.

(٥٠٥) انظر:الإنصاف ٥٣٣/٢،٥٣٢.

يقولون " سو يكون ،وسف يكون ، وسا يكون ، وسيكون "،وعندما جاء القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور هذا التطور في قوله تعالى:"فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ " (٥٠٦)، مع الأصل الذي كان ولا يزال يعيش معه جنباً إلي جنب (٥٠٧).

وقضية أن "السين" للاستقبال القريب ، و"سوف" للاستقبال البعيد ، التي اتكأ عليها البصريون – كما عرض الأنباري– لا تفتأ غِلّة ولا تشفي عِلّة ، فليس في نصوص اللغة ما يشهد لتكلّفهم هذا ، فقوله تعالى السابق ذكره :" فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ " ليس معناه تحقق هذه الكفاية في الغد ، كما أن قوله تعالى :" وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى"(٥٠٨)ليس معناه تأخر الإعطاء عاماً أو عامين(٥٠٩).

وخير دليل علي رَدّ ما ذهبوا إليه قوله تعالى:" أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً "(٥١٠) الذي جاء في تذييل قوله تعالى :" لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ" ، مع أن العطاء في الآخرة، فلِمَ لمْ يعبر بـ(سوف) التي تدل علي المستقبل البعيد كما قالوا.

مع أنه في موضع آخر قال :" وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً "(٥١١)، مما يدل علي دلالتها علي الاستقبال ، من غير تقييد بإفادة قُرْب أو بُعد.

غاية ما يمكن قوله أن (سوف) آكد وأطمع في المعني من (السين) ، وليست تختص بالبُعْد(٥١٢)،ربما يدل هذا كله علي أن السين مقتطعة منها ،كما يقول الكوفيون ؛ لكثرتها في الكلام، ولكون موضعه معروفاً معلوماً للقارئ غير مجهول.

---

(٥٠٦)سورة البقرة من الآية: ١٣٧.
(٥٠٧) انظر:التطور اللغوي صـ ٩٨ -١٠٠ ، وبحوث ومقالات في اللغة صـ ٢٢-٢٣.
(٥٠٨)سورة الضحى الآية:٥.
(٥٠٩) انظر:بحوث ومقالات في اللغة صـ ٢٣.
(٥١٠)سورة النساء من الآية: ١٦٢.
(٥١١)سورة الفتح من الآية: ١٠.
(٥١٢) انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري صـ٣١٠ في الفرق بين السين وسوف.

***ومن صور الحذف المختلف فيه أيضا " كَمْ " الاستفهامية ، فقد ذهب الفراء إلي أن "كم " الاستفهامية أصلها : "ما" ، زيد في أولها كاف التشبيه ، ثم كَثُر بها الكلام حتى حذفت الألف من آخرها(٥١٣).**

وعرض أبو جعفر النحاس لأصل "كَمْ" ، ونَقل هذا عن الكسائي من أن أصلها "كَمَا" ، وأن الألف حذفت من "ما" ، كما تحذف مع حروف الجر ، وأنه قيل للكسائي : فلِمَ أسكنت الميم ؟ قال : لكثرة الاستعمال(٥١٤).وقد أَيّد بعض المحدثين هذا القول(٥١٥).

وقد أفسد ابن كيسان مذهب الكسائي والفراء ، واستدل علي ذلك بأنه لو كان كما قالا ؛ لكان الجواب بالكاف؛ لأن قائلا لو قال: كمن أخوك؟ لقلت: كمحمد، ولو قال: مثل ما مالك؟ لقلت: مثل الثياب، ولو قال: كأيّ شيء مالك؟ لقلت: كمالِ زيد.

وهذا لا يقال في جواب «كم» ؛ لأنهم يقولون في جواب كم مالك؟ ثلاثون وما أشبهه،فصحّ أنها ليست «ما» دخلت عليها كاف التشبيه، وأنها مثل «مَن» و «ما» يستفهم بها عن العدد ؛ لأنك لو قلت: أمالك ثلاثون أم أربعون؟ لم ينتظم معنى «كم» لاشتماله على ذلك كله(٥١٦).

ثانيا :كثرة الاستعمال والرسم.

من الظواهر المتصلة بالحذف لكثرة الاستعمال ما يحدث في رسم بعض الأبنية من تخفيف بالحذف، والمسوّغ له كثرة الاستعمال ، وهو كثير جِدّ كثير ، نذكر منه علي سبيل المثال لا الحصر :

١ –حذف ألف الوصل ، وهو كثير ، اكتفي بمثالين لحذفها :

---

(٥١٣) انظر:معاني القرآن للفراء٤٦٦/١، والأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء صـ٧ ، أما البصريون فيرون أنها مفردة موضوعة للعدد . انظر:الإنصاف ٢٤٥/١.

(٥١٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٤.

(٥١٥) كـ(براجشتراسر) في كتابه : التطور النحوي صـ ٦٦.

(٥١٦)إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٨٦.

***- حذفها من (اسم) في البسملة ، فقد انعقد الإجماع علي حذف ألف (اسم)، لكن اشترط لهذا الحذف أن يضاف "اسم" إلي لفظ الجلالة وحده ، وأن يكون مخصوصاً بالباء دون غيره من حروف الجر .**

والحذف هنا مُجْمَعٌ عليه ، فقد أجمع القراء وكتّاب المصاحف علي حذف الألف من البسملة،وإثباته في غيرها، كقوله تعالى: "فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ"(٥١٧).

وإنما حذفوها من البسملة – كما يري الكسائي والفراء –لكثرة لزوم "اسم " لفظ الجلالة ، وكثرة استعمال الباء معه ، وكأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه ، ولا يحتاج إلي قراءته ، فاستُخفّ طرحها ، لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عُرف معناه.

وأثبتت في " فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ "، وغيرها ؛ لأنها لا تلزم هذا الاسم ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى ، ألا ترى أنك تقول " بسم الله " عند ابتداء كلِّ فعلٍ تأخذ فيه ، من مأكلٍ ، أو مشربٍ ، أو ذَبْحٍ ، أو غير ذلك ، فخَفّ عليهم الحذف لمعرفتهم به.

ولا تحذف ألف "اسم" إذا أضفته إلي غير الله تبارك وتعالى ، ولا تحذف مع غير الباء من حروف الجر ، وإن كان حرفاً واحداً ، مثل اللام والكاف ، فتقول : (لاسم الله حلاوة في القلوب)، و(ليس اسم كاسم الله)، فتثبت الألف مع اللام والكاف ؛ لأنهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله(٥١٨).

إذاً فبان أن الحذف هنا لكثرة الاستعمال مع لفظ الجلالة "الله" خاصة ، ولعله من خصائص لفظ الجلالة(٥١٩).

وللفظ الجلالة خصائص أخري ترجع إلى كثرة استعمال الاسم الشريف:

كجواز حذف حرف القسم معه من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره، ودخول "يا" عليه مع وجود اللام فيه ، وزيادة الميم في آخره نحو "اللهم " ولا يجوز

---

(٥١٧)سورة الواقعة آية ٧٤ ، وسورة الحاقة آية ٥٢.
(٥١٨) انظر:معاني القرآن للفراء ٥٠/٢ ، والأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء صـ٥.
(٥١٩) انظر:الأشباه والنظائر ٣٣٤/١.

في غيره ، و الإبدال كقوله: "هاله ، وآله " ، وجعْل التاء مكان الواو في القسم كقوله تعالى :" قَالُواْ تَاللهِ لَقَدْ عَلِمْتُم "(٥٢٠)؛لأن الواو أكثر الأيمان مجرىً في كلام العرب ، فتوهموا أن الواو منها لكثرتها في الكلام ، وأبدلوها تاء ، كما قالوا : (تراث من : وراث ، وتترى من : المواترة ، وتخمة من : الوخامة)(٥٢١).

والتعليل بكثرة الاستعمال هنا أقرب إلي روح اللغة (٥٢٢)، من الاعتلال بأن التاء لما كانت فرعاً للواو –التي هي فرع في القسم عن الباء – انحطت عن درجة الواو ، فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى (٥٢٣).

***– وكذا حذف ألف الوصل من "ابن" في درج الكلام ، إذا كان وصفاً لعَلَمٍ أو لقب أو كنية ، مضافاً إلي عَلَمٍ أو كنية أو لقب ، فان ألفها يحذف لكثرة الاستعمال، فتقول: (زيد بن محمد، وهذا زيدُ بنُ أبي بكر، ومررت بزيدِ بنِ بطة).**

ويصحبه في الحذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) ، بالشروط السابقة نفسها(٥٢٤).

فالألف في"ابن"محذوفة من الخط،وذلك أنك لا تقدر الوقف على الأول والابتداء بالثاني، لأنك قد جعلتهما –بكثرة استعمالها، وبأن كل إنسان لابد أن يكون له أبٌ أو أمٌّ أو كنيةٌ تجري وصفا عليه، وأن اللقب إذا جرى ووقع كان في الشهرة وكثرة استعماله جاريا مجرى العَلَم والكنية –كالاسمين اللذين جُعلا كاسم واحد.

يدلك على أن العرب قد أرادت ذلك وقصدته قولُهم:

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ ∴ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ(٥٢٥)

---

(٥٢٠)سورة يوسف من الآية: ٧٣ .
(٥٢١) انظر:معاني القرآن للفراء ٥١/٢ ، والجني الداني صـ٥٧،والأشباه والنظائر ٣٣٤/١.
(٥٢٢)هذا ما ذهب إليه الفراء وعلّل به ٥١/٢ .
(٥٢٣)هذا ما ذهب إليه الأنباري وعلّل به في: أسرار العربية صـ٢٠٣.
(٥٢٤) انظر : عمدة الكتّاب صـ٢٧٠ ، وشرح الشافية للرضي٣٢٩/٣ ، والهمع٥٣/٢.
(٥٢٥)من الرّجز، ويُنسب إلى رؤبة بن العجّاج،والشّاهد فيه: (يا حَكَمَ بن المنذر) فإنّ (حَكَم) منادى، علَم، موصوف بابن، مضاف إلى علَم؛ فيجوز فيه الضّمّ على الأصل، والفتح على الإتباع، والتّخفيف.يُنظر: الكتاب ٢٠٣/٢، والمقتضب ٢٣٢/٤، وشرح المفصّل ٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٢.

ففتحهم ميم (حَكَمَ) مع أنه منادى مفرد معرفة ، إنما هو لأنه قد جعلوه مع (ابن) كالشيء الواحد، فلما فتحوا نون (ابن) فتحوا أيضا ميم (حَكَمَ) ؛ لأنهم إذا أضافوا (ابنًا) فكأنهم قد أضافوا (حَكَمًا)، وهذا أحد ما يدل على شدة امتزاج الصفة بالموصوف.

ويدلك على أن حذفهم التنوين من الاسم الأول في هذا إنما هو لأنهم اعتقدوا في الاسمين أنهما قد جريا مجرى الاسم الواحد ، حتى إنهم لما أضافوا (ابنًا) فكأنهم قد أضافوا ما قبله، وأنه لم يحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه قوم ، بدليل ما حكاه سيبويه من قولهم : " هذه هندُ بنتُ عبد الله " [٥٢٦] في قول من صَرَف (هندًا)، فتركُهم التنوين في (هند) وهي مصروفة ولا ساكنين هناك، يدل على أنهم إنما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء[٥٢٧].

ومن ذهب من العرب إلى أن حذف التنوين في نحو: (رأيت زيدَ بنَ عمرو)، إنما هو لالتقاء الساكنين قال: (هذه هندٌ بنتُ فلانٍ)، فنوّن هندًا إذا كان ممن يصرفها، قال سيبويه: "وزعم يونس أنها لغة كثيرة جيدة"[٥٢٨] ، يعني : إثبات التنوين في (هند) ؛ لأن الباء من (بنت) متحركة.

وكل ما ذكرناه من حال "ابن" إذا جرى وصفًا، وحال ما قبله، فهو جارٍ على (بنت وابنة) ؛ لأنهما في كثرة الاستعمال مثله.

فأمّا ما يذهب إليه الكتّاب المحدثون من إثبات الألف خطًا في (ابن) إذا تقدمت هناك كنية أو تأخرت، وَكَتْبُهُمْ: (رأيتُ أبا بكر ابن زيد، ومررت بجعفر بن أبي علي، وكلمني أبو محمد ابن أبي سعيد) بألفٍ في "ابن" ، فمردود عند العلماء على قياس مذاهبهم؛ وذلك أن العلة التي لأجلها تحذف الألف من أول "ابن" إنما هي اختلاطه بما قبله واستغناؤهم عن فصله منه وابتداؤهم به منفردا عنه، فلم تكن به

---

(٥٢٦) انظر:الكتاب ٢٠٤/٢.
(٥٢٧) انظر:سر صناعة الإعراب١٨٢/٢.
(٥٢٨) انظر:الكتاب٢٠٥/٢.

حاجة إلى الألف التي إنما دخلت للابتداء لمّا تعذر ابتداؤهم بالساكن، وهذه العلة أيضا موجودة مع الكنية، ألا ترى إلى قول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وأُغْلِقُها ∴ حتى أتيتُ أبا عمرو بنَ عَمّارِ[٥٢٩]

وقول الآخر:

فَلم أَجْبُن وَلم أذكل وَلَكِن ∴ يَمَمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرِ بنَ عَمْرو[٥٣٠]

فحذفُ التنوين إنما هو لأنهم جعلوا الاسمين كالاسم الواحد، وإذا كان الأمر كذلك لم يلزم الابتداء بـ(ابن)، فيحتاج إلى الألف، فسبيلها إذن أن تحذف خطًّا لما استغني عنها لفظًا[٥٣١].

٢- حذف الياء لكثرة الاستعمال :

***-كما في حَذْف ياء "أمّ ،وعمّ " في النداء خاصة ، فيقال "يا ابن أمَّ ، ويا ابن عمَّ " ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثرُ في كلامهم من : (يا ابنَ أبي ، ويا غلامَ غلامي). وقد قالوا أيضا: يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عم، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحدَ عشرَ أَقبِلوا. وإن شئت قلتَ: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم، . فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء ، فقالوا: (يا ابن أبى، ويا ابن أخى، ويا ابن خالتى)، فأثبتوا الياء [٥٣٢].**

حتى إن العرب تلقي القريب ، فتقول له " يا ابن ام ، ويا ابن عم " استعطافاً وتقرباً إليه ، وإن لم يكن بينهما نسب[٥٣٣].

---

(٥٢٩)من البسيط، وليس في ديوانه.والشاهد فيه غير هذا دخول (أفعلت – أفتح-) على (فعّلت - فتّح-) - بتشديد العين - في إفادة التكثير، انظر:الكتاب٥٠٦/٣، ٦٥/٤ ، وسر الصناعة٤٥٦/٢ ، وعمدة الكتّاب٢٧١،وشرح الشافية للرضي٤٣/٤، وتحقيقها٩٣/١.

(٥٣٠)من الوافر ليزيد بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه باب ما يذهب التنوين فيه٥٠٦/٣ ، وسر صناعة الإعراب٤٥٦/٢، وهمع الهوامع٥١١/٣ ، والشاهد فيه حذف ألف (ابن) مع الكنية.

(٥٣١) انظر:سر الصناعة١٨٢/٢، و عمدة الكتّاب ٢٧٠/١ ،وشرح الشافية ٣٢٩/٣ ،والهمع٥١١/٣.

(٥٣٢) انظر: الكتاب٢١٤/٢، ومعاني القرآن للفراء٣٩٤/١.

(٥٣٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١.

ومما يلحق بالرسم لكثرة الاستعمال تركيب الكلمتين معاً كالكلمة الواحدة ، من ذلك ما نقله الفراء عن بعضهم أن معني " وَيْكَأَنَّ " في قوله تعالى :" وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ"(٥٣٤)هو:"وي، كأنّ" ، وأن "وي" منفصلة من "كأنّ" ، وأنها تعجب ، و(كأنّ) في مذهب الظن والعِلْم (٥٣٥) ، ثم ذكر الفراء أن الوجه أن تكتب وفق هذا المعني ، منفصلة غير متصلة ، واعتلّ لكتابتها متصلة بأنه يجوز أن يكثر بها الكلام ، فوُصلت بما ليست منه ، كما أجمعت العرب علي كتابة "يا ابن أمّ " بوصلها ، هكذا : "يابْنَؤمَّ" (٥٣٦).

وقريب من هذه المباحثة ما ذهب إليه أيضاً في أصل " اللهم" فهو يرى أن الأصل فيها أنها كانت كلمة ضم إليها "أُمّ " تريد " ياالله أمنا بخير " ، فكثرت في الكلام فاختلطت وجُعلت كلمة واحدة ، فالضمة التي في الهاء من همزة "أم " لمَاّ تُركت انتقلت إلي ما قبلها(٥٣٧).

ولعله من الناسب أن نشير إلي أن فيها أمرًا آخر رأى الفراءُ أنه مرتبط بكثرتها في الكلام ، وهو تخفيف ميمها في بعض اللغات(٥٣٨) ، كقول الأعشى :

كَحَلْ فَةَ من أ بي ر يَاح ∴ يَ سْمَعُها الـ لهُم الكـ بَارُ(٥٣٩)

---

(٥٣٤)سورة القصص من الآية: ٨٢.

(٥٣٥) انظر:معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢-٣١٣ ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه ، أن أصلها "وي" "وكأن" ، وفيها مذاهب أخرى . انظر:البحر المحيط ٣٢٩/٨ .

(٥٣٦) انظر: معاني القرآن٣١٣/٢.

(٥٣٧) انظر:معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١-٢٠٤ ، و انظر: أصل "اللهم" بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ١/ ٢٧٩ ، إذ يرى البصريون أن الميم عوض عن (يا) ، وأن ضمة الهاء ؛ لأنه منادى.

(٥٣٨) انظر:معاني القرآن ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٥٣٩)من البسيط.قال البغدادي: وإنشاد العامة: "يسمعها لاهه الكبار" وقال: أورده جماعة من النحويين منهم المرادي في شرح الألفية: "يسمعها لاهم الكبار".وقد ذُكر في همع الهوامع: "يسمعها اللهم الكبار". وفيه شذوذان:أحدهما: استعماله في غير النداء؛ لأنه فاعل يسمعها.والثاني: تخفيف ميمه. انظره في : توضيح المقاصد ١٠٧٠/٢ ، والهمع٦٣/٢ ، والخزانة٢٦٦/٢ ، ٢٦٩، وديوان الأعشى صـ٣٣٣.

ثالثا:كثرة الاستعمال والإتباع

من الظواهر اللغوية التي ارتبطت بكثرة الاستعمال:الإتباع ، فقد فُسّرت كثير من مواضع الإتباع بكثرة الاستعمال.

فمن ذلك قراءة أهل البادية: " الحمدُ لله " –بضم الدال واللام–(٥٤٠)، وكذا قراءة : " الحمدِ لِله " –بكسر الدال واللام–(٥٤١).

وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال ، إلا أن من وراء ذلك أن هذه الجملة كثُرت في كلامهم ، وشاعت في استعمالهم وتردّدت علي ألسنتهم ، وهم لما كثُر استعماله أشد تغييراً ، كما سبق في " لم يك " "ولم أَبَلْ" "وأَيْشٍ " ، وهكذا.

فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله ، أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر ، فلما صارتا كالاسم الواحد ، والضمّ في الاسم الواحد إذا كان بعد كسرة ثقيل حوّلوا الضمة كسرة ، والكسرة مع الكسرة قد تجتمعان لخفة ذلك كـ " إِبِل ".

أو حولوا كسرة اللام في "لله" إلي ضمة ؛ لأن اجتماع الضمة مع الضمة مما يكثر كـ" عُنُق" و"طُنُب"(٥٤٢).

إلا أن "الحمد لله " بضم الحرفين أسهل من "الحمد لله " بكسرهما لسببين :

أحدهما: **أنه إذا كان إِتْبَاعًا فإن أقيس الإِتْبَاع أن يكون الثاني تابعًا للأول؛ وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما نقول: مُدُّ وشُدُّ، وشَمَّ وفِرِّ، فتتبع الثاني الأول، فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني.**

والآخر: **أن ضمة الدال في "الحمدُ" إعراب، وكسرة اللام في "لِله" بناء، وحُرمة الإعراب أقوى من حُرمة البناء، فإذا قلت: "الحمدُ لُله" ، فقريب أن يغلب الأقوى**

---

(٥٤٠) انظر:المحتسب ٣٧/١، وهي قراءة لابن أبي عبلة في مختصر الشواذ صـ ١٠.
(٥٤١) هذه قراءة الحسن البصري ورؤبة في مختصر الشواذ صـ ١٠ ، والمحتسب ٣٧/١ .
(٥٤٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٩٤/١-٩٥ ، والمحتسب ٣٧/١ ،وإعراب القرآن للنحاس ١٨/١.

الأضعف، وإذا قلت: "الحمدِ لِله" جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافًا ذلك إلى حكم تغيير الآخِر الأول، وإلى كثرة باب (عُنُق ، وطُنُب) في قلة باب (إِبِل ، وإِطِل)(٥٤٣).

ومن الإتباع أيضاً كسر الهمزة التي قبلها ياء ساكنة ، أو كسرة ، كقوله تعالى :" وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ "(٥٤٤) ، وقوله تعالى :" فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ"(٥٤٥).

فقد قُرأ بكسر الهمزة في "أمّ" في الموضعين ؛ وذلك لأن (أمّ) كثيرة المجري في الكلام ، فاستثقل ضمة قبلها ياء ساكنة أو كسرة ؛ لئلا يخرج من كسر إلي ضمّ .

فجاز فيه كسر الهمزة من " أمّ" ،وهو قياسها ، ومن ضمّ أتى بالكلمة علي أصلها ، لأنه لا خُلْفَ بين العرب في ضمّها عند إفرادها"(٥٤٦).

ومن ذلك أيضاً كسر الهاء التي قبلها ياء ساكنة مثل : " الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ" (٥٤٧) ، أو كسرة مثل: "بهِم" ، والعلة في كسر الهاء استثقال الضمة في الهاء ، وقبلها ياء ساكنة ؛ لكثرة دور المكنىّ في الكلام(٥٤٨).

ومما يرتبط بالإتباع لكثرة الاستعمال ظاهرة الإمالة ، فقد ذكر اللغويون من أسباب إمالة الألف: كثرة الاستعمال ، كإمالة الأعلام نحو "الحجاج ،والعجاج " ، وإمالة ألف "الناس" في جميع أوجهها " الرفع ، النصب ، الجر " ، إلا أن الإمالة لهذا السبب شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر فيها علي ما سُمِع(٥٤٩).

---

(٥٤٣) انظر: المحتسب ٣٧/١ -٣٨ .
(٥٤٤)سورة الزخرف آية ٧ .
(٥٤٥)سورة النساء من الآية:١١ .
(٥٤٦) انظر:معاني القرآن للفراء ٦/١ ، و الحجة في القراءات السبع صـ ١٢٠.
(٥٤٧)سورة الفاتحة من الآية : ٧.
(٥٤٨) انظر:معاني القرآن للفراء ٥/١.
(٥٤٩) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٠٧/٣ ، والهمع ٤٢١/٣ وشرح الأشموني ٣٩/٤.

ومن الإمالة لكثرة الاستعمال إمالة الألف من "نا" في قوله تعالى :" قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ"(٥٥٠) ، والعلة فيه كثرة استعمال جملة " إِنَّا لِلّهِ"في كلامهم ، حتى صارت كالحرف الواحد ، فوقعت الألف في "نا " قبل الكسرة – كسرة لام (لله) – متصلة ، وهذا سبب من أسباب الإمالة ، كـ" عالمِ، وكاتِب" وإن كان "نا" مما عُدَّ مشبهًا للحرف الذي لا إمالة فيه ؛ لأنه مبني أصلاً ، فهو غير متمكن ، ولكنهم استثنوها من المشبه للحرف ، كما استثنوا (ها) الغائبة ، فإنهم طردوا الإمالة فيهما لكثرة استعمالهما إذا كان قبلهما كسرة أو ياء، فقالوا:(مرّ بنا وبها، ونظر إلينا وإليها) بالإمالة؛ لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف(٥٥١) .

إذن فالعلة في إمالة "نا " في "إنا لله " كثرة استعمالهم لهذه الجملة وهي "نا " مع "لله " ، حتى صارت كالكلمة الواحدة ، فإن لم يذكر معها "لله " فتحوا ولم يميلوا ، كقولهم :" إنّا لزيدٌ مُحِبّون"، و" إنّا لربنا حامدون عابدون "(٥٥٢).

رابعا:كثرة الاستعمال والتخلص من التقاء الساكنين.

سبق القول أن التقاء الساكنين يعدّ مظهراً من مظاهر الثقل ، جنحت العربية إلي التخلص منه ، وعدم اغتفاره إلا في حالات ضبطها العلماء ، وقد سبق أن الأصل في التخلص منه إما بالتحريك، وإما بالحذف .

والأصل في التخلص بالتحريك الكسرُ ، وقد يُعدل عن الكسر إلي الفتح ،كما في فتح نون "مِنْ"–بل هو الغالب –مع حرف التعريف ، وتُكسر مع غيره.

ولم تُكسر مع لام التعريف علي الأصل ؛ استثقالاً لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله ، وهو وقوع (أل) بعد (مِنْ)(٥٥٣).

---

(٥٥٠)سورة البقرة من الآية: ١٥٦.

(٥٥١) انظر: حاشية معاني القرآن للفراء٩٤/١.

(٥٥٢) انظر:معاني القرآن للفراء ٩٤/١-٩٥ ،وإعراب القرآن للنحاس ٨٦/١ ، والأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء صـ١٤.

(٥٥٣) انظر:إعراب القرآن للنحاس٢٩/١ ، والتكملة صـ١٩٦ ، والأمالي الشجرية ٣٧٩/٢ .

قال سيبويه : " ونظير ذلك (أي:نظير فتح الميم من "ألم") قولهم :" منَ الله " "ومنَ الرسول " "ومنَ المؤمنين" ، لَمّا كثُرت في كلامهم ولم تكن فعلاً ، وكان الفتح أخفّ عليهم فتحوا ، وشبهوها بـ(أَيْنَ ، كَيْفَ)" (٥٥٤).

فالذي رجّح الفتح عند سيبويه كثرة الاستعمال،وأضاف السّيرافيّ إلى كثرة الاستعمال كسر الميم؛ فكرهوا توالي كسرتين لو كسروا النّون. قال: "وكان الكسائي يقول: إنّ (مِنْ) فتحت النّون فيها لأنّ أصلها (منَا) ، ولم يأت في ذلك بحجّة مقنعة"(٥٥٥).

وكذلك "أينَ" ، فقد ذُكِر أنها بنيت علي الفتح ؛ لكثرة الاستعمال ، إذ لو حُرّكت بالكسر علي أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلي ثقل الياء التي قبل الآخر ، وهي مما يكثر استعماله ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل(٥٥٦).

ومما يبين لك أن كثرة الاستعمال أوجب فتح "أين" أنهم قالوا : "جَيْرِ" ، فحرّكوا بالكسر علي أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لمّا كانت قليلة الاستعمال ؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم ، وهي مع ذلك من نادر القسم(٥٥٧).

وكذلك "ثُمّ" بُنيت علي الفتح ؛ إذ لو حرّكوها بالكسر علي أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلي ثقل التضعيف ، مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل(٥٥٨).

---

(٥٥٤)الكتاب٤/١٥٣-١٥٤.
(٥٥٥) انظر تعليق السيرافي في : حاشية الكتاب(هارون) ٤/١٥٤.
(٥٥٦) انظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٧٩ ، وشرح المفصل ٩/١٢٥ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٢٦.
(٥٥٧) انظر:الأشباه والنظائر ١/٣٣٣.
(٥٥٨) انظر:الأشباه والنظائر ١/٣٣٣.

وكذلك " إنّ وأخواتها " بُنيت علي الفتح ولم تُكسر علي أصل التقاء الساكنين ؛ استثقالاً للكسرة مع التضعيف أو الياء في "ليت " ، مع أن هذه الحروف كثيرة الاستعمال ، فلو كُسرت لأدّى ذلك إلي كثرة استعمال الثقيل(٥٥٩).

تلك كانت أشهر المواضع لكثرة الاستعمال علي المستوى الصرفي ، مما يدل علي أثر الاستعمال اللغوي وكثرته في كثير من التغييرات ، وكان الأخفش يذهب إلى أن ما غُيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمتْ أنه لابدَّ من استعماله،فابتدءوا بتغييره ، علماً بأنه لابد من كثرة استعماله الداعية إلي تغييره ،كما قال القائل :

رأى الأمر يُفْضِي إلَى آخره ∴ فصيَّر آخِرَه أوَّلا (٥٦٠)

ولا شك في أن كثرة الاستعمال والاعتماد عليها في تفسير النصوص والمسائل اللغوية أقرب إلي روح اللغة ، وأبعد ما يكون عن فلسفة الظاهرة ، وأساليب المتكلمين ؛ لأن الاستعمال لا يخضع للمنطق ، ولا يرتبط به في كثير من الأحوال ، فقد يصيب إحدى الكلمتين المتشابهتين بسبب كثرة استعماله إياها ما لم يصب الثانية ؛ لأنها لم تكثر في كلامهم(٥٦١).

ولمَ لا ، وهي – أعني كثرة الاستعمال – مقياس فصاحة الكلمة ، فقد ذكر القزويني ما ملخصه: أن علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً ، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها(٥٦٢).

---

(٥٥٩) انظر : الأشباه والنظائر ٣٣٣/١.

(٥٦٠)البيت من المتقارب ، منسوب إلي محمود الوراق في عيون الأخبار٥٤/٣ برواية : رأى الهمّ يفضي إلى آخر... ومعناه :أن الأمور تتتابع ، فيفضي أولها إلي آخرها ،وتكون متصلة دائماً ، والبيت في الخصائص ٢٠٩/١ ،والمحتسب ١٨٨/١ ، وسر الصناعة ٣٢٥/٢ ، ونتائج الفكر ٧٦/١.

(٥٦١) انظر:الأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء صـ ٢٥.

(٥٦٢) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ٢٧/١.

ونقل السيوطي قول بعضهم : "فإن قلت : ما يقصد بالفصيح؟ وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح؟ قلت : أن يكون اللفظ علي ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور ، واستعمالهم لها أكثر(٥٦٣).

بل لا تتوقف كثرة الاستعمال باستعمال اللفظ وكثرته في الكلام فحسب ، بل قد ارتبط استعمال اللفظ وكثرته في الكلام باستعمال المعنى وكثرته ، فما كثُر استعماله يلحقه ما لا يلحق ما لم يكثر استعماله ، كما أنّ ما كثُر استعمال معناه يجوز فيه ما لا يجوز فيما قلّ استعماله ، ألا ترى إلي قول القائل للرجل: كيف أصبحت ؟ فيقول " خيرٍ" ، يريد : بخير ، فلما كثُرت في الكلام حُذفت ؛ لأن المعني مستعمل ، والمستعمل يجوز فيه الحذف(٥٦٤).

وكذا ما ذهب إليه الفراء من أن (لا جَرَمَ أَنَّهُمْ) كلمة كانت فِي الأصل بِمنزلة (لا بُدَّ أنَّك قائمٌ، ولا محالة أنَّك ذاهب)، فَجَرَت على ذَلِكَ، وكثُر استعمالهم إيَّاها، حَتَّى صَارت بِمنزلة حقًّا ،وأيّد مذهبه هذا بأن العرب تَقُولُ:لا جَرَمَ لآتينّك، لا جرمَ قد أحسنت. وكذلك فسّرها المفسرونَ بِمعنى الحقِّ(٥٦٥).

ولا يخفي أن الفراء قد أشار هنا إلي عامل من عوامل التطور الدلالي للكلمات والصيغ ، وهو كثرة دورانها في الكلام ، وذلك ما ألَحّ عليه المتأخرون من المحدثين ، فقد قال أحدهم : "تلاحظ أن معنى الكلمة يزيد تعرضاً للتغيير ، كلما زاد استعمالها وكثر ورودها في نصوص مختلفة ؛ لأن الذهن في الواقع يُوَجّه كلّ مرة في اتجاهات جديدة ، وذلك يوحي إليها بخلق معان جديدة(٥٦٦).

---

(٥٦٣) انظر :المزهر ١٤٩/١.
(٥٦٤) انظر:معاني القرآن للفراء ٤١٣/٢ ، والخصائص ٢٨٦/١.
(٥٦٥) انظر:معاني القرآن للفراء ٨/٢-٩.
(٥٦٦) انظر:اللغة لفندريس صـ ٢٥٣-٢٥٤، والأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء ١٥.

الباب الثاني :

ضوابط مرجعها إلى القياس العقلي .

وفيه فصل واحد :

المشابهة وأثرها في صوغ البنية الصرفية .

ويتضمن المباحث الآتية:

أولا: مفهوم المشابهة وتأصيلها في كتب الصرفيين القدامى .

ثانيا : قواعد عامة تتعلق بالمشابهة وتضبط أثرها .

ثالثا : صور المشابهة وأشكالها المتنوعة .

رابعا : المشابهة والعدول عن الأصل

مدخل

تعد المشابهة أصلاً من الأصول العامة التي صدر عنها النحاة، فقد عولوا عليها في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوها ضابطاً يضبط عدداً من الظواهر اللغوية في العربية ، سواء كان ذلك على المستوى الصرفي الذي يتعلق بصوغ الأبنية، أو على المستوى النحوي الذي يتعلق بالتراكيب ، كالممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء، وعمل المشتقات؛ إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيراً منطقياً مقبولاً ، يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها، ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية داخل التركيب.

مفهوم المشابهة ، وتأصيلها في كتب القدامى.

يقوم مفهوم المشابهة على وجود شيئين يشتركان في بعض الوجوه، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر(٥٦٧).

جاء في كشاف اصطلاحات الفنون :(المشابهة :الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر) (٥٦٨).

وقد يراد بها : التشابه في الأمر ،وعدم تمييز أحدهما عن الآخر، ومنه يقال : اشتبه الأمر علىّ(٥٦٩)،ومن ذلك أيضا المتشابه ، وهو:كون أحد المثلين مشابهاً للآخر ، بحيث يعجز الذهن عن التمييز بينهما، قال الله تعالى:" إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا "(٥٧٠).

وأما على المستوى الاصطلاحي، فالمشابهة تدل على مطلق التشابه بين كلمتين ، يأخذ أحدهما حكم الآخر ، بناءً على هذه المشابهة. فهي بمعنى المضارعة ، ومرادفة لها(٥٧١).

---

(٥٦٧) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها صـ٧٩.
(٥٦٨)كشاف اصطلاحات الفنون ١٨٢/٤.
(٥٦٩) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١٧٧/٤.
(٥٧٠)سورة البقرة من الآية:٧٠.
(٥٧١) انظر: المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ٢٤.

وهى لون من ألوان القياس العقلي ، عُرفت في كتب الأصوليين بقياس الشبه، أو قياس التمثيل، أو قياس المساوي، وكله يؤدى معنى المشابهة ، التي تعنى قياس بعض أنواع الكَلِم على بعض،إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ، يقال: هذا قياس ذاك ، إذا كان يبنهما مشابهة ومماثلة.وهذه المماثلة بين المقيس والمقيس عليه من جميع الوجوه ليست واجبة في صحة القياس، بل الواجب المماثلة في العلة؛ لأن معنى القياس إثبات الحمل في المقيس، مثل الحكم في المقيس عليه ، لعلة واحدة.(٥٧٢)

كما عُرِفَ هذا الضابط أيضاً بإجراء الشيء مجرى نظيره؛ إذ النظير: الشبيه والمثيل(٥٧٣)، كما قال الرماني : " النظير هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه(٥٧٤).

والتناظر أو التشابه سمة من سمات العرب، فالعرب تؤثر من التجانس والتشابه ، وحمْل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته ، عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ،وأنه منها على أقوى بال(٥٧٥).

فقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يُعلّون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته. وذلك نحو قولك: قمت قيامًا ،وقاومت قوامًا. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة؟! (٥٧٦).

و لما كان التناظر والتشابه من سمات العرب ، اهتم النحاة به ؛ لأنهم في تقعيدهم تابعين لهم، فَرَأَوه أمراً بدهيّاً ، تفرضه طبيعة اللغة وحكمة الناطقين، فهو مذهب مطرِّد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاورتهم ومخاطباتهم أن يحملوا

---

(٥٧٢) انظر:الإغراب في جدل الإعراب صـ٤٥-٤٦،ولمع الأدلة في أصول النحو ١٠٧-١٠٩.
(٥٧٣) انظر: العين ٣/٨،١٥٦/٤٠٤، وجمهرة اللغة ٤٣٢/١، وتهذيب اللغة ٢٦٦/١٤.
(٥٧٤)منازل الحروف والحدود صـ:٧٢.
(٥٧٥) الخصائص١١٢/١.
(٥٧٦) انظر: الخصائص ١١٤/١

الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم(٥٧٧).

وإذا جاز أن يجرى الشيء مجرى نقيضه، فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ(٥٧٨).

وعلى رأس هؤلاء المحتفين به من النحاة سيبويه ، فقد أورده في كتابه(٥٧٩)**، وكان يسميه في بعض المواضع بالمضارعة ، كما في (باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة ، وذلك أفعلُ منه ومثلُك وأخواتُهما، وحسبُك من رجلٍ، ... فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البتة إلا مستكرَهاً، كان الوجهُ عندهم فيه الرفعَ إذا كان النعتُ للآخِر، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه" (٥٨٠).**

وقد يسميها المماثلة ، كما في: " فإذا قلت: (إن تفعلْ) ، فأحسن الكلام أن يكون الجواب (أَفْعَلْ)؛ لأنه نظيره من الفعل. وإذا قال: (إنْ فعلتَ) ، فأحسن الكلام أن تقول: (فعلتُ)، لأنَّه مثله" (٥٨١).

كما علل في بعض المسائل بعدم وجود الشبه، أو بخروجها من الشبه ، كما في :" ومن قال (تُرْتُبٌ) صَرَفَ؛ لأنه وإن كان أوله زائداً ،فقد خرج من شبه الأفعال"(٥٨٢).

بل لم يكتف سيبويه باعتماد المشابهة ، فلجأ إلى ما يقابلها ،وهو المخالفة والمغايرة ، كما في حديثه عن علة منع (أُخَر) من الصرف معرفةً ونكرةً:" فما بال

---

(٥٧٧) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ١٩١/١ ، والخصائص ٢٨٣/١.

(٥٧٨)هناك مسائل كثيرة أثّر فيها الحمل على النقيض، سردتها د/خديجة أحمد مفتى في بحث قيّم بعنوان (الحمل على النقيض في الاستعمال العربي) مجلة جامعة أم القرى جـ٣٠٤/١٣ عدد ١٤٢٥هـ.

(٥٧٩) انظر: الكتاب ١٦٥/١-١٧٥-١٨٢-١٩٩-٢٠١-٤٢٥-٤٢٦.

(٥٨٠)الكتاب٢٤/٢-٢٥.

(٥٨١)الكتاب٩٢/٣.

(٥٨٢)الكتاب ١٩٦/٣.

(أُخَر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن (أُخَر) خالفت أخواتها وأصلها"(٥٨٣).

كل هذا يدل على اعتماد سيبويه المشابهة ، وما يخرج عنها، وما يقابلها، في تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها ، وكتابه حافل بمسائل التنظير والتشبيه(٥٨٤)،وجمعها يحتاج إلى بحث واستقصاء، ليس هذا مقامه، إنما أردت التدليل على اعتماد سيبويه هذا الضابط في كثير من الأحكام.

ولم تقتصر هذه العناية على سيبويه ، بل انتقلت إلى غيره، فها هو المازني أولّ من أفرد التصريف بمؤلف مستقل ، يهتم بهذا الضابط ويعتني به، ولعل أهم ما يدلّل على ذلك قاعدته الذائعة في أن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) (٥٨٥)،التي تعنى أن ما كان له في العربية نظير فهو منها، وما لم يكن له نظير فليس منها.

ويعلق عليه ابن جني بقوله الرائع: " هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولُطْفه، والمنفعة منه عامة، والتساند إليه مُقَوٍّ مُجْدٍ، وقد نص أبو عثمان عليه، فقال : ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب"(٥٨٦).

والحال نفسه عند المبرد ، فتراه يعلل إبدال همزة (حمراء، وصحراء) ونحوهما واواً عند التثنية والجمع بأن الهمزة نظيرة الواو في مخرجها، أو لأنّ كلّ واحدة منهما طارفة في جهتها، فجُعل تناهيهما في البعد طريقاً إلى تلاقيهما في الحكم(٥٨٧).

وكذا نرى الفارسي يحتفي بهذا الضابط ، ويبنى عليه أحكاماً في ذلك، فتراه يحكم بانقلاب ألف (يا لا) في قول الشاعر:

---

(٥٨٣)الكتاب ٢٢٤/٣، و انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه صـ٣٨٢-٣٨٣.
(٥٨٤)دلّ على ذلك قول ابن جني في المصنف ١١/١:" فإن سيبويه كثيراً ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها". و انظر: الخصائص ٢٨٣/١، ٣٠٩/١ .
(٥٨٥) انظر: كلام المازني في المنصف شرح كتاب التصريف ١٨٠/١-١٨١.
(٥٨٦)الخصائص ٣٥٨/١.
(٥٨٧) انظر: المقتضب ٦/٤، و انظر: المحتسب٤١/٢.

فَ خيرَ حنءِ نْدا لـ نَّاس مِنْكُم ∴ إذا ا لدَّاعِي الـ ثوب قَالَ يالا[٥٨٨]

حملاً لها على الكلمة الثلاثية التي عينها ألفٌ، كـ (دار، وباب)،في أنها لما خلِطت بها لام الجر من بعدها ، وحسُن قطعُها، والوقوف عليها، والتعليق لها في قوله: (يالا) ، أشبهت (يال) هذه الكلمة الثلاثية التي عينها ألف، فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنها كـ(باب، وساق)، ونحو ذلك[٥٨٩].

وهذا الحديث الذي نحن الآن عليه ، هو الذي سوغ عند ابن جني أن يكتب نحو قوله:

يا لَبـ كرٍ أنـ شِروا لـي كُلـي باً ∴ و يا لَبـ كرٍ أ ينَ أ ينَ الـ فرارُ[٥٩٠]

ونحوه مفصولة اللام الجارة عما جرَّته. وذلك أنها حِيزت إلى "يا" من قبلها، حتى صارت "يال" كـ(باب ودار)، وحُكم على ألفها من الانقلاب، بما يحكم به على العينات إذا كنّ أَلِفات[٥٩١].

ونختم هذا الحديث عن المشابهة في كتب القدامى بابن جني، الذي أكّد في أكثر من موضع في كتبه المتعددة على عنايته بالتنظير والتشبيه ، فقد جاد في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه، فترك لنا في خصائصه باباً يحمل هذا العنوان، أورد فيه ثماني مسائل من هذا الضرب، وذكر في مقدمته أنّ هذا التنظير غور من اللغة بطين ، يحتاج إلى فقاهة في النفس ، ونصاعة في الفكر، ومساءلة خاصية ، ليست بمبتذلة ، ولا ذات هجنة"[٥٩٢].

---

(٥٨٨)هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي. والمثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستنصرهم، وقوله:"يالا" يريد يا لبني فلان، وهو من شواهد الخصائص ٢٧٦/١ ، ومغني اللبيب صـ٢٨٦، شرح ابن عقيل ١٩٤/١، وخزانة الأدب٦/٢.

(٥٨٩) انظر: الخصائص ٢٣١/٣-٢٣٢.

(٥٩٠)هذا بيتٌ من المديد، وهو للمهلهل بن ربيعة.والشّاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة مفتوحةً على (بكر) ؛ للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح؛ لوُقوع المنادى موقع الضّمير، ولام الجّر تُفتح مع الضّمائر. يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢١٥/٢، واللاّمات صـ ٨٧، والخزانة ١٦٢/٢.

(٥٩١) انظر: الخصائص ٢٣٢/٣.

(٥٩٢) انظر: الخصائص (باب في جمع الأشباه من حيث يغمُض الاشتباه)٣١٩/٣.

وقوله: " وهذا عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما ، قابلوا ذلك ، بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه ؛ عمارةً لبينهما ، وتتميمًا للشبه الجامع لهما.وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه"(٥٩٣).

وغير هذا كثير وكثير ،مما يدل على اهتمام القدامى بهذا الضابط ، واعتنائهم واعتمادهم إياه في كثير من الأحكام ؛ جرياً على عادة العرب في ذلك.

قواعد عامة تتعلق بضابط المشابهة

١- <u>المشابهة والأصالة والفرعية</u>

تتصل المشابهة اتصالاً وثيقاً بمقولة الأصل والفرع ، كما ورد في تعريف الأنباري: "اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل ، بضربٍ من الشبه ، غير العلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل"(٥٩٤).

فالمشبه به أصل والمشبه فرع، وقد بنوا على ذلك حكماً : أن الفروع لابد أن تنحطّ عن الأصول، إلا أن هذه المقولة يبرز دورها في المستوى النحوي ، كالقول بعمل اسم الفاعل في نصب المفعول ؛ لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، ولكنه لا يساويه من جميع الأوجه، لذلك قال البصريون بوجوب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له ؛ لأنه إذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل ، فلا شك أن المشبّه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فلو قلنا: إنه يتحمل الضمير في كل حالة –إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له– لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحطُّ عن درجة الأصول، فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرقُ بين الأصل والفرع(٥٩٥).

---

(٥٩٣)الخصـائص١/٦٢، و انظـر: المنصـف ١/١ ، والفسـر ١/٢٠، والخاطريـات٢/١٦٤، والمحتسب١/٥٣.

(٥٩٤) لمع الأدلة صـ١٠٧.

(٥٩٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٢.

أما في المستوى الصرفي ، فلا يرتبط ضابط المشابهة بفكرة الأصالة والفرعية ، وانحطاط الفرع عن الأصل، بل المشابهة فيه قائمة على وجود بنيتين تتشابهان في شيء ما، فينتج عن ذلك أن تصاغ إحداهما ، كما تصاغ الأخرى(٥٩٦).

٢- <u>المشابهة تتحقق بأدنى وجه.</u>

إذا كانت علّة المشابهة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً، فليس شرطاً أن يكون الشبه في كل شيء، فيُكتفى أدنى وجه للمشابهة؛ إذ إن مناظرته له في جميع الوجوه أمر محال."ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"(٥٩٧).

وإنما يُشبّه الشيء بالشيء من حيث يشبهه، ويفارقه من حيث يفارقه، وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه ؛ لأنه لو أشبهه من جميع وجوهه ، لم تكن بأن تجعل أحدهما داخلاً على الآخر أولى من أن تجعل الآخر داخلاً عليه(٥٩٨) .

لكن كلما قَوِيَت المشابهة قَوِى الحكم ، وإذا ضعُفت كان الحكم ضعيفًا قليلاً.

وبناء على ذلك يمكن أن نقول : إن الشيء لا يجرى مجرى نظيره في كل حال، فإن أُعطى الفرع حكم الأصل ، فللشبه الذي بينهما ، وإن مَنِعَه ، فَلِمَا فاته من تكامل الشبه، إذ ليس كل اشتراكٍ بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر، فذلك مرهون بقوة الشبه بينهما؛ فالشبه إذا قَوِى أوجب الحكم، وإذا ضعُف لم يُوجِبه، فكلّما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلّما كان أعمّ كان أضعف.

فالشبه الأعمّ كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى ، فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عامٌّ في كلّ اسمٍ وفعلٍ، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه(الزمن والمعنى)؛ لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون سائرها ،كاسمي الفاعل والمفعول ، فهو خاص مقرّب بالاسم من الفعل(٥٩٩).

---

(٥٩٦) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها صـ٨٠.
(٥٩٧) انظر: الكتاب٣/٢٧٨.
(٥٩٨) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف١/٣٢٩،٢٠٠.
(٥٩٩) انظر: شرح المفصل١/٥٨، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها صـ٧٩.

فالمشابهة على هذا درجات ، وعلى حسب قوة الشبه يكون انتقال الحكم من أحد الطرفين إلى الآخر، لذلك كان الأصل في الصفات (المشتقات) ألا تُكسَّر ؛ لمشابهتها الأفعال وعملِها عملَها، فيلحق للجمع بأَواخرها ما يلحق بأَواخر الفعل، وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء؛ لأنه فرعه، وأَيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أَن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر، وليس في التكسير ذلك.ثم إنهم مع هذا كله كَسَّروا بعض الصفات كـ(هالك وهَلْكَى ، وصريع وصَرْعَى)، لكونها أَسماء كالجوامد ،وإن شابهت الفعل،وراعوا في تكسيرها قوة الشبه بينها وبين الفعل ،فتكسير الصفات المشبهة أَكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثي؛ لأن شبهه بالفعل أَقوى من شبهها به، وتكسير اسم الفاعل في الثلاثي أكثر من اسم الفاعل من غير الثلاثي ؛ لأن شبه الأخير بالمضارع أقوى من شبه الأول(٦٠٠).

وهكذا تتحكم درجة الشبه في وجوب الحكم وسعة تطبيقه(٦٠١).

وقد لا يقتصر الأمر على ذلك في المشابهة ، بل يجاوزه إلى أن يأخذ كل طرفٍ ما لأخيه، وهذا عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما ، قابلوا ذلك ، بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه ؛ عمارةً لبينهما ، وتتميمًا للشبه الجامع لهما.وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه،كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه(٦٠٢).

فالعلاقة بين المتناظرين فيها تناسب طَرْدِيٌّ، كلما زادت أوجه التناظر وقويت زاد الاشتراك في الأحكام، وكلما قلّت وضعُفت كان قليلاً، وقد نص ابن جني على أن هذا هو القياس؛ ليكون بين المشبه والمشبه به فصلٌ؛ لأنه ليس به ،ولو كان إيّاه لما كان مشبّهاً به(٦٠٣).

وهناك أمثلة كثيرة توضح هذه الفكرة و تدل عليها مما يتعلق بالبنية الصرفية .يمكن أن نكتفي منها بمثال واحد، هو:

---

(٦٠٠) انظر: شرح الشافية للرضي١١٦/٢.
(٦٠١) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها صـ٨٢.
(٦٠٢) انظر: الخصائص٦٤/١.
(٦٠٣) انظر: المنصف ٢١٤/١.

ما نجده في حديث ابن جني عن تنظير العلماء (أَفْعَل) مما فاؤه همزة ،كـ(آدم) بـ(فاعِل) نحو (خالد)، وتفسيرهم عدداً من الأحكام في (آدم) ؛ بناء على أوجه التشابه والتناظر ، في أن همزة (آدم) التي هي فاء (أَفْعَل) أبدلت ألفاً؛ إذ إن أصله (أءدم) ، فأصبحت ثانية كألف (خالد).وكذا أنهم قالوا في تصغيره: (أويدم) ،وفي تكسيره: (أوادم)، بإبدال ألفه واواً، كما قالوا: (خويلد)، و(خوالد).

إلا أن الفارق بينهما أن ألف (خالد) زائدة لم تنقلب من شيء، في حين أن ألف (آدم) ليست زائدة على الحقيقة، وإنما هي بدل من همزة ، هي فاء (أَفْعَل) ، ولأجل هذا الفارق افترقا في بعض الأحكام، فلم يجرِ أحدهما مجرى نظيره فيها(٦٠٤).

٣- <u>التوسع في المشابهة بين الأبنية .</u>

لشدة تعويلهم على المشابهة بين الأبنية، لم يكتفوا بملاحظة الشبه بين طرفين ، واتخاذه ضابطاً في صوغ أحدهما صوغ الآخر، بل تجاوزا ذلك إلى إدخال طرفٍ ثالث، يكون المشبّه واسطةً بينه وبين المشبه به، فكأنّ المشبّه ينتقل إلى مشبّه به، فتتسع الدائرة لتشمل أكثر من بنيتين(٦٠٥).

وكان ابن جني يسميه حَمْل الشيء على الشيء، من غير الوجه الذي أُعطى الأول ذلك الحكم، ومن ذلك أنهم قالوا النسب إلى ما فيه همزة التأنيث ، كـ(حمراء، وصفراء) : (حمراوي،وصفراوي) بقلب الهمزة واو ، ثم إنهم قالوا في النسب إلى (عِلباء): (عِلباويّ)، وإلى (حِرباء): (حرباويّ)، فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزة (حمراء) وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة (علباء). ونحن نعلم أن همزة (حمراء) لم تقلب في (حمراوي) لكونها زائدة فحسب(٦٠٦) ، فتُشَبّه بها همزة (علباء) ، من حيث كانت زائدة مثلها ،لكن لما اتفقتا في الزيادة حُملت همزة (عِلباء) على همزة (حمراء).

---

(٦٠٤) انظر: المنصف ٣١٤/١-٣١٧ ، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ٧٠.
(٦٠٥) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٨٣.
(٦٠٦)بـل قيل:لِأَنَّهَـا كالمقصـورةِ فِـي دلالتهـا علـى التَّأْنِيـث . انظر:اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعراب١٥٢/٢.

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في (كِساءٍ ،وقَضاءٍ): (كساويّ، وقضاويّ)، فأبدلوا الهمزة واوًا حملا لها على همزة (عِلباء)؛من حيث كانت همزة (كساء وقضاء) مبدلة من حرفٍ ليس للتأنيث ، فهذه علّة غير الأولى ، ألا تراك لم تبدل همزة (علباء) واوًا في (علباوي) ؛ لأنها ليست للتأنيث ، فتحمل عليها همزة (كساء وقضاء) من حيث كانتا لغير التأنيث.

ثم إنهم قالوا من بعد في (قُرّاء): (قُرّاويّ) ، فشبهوا همزة (قُرّاء) بهمزة (كساء) ؛ من حيث كانتا أصلا غير زائدة ، كما أن همزة (كساء) غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة (كساء) في (كساويّ) من حيث كانت غير زائدة، لكن هذه أشباه لفظية يُحمل أحدها على ما قبله، تشبثًا به وتصورًا له(٦٠٧).

٤- ما لا يُبالَى فيه المشابهة

على الرغم مما سبق من تعويلهم على المشابهة ، واعتدادهم بها في كثير من المسائل–كما سيأتى عند عرض صورها وأشكالها– حتى فيما خالف القياس الصرفي.

لكنْ وُجِدَ في كلامهم أن المشابهة لا ينهض اعتبارها أحياناً، حينما يؤدي ذلك إلى هدْم البنية الصرفية.

ألا تراهم منعوا بناء التعجب قياساً من المزيد بالهمزة على وزن (أفعَل) مطلقاً ، سواء أكانت الهمزة للتعدية أم لغيرها، وحكموا على ما ورد مخالفاً لذلك بالنادر الذي لا يقاس عليه.

أما وجه المنع قياسًا فظاهر؛ لأن المانع من بناء التعجب من المزيد كـ (انفعل، وافتعل) من إفساد البنية موجود في (أفعَل)– المزيد بالهمزة–ولا بدّ ،فالقياس لا يقبل بهدم البنية أصلاً(٦٠٨) .

---

(٦٠٧) انظر: الخصائص ١/٢١٣-٢١٤.
(٦٠٨) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي٤/٤٦٩.

ولم تشفع مشابهة (أفعَل) للمجرد الثلاثي لفظاً وكثرة موافقته له معنى[٦٠٩]؛ لأن هذه المشابهة لا ينهض اعتبارها مع هدم البنية، وما ورد من نحو (ما أعطاه الدراهم)، و(ما أولاه للمعروف)، فمقصور على السماع ، لا نجيز منه إلا ما تكلمت به العرب[٦١٠].

ومما يجب إلحاقه هنا ما أحدثته العرب من تغيير في بعض الكلمات من باب التوسع والاستحسان، فإن هذا التغيير يحفظ، ولا تحمل نظائر الكلمة عليها فيه.

كما نراه في قلبهم أحد المثلين ياء – استحسانا – في نحو قولهم (أمليت،ولا وربيك)في:

(أمللت، ولا وربّك)؛ لكراهة توالي المثلين، مع أنهم تحملوا توالى ثلاثة أمثال في نحو:(هجّج البعير[٦١١]، وتعلّلت) من غير قلْب ؛ لأن الأول إنما غيّر استحسانًا، فساغ ذلك فيه، ولم يكن موجِبًا لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال، ألا ترى أنهم لما قلبوا ياء (طيء) ألفًا في النسب ،فقالوا:(طائي)، لم يكن ذلك واجبًا في نظيره ،لمّا كان الأول مستحسنًا[٦١٢].

صور المشابهة وأشكالها المتنوعة.

تتمثل المشابهة في عدّة صور، وتأخذ أشكالا متنوعة، ينبني عليها جملة من الأحكام ، إما على المستوى النحوي أو المستوى الصرفي، وما يعينني هنا ما يتعلق بالمستوى الصرفي الخاص بصوغ الأبنية، وما يترتب عليه من أحكام، ويمكن أن نقسمها نوعين:

الأول **: مشابهة المبنى.**

---

(٦٠٩)أما مشابهة اللفظ ، فلأن مضارعه واسم فاعله وزمانه ومكانه كمضارع الثلاثي، بخلاف غيره من المزيد فيه.وأما موافقته المعنى، فمن موافقته لـ(فَعَل) سرَى وأسرى، طلَع وأطلع، ومن موافقته (فعِل) غطِش وأغطش، وعوز وأعوز، ومن موافقته لـ(فَعُلَ) خُلق وأخلق،وبؤس وأبأس ، وغيره كثير. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي٤٦٩/٤.

(٦١٠) انظر: المقاصد الشافية ٤٧٠/٤.

(٦١١)هجَّجَ البعيرُ يُهَجِّجُ إذا غارَتْ عَيْنُه فِي رأْسِه. انظر: لسان العرب فصل الهاء٣٨٥/٢.

(٦١٢) انظر: الخصائص٢٣٥/٢.

الثاني : **مشابهة المعنى.**

فمشابهة المبنى ، وهي المشابهة اللفظية التي تعني: مشابهة اللفظِ اللفظَ ، إما فيما يتعلق بمخرج حرف فيهما وصفته ، فتكون مشابهة صوتية . وإما فيما يتعلق بالصيغة عموما، فتكون مشابهة صرفية.

وفيما يلي الإشارة إلى ذلك:

ولنبدأ أولاً بالمشابهة الصوتية :

التي تتعلق بمخرج الحرف وصفته؛ إذ إنهما مؤثران قويّان في تصريف الكلمة، ولكل منهما أهمية في توجيه الظواهر الصرفية ، وما يحدث في الكلمة من إبدال، أو إعلال، أو إدغام ، أو غير ذلك، وهى تتضمن أمثلة مختلفة ونماذج متعددة ، اكتفيت في التدليل عليها – على سبيل المثال لا الحصر– بنموذجين:

الأول:مشابهة الهمزة حروف العلة.

بين الهمزة وحروف العلة تشابهٌ من وجوه كثيرة، وكما قال سيبويه :" ليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهى إحدى الثلاث، والواو والياء مشبهة بها أيضاً، مع شركتها أقرب الحروف منها"(٦١٣).

يعنى :أن الألف شبيههٌ بالهمزة،والواو والياء أيضا مشبهة بالهمزة ، مع شركة الواو والياء لأقرب الحروف منها– أعنى من الهمزة– وهى الألف، وأراد بهذا تقريب أن هذه الحروف الثلاثة من الهمزة؛ ليبين أنه سائغ إبدالهن منها(٦١٤).

ويفهم من تلك الإشارة العابرة في كلام سيبويه أن أقرب ما يكون إلى الهمزة هو الألف؛ لكونهما من مخرج واحد، وهو من أحرف العلة، والواو والياء مشبهتان بالألف، فبينها– أعنى أحرف العلة– وبين الهمزة تراحم وتقارب(٦١٥).

ووشائج هذا التراحم والتقارب عديدة، والشبه بينهما من وجوه كثيرة؛ منها:

---

(٦١٣) انظر: الكتاب ٣/٥٤٤-٥٤٥.
(٦١٤) انظر:حاشية الكتاب٣/٥٤٤ .
(٦١٥) انظر:همع الهوامع٣/٤٦٨.

١- في الرسم.

فالهمزة تصّور بصورة أحرف العلة، فتكتب ألفاً، وتكتب ياء ، وواوًا، وإن كان صورتها في الحقيقة هو الألف، ولذا يقال لها: الألف تجوّزا.

وإنما تكتب تارة واواً على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال، يدلك على ذلك أنها إذا أوقعتها موقعاً،لا يمكن فيه تخفيفها،ولا تكون فيه إلا محققة ، لم يجز أن تكتب إلا ألفاً مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولاً، كـ(أخذ، أحمد، إبراهيم، أُتُرُجّة) .

فلما وقعت موقعاً لابدّ فيه من تحقيقها اجتُمع على كتبها بالألف اللينة؛ لأنها إذا وقعت أولاً ، لا يمكن تخفيفها؛ لأنّ في تخفيفها تقريباً من الساكن ، فكما لا يبتدأ بساكن كذلك لا يبتدأ بما قرب منه ، وعلى هكذا وُجدت في بعض المصاحف: "يَسْتَهْزِأُون"(٦١٦)بالألف قبل الواو، ووُجد فيها أيضا: "وإنْ مِنْ شَيْئٍ إلا يُسبّحُ بِحَمْدِه"(٦١٧) بالألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق(٦١٨).

٢- في المخرج والصفة.

فتشبه الهمزة حروف العلة في قرب المخرج والصفة ، أما في المخرج فأقرب ما يكون إلى الهمزة في المخرج الألف ، ثم حملت الواو والياء عليه ، ولأن هذه الأحرف الثلاثة مجراها مجرىً واحداً ؛ لوقوع كل منهما موقع الآخر ، وانقلاب بعضها إلى بعض(٦١٩).

كما أن الهمزة في مخرجها نظيرة الواو في مخرجها ؛ إذ إن الهمزة من أسفل الحلق ، والواو من أعلاه (٦٢٠).

---

(٦١٦)من الآية ١٠ من سورة الأنعام.

(٦١٧)من الآية ٤٤ من سورة الإسراء.

(٦١٨) انظر: سر الصناعة ٤٢/١ ، وشرح المفصل ١٢٦/١٠، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ١٢٨.

(٦١٩) انظر: البغداديات صـ١٥١.

(٦٢٠) انظر: شرح المفصل١٢٤/١٠.

كما أنها تجامع أحرف العلة في كونها من أحرف الجوف الهوائية ،وقد ذكر ذلك الخليل في قوله:"وأربعة أحرف جوف:الواو والياء والألف اللينة والهمزة"(٦٢١).

وقد استند في هذا القول –الذي لم يقل به أحد من العلماء غيره– على أن الهمزة ضمن الأحرف الهوائية في حالة التخفيف عند انقلابها إلى أحد أحرف العلة ، كأنه لما دخلها من التليين والحذف والإبدال اعتلت ، فأُلحقت بالأحرف المعتلة الجوف ، وليست من الجوف ، وإنما هي حلقية في أقصى الفم(٦٢٢).

وأما في الصفة فهي شبيه بأحرف العلة في الجهر والشدة ، فالهمزة صوت شديد مجهور(٦٢٣)، وأحرف العلة مجهورة ،بين الشدة والرخوة .

ونختم هذا بما دلل به ابن جني على قوة التناظر واستحكام الشبة بين هذه الحروف وبين الهمزة : أن الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو إذا أُشبِعن ومُطِلن أديّن إلى حرف آخر غيرهنّ، إلا أنه شبيه بهن، وهو الهمزة، ألا تراك إذا مَطلت الألف أدّتك إلى الهمزة، فقلت: (آء)، وكذلك الياء في قولك: (إيء)، وكذلك الواو في قولك: (أوء) (٦٢٤).

وكذا قوله:"أسكن الهمزة تشبيها لها بالألف من حيث تساوتا في : الجهر، وفي الزيادة ، وفي البدل ، وفي الحرف ، وفي قرب المخرج ، وفي الخفاء"(٦٢٥).

تلك كانت أوجه التناظر والتشابه بين الهمزة وأحرف العلة، وقد ترتّب على هذا جملة من الأحكام الصرفية منها:

١- كثرة الاعتلال والتغيير الذي يعترى الهمزة من التخفيف بالحذف ، أو الإبدال ، أو القلب ، وكل ذلك مفصّل في أبواب الإبدال والحذف(٦٢٦).

---

(٦٢١) العين١/٦٥ ، و انظر : شرح المفصل١٠/١٢٤، ولسان العرب١/١٣.
(٦٢٢) انظر: لسان العرب١/١٧ ، والهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحويةصـ١٢.
(٦٢٣)هذا توصيف القدامى ،أما المحدثون فمنهم من يصفها بأنها صوت شديد مهموس ، ومنهم من يصفها بأنها صوت شديد ، لا هو بالمهموس ،ولا بالمجهور ،ولا غرابة في ذلك ،فالهمزة صوت غريب غامض. انظر: الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحويةصـ١٧.
(٦٢٤) انظر: الخصائص ٢/٣٢٠.
(٦٢٥)المحتسب١/١٤٨.
(٦٢٦) وسبق الحديث عنه عرضاً في ضابط التخفيف صـ

ولعل الذي سوّغ إبدالها من أحرف العلة وإبدال أحرف العلة منها أوجه التشابه بينهما في المخرج.

يقول السيوطي في معرض حديثه عن إبدال أول الواوين همزة : " فأبدل من أولاهما همزَة ؛ إِذْ لم يُمكن إبدالها يَاء للاستثقال كالواو ، وَلَا ألفا لسكونها ، فعدلوا إِلَى الْهمزَة؛ إِذْ هِيَ أقرب إِلَى الْألف ؛ لِكَوْنِهِمَا من مخرج وَاحِد ، من أَن الْهمزَة تقلب فِي التسهيل واوا وياء ، فقد شاركت حُرُوف اللين"(٦٢٧).

٢- الزيادة.

إذ الأصل في الزيادة أحرف العلة؛ لأنها أخف الحروف؛ إذ كانت أوسع الحروف مخرجاً وأقلّها كلفة، وأيضاً فإنها مأنوس زيادتها؛ إذ كل كلمة لا تخلو منها أو من أبعاضها، ألا ترى أن كل كلمة إذا خلت من أحد هذه الحروف ، فلن تخلو من حركة ، إما فتحة ، وإما ضمة ، وإما كسرة، والحركات أبعاض هذه الحروف .

وغيرها من حروف الزيادة مشبّه بها ومحمول عليها، ومن ذلك : الهمزة – التي نحن بصدد الحديث عنها– فإنها تشبه حروف المد واللين من حيث إنها بصورتها، ويدخلها التغيير بالبدل والحذف ، وهى مجاورة في المخرج، فلما اجتمع فيها ما ذُكر من شبه حروف المد واللين اجتمعت معها في الزيادة(٦٢٨).

٣- توجيه بعض القراءات الشاذة.

بناء على هذا التناظر والتشابه بين الهمزة وحروف العلة ، وجّه ابن جني وعلّل قراءة ابن عباس "بيئس" ، من قوله تعالى: " بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ "(٦٢٩) ، على مثال (فيعِل) ،وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كـ (سيِّد ، وهيّن ، وديّن، وليّن)، ولم يجيء في الصحيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة ؛ لمشابهتها حرف العلة، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة(٦٣٠).

---

(٦٢٧) همع الهوامع٣/٤٦٧-٤٦٨.
(٦٢٨) انظر : شرح المفصل٩/١٤١ ، وشرح الملوكي صـ٢٧٧.
(٦٢٩) سورة الأعراف من الآية١٦٥.
(٦٣٠) انظر :المحتسب ١/٢٦٥.

الثاني: مشابهة النون حروف العلة

للنون شبه بحروف العلة، وقد ذكر العلماء أوجهاً لهذا التشابه والتقارب، منها ما يلي:

أولاً **: النون حرف أغنّ، وهى أقرب الحروف وأشبهها بحروف المد واللين، ومخرجها إذا كانت ساكنة من الخيشوم ، بدليل أن الناطق بها إذا أمسك أنفه لم يمكنه النطق بها، وليس لها مخرج معيَّن، وإنما تمتد في الخيشوم كامتداد الألف في الحلق**(٦٣١).

والغنّة التي في النون كاللين الذي في حروف العلة ، فاللين هو خروج الحرف من مخرجه من غير كلفة على اللسان ، وهو صفة للألف مطلقا ، وللواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما ، وكذا الغنة فهو صوت لذيذ ، له رنين من الخيشوم ، ولا عمل للسان فيه ، فتشابها(٦٣٢).

وكذلك التنوين، وهو نون ساكنة تلفظ ولا تكتب، فإنه يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنّة في الخيشوم ، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبه الألف؛ إذ كانت حرفًا هوائياً(٦٣٣).

فهذا الوجه يشترك فيه النون وحروف العلة في المخرج، وهو أقوى أوجه المشابهة اللفظية بين النون وحروف العلة.

ثانياً**: أنها تعاقب حروف اللين في الموضع الواحد**(٦٣٤) **، فقد ذكر سيبويه أنها تعاور الألف في الموضع الواحد من المثال الواحد ، نحو قولهم : رجل شُرنبِث،وشَرَابث** (٦٣٥)**، وجُرنفس ، وجرافس**(٦٣٦).

---

(٦٣١) انظر : سر صناعة الإعراب١/٤٨ ، وشرح الملوكي صـ٢٧٩.
(٦٣٢) انظر : نهاية القول المفيد في علم التجويد صـ٥٩، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ١١٧.
(٦٣٣) انظر : أسرار العربية صـ٥٤.
(٦٣٤) انظر : الكتاب ٣٢٣/٤، وشرح الملوكي صـ٣٥١.
(٦٣٥)الشَّرنبث: رجل شرنبثُ الكفِّ: غليظها، مع يُبس المفاصل.انظر:العين٦/٤٣(ش ر ن ب ث).
(٦٣٦)العظيمُ الجنبين. انظر :العين ٢٠٩/٦ باب الخماسي من الجيم، و انظر ذلك في :الكتاب ٣٢٣/٤.

وتعاقب الياء في المثال الواحد في نحو :عَصَنْصر وعَصَيْصَر(٦٣٧) ،وعَرَنْقَصان وعَريقصان(٦٣٨).

وتعاقب الواو في الموضع الواحد من مثالين مختلفين، فقد قالوا:(شَرنبث ، وفَلَنْقَس(٦٣٩)) ،كما قالوا: (فدوكَس(٦٤٠)، وسرومَط(٦٤١))؛ فزيدت النون ثالثة ساكنة كما زيدت الواو ثالثة ساكنة(٦٤٢).

ثالثاً: أنهم فصلوا بالنون بين العينيْن(٦٤٣) ، فقالوا:(عَقنْقَل)(٦٤٤)،كما فصلوا بالواو في (غَدَوْدَن)(٦٤٥)، وبالياء في نحو: (خَفَيْدد) (٦٤٦).

وبناء على هذا التناظر والتقارب يمكن لنا أن نفهم سر إنكار الخليل ما أنشده الرجل:ترافع العز بنا فارفنعا ، فقال الخليل : ذلك لا يكون، فقال الرجل: كيف جاز للعجاج أن يقول: تَقَاعُسَ العِزُّ بنا فاقْعَنْسَسَا(٦٤٧) ؟.

وعلة إنكار الخليل ومنعه تتلخص في أن النون زيدت ثالثة ساكنة في الأسماء كـ(سجنجل وجحنفل(٦٤٨))، وفي الأفعال (كاحرنجَم(٦٤٩)، واسْحَنْكَك(٦٥٠)) زيادة مطردة،حتى يأتي ثبْتٌ بأصليّتها؛ حملاً على حروف العلة لشبهها بها ؛ لأنها أحق بالزيادة في هذا الموضع ؛ لكثرة زيادتها فيه.

---

(٦٣٧)عَصَنْصَر موضع. انظر : لسان العرب٥٨٢/٤ (فصل العين المهملة).
(٦٣٨)نَبَات يكون بالبادية. انظر: تهذيب اللغة ١٧٨/٣(باب العين والقاف).
(٦٣٩)فَلَنْقَس: أي لئيم. انظر:لسان العرب١٤٤/٦(فصل العين المهملة).
(٦٤٠)الفَدَوْكَسُ: الشَّدِيدُ، وَقِيلَ: الغَلِيظ الْجَافِي . انظر : لسان العرب١٥٩/٦(فصل الفاء).
(٦٤١)السرومط: الطويل من الإبل. انظر : العين ٣٣٧/٧(السين والطاء س ر م ط).
(٦٤٢) انظر : الكتاب٣٢٢/٤-٣٢٣ ، والتكملة صـ٥٦٥ ، و سر صناعة الإعراب ٤٣٩/٢.
(٦٤٣) انظر: سر الصناعة٤٣٩/٢،والبغداديات صـ١٥٢،وأوجه التنظير عند ابن جني صـ١٢٠.
(٦٤٤)الرمل المتعقد المتداخل بعضه فِي بعض. انظر : جمهرة اللغة٥٤٠/١(ح ص ف).
(٦٤٥)شاب غَدَوْدَنٌ: ناعم. انظر : المحكم والمحيط الأعظم٤٦٧/٥(مقلوبة د غ ن).
(٦٤٦)قِيلَ: هُوَ الظَّلِيمُ الطَّوِيلُ السَّاقَيْنِ . انظر : لسان العرب١٦٣/٣(فصل الخاء المعجمة).
(٦٤٧)الرجز للعجاج في ديوانه ٢١٠/١-٢١١، وتَقَاعس العِزّ أَي ثَبَتَ وَامْتَنَعَ وَلَمْ يُطَأْطِئْ رأْسه فاقْعَنْسَسَ. انظر:العين١٣٠/١(باب العين والقاف والسين)،والخصائص٣٦٢/١.
(٦٤٨)الجَحْفَلة :مِشْفَر البَعِير ، بِمَنْزِلَةِ الشَّفَةِ مِنَ الإنسان. انظر : لسان العرب (فصل الجيم)١٠٢/١١.
(٦٤٩)احْرَنْجَمَ القوم: ازدحموا . انظر : الصحاح (ح ر ج م)١٨٩٨/٥.
(٦٥٠)اسْحَنْكَكَ اللَّيلُ، إذا اشتدّت ظلمته. انظر : العين (باب الخماسي من الحاء)٣٣٩/٣.

فالنون في الأسماء السابقة زائدة حملاً على الواو في (فدوكَس) ونحوها، والياء في نحو (سَميدع)[٦٥١]، والألف في نحو (غُدافر) ،وهى في الأفعال السابقة كذلك محمولة على الألف في نحو (اشهابّ) [٦٥٢]، والواو في نحو (اغدودن، واعشوشب)، فلما كانت محمولة على حروف العلة في هذا الموضع، مُلحقَةً بها، وجب أن تكون في أقوى حالات شبهها بها ، وإنما يقوى شبهها بها متى كانت ذات غنة ؛ لتضارع بها حروف المد ، للينها ، وإنما تكون الغنّة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف فموي لا حلقي، نحو (جحنفل) وبابه.

ومن هنا يتضح الفرق بين (اقعنسس) في قول العجاج ، وبين (ارفنعع) في قول الرجل ، فالنون في (اقعنسس) غنّاء ؛ لأنها ساكنة بعدها سين ، والسين حرف فموي المخرج ، في حين أن النون في (ارفنعع) تليها العين ، وهي حرف حلقيّ المخرج ، والنون معها خارجة من الفم ، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفي المد : الواو والألف ، فلذلك أنكره الخليل، وقال : ذلك لا يكون ، وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع[٦٥٣].

ويقرره علماء التجويد والقراءات ، فقد ذكروا أن النون الساكنة مع حروف الحلق ضعيفة الغنة؛ لأنها تخرج من ذلق اللسان، وهذا المخرج بعيد في الحلق، أما حروف الفم فإنها قريبة المخارج منها، فإذا لقيَتِ النون حرفاً منها ، فهي إما مُدغَمة أو مُخفَاة؛ لتقارب الحرفين، أو تزاحمهما في المخرج الواحد، فتنفر النون صوتاً في الخياشيم فلا يكون لها حظ في الفم[٦٥٤].

---

(٦٥١)السميدع بالفتح: السيد الموطأ الاكناف. انظر : الصحاح ٤ /٣٦٨.
(٦٥٢)اشهابَّ الزَّرْع،إذا هاجَ وبَقي في خِلاله شيءٌ أخضر.انظر:مقاييس اللغة١٧/٣(ش هـ ب).
(٦٥٣) انظر هذا كله في : الخصائص ٣٦٤/١-٣٦٧.
(٦٥٤) انظر: اختلاف القراء في اللام والنون صـ٦٤-٦٥ ، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ١١٩.

وقد يجوز إنكار الخليل- مع ما ذكرناه، إنما هو لتكرار حرف الحلق في (فارفنعا) ، مع استنكارهم ذلك(٦٥٥).

ويترتب على هذا التشابه والتقارب غير الزيادة أيضا إبدال حروف العلة من النون، والعكس، كما في إبدال الألف من التنوين عند الوقف في نحو:(رأيت محمدا)، وإنما أبدل منه الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنة والزيادة كحروف العلة،فإبدال الألف من النون المنطوقة في حالة الوقف على المنصوب، تكون فيها الألف عوضاً من التنوين ، لا غير(٦٥٦).

وكذا من النون الخفيفة لمضارعتها التنوين؛ لأنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم، فتبدل ألفا، ألا ترى أنهما من حروف المعاني، ومحلهما آخر الكلمة، وهى خفيفة ضعيفة ، وقبلها فتحة ، فأُبدل منها الألف ، كما أُبدل من التنوين،ومنه قول الشاعر:

..... ∴ **ولا تَعْ بُدِ ال شَّيطانَ ، واللهَ فاعْ بُدا(٦٥٧)**

أراد : والله فاعبُدَنّ ، فقلبَ النونَ الخفيفة ألفا(٦٥٨).

وكذا (إذن) التي للجزاء، فإن نونه -وإن كانت غير زائدة- تبدل ألفاً في الوقف؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولا يلزم ذلك في(أنْ، لنْ، عنْ) ؛ لأن البدل في (إذن) إنما كان مع ما ذكرنا من سكونها وانفتاح ما قبلها ؛ لأجل مشابهتها الاسم والفعل، ألا ترى أنها تلغى في نحو: (أنا إذن أكرمك) ، كما يلغى الفعل في قولهم:

---

(٦٥٥) انظر: الخصائص١/٣٦٧.

(٦٥٦) انظر: شرح الملوكي صـ٤١٥-٤١٦.

(٦٥٧) عجز بيت من الطويل للأعشى ميمون ، و روى عجزه : وإياك والميتات لا تقربنها ، وهو مخالف لما في الديوان . انظر الديوان صـ٤٦. ويُنظر هذا البيت في: الأزهيّة صـ٢٧٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٠٩/٢، وشرح الملوكي صـ٤١٨، وشرح المفصّل٣٩/٩، ومغني اللبيب صـ ٤٨٦.

(٦٥٨) انظر: شرح الملوكي صـ٤١٨.

(ما كان أحسن زيدا)، والاسم في قولهم:(كان زيدٌ هو العاقل)، فلما أشبهت الاسم والفعل أُبدلت من نونها الألف في الوقف (٦٥٩).

وكما تبدل حروف العلة من النون ، فإن النون أيضاً تبدل من حروف العلة ، كما في النسب إلى نحو (صنعاء،وبهراء)، فقد قالت العرب :(صنعانيّ، وبهرانيّ)، والقياس : (صنعاويّ ، وبهراويّ)(٦٦٠).

وهو إبدال ، وإن كان شاذاً، لكنه يمثل دليل على صحة التبادل بين أحرف العلة والنون في الموقع.

وللعلماء في تفسير هذا البدل مذهبان:

الأول: **أن تكون الهمزة في (صنعاء) ونحوها أبدلت واواً ، فقيل : (صنعاويّ)، كما يقال في (حمراء):(حمراويّ)،ثم أبدلت النون من الواو المبدلة من الهمزة**(٦٦١).

الثاني: **أن تكون الهمزة في (صنعاء) ونحوها أبدلت نوناً عند النسب مباشرةً ، وقد نقل ابن جني إجازته عن الفارسي، واحتجّ ابن جني في إجازة ذلك بأن للنون شبهاً كبيراً بحروف اللين، ولما كانت الهمزة قد قُلبت إلى كل واحدة من الألف والواو والياء، قلبوها أيضا إلى الحرف الذي ضارعهن ، وهو النون ؛ للتصرف والاتساع**(٦٦٢).

والأرجح المذهب الأول ،وهو مذهب سيبويه(٦٦٣)**،والفارسي**(٦٦٤)**،واختاره ابن جني**(٦٦٥)**، والزمخشري**(٦٦٦)**، وابن يعيش**(٦٦٧)**،والرضي**(٦٦٨).

---

(٦٥٩) انظر: شرح الملوكي صـ٤٢١.
(٦٦٠) انظر: المقتضب ٣٣٥/٣ ، والمنصف١٥٨/١ ، وشرح الملوكي صـ٤٧٣-٤٧٤.
(٦٦١) انظر: شرح الشافية للرضي٢١٨/٣.
(٦٦٢) انظر: البغداديات صـ١٥٠-١٥٢، والمنصف١٥٨/١-١٥٩ .
(٦٦٣)نسبه إليه الرضي في شرح الشافية ٢١٨/٣ ،ولم أقف عليه في الكتاب.
(٦٦٤) انظر: البغداديات ١٥٠-١٥٢ ، والمنصف١٥٨/١ ، وشرح الملوكي صـ٤٧٣.
(٦٦٥) انظر: المنصف١٥٩/١.
(٦٦٦) انظر: المفصل صـ٥١٢ ،وشرح ابن يعيش٣٦/١٠.
(٦٦٧) انظر: شرح المفصل٣٦/١٠.
(٦٦٨) انظر: شرح الشافية للرضي٢١٨/٣.

إذ لا تقارب بين الهمزة والنون فتُبدل منها؛ لأن النون من الفم ، والهمزة من أقصى الحلق، وإنما النون تقارب الواو في المخرج فتُبدل منها، كما أُبدلت الواو من النون في قوله تعالى: " وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ " (٦٦٩).

ونظرا لما بين النون وحروف العلة من تقارب وتشابه – سبق ذكره– دخلها الحذف،كما يدخل حروف العلة، سواء أكان الحذف استحساناً واستخفافا لكثرة الاستعمال، كحذف نون مضارع (كان)المجزوم ، يقال : (لم يك) ، ألا ترى أن النون حذفت في نحو(لم يك)،كما حذفت الألف في نحو "لم أُبَل"(٦٧٠).

وهذا الحذف خاص بالنون الساكنة ؛لما بينها وبين حروف العلة من الشبه المذكور آنفًا، أما إذا تحرّكت النون لم تحذف ؛ لأنها أنما حذفت لمشابهتها الياء والواو في السكون ، فإذا تحرّكت خرجت من شبه حروف اللين(٦٧١)**،ألا ترى أنها لم تحذف في نحو" لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا "**(٦٧٢) **؛ لزوال مشابهة الياء عنها بتحركها.**

إلا في ضرورة الشعر ، فقد ورد حذفها مع تحرّكها ، كما في قول الشاعر:

(لم يَكُ ا لحَقُّ سِوَى أَن هَا جَهُ ∴ ..... (٦٧٣)

وَقَوله :

(فَإِن لم تَكُ الْ مرْآة أ بدت وَ سَامةً ∴ ... .(٦٧٤)

أو كان الحذف لالتقاء الساكنين، كما في قول الشاعر:

---

(٦٦٩)"من الآية٢١ من سورة غافر ، و انظر : شرح الملوكي صـ٤٧٣-٤٧٤.

(٦٧٠)أَمَّا: لَم أَبَلْ ، فحقهُ أَنْ تقولَ فيه: لم أُبالِ ، كَما تقولُ : لَم أرامِ يَا هذَا ، فحُذفتِ الأَلفُ لغيرِ شيءٍ أَوجبَ ذلكَ، إلا ما يؤثرونَهُ مِنَ الحذفِ في بعضِ ما يكثُر استعمالُه ، وليسَ هذَا مما يُقاسُ عليهِ. انظر: المقتضب١٦٧/٣، الأصول في النحو لابن السراج٣٤٣/٣.

(٦٧١) انظر: الكتاب١٨٤/٤ ، و المسائل العضديات صـ١٢٤ ،والمنصف٢٢٨/٢-٢٢٩.

(٦٧٢)سورة البينة من الآية : ١.

(٦٧٣) صدر بيت من الرمل ، وعجزه : رَسْمُ دَار قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ، وهو لابن عرفطة في خزانة الأدب ٣٠٤/٩-٣٠٥، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١ ، وسر الصناعة ٤٤٠/٢، والمنصف٢٢٨/٢.

(٦٧٤)صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله: فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم ، وقائله: الخنجر بن صخر الأسدي، وهو من شواهد: والمقتضب: ٣/ ١٦٧، والإنصاف: ١/ ٤٢٢، والتصريح: ١/ ١٩٦.

..... ∴ ولاك ا سْقِنِي إِن كَانَ ماؤك ذَا فَ ضل[٦٧٥]

أراد: (ولكن اسقني).فحذَفَ النون من (لكنْ) لاجتماع الساكنين ضرورةً لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن تكسر لالتقاء الساكنين، شبّهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، نحو : (يغز العدو، ويقض الحق، ويخش الله)[٦٧٦].

و الحال نفسه في التنوين ، فيُحذف كما تُحذف النون لالتقاء الساكنين، كما في قوله تعالى:"وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ"[٦٧٧]**- بحذف تنوين (عزير)- وجاز حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ لأنه مشبّهٌ بحروف اللين**[٦٧٨].

*** ومما يلحق بالمشابهة الصوتية – غير ما ذُكر- مشابهة ألف التأنيث المقصورة الزائدة ، كـ(حبلى، وذكرى) للألف المقصورة المنقلبة عن أصل ، والأصلية ، والتي للإلحاق ، كـ(ملهى، وحتّى ، وأرطى)، من حيث :**

إن مخرجها واحد، وأنها تشترك في جميع الصفات، وأنها تقع في نهاية الكلمة ،وأن الكلمات فيها معها رباعية، وأنها تجوز إمالتها، وأنها تبدل ياءً في حالة جمعها جمع سلامة لمؤنث، أو تأنيثها ، تقول:(حبلى : حبليات ، وحبليان. وملهى : ملهيان ، وملهيات) [٦٧٩].

وبناء على هذه الأوجه من التشابه والتقارب جاز إبدال الألف المقصورة الزائدة عند النسب واواً ، فيقال : (حبلويّ، وذكرويّ).

مع أن الأشهر في النسبة إلى ما آخره ألف التأنيث المقصورة مما ثانيه ساكن أن تحذف من المنسوب مثلما تحذف هاء التأنيث ، فتقول (حبلىّ، وذكرىّ)؛ لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة ،فالأولى بها الحذف، فرقاً بين الزائدة الصرفة

---

(٦٧٥) سبق تخريجه صـ....
(٦٧٦) انظر : تحصيل عين الذهب للأعلم صـ٦١،٦٠.
(٦٧٧) سورة التوبة من الآية٣٠.
(٦٧٨) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٠١/١.
(٦٧٩) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري٥٩٢/٢ ، و المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ ١٢٣.

والأصلية أَو التي كالأصلية، غير أن من العرب من يبدلها واواً عند النسب ، فيقال : (حبلويّ، وذكرويّ).

وقد سوّغ ذلك شبه ألف التأنيث في هذه الكلمات بالألف الأصلية ،والمنقلبة عن أصل ، والتي للإلحاق ، مما يكون على أربعة أحرف؛ لأن النسبة إلى تلك الكلمات الرباعية تكون بقلب الألف واوا قياساً مطرداً،فيقال: (ملهويّ ، وحتّويّ ، وأرطويّ).

وتُشَبّهُ أيضا بأَلف التأْنيث الممدودة، فتزيد قبلها أَلفاً آخر، وتَقْلِبُ أَلف التأْنيث واواً ، فتقول: (حُبْلاَوِيٌّ ، ودُنْيَاوِيٌّ) ، كـ(صَحْرَاوِيٍّ).

وكما جاز تشبيه أَلف التأْنيث بالمنقلبة والأصلية والتي للإلحاق في القلب واواً ، جاز تشبيه المنقلبة والأصلية والتي للإلحاق بأَلف التأْنيث المقصورة في الحذف، فتقول:(مَلْهِيٌّ ، وحَتِّيٌّ، وَأَرْطِيٌّ)،وبأَلف التأَنيث الممدودة في زيادة ألف آخر، تقول: (مَلْهَاوِيٌّ ، وحتَّاوي ، وأَرْطاوي)[٦٨٠].

ثانيا : المشابهة في الصيغ

إن من يتأمل الصيغ العربية يجدها قد اختلفت في هيئتها ومبانيها لاختلاف دلالاتها، فلولا اختلاف الحركات والسكونات في مبانيها لالتبس بعضها ببعض، واختلطت معانيها، فلم يُدْرَ أيُّها يدلّ على الماضي، وأيُّها يدلّ على الحاضر أو المستقبل، كما لا يمكن للقارئ أن يميّز بين ما يدلّ على الفاعل وما يدلّ على المفعول وما إلى ذلك.

غير أن هذه الصيغ وإن تباعدت في هيئتها نجد أن رباطًا يربط بينها ، فبينها قرابات وصلات في الاستعمال العربي، مثل القرابة بالتقابل على سبيل التضاد، أو قرابة المشابهة في الوزن، أو في حرف ، أو في معنى من المعاني .

وفيما يلي دراسة بعض النماذج لبيان أوجه هذا التقارب والتشابه ، وأثر ذلك في الأحكام الصرفية والاستعمال العربي:

---

(٦٨٠) انظر : شرح الشافية للرضي٢/٤٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/١٤٥١ ، وشرح ابن عقيل٤/١٥٤.

أولا: المشابهة بين الصفات.

أ- مشابهة (فعولة) (فعيلة).

بين صيغتي (فعولة ، وفعيلة) تشابهٌ وتقاربٌ، وقد رصد النحويون مظاهر هذا التشابه والتقارب، منها(٦٨١):

– أن كل واحدة منهما ثلاثية ، وذلك دون اعتداد بالمد فيها.

– أن ثالث كل واحد منها حرف مدّ ، يجري مجري صاحبه ، وهما الياء والواو.وهما نظيران من عدة أوجه ، فبينهما قُرْبٌ ونَسَبٌ ، حتى قيل: إنهما اختان، بمنزلة ما تدانت مخارجه من الحروف ، كالدال، والتاء، والطاء، والذال ، والظاء(٦٨٢)....

ألا ترى أنهما يقعان في القصيدة الواحدة ردفين(٦٨٣)، كقول امرئ القيس:

قد أ شْهَدُ ال غارةَ ال شَّعْواء تَحْمِ لُني ∴ جَرْداء مَعْرُوَ قُةَ اللَّ حْيْنُ سُرْحُوبُ

ثم قال فيها:

كا لدلو بُ تَّتْ عُرا ها و هيْ مُثْقَ لة ∴ وخاند ها وَذَمٌ مِنْ هَا وتَكْر يبُ(٦٨٤)

فقد عاقب بين الواو والياء ردفين في قصيدة واحدة(٦٨٥).

والياء تكون ضميرًا وعَلَم تأنيث ،كما أن الواو تكون ضميرًا وعَلَم تذكير(٦٨٦).

كما أنهما يتبادلان ، فالياء تبدل من الواو كثيراً ، كما في (لَيّ ،وطَيّ، وشَيّ) والأصل:(لَوْيٌ ، وطَوْيٌ ، وشَوْيٌ) (٦٨٧).

– أن في كل واحدة من (فعولة ، وفعيلة) تاء التأنيث.

---

(٦٨١) انظر : الخصائص ١١٦/١ ، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ٢٦٧.

(٦٨٢) انظر : سر صناعة الإعراب٢٠،٢١/١.

(٦٨٣)الردف: حرف مد يكون قبل الروي سواء أكان هذا الروي ساكنًا أم متحركًا. انظر : علم العروض والقافية د/ عبد العزيز عتيق صـ ١٥٥.

(٦٨٤)البيتان من البسيط في ديوانه صـ ٨٠.

(٦٨٥) انظر : مختصر القوافي صـ٢٥-٢٦ ،والخصائص٨٤/١، ١١٥، ٢٣/٣.

(٦٨٦) انظر : المحتسب٤٢/١.

(٦٨٧) انظر : الممتع الكبير في التصريف٤٣٧/١.

– أن مذكرهما (فعولاً ، وفعيلاً) يتواردان على المعنى الواحد ، كـ (أثوم وأثيم ، ورحوم ورحيم ، ونَهىّ عن الشيء ونُهوّ) (٦٨٨).

ما يترتب على المشابهة بينهما من أحكام.

وبناء على هذا التشابه والتقارب بين الصيغتين أجرى النحاة (فعولة) في النسب مجرى (فعيلة) فيما يعرض لها من تغييرات في النسب ،وهي:

١– حذف تاء التأنيث وجوباً؛حتى لا تجتمع مع ياء النسب.

والعلة في هذا الحذف أنهما– أعني ياء النسب وتاء التأنيث– في حكم المثلين لما بينهما من تناظر ، من حيث :

إنهما يقعان فرقا بين الواحد والجمع، كما في (تمرة، وتمر، وعربيّ وعرب)، كما أنهما يكونان للمبالغة في الوصف نحو (أحمريّ ، ودواريّ)، والتاء نحو (علّامة ، ونسّابة)، كما أنهم ينقلان مدخولهما من الأصل إلى الفرع، فياء النسب تنقل مدخولها من الاسم إلى الصفة ، والتاء تنقل مدخولها من التذكير إلى التأنيث، كما أن الياء تصير حرف الإعراب فيما دخلت عليه، وكذا التاء.

فلما ناظرت الياء والتاء من هذه الوجوه حذفت التاء لدخول الياء عليها، حتى لا يجتمعا وهما في حكم المثلين، أضف إلى ذلك أنها لو لم تحذف لوقعت حشواً، وهذا لا يجوز كما أنك لو أثبتها ثم أنثت المنسوب لَلَزِمك الجمع بين تائين، نحو: (مكتية) في تأنيث المنسوب إلى مكّة– وهذا لا يجوز، كما أنها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضمّ إلى اسم لحذفت الثاني(٦٨٩).

٢– حذف حرف العلة في (فَعيلة)؛ طلباً للتخفيف، وتأنيس التغيير لحذف تاء التأنيث ، والحذف يأنس بالحذف، ولذا حذفت وجوباً دون (فَعِيل ، وفُعَيْل) ، فليس فيه إلا سبب واحد وهو التخفيف، فلذا لم يلزمه الحذف(٦٩٠).

---

(٦٨٨) انظر: الخصائص ١١٦/١ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة صـ٥٦٣، وأوجه التنظير عند ابن جنى٢٦٧.

(٦٨٩) انظر تلك العلل في: أسرار العربيةصـ٢٥٨، واللباب ١٤٥/٢-١٤٦ ، وشرح المفصل ١٤٢/٥.

(٦٩٠) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٦/١.

٣- فتح عين الكلمة، فيقال في النسب إلى :حنيفة : حَنَفيّ ، بفتح عين الكلمة، وإن كان الأصل هو الكسر، إلا أنهم قلبوا الكسرة فتحة ؛ طلباً للتخفيف، كما قالوا في النسب إلى (نَمِر ، وشَقِر): (نَمَريّ ، وشَقَريّ) - بالفتح طلباً للتخفيف - ألا ترى أنهم لو قالوا: (نَمِريّ ، وشَقِريّ) -بالكسر-؛ لأدى ذلك إلى توالى كسرتين بعدهما ياء مشددة ،وذلك مستثقل، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة(٦٩١) .

تلك أحكام النسب إلى (فَعيلة) ، وهذه التغييرات الثلاثة تعتريها باطراد إلا في حالتين:

- إذا كانت معتلة العين ،كما في:(حويزة، وطويلة).

- وإذا كانت مضاعفة ،كما في:(شديدة ، وجليلة).

ففي هاتين الحالتين تحذف تاء التأنيث فقط ، فينسب إليه على لفظه ، فيقال :(حويزيّ، وطويليّ، وشديديّ، وجليليّ) بإثبات الياء ؛ إذ لو حُذفت الياء لأدىّ ذلك إلى ما هو أبلغ منه في الثقل، إذ لو حذفت من المعتل ثم تحركت العين لقلبت الواو ألفاً في (طويلة ، وحويزة)، فيُكره هذا. كما يُكره لو حُذفت في المضاعف ؛ لِمَا فيه من الثقل بتوالي المثلين .

وإذا كان الياء تحذف للتخفيف ، فلمّا آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل أو إلى إعلال الحرف احتُمل ثقله، وأُقرّ على حاله(٦٩٢).

و(فَعولة) تحمل على (فَعيلة) في جميع هذه التفصيلات ؛ لقوة المشابهة بينهما كما سبق، حتى كأنهما أختان من أصل واحد، فتحذف منها تاء التأنيث ، والواو، وتفتح العين، فيقال في النسب إلى (حمولة ، وركوبة): (حمَليّ وركَبيّ)، كما قالوا في النسب إلى (حنيفة ، وطبيعة) : (حنَفيّ ، وطبَعيّ) (٦٩٣).

إلا في حالتين-كما في (فعيلة) -:إذا كانت معتلة ، كما في (قوولة) ، أو مضاعفة ، كما في (حَرُورة) ، فلا تحذف الياء ؛ إجراء لها مجرى (فعيلة) (٦٩٤).

---

(٦٩١) انظر: أسرار العربية صـ٢٥٩-٢٦٠.
(٦٩٢) انظر: الكتاب ٣٣٩/٣، وشرح المفصل ١٤٦/٥ ، وشرح الشافية ٢٥/٢-٢٦.
(٦٩٣) انظر: الخصائص ١١٦/١ وشرح الشافية ٢٤/٢.
(٦٩٤) انظر: شرح الشافية ٢٥/٢.

وعمدتهم في ذلك أن العرب قالت في النسب إلى (شنوءة) : (شنئيّ) ، وعلى الرغم من أنه لم يرد إلا هذا الحرف ، لكنّ سيبويه يجعله قياساً مطرداً في كل ما كان على (فعولة) قياساً على (شنوءة) (٦٩٥).

فإن قيل :كيف يجعله قياساً مطرداً، ولم يأت منه إلا حرف واحد ، وهم يقيسون على الأكثر؟

قيل: لأنه جميع ما جاء، كما أنه لما قَبِله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره ، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فلم يرض له بهذا القدر من القوة ، حتى يجعل أصلاً يُرَدّ إليه، ويحمل غيره عليه(٦٩٦).

وسبب جواز هذه النسبة إلى (شنوءة) رغم قلّة ورودها ، أنهم أجروا (فعولة) مع قلّة المرويّ منها مجرى (فعيلة) كثيرة المرويّ منها ؛ لما بينهما من التشابه الذي أشرت إليه فيما سبق، بل أصبح ذلك قياساً مطرداً في (فعولة) كما يرى سيبويه والجمهور(٦٩٧).

وقد اعترض المبرد على من يقول بقياسية هذه النسبة، ووصفها بالشذوذ ، وأن قول العرب في النسب إلى (شنوءة : شنئيّ) شاذ ، لا يجوز القياس عليه(٦٩٨).

وعليه ، فينسب إلي ما كان على (فعولة) على لفظها بدون حذف الواو ، فيقال : (حلوبيّ وركوبيّ)،فلا تعامل معاملة (فعيلة).

محتجًا بأن العرب فرّقت بين الواو والياء عند النسب ألا ترى أن ما كان على (فَعيل) يُغيَّر في النسب ،كقولهم في (عَدِيّ):(عدويّ)، وما كان على (فعول) لا يُغَيّر ،كقولهم في (عدوّ): (عدويّ) ،فقد أقروا الواو على حالها ، وغيّروا الياء بقلبها واواً، حتى في أبعاضها وهى الحركات، ألا ترى أن (فعِل) –بكسر العين– تُغيّر عند النسب

---

(٦٩٥) انظر: الكتاب ٣٣٩/٣-٣٤٥، والخصائص ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩٤٦/٤.

(٦٩٦) انظر: الخصائص١١٧/١.

(٦٩٧) انظر: الكتاب ٣٣٩/٣-٣٤٥، وقد نسبه إلى سيبويه والجمهور الشيخُ خالد في التصريح٣٣١/٢.

(٦٩٨) انظر: الانتصار لابن ولاد صـ٢٠٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢٣/٢ ، وما ذهب إليه المبرد هو مذهب الأخفش ، كما في توضيح المقاصد ١٤٥٦/٥، والجرمي ، كما في الارتشاف ٦١٤/٢.

بفتح عينها، كقولهم في (نمِر): (نَمَريّ)، في حين أن (فعُل) –بضم العين– لا تُغيّر عند النسب ،كقولهم في (سمُر :سمُريّ)، فلما كانت الواو تخالف الياء في (فعول، وفَعيل) ، والضمة تخالف الكسرة في (فعُل وفعِل) عند النسب ، وجب أن تخالف الواو الياء أيضاً في (فعولة ، وفَعيلة) (٦٩٩).

وقول المبرد وإن كان قوياً متيناً من جهة القياس ، إلا أن مذهب سيبويه أقوى من جهة السماع(٧٠٠)، كما أن مذهب المبرد أُبطل من أمور:

– أن المقارنة بين الواو والياء والضمة والكسرة لا تسوغ هنا ، من قِبَل أن الواو أثقل من الضمة ، ولذلك حُذف الثقيل وهو الواو ، وبقى الخفيف وهو الضمة في (سمُريّ) فاحتجاجه ببقاء الضمة في (فعُل) عند النسب إليها على وجوب الواو في (فعولة) مردودٌ بأن الواو أثقل من الضمة فالحذف بها أولى.

واحتجاجه ببقاء الواو والياء في (فَعول ، وفَعيل) لا ينطبق على (فَعولة ، وفَعيلة) ؛ لأن هذا الحذف إنما لزمهما ؛ لأن آخرهما تاء التأنيث ، وليست (فعول وفعيل) مختومة بالتاء ، فالقياس بينهما قياس مع الفارق، كما أن سيبويه حكى عن العرب قولهم في (شنوءة):(شنئيّ)،ولم يدّع أنه استنبط ذلك وقاسه ، وقول المبرد :إن شنيئاً شاذ باطلٌ؛ لأنه إنما ينبغى أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى (فعولة) بإثبات الواو إلا في(شنوءة) (٧٠١).

لذا كان مذهب سيبويه أقوى وآخذ في الاعتبار ؛ لقوته من جهة السماع، ولقوة المشابهة بين (فَعولة ، وفَعيلة)، فلا مانع من إجرائها في النسب مجرى (فعيلة) ،لاسيّما أن هناك سماعاً عن العرب يرجحه ، حتى وإن كان قليلاً، لكنه جميع ما ورد في الباب ، وعليه فلا مانع من جعله قياساً مطرداً مع قلته لعدم وجود ما ينقضه، ولله درّ ابن جني حينما عنون له بقوله: " باب جواز القياس على ما يقلّ، ورفْضه فيما هو أكثر منه(٧٠٢).

---

(٦٩٩) انظر:المقتضب٣/١٤٠، والانتصار صـ٢٠٩ -٢١٠ ، وشرح المفصل٥/١٤٦-١٤٧.
(٧٠٠) انظر:شرح المفصل٥/١٤٧.
(٧٠١) انظر:شرح الجمل لابن عصفور ٣١٨/٢.
(٧٠٢) انظر:الخصائص١/١١٥-١١٦.

ب-التشابه بين (فعال) -مثلثة الفاء- و(فَعيل).

أشار سيبويه إلى تآخى هذه الصيغ في قوله: " وأما ما كان فعيلاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ وفُعالٍ ، لم تجيء الياء التي في (فعيلٍ) لتلحق بناتٍ الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (فَعالٍ ، وفُعالٍ) لذلك، وهو بعدُ في الزنة والتحريك والسكون مثلهما ، فهن أخواتٌ" (٧٠٣).

وكذا أشار ابن جنيّ إلى هذه الأخوة في قوله: "فَعال أخت فعيل"(٧٠٤).

ويلاحظ أن سيبويه أشرك (فُعالاً) – بضم الفاء– مع (فَعالٍ) في المشابهة بـ(فعيل)، أما ابن جنيّ فقصر الحديث على (فَعال)– بفتح الفاء– في التشابه مع (فعيل).

وعلى كل حالٍ فقد ساقتني عبارتهما إلى تقصّى أوجه التشابه والتقارب بينهما، وأثر هذه المشابهة، وفيما يلي بيان ذلك:

إذا نظرنا إلى نص سيبويه السابق الذكر نجد أنه ذكر وجهين لهذا التشابه ، هما:

١– المشابهة في السكون ومطلق الحركة.

٢– المشابهة في أن الزيادة فيهما ليست للإلحاق.

أما عن الوجه الأول ، فمراده : أن الصيغتين يجريان مجرى واحدا في الحركات المطلقة والسكونات ، فـ(فعيل) يقابل (فعال)– مثلثة الفاء– في الحركات والسكونات ، كتلك المشابهة اللفظية بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، إلا أن المشابهة هنا في مطلق الحركة ، وليس في نوع الحركة ، بدليل أن (فعالا) وإن شابهت (فعيلا) في فتح أولهما، إلا أن (فعالا) –بالضم –التي أشركها سيبويه مبدوءة بضمة ، فليس المراد المشابهة في حركة بعينها ، وإنما المراد المشابهة في مطلق التحريك.

---

(٧٠٣) انظر:الكتاب٣/٦٠٢-٦٠٤.

(٧٠٤) انظر:المحتسب٢/٣١٧.

وأما عن الوجه الثاني ، فهو المشابهة في أن الزيادة فيهما –وهو حرف المدّ في كليهما – لم تأتِ للإلحاق[٧٠٥]، وقد أشار إلى ذلك الفارسي أيضاً ، فعنون الباب الوارد فيه هذا بقوله: تكسير ما كان على أربعة أحرف ، ثالثة حرف مدّ ، لغير الإلحاق[٧٠٦].

ويمكن أن تضاف أوجه أخرى على ما ذكره سيبويه:

– تعاقب (فَعال ، وفعيل) على المعنى الواحد ، نحو: (كَليب وكِلاب، وعَبيدٍ وعِباد، وطَسيس وطِساس) [٧٠٧].

– أن كل واحدة منهما ثلاثية الأصل.

– أنّ قبل اللام فيهما حرف مدّ الألف في (فعال) ، والياء في (فعيل)،وبين الألف والياء تقارب وتناظر، فكلاهما حرف علة، وإن كان بين حروف العلة جميعها نسب وتقارب، إلا أن الياء بالألف أشبه من الواو، وإليه أقرب[٧٠٨].

وما أكثر إشارات النحاة في ذلك من قولهم :" الياء أخت الألف"[٧٠٩] .وقولهم : "والألف قريبة الشبه من الياء"[٧١٠] ، وهم يقصدون قرب المخرج.

حتى في الإعراب ، فالجر أقرب إلى النصب من الرفع، وعلَم الجر الكسرة وهى بعض الياء ،وعلَم النصب الفتحة وهى بعض الألف.

وكذا علَم التصغير ياء ساكنة قبلها فتحة، وعلَم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، وبعد ياء التحقير حرف مكسور ، كما أن بعد ألف التكسير حرف مكسور، وتشبيههم ياء التصغير بألف التكسير يدل على قرب الياء إلى الألف من الواو[٧١١].

---

(٧٠٥) انظر:شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي٣٣٣/٤.
(٧٠٦) انظر:التكملة صـ٤٤٤.
(٧٠٧) انظر: الخصائص٩٤/٢-٩٥، والمحتسب٣١٧/٢ .
(٧٠٨) انظر:الخصائص٩٧/٢ ، والمنصف٢/ ٨٧، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ٢٧٣.
(٧٠٩) انظر:الأصول في النحو٢٣٤/٣،وسر صناعة الإعراب٥٨٢/٢.
(٧١٠) انظر:المنصف شرح كتاب التصريف٣٤٢/١.
(٧١١) انظر:كتاب الشعر١٥٤/١ ، وسر الصناعة٥٨٢/٢ ، والمنصف٨٨/٢.

أثر هذا التشابه

ترتب على هذا التقارب والتشابه بين (فَعال–مثلثة الفاء– وفعيل) من الأحكام الصرفية ما يلي:

١-جريان تلك الصيغ مجرى واحداً في الجمع.

فما كان على (فِعال)– بكسر الفاء– يجمع جمع قلة على (أفعِلة) ، ويجمع جمع كثرة على (فُعُل)،كـ(حمار ، وأحمرة ، وحُمُر)، وكذا ما كان على (فَعال)–بفتح الفاء– كـ (زمان ، وأزمنة ، وزُمُن)، و(قَذال ، وأقذلة ، وقُذُل)؛ لأنَّه مثله في الزيادة والتحريك والسكون، إلا أن أوله مفتوح،وكذا ما كان على (فُعال)–بضم الفاء– فتعامل معاملتهما في القلّة ، فيقال :(غراب، وأغربة) ، إلا أنه يجمع كثرة على (فِعلان) كـ(غربان ، وغلمان) .

وكذا (فَعيل)– اسماً – فإنها بمنزلة (فعال)– مثلثة الفاء–فتجمع في القلة على (أفعلة)،كـ(رغيف وأرغفة)، وعلى (فُعُل ، وفُعلان) كـ(كثيب وكثبان، ورغيف ، و رغفان).

وهذا في المذكر ، أما (فعيل ، وفِعال) في المؤنث ، فيجمع على (أفعُل) كـ(يمين وأيمُن، وذراع وأذرُع) ، كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث.[٧١٢]

٢– جواز تكسير (فِعال) على (فِعال)،وذلك نحو:(ناقة هجان ونوق هجان، ودرع دلاص وأدرُع دلاص)، كما تكسّر (فعيل) وصفاً على (فِعال)، كـ(شريف وشِراف ، وكريم وكِرام).

وعذرها–كما يعبّر ابن جني– في ذلك أن فعيلًا أخت فِعال، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتقبا أيضًا على المعنى الواحد نحو: (كليب وكلاب، وعبيدٍ وعباد، وطَسيس وطِساس)[٧١٣].

فيكون الجمع والمفرد بلفظ واحد، فقد اتفقا لفظاً واختلفا معنى، وهذا غوْرٌ من العربية بطينٌ، وله نظائر كثيرة ، وفيه صنعة لطيفة، وقد عقد له ابن جني بابا رائعا (سماه في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكنات) ،ولم

(٧١٢) انظر:الكتاب٣/٦٠١-٦٠٤،والتكملةصـ٤٤٤،وشرح الكافية الشافية٤/١٨٢٣.
(٧١٣) انظر: المحتسب٢/٣١٧ ، والخصائص٢/٥٩-٩٦ ، وشرح الشافية ٢/١٣٥.

يكن غرضه ذكر المشترك اللفظي،كما ذكَر اللغويون في كتبهم ، فقد تناهبته أقوالهم وأحاطت بحقيقته أغراضهم ، بل غرضه ذكْر مثل هذه الدقائق المتعلقة ببنية الكلمة وهذا ما أشار إليه في مقدمة هذا الباب(٧١٤).

وبناء على ذلك حمل ابن جني لفظ (إمام) في قوله تعالى :"وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً "(٧١٥) ، على أنه جمع (إمام) ، وليس مفردا ، وكذا خرّج عليه قراءة : "أَوْ مِن وَرَاء جدارٍ"(٧١٦) ، على أنه جمع تكسير لـ(جدار)، فيكون ألف (جدار) في الواحد كألف (كتاب ، وحساب) ، وفي الجماعة كألف (ظِراف ، وكِرام) ، فكما أن ألف المفرد ليست كألف الجمع، كذلك تختلف الحركات في التقدير بين المفرد والجمع، حتى وإن اتحدّت شكلاً(٧١٧).

٣- جمع (فَعال) على (فُعَلاء) كـ(فعيل) وصفًا، وذلك إذا صيغ (فَعال) للدلالة على الصفة الثابتة، فيكون بذلك مشابهًا لـ(فعيل) ويُعطى حكمه ، فيجمع على (فُعَلاء) المطَّرِد جمعا لـ(فعيل) في وصف المذكر العاقل بمعنى فاعل ، كـ(ناظر ونظراء ، وشاعر وشعراء) ، فإذا دلّت فَعال على سجية مدح أو ذمّ شابهت (فعيلا) ، فأعطيت حكمها في الجمع ، قالوا في جمع (جبان) : (جُبَناء)، وقد كان الأصل في (فَعال) أن يجمع بالواو والنون ، فيقال : (جبانون) ، لكنه لما شابه (فعيلا) في الصفة والزنة والزيادة ، ساغ هذا الجمع(٧١٨).

قال سيبويه :" وتقول: رجلٌ جبانٌ وقومٌ جبناء، شبهوه بـ(فعيلٍ)؛ لأنه مثله في الصفة والزنة والزيادة"(٧١٩).

وهكذا رأينا كيف تترتب الأحكام الصرفية على التشابه والتقارب بين تلك الصيغ وغيرها، وكتب الصرف ملأى بإشارات الصرفيين إلى ذلك .

---

(٧١٤) انظر: الخصائص٢/٥٩-٩٦ .
(٧١٥)سورة الفرقان من الآية٧٤.
(٧١٦) القراءة في المحتسب٢/٣١٧ .
(٧١٧) انظر: المحتسب٢/٣١٧ ، والارتشاف١/٤٣٢.
(٧١٨) انظر: شرح الشافية٢/١٣٥، والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ١٩٥.
(٧١٩)الكتاب٣/٦٣٩.

من ذلك : ما أشار إليه سيبويه من إجراء (فيعِل) مجرى (فاعل) في جمع السلامة والتكسير ، فيقال: (ميّت وميّتون) ،و(خيّر وأخيار)، كما يقال: (كاتب وكاتبون ، وشاهد وأشهاد).

وكذا يكسران على (فِعال) ، فيقال:(خيّر وخيار، وكيّس وكياس) ، كما قالوا: (صائم وصيام ، وقائم ، وقيام).

وفي هذا يقول:"وأما فيعلٌ فبمنزلة فعّالٍ، نحو: قيّمٍ وسيّدٍ وبيّع، يقولون للمذكر:بيّعون ، وللمؤنث: بيّعاتٌ، إلا أنهم قالوا: ميّتٌ وأمواتٌ، شبهوا فيعلاً بفاعلٍ حين قالوا: شاهدٌ وأشهادٌ..."(٧٢٠).

ووجه التشابه بينهما أنّ في كل منهما زيادة ثانية، وأن الزيادة في (فيعِل) ياء وفي (فاعل) ألف، والياء أخت الألف، والتطابق بينهما في الحركات والسكونات، كما أن اللام تلي العين فيهما جميعا، كما أنهما يتعاقبان على المعنى الواحد ، فيقال : رجل سائد وسيّد ، وبائع وبيّع ، وصائم وصيّم، وأن العين المعتلة فيهما قد تحذف ، فيقال : (ميْت، وهيْن) بالتخفيف بحذف العين ، كما يقال : (شاك ، وهار) في : (شائك ، وهائر)، بحذف العين(٧٢١).

وقد وظّف ابن جني هذا التشابه بين (فيعِل ، وفاعل) في توجيه بعض القراءات الشاذة ، كقراءة: "أولئك هم خِيار البريّة"(٧٢٢) ، على أنه جمع (خيّر)، وكذا قراءة: "أو جاء أحد منكم من غيْط" ، على أنه محذوف من (فيعِل) ،كأنه كان في الأصل (غيّط) بزنة (فيعِل) ،كـ(ميّت) ، ثم حُذفت العين تخفيفاً(٧٢٣).

وعلى هذا التوجيه لهذه القراءة يكون (فيعِل) –محذوف العين– قد ناب عن (فاعل) ، وأدّى معناه، وفي هذه النيابة دليل قويٌّ على تناظرهما ، يشهد لذلك ما

---

(٧٢٠)الكتاب٣/٦٤٢.

(٧٢١) انظر : المحتسب١/١٩٠ ، ٢/٢٥٣ ، والمنصف٢/١٦ ، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ٢٨٠.

(٧٢٢) انظر القراءة في : المحتسب٢/٣٦٩.

(٧٢٣) انظر القراءة وتوجيهها في المحتسب١/١٩٠.

قاله ابن جني:" فَبِقدر هذا القرب بينهما ما حسنت إنابة (فاعل) عن (فيعِل)، لا سيما وكأن (غَيْطًا) في اللفظ (غيّط) لقربه منه وزنًا".(٧٢٤)

ومن الملاحظات اللطيفة والتأملات الدقيقة التي ذكرها ابن جني في حديثه عن هذا التنظير من أن (فيعل) إذا وصف به المؤنث ، فالأولى تأنيثه بالتاء؛ لأنه نظير (فاعل).

و(فاعل) إن لم يكن مختصاً بالأنثى أُنّث بالتاء عند وصف المؤنث به، وعلى هذا ضعّف قراءة أبي جعفر:(بلدة ميّتاً)–بالتشديد–(٧٢٥)،مستدلاً بقوة التناظر بين (فيعل،وفاعل)، أما إذا خُفّف (فيعل)– بحذْف عينه– ووصف به المؤنث ، كما في قراءة الجماعة : (بلدة ميْتاً) ، فإنه حسنٌ غير مستنكر؛لأنه بتخفيفه يناظر المصدر في لفظه، وتذكير المصدر إذا جرى وصفاً على المؤنث ليس بمستنكر، نحو: (امرأة عدل وصدْقٌ ورضا). وتلك إشارة لطيفة منه كما ترى(٧٢٦).

كل هذا يؤكد على التناظر والتشابه بينهما وما له من أثر.

ثانيا: المشابهة بين أفعل التعجب وأفعل التفضيل

الناظر في صيغتي التعجب والتفضيل يجد أن بينهما توافقاً في كثير من الأحكام، فهما يتشابهان، ويلتقيان في نقاط كثيرة، منها:

– أن كلتا الصيغتين تتطابقان وزناً في عدد الحروف والحركات والسكونات.

– أن شروط المادة التي يصاغان منها واحدة (٧٢٧).

– وجوب تأخير مفعول كل من الصيغتين، فلا يجوز تقديم مفعول أفعل التعجب ، وكذلك (مِنْ) ومجرورها بعد أفعل التفضيل في الغالب ، إلا إذا كان مستفهماً بمجرورها (٧٢٨).

– كل واحد منهما يحمل الضمير، والضمير في كل واحد منهما لا يظهر.

---

(٧٢٤)المحتسب١/١٩٠.
(٧٢٥)من الآية ١١ من سورة الزخرف ، و انظر القراءة في : المحتسب٢/٢٥٣.
(٧٢٦) انظر المحتسب٢/٢٥٤ ، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ٢٨٥.
(٧٢٧) انظر:شرح ابن عقيل٣/١٧٤ ، وشرح الأشموني٢/٢٩٩ ، وحاشية الصبان٣/٦٣.
(٧٢٨) انظر:شرح الكافية الشافية٢/١١٣٤ ، وشرح ابن عقيل٣/١٨٢.

– كل واحد منهما لا يتغير بناؤه للدلالة على الزمان(٧٢٩) .

– التشابه من حيث الدلالة، فإن كلتا الصيغتين تتضمن معنى المبالغة، فقولنا: (محمد أقوم الناس) قريب من قولنا: (ما أقوم محمداً) من حيث المعنى، فكل واحد منها يؤتى به للزيادة والتعظيم(٧٣٠).

فقد أجرت العرب البابين (التعجب والتفضيل) في بناء الصيغتين على قانون واحد ؛ إذ كان المعنى فيها واحداً؛ لأن التعجب من الشيء يرفع ذلك الشيء إلى غاية ، لا يبلغها غير ذلك الشيء حقيقة أو مجازاً، كما أن التفضيل بين شيئين يرفع المفضَّل إلى غاية ، لا يبلغها المفضَّل عليه إن ذُكر، أو لا يبلغها غير المفضَّل بالإطلاق إن لم يُذكر المفضَّل عليه ، فجرى البابان كذلك مجرى واحدا(٧٣١).

أثر هذه المشابهة

كان لهذا التشابه والالتقاء والتقارب أثرٌ في انتقال بعض أحكام أفعل التفضيل إلى أفعل التعجب.

ومن ذلك–مثلاً– :التصغير، فهو خاص بالأسماء، لذا يدخل في أفعل التفضيل لكونها اسما، أما أفعل التعجب فجمهور البصريين على أنها فعلٌ، فحقّه ألا يصغر؛ لأن التصغير في الاسم يجرى مجرى وصفه بالصغر، فإذا قلت:(رجيل)، فكأنك قلت:(رجل حقير)، فإذا صحّ أن الوصف لا يكون في الفعل ، فالتصغير كذلك.

والدليل على أن التصغير في الاسم يجرى مجرى وصفه بالصغر أن اسم الفاعل إذا وصف لا يعمل، وأن رجلاً وما جرى مجراه لا يجمع بالواو والنون، فإذا صُغّر جُمِع بها، فتقول:(رجيلون)، وجاز ذلك لأنه جرى مجرى (رجال حقيرون) (٧٣٢).

---

(٧٢٩) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي١/١٨٠.
(٧٣٠) انظر : التبصرة والتذكرة٢/ ٨٩٤، والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ١٤١.
(٧٣١) انظر : المقاصد الشافية ٤/٥٧٢.
(٧٣٢) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/١٧٧،وعلل النحو صـ٣٢٥.

ولذا حكموا على ما جاء من تصغير فعل التعجب في قول الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلا ناً شَدَنَّ لَ نَا ∴ مِنْ هول يائكن ال ضَّال وَال سَّمُرِ(٧٣٣)

بأنه مخالف للقياس ؛ لأن الفعل لا يحقّر ، وإنما تحقّر الأسماء كما سبق، وإنه لم يسمع إلا في

(ما أملح ، وما أحسن) (٧٣٤)، غير أنه قد يجوز القياس عليه ، إذ أريد به مع التعجب التحبّب ، كما رأيت في البيت (٧٣٥)، وعليه يجوز أن تقول: (ما أُحيلاه، وما أُديناه إلى قلبي ، وما أُطيرف حديثه، وما أُظيرف مجلسه) (٧٣٦).

ثم إن البصريين ومناصريهم خرّجوا التصغير المخالف للقياس من وجهين:

أحدهما: أن التصغير هنا ليس على حدّ التصغير في الأسماء ، الذي يدخل لإفادة التحقير أو التقليل أو التقريب أو التعظيم أو التمدّح،ويتناول المصغر لفظا ومعنى . إنما هو هنا يتناول المصغر لفظاً لا معنى ؛ من حيث كان متوجّهًا إلى المصدر، وإنما رَفَضُوا ذكر المصدر ههنا ؛ لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغّروا الفعل لفظًا، ووجهوا التصغير إلى المصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله؛ لأن الفعل يقوم في الذِّكْر مقام مصدره؛ لأنه يدّل عليه بلفظه، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يَجْرِ له ذكر، قال الله تعالى:"وَلا يحْسَبَنَّ الَّذِينَ يبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيرًا لَهُمْ" (٧٣٧) ،فقوله "هو" ضمير للبخل وإن لم يكن مذكورًا؛ لدلالة "يبخلون" عليه.

---

(٧٣٣)البيت من البسيط، وهو للعرجيّ، وقيل: لكثيّر عزّة، وقيل: لمجنون ليلى، وقيل: لغيرهم.والشّاهد فيه: (أُميلح) فإنّه تصغير (أَمْلَح) ، والتّصغير من خصائص الأسماء.يُنظر هذا البيت في:الإنصاف لابن الأنباري ١٢٧/١، والتّبيين صـ ٢٩٠،وديوان المجنون صـ ١٦٨، وديوان العرجيّ صـ ١٨٣.

(٧٣٤) انظر : مغني اللبيب صـ٨٩٤.

(٧٣٥)نُقِل اطّراده عن ابن كيسان ، انظر : مغني اللبيب صـ٨٩٤ ، وحاشية الصبان٣٧/٣.

(٧٣٦) انظر : جامع الدروس العربية للغلاييني صـ٧٤.

(٧٣٧)سورة آل عمران من الآية ١٨٠.

ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل ، نحو قوله تعالى: "قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" (٧٣٨) ، وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره؛ فالتقدير فيه: هذا يومُ نَفْعِ الصادقين صدقُهم،وكما أن هذه الإضافة لفظية، فكذلك هذا التصغير اللاحق فعل التعجب لفظي، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد بها، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به (٧٣٩).

وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله:" وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنَّ الفعل لا يحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنَّك قلت: مُليِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به ، وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام" (٧٤٠).

فالخليل يخرّج هذا الشذوذ من باب التوسع في العربية ؛لدنوّ المعنى بين الوصف والفعل ، فالعرب تلفظ بظاهر الفعل، وهم يريدون الوصف، كأنك قلت: (مُليّح)، لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يعنون الأول، ومن عاداتهم أن يلفظوا بالشيء وهم يريدون شيء آخر، أي :هن مَلِيَحات(٧٤١).

الوجه الثاني: –**وهو بيت القصيد– أن التصغير دخل أفعل التعجب ؛ حملاً له على أفعل التفضيل الاسمية، لاشتراك اللفظين فيما سبق من أوجه المشابهة ، وقد حكي هذا غير واحد من النحاة.**

---

(٧٣٨)سورة المائدة من الآية ١١٩.
(٧٣٩) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف١/١١٥-١١٦.
(٧٤٠)الكتاب٣/٤٧٧.
(٧٤١) انظر : خزانة الأدب١/٩٣ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٢٤٠.

قال ابن هشام:" أجازوا تصغير أفعل التعجب ؛ لشبيهه بأفعل التفضيل" (٧٤٢).

أما الرضي فقد ضمّ إلى مشابهته معنى لأفعل التفضيل سببًا آخر لطيفًا ، مفاده : أنه إنما جرّأهم علي تصغيره تجرّده عن معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال (٧٤٣).

ويحتمل أن التصغير دخله لمشابهته أفعل التفضيل من وجه آخر ، هو : أنه أُلزم طريقة واحدة؛ لكونه لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ، ولا يكون منه مضارع ، ولا أمر ، ولا اسم فاعل، فلا تقول في (ما أحسن زيدا): (ما يحسن زيداً)، ولا نحوه من أنواع التصرف ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها (٧٤٤) .

وإذا ساغ تصغيره لما سبق من حمله على التفضيل للمشابهة بينهما ، فليس معناه التسليم بكونه اسماً؛ إذ لا يجب أن يكون الشيء إذا حمل على غيره للشبه بينهما أن يخرج من جنسه، ألا ترى أن اسم الفاعل قد عمِل عمَل الفعل للشبه بينهما ، ولم يخرجه ذلك إلى أن يكون اسما، وكذلك فعل التعجب وأن صغّر تشبيهاً بالاسم ، فلا يجب أن يكون اسما (٧٤٥).

وكل هذا جار على مذهب البصريين الذين يجزمون بفعلية أفعل في التعجب، أما الكوفيون الذين يقولون باسميته ، فإنهم يجيزون تصغيره مطلقاً، ويقيسون ما لم يرد على ما ورد (٧٤٦).

ولست في معرض سرد هذا الخلاف ، بقدر ما يعنيني تتبّع وجوه المشابهة بين أفعل التعجب وأفعل التفضيل ، مما ساغ حمل أحدهما على الآخر في انتقال بعض أحكام الاسم إلى الفعل.

---

(٧٤٢)المغني صـ٨٩٤ ،و انظر:الإنصاف ١١٦/١،والبسيط ١٧٨/١، واللمحة في شرح الملحة صـ٥٠٦.

(٧٤٣) انظر : شرح الشافية للرضي٢٧٩/١.

(٧٤٤) انظر : شرح المفصل١٤٣/٧.

(٧٤٥) انظر : علل النحو لابن الوراق صـ٣٢٥.

(٧٤٦) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف١٠٤/١.

ثمَّ حكم آخر ينتقل إلى فعل التعجب بناء على وجه المشابهة بينه وبين التفضيل ، وهو تصحيح عينه في نحو:(ما أقوله ، وما أبيعه).

والقياس أن (أفعل) إذا كانت العين منه واواً أو ياء ، فإن كان فعلاً اعتلّ، تقول : (أقام، وأباع)، وإن كان اسما صحّ ، تقول : (أسود ، وأبيض)؛ ليفصل بينه وبين الفعل؛ أمنًا للبس ، إذ لو أعتلّ لالتبس بماضي (أفعل) ، نحو : (أقال وأزال) ، فصححوه ليرتفع اللبس (٧٤٧).

وجرى هذا الحكم ، وهو تصحيح العين في الفعل ، وإن كان من أحكام الأسماء؛ لما في هذا الفعل من الشبه بأفعل التفضيل .

وسيبويه يحمل فعل التعجب على أفعل التفضيل (٧٤٨) **، وغيره كابن الحاجب يرى العكس،بحمل التفضيل على التعجب** (٧٤٩) **،ومعلوم أن التصحيح حقّ الاسم، فالأولى حمل الفعل عليه بعكس الإعلال** (٧٥٠) **.**

ثالثا: التشابه بين الجمع والمفرد

من المعلوم أنّ المفرد أصلٌ، والجمع فرعٌ عنه؛ لأنّ المفرد جاء أولاً ، مع شدّة تمكنه، لذلك كان أصلاً، مع ما في المفرد من الخفّة ، وما في الجمع من الثقل، فقُدّم الخفيف وأُخّر الثقيل (٧٥١).

وبينهما صلات وشائج سوّغت حمْلَ أحدهما على الآخر، كما يحدث في:

١- إعلال الجمع لإعلال المفرد، مثل: (ديمة ودِيَم، وقيمة وقِيَم ، وريح ورياح) ، أو تصحيحه لصحة المفرد، مثل: (زَوج وزِوَجة، وثَور وثِوَرة)، فراعوا في الجمع حال الواحد (٧٥٢).

---

(٧٤٧) انظـر : علـل النحوصـ٣٢٥،والمنصـف١/٣١٦ ،والإنصـاف١/١٠٥، وشـرح الشـافية لليزدي٢/٤٨٤.

(٧٤٨) انظر : الكتاب٤/٣٥٠.

(٧٤٩) انظر : شرح الشافية لركن الدين٢/٧٦٠-٧٦١.

(٧٥٠) انظر : شرح الشافية لليزدي٢/٤٨٤.

(٧٥١) انظر : الكتاب١/٢٢ ، ٣/٢٢٧ ، والتكملة صـ٣٤٣ ،والمنصف ٢/٧٤.

(٧٥٢) انظر : الخصائص١/١١٢ ، والمفصل صـ٥٣٠.

٢- وكذا صرفوا بعض الجموع كما يُصرف المفرد، فتكون الكسرة فيه علامة للجر مثل المفرد، وهذا مأخوذ من قول سيبويه:" وأمّا أجمالٌ وفلوس ، فإنها تنصرف وما أشبهها، ضارعت الواحد. ألا ترى أنك تقول: أقوالٌ وأقاويل، وأعرابٌ وأعاريب، وأيدٍ وأيادٍ. فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل إذا كسّر للجميع ،كما يخرج إليه الواحد إذا كسّر للجمع" (٧٥٣).

٣- وكذا تضعيف لام الجمع لتضعيف لام مفرده؛ إذ لا يُفكّ المضاعف اللام في الجمع ، إن لم يُفكّ في المفرد على الصحيح، وقد وردت أمثلة كثيرة على ذلك، ومنها:(مَعَدّ،وخِدَبّ، وهِجَفّ)(٧٥٤)،وكلها مفردة، فإذا جمعت بقيت على الإدغام، فيقال:(معادّ ، وخدابّ ، وهجافّ) (٧٥٥).

٤- وكذا فكّ تضعيف الجمع لفكّ تضعيف مفرده ، نحو : (مهدد، وقردد)(٧٥٦)، فيقال : (مهادد ، وقرادد) (٧٥٧).

٥- وكذا إمالة الجمع لإمالة مفرده ، وذلك نحو :(حُبلى ، وحُبالى) ،فالألف في الجمع بدل من ياء (فعال)،فـ(حُبالي) بمنزلة (جواري) ،فأبدلت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفا، فصارت : (حُبالى)،ثم أُميل كما أُميل (حُبلى) ، وذلك للمحافظة على ما كان في الواحد (٧٥٨).

٦- وكذا تثقيل الجمع لتثقيل المفرد، فكل ما ثُقّل واحده بالياء لم يجر فيه إلا تثقيل جمعه،إلا أن يسمع عن العرب شيء، فيجب حينئذ اتباعه،كـ: (كرسيّ وكراسيّ ، وأحجيّة وأحاجيّ ، وإنسيّ وأناسيّ ، وأثفيّة وأثافيّ) (٧٥٩).

---

(٧٥٣) انظر : الكتاب٣/٢٢٩-٢٣٠.

(٧٥٤)مَعَدٌّ هُوَ ابنُ عَدْنانَ . انظر:جمهرة اللغة٢/١٠٢١، والخِدَبّ:العَظِيمُ الْجَافِي، انظر:لسان العرب فصل الخاء١/٣٤٦،والهِجَفّ: الجافي الغليظ، انظر : جمهرة اللغة١/٤٩٠ (ج ق و)٠

(٧٥٥) انظر : الأصول في النحو٣/٣٩٧.

(٧٥٦)يُقَالُ لِلْأَرْضِ المُسْتَوِية: قَرْدَدٌ. انظر :النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ٣٧.

(٧٥٧) انظر : أبنية الإلحاق في الصحاح صـ٦٩-٧٠ ، والموافقات بين المفرد والجمع صـ١٠٥.

(٧٥٨) انظر : شرح الشافية لليزدي٢/٤٨٤.

(٧٥٩) هذا هو رأي الأخفش، والجرمي ،وهما بصريان انظر :معاني القرآن ١/١٢٤-١٢٥،وسفر السعادة١/٣٠-٣١، والكوفيّان هشام وأبو بكر الأنباري يجيزان الوجهين :التخفيف والتثقيل في جمع المفرد المشدد. انظر:شرح القصائد السبع صـ٢٤٢.

والعلّة في حمل الجمع على المفرد فيما سبق – من الإعلال والتصحيح ، والإدغام والفك، والتثقيل ، والإمالة– إنما يرجع إلى صلابة العلاقة بين المفرد والجمع ؛ لما بينهما من أوجه المشابهة التي سوغت حمل أحدهما على الآخر.

وهذه المشابهة من حيث :

– تعدّد الصيغ في كل منهما ، وبخاصة في جمع التكسير ، نحو: (أَكْلُب ، وكِلاب ، وأكالِب) في جمع (كَلْب) ، فقد تعددت صيغ الجمع ، وكذا تتعدد صيغ المفرد وتختلف كـ (رجُل، وفَرَس ، وإبِل ، وكتاب ، وغلام) ، فهذه كلها مفردة ، لكنها أتت متفاوتة(٧٦٠).

– أن إعراب الجمع آتٍ على آخره ، كإعراب المفرد ، فكلاهما يعربان بحركات أصلية ، كـ (رجلٌ ، ورجلاً ، ورجلٍ ، ورجالٌ، ورجالاً، ورجالٍ) (٧٦١).

– اختلاف معنى الجمع ، كاختلاف معنى المفرد ، وهذا ما أشار إليه ابن جني في قوله : " أن بين الواحد والجمع من المضارعة، ما ليس بين الواحد والتثنية... أولا ترى أن الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع، لكنه قد يكون جمع أكثر من جمع، كما يكون الواحد مخالفا للواحد في أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا ثنيت، إنما تنتظم التثنية ما في الواحد التبة، وهي لضرب واحد من العدد البتة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة... فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة وهذه المقاربة، جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع"(٧٦٢).

– التشابه بينهما في الوزن والصيغة ، فقد وردت بعض الكلمات مستعملة للمفرد والجمع بلفظ واحد في الوزن والصيغة ، مع اختلاف في المعنى والتقدير ، نحو ما كان على (فِعال) (٧٦٣) ، كـ(درع دِلاص ودروع دِلاص ، وناقة هِجان ، ونوق

---

(٧٦٠) انظر : علل النحو صـ٥١٩ ، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٣١/٣.

(٧٦١) انظر:المنصف١٣٠/٢،وسر الصناعة٩٥/١ ، ٦٩٧/٢ ، والموافقات بين المفرد والجمع صـ١٤٧.

(٧٦٢) سر صناعة الإعراب٩٥/١-٩٦.

(٧٦٣) انظر : الكتاب٦٣٩/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤٩/٢،والمزهر١٩٥/٢.

هِجان) [٧٦٤] ، وكذا ما كان على (فُعلى)، كـ (بُهمى) [٧٦٥]، فهي للمفرد والجمع عند سيبويه [٧٦٦]، وكذا ما كان بزنة (فَعْلاء) [٧٦٧] ، كـ(حَلْفاء)[٧٦٨] ، وكذا ما كان على (فُعْل)، كـ(فُلْك) ، وغيره كثير[٧٦٩].

فقد بلغ التوافق والتشاكل هنا أوجّ قمّته ، حيث اتحدا لفظا في الوزن والضبط ، واختلفا في المعنى والتقدير ، وهذا شبيه بالسحر إذا تأمله الإنسان ، وفطن إلى ما يحسُن منه ، وهو من مخبآت سيبويه[٧٧٠].

ولعل مجيء الجمع بلفظ المفرد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما عن طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام[٧٧١]، فيكون الفرق بينهما حكميا لا لفظيا، ولا ينكر في العربية اتفاق الألفاظ واختلاف التقديرات ، ومن تتبع مسائل الأبنية في التصريف وجد من ذلك شيئا كثيرا[٧٧٢].

وبناء على هذا التشابه والتلاحم بين المفرد والجمع ، ورد عن العرب جموع مجموعة؛ لإفادة المبالغة والتكثير ، تعرف وتسمى بجمع الجمع ، كـ (قول وأقوال وأقاويل ،ويد وأَيدٍ وأَيادٍ، وقالوا: جِمَالٌ وجَمَائلُ وجَمَالاتٌ) فجمعوا الجمع[٧٧٣]، ومنه

---

(٧٦٤)دِرْعٌ دِلاص:اللّينةُ المَلْساءُ. انظر: العين باب الصاد والدال واللام٧ / ٩٩،والهِجان من الإبل: البيضُ الكِرام. انظر: العين ٣/ ٣٩٢ باب الهاء والجيم والنون.

(٧٦٥)البُهْمَي: نباتٌ تَجِدُ به الغَنَم وجداً شديداً ما دام أَخْضَرَ. انظر:العين ٤ / ٦٢ باب الهاء والميم والباء معهما.

(٧٦٦) انظر : الكتاب٣/٢١١ ، وشرح الشافية للرضي١٩٩/٢.

(٧٦٧) انظر : الكتاب٣/٥٩٦ ، والأصول في النحو ٤٤٥/٢ ، والمحكم والمحيط الأعظم٣٤٦/٣.

(٧٦٨) حَلْفَاء : نبت يُتَّخذ منه الحِبال ، انظر : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ١ / ٢٣٠.

(٧٦٩) انظر : الكتاب٣/٥٧٧ ، وأسرار العربية صـ٧١ ، وفقه اللغة وسر العربية٢٣٣/١.

(٧٧٠) انظر : ليس في كلام العرب صـ ٢٦٩ ، ٣٣٠.

(٧٧١) انظر : سر صناعة الإعراب٦١١/٢-٦١٢.

(٧٧٢) انظر : توجيه اللمع صـ٩٩ ، والموافقات بين المفرد والجمع صـ١٣١.

(٧٧٣) انظر : شرح المفصل ٧٤/٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٨٢٨/٢ .

قراءة ابن كثير وأبي عمرو : (فَرُهُن مقبوضة) [٧٧٤] – بضم الراء والهاء – وهي جمع (رِهان) ، و(رِهان) جمع (رَهْن) ، فهي جمع الجمع[٧٧٥].

وليس كل جمع يجمع– كما نصَّ سيبويه[٧٧٦]–إنما يجمع منه ما أشبه المفرد ، وكذا ذكر الزجاجي:" اعلم أن الجمع قد يجمع ؛ لأنه قد يشبه بالواحد ، قالوا : نعم وأنعام وأناعيم، فجمعوا الجمع ... وقالوا :(أصيل) للعشيّ ، فجمعوا فقالوا :(أُصُل)، ثم قالوا في جمع الجمع (آصال) ؛ شبهوه بـ(عُنُق وأعناق) ،ثم جمعوا جمع الجمع ، فقالوا : (أصائل)، فـ(أصائل) جمع جمع الجمع"[٧٧٧].

وقد حُمِل الجمع وهو الفرع في جمعه مرة أخرى على المفرد وهو الأصل ؛ لما بينهما من مشابهة لفظية سوغت حمله عليه في الوزن وعدد الحروف، كما يفهم من عبارة الزجاجي: أنهم جمعوا (أُصُل) وهو جمعٌ ، على (آصال) ، لأنه يوافق في الوزن المفرد (عُنُقًا) ، وتلك مشابهة لفظية عروضية.

لكن جمع الجمع مقصور على ما سمع عن العرب ، كما ذهب سيبويه وغيره[٧٧٨] ، وخالف في ذلك المبرد ، فَذَهب إلى أنه مقيس[٧٧٩] ، وقد أخذ المجمع اللغوي بذلك ، لما فيه من التوسعة والتيسير ، ودعوى الحاجة إليه[٧٨٠].

رابعا : التشابه بين التصغير والجمع

من قوانين سيبويه في الكتاب : (التصغير والجمع من وادٍ واحدٍ) [٧٨١].

وهذا يلمح إلي كثرة الوشائج التي تربط بين التصغير والتكسير .

---

(٧٧٤) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة، وانظر القراءة في : الحجة للقراء السبعة للفارسي ٤٤٣/٢.

(٧٧٥) انظر : معاني القرآن للفراء١٨٨/١ ، والحجة للفارسي ٤٤٩/٢.

(٧٧٦) انظر : الكتاب٦١٩/٣ ، والأصول في النحو٣٢/٣-٣٣.

(٧٧٧) الجمل في النحو صـ٣٨٢.

(٧٧٨) انظر : الكتاب٦١٩/٣ ، والحجة للقراء السبعة٤٤٨/٢، والارتشاف ٤٧٩/١.

(٧٧٩) انظر : المذكر والمؤنث صـ١٠٣، ووافقه ابن السراج في الأصول٣٢/٣-٣٣ ، وابن جني في الخصائص٢٣٥/٣ ، ٢٣٨.

(٧٨٠) انظر : النحو الوافي ٦٧٤/٤، والموافقات بين المفرد والجمع صـ٦٥.

(٧٨١) انظر : الكتاب٤١٧/٣.

ويوضح تلك اللمحة ابن الخباز في قوله ".....وإنما قاسوا التصغير على التكسير؛ لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة ، ولذلك قيل : إنهما من وادٍ واحدٍ، وسألني ذات مرة بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير ، فجمعت بينهما أكثر من عشرين وجهًا،وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر من ذلك"(٧٨٢) .

ففي هذه المقولة دلاله جلية على كثرة الوجوه التي يشترك فيها التصغير والتكسير،ومنها:

١- انفتاح الحرف الذي يسبق ياء التصغير،وكذلك في الجمع(٧٨٣).

٢- ياء التصغير حرف لين وقعت ثالثه،وكذلك ألف الجمع(٧٨٤).

٣- ياء التصغير ساكنة ؛ لأنها مناظرة لألف الجمع،كما في نحو :(أَفؤس)، يقال في تصغيرها:(أُفيئس) ، فلا يجوز أن تنقل حركة الهمزة إلى الياء، لأنها بمنزلة ألف الجمع في نحو:(أجادل) ،فلا تتحرك أبدا(٧٨٥).

٤- انكسار الحرف الذي يلي ياء التصغير،وكذلك ما ولى ألف الجمع ، تقول في تصغير (أسود وجدول) :(أُسيود ، و جُديول) ،كما تقول في تكسيرها: (أساود، وجداول)(٧٨٦).

٥- التكسير يردّ الأشياء إلي أصولها ،كما أن التصغير كذلك ، فمن ذلك :(ميزان ، وميقات ، وميعاد) ، تقول في تكسيرها :(موازين ،ومواقيت ومواعيد)، وفي تصغيرها: (مُويزين، ومُويقيت، ومُويعيد)، فإنما أبدلوا الواو ياء في المفرد؛ لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلمّا ذهب هذا الثقل رُدّ الحرف إلى أصله الواو، لمّا جُمعت هذه الألفاظ وصُغّرت(٧٨٧).

---

(٧٨٢) توجيه اللمع صـ٥٥٣.
(٧٨٣) انظر : الكتاب٤١٧/٣.
(٧٨٤) انظر : الكتاب٤١٦/٣.
(٧٨٥) انظر : الكتاب٤٤١/٤ ، وأمالي ابن الشجري٢١٥/٢.
(٧٨٦) انظر : الكتاب٤١٧/٣، والمقتضب٢٤٣/٢ ، والأصول في النحو٣٤٨/٣ ، والخصائص١٥٧/١.
(٧٨٧) انظر : الكتاب٤٥٧/٣-٤٥٨.

٦- أن التصغير يغيّر اللفظ والمعنى ، فإذا قلت في تصغير رجل :رجيّل، فقد غُيّر لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة ،و غُيّر معناه، لأنه نُقل من المكبر إلى المصغر، كما أن التكسير يغيّر اللفظ والمعنى ، فإذا قلت في تكسيره: رجال .فقد غُيّر لفظه بكسر أوله وفتح ثانيه،وزيادة ألف ثالثة، و غُيّر معناه حيث نُقل من الإفراد إلي الجمع(٧٨٨).

٧- مجيء التصغير على غير بناء مكبّره ، كما جاء التكسير على غير بناء مفرده ، فمن التصغير قولهم في(مغرب ، وإنسان) : (مغيربان، وأنيسيان) ،كأن مكبرهما: (مغربان، وإنسيان) (٧٨٩)، وبناظرهما في التكسير :(أقاطيع ، ومحاسين، وملامح ، ومشابه، ومذاكير) في تكسير: (قطيع، وحُسن، ولمحة، وشِبه، وذِكْر)، فكأنّ مفرداتها في الأصل:(أقطوعة ،ومحسن ، وملمحة،ومشبهة، ومذكار) (٧٩٠).

٨- إتيان المصغّر على هيئة مكبره، كما أتى التكسير على هيئه مفرده،مع اختلافهما في التقدير.

فأما التصغير فنحو : (مهيمن ، ومسيطر، ومبيطر، ومهيثم)، أسماء فاعلين جاءت على صورة المصغّر، فإذا أريد تصغيرها حُذفت الياء الزائدة، ثم تُلحَق ياء التصغير ، فيبقى اللفظ كما هو ، مع اختلاف في التقدير(٧٩١).

ويقابله في الجمع :(بُهْمى، وفُلْك، وهِجان، ودِلاص)، إذ جاءت مفرداتها وجموعها بلفظ واحد -كما سبق- وإنما يماز بينهما في التقدير(٧٩٢).

وبنا على هذه الأوجه وغيرها من التشابه قيس التصغير على التكسير في بعض الأحكام الصرفية منها:

- حذف حرف مما كان على أكثر من أربعة حرف عند تصغيره ، إلا أن يكون على خمسة أحرف ورابعه حرف لين زَائِد ، وَاواً ، أَو يَاء ، أَو ألفًا، كـ (عصفور ،

---

(٧٨٨) انظر : أسرار العربية صـ٢٥٤.
(٧٨٩) انظر : الأصول في النحو٣/٦٢-٦٣ ، وشرح الكافية الشافية٤/١٩٢١.
(٧٩٠) انظر : المسائل المنثورة صـ٢٩٠ ، ودقائق التصريف صـ٤٠١-٤٠٢ .
(٧٩١) انظر : جمهرة اللغة٣/١٢٧٢ ، والمخصص١٤/١٠٨ ،والمزهر٢/٢٥٣-٢٥٧.
(٧٩٢) انظر : الكتاب٣/٢١١ ، ٥٧٧ ، ٦٣٩ ، والموافقات بين المفرد والجمع صـ٧٩.

وقنديل ، وقرطاس) ، فإن كان على ذلك لم يحذف منه شيء، وإنما يحذف ما عداه ؛ حملا للتصغير على الجمع ، كما في : (سفرجل ، وفرزدق ، ومستخرج) ، قالوا في تصغيرها: (سفيرج ، وفريزد، أو فريزق، ومخيرج)؛ لما قالوا في تكسيرها :(سفارج ، وفرازد ، أو فرازق ، ومخارج) (٧٩٣).

وَإِنَّمَا وَجب الْحَذف مِمَّا ذَكرْنَاهُ، لطول الِاسْم، وبحمله على الْجمع، وَذَلِكَ أَن الْجمع مستثقل، فَحُذف من الْجمع؛ لِأَن التصغير مضارع للْجمع، لِأَنَّهُ فرع على الْوَاحِد، وَلذَلِك حذف الِاسْم إِذا طَال، وَإِنَّمَا لم يحذف مِنْهُ إِذا كَانَ على خَمْسَة أحرف، و رابعه مَا ذَكرْنَاهُ من الْحُرُوف، لِأَن كل مَحْذُوف مِنْهُ حرف أَو حرفان، يجوز أَن يعوض قبل آخِره مِنْهُ حرف لين، وَهِي يَاء سَاكِنة، وَهُوَ زِيَادَة فِي الْكَلِمَة، كَانَ مَا هُوَ ثَابت فِيهَا أولى بالثبات(٧٩٤) .

– جواز زيادة ياء في التصغير عوضا مما حذف منه ، حملا على التكسير، وذلك في مثل : (سفرجل ، وفرزدق، وقبعثرى) ، يقول في تصغيرها :(سفيريج ، وفريزيد وقبيعيث)، كما قلت في تكسيرها : (سفاريج ، وفرازيد ، وقباعيث)(٧٩٥).

– قلب الألف ياء في التصغير حملا على التكسير ، في كل اسم آخره ألف ونون زائدتان، إذا عُلم أن العرب قلبت ألفه في التكسير ياء وأثبتت نونه، فمثال القلب في التكسير : (سراحين وضباعين، وحوامين ،وسلاطين) في : (سرحان، وضبعان،وحومان،وسلطان)، وتقول في تصغيره بالقلب أيضا: (سريحين وضبيعين، وحويمين ، وسليطين).

وما لم تقلبه العرب، كـ(سكران ، وعثمان ، وسلمان) يصغر من غير قلب على (سكيران وعثيمان وسليمان)؛ لأنهم لم يقولوا في تكسيرها : (سكارين ، ولا عثامين ، ولا سلامين) بالقلب.

---

(٧٩٣) انظر : شرح الكافية الشافية٤/١٨٧٨ ، ١٨٩٥-١٨٩٦، والتصريح٢/٣١٩.
(٧٩٤) انظر : علل النحو لابن الوراق صـ٤٧٦.
(٧٩٥) انظـر : الكتـاب٣/٤١٧ ،وأسـرار العربيـة صـ٢٥٥ ، وتوضـيح المقاصـد٣/١٤٢٣ ، والهمع٣/٣٨٣.

وما صُحّح في التصغير نحو (أسيود ، وجديول) تصغير (أسود وجدول) ؛ حملاً على تصحيحه في الجمع: (أساور وجداول)، حيث صحّت واو التصغير مع وقوعها بعد الياء الساكنة ، كما صحّت واو الجمع ، حينما وقعت بعد الألف[٧٩٦].

– حمْلُ التصغير على التكسير حتى في الشذوذ ، كما في نحو (عيد)، إذ يقال في تصغيره : (عُييد)، كما قيل في تكسيره : (أعياد)، ولم يُردّ إلى أصله ، فيقال: (عُويد، وأعواد) بالواو فيهما؛ لئلا يلتبس بتصغير (عُود) وتكسيره[٧٩٧].

وكذا في الترخيم ، كقولهم في تصغير (حارث) تصغير ترخيم: (حُرَيْث) بحذف الألف، وفي (محمد وأحمد): (حُمَيد) بحذف الميم الأولى وإحدى الميمين من الوسط الأول، وبحذف الهمزة من الثاني .

لأنهم قالوا في تكسير (ظريف ، وخبيث): (ظُروف ، وخُبوث)، بحذف الياءين منهما[٧٩٨].

تلك كانت بعض الآثار الصرفية ؛ نتيجة لصور التلاحم والتشاكل التي تربط بين التصغير والتكسير.

---

(٧٩٦) انظر:الكتاب٣/٤٢١-٤٢٢،وسر الصناعة الإعراب٢/٥٨٢،والأمالي الشجرية١/٨٤.

(٧٩٧) انظر:الكتاب٣/٤٥٨،ودقائق التصريف٤٠٢-٤٠٣ ، والموافقات بين المفرد والجمع صـ:٨٥.

(٧٩٨) انظر:المقتضب٢/٢١٢-٢١٣،والصحاح(ظ ر ف)٤/١٣٩٨،واللسان (خ ب ث) ٢٢٨/١٤٢،٩/٢ (ظ ر ف) ، وظاهرة التآخي في العربية١/٩٩.

النوع الثاني من المشابهة :المشابهة المعنوية.

كما تأتي المشابهة في المبنى ، وهو ما أشرت إليه سالفاً بالمشابهة اللفظية، تأتي أيضاً في المعنى، ويترتب عليها أحكام صرفية ، حملا عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة ، من ذلك مثلاً:

١- مضارعة (فعيل) - بمعنى مفعول - (فَعْلان) في الجمع على (فُعَالى).

الأصل في (فعيل) – بمعنى مفعول – أن يجمع على (فَعْلى) ، كـ(أسير وأسرى ، وجريح وجرحى)، والقياس في (فَعْلان) أن يجمع على (فُعَالى) (٧٩٩) .

لكن قد يحمل أحدهما على الآخر ، بجامع ما بينهما من تشابه واشتراك في المعنى، فقد جُمع (فعيل) على الأصل في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّمَن فِي أَيْدِيكُم مِّنَ الأَسْرَى"(٨٠٠)**،وورد جمعه على (فَعَالى) ،كقوله تعالى: " وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ "** (٨٠١).

وهذا الجمع وإن كان خلاف القياس في بابه ، لكن له وجه في العربية ، فَوَجْه قول من قال: (أُسَارَى) أنه شبهه بـ(كُسَالى)–جمع كَسْلان– بجامع المعنى بينهما، لمّا كان الأسير محبوسا عن كثير من تصرفه للأسر ، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة ، شُبّه به ، فقيل في جمعه (أُسَارَى) ،كما قيل:(كُسالى) ، وأجرى على الثاني جمع الأول ؛ للحمل علي المعنى أيضا ،حيث قالوا:(كَسْلَى) في الجمع على التشبيه بـ (أَسْرى) ، فكلّ واحد مشبّه بالآخر، محمول عليه (٨٠٢).

وما ساغ هذا التشابه في الصيغتين إلا لأن المعنى متقارب ، وذلك لأن الكسل أمر يدخل على الإنسان لغير شهوته ، كما أن الأسْر يدخل عليه لغير شهوته ، فلمّا اتفقا في المعنى امتزجا في الجمع. ذلك أن الصيغتين تجتمعان في الأمور

---

(٧٩٩) انظـر : الأصـول فـي النحـو٢٤/٣،والحجـة للقـراء السـبعة ١٦٣/٤، وشـرح الكافيـة الشافية١٨٥٣/٤.

(٨٠٠) سورة الأنفال من الآية:٧٠.

(٨٠١)سورة الأنفال من الآية: ٨٥.

(٨٠٢) انظر : الحجة للقراء السبعة ١٦٤،١٦٥/٤ ،والكشف عن وجوه القراءات السبع٤٩٦/١.

المكروهة الداخلة علي النفس بدون حُبٍّ له ولا إرادة ، وبالتالي تكفّ صاحبها عن النشاط والتصرف في الأمور(٨٠٣).

وقد أشار سيبويه إلى أثر المشابهة المعنوية في حمْل بعض الصيغ على بعض في الجموع ، فقال: "وقد قالوا: رجلٌ سكران وقوم سَكْرى. ذلك لأنهم جعلوه كالمرضى ، وقالوا : رجال رَوْبى، جعلوه بمنزلة : سكرى . والرَوبى: الذين قد استثقلوا نوماً، فشَّبهوه بالسَّكران. وقالوا للذّين قد أثخنهم السفر والوجع : رَوبى أيضاً، والواحد رائبٌ.وقالوا: زِمنٌ وزَمنى، وهِرمٌ وهَرمى، وضِمنٌ وضَمنى، كما قالوا وَجعى؛ لأنَّها بلايا ضربوا بها، فصارت في التكسير لذا المعنى، ككسيرٍ وكَسرى، ورَهيص ورَهصى، وحَسيرٍ وحَسرى. وإن شئت قلت: زَمِنون وهَرِمون، كما قلت: هلّاكٌ وهالكون.وقالوا: أُسارى، شبهوه بقولهم: كُسالى. وقالوا: كَسلى ، فشبهوه بأسرى"(٨٠٤).

٢- ومن ذلك أيضاً : مضارعة (فاعل) (فعيلا) في الجمع على (فُعَلاء) ، نحو : (كريم وكُرَماء ، وفقيه وفُقَهاء ، وجليس وجُلَساء ، وصالح وصُلَحاء، وعاقل وعُقَلاء، وشاعر وشُعَراء).

والقياس في (فاعل) أن يجمع على (فُعّل ، وفُعّال) ، كـ (سابق وسُبّق ، وقارئ وقُرّاء) ، إلا أنه لما تضمن معنى (فعيل) في الدلالة على الغريزة أو معنى الغريزة ، جاز جمعه على (فُعَلاء)، نحو : عالم وعلماء ، وشاهد وشهداء ، وفاضل وفضلاء.

فهذه الأوصاف وغيرها مما جاء عليها كل تدل على معانٍ كالغريزة ، بالإضافة إلى أن الصيغتين في كل من (فاعل ، وفعيل) مشتركان في الزيادة ، وفي كونها على ثلاثة أحرف أصول(٨٠٥).

---

(٨٠٣) انظر:الكشف عن وجوه القراءات السبع٤٩٦/١،والدر المصون٤٨٠/١،والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ١٨٢.

(٨٠٤) انظر:الكتاب٦٤٩/٣.

(٨٠٥) انظر:الكتاب٦٣٢/٣ ، والمقتضب٢١٠/٢، والأصول في النحو١٦/٣ ،والخصائص٤٨٧/٢، وجموع التكسير بين السماع والقياس صـ٨٤ ، والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ١٩٣.

وقد أشار النحاة إلى ذلك ، يقول ابن: "والشعراء جمع شاعر ، وإنما (فُعَلاء) جمع (فعيل) مثل: ظريف وظرفاء وما ، إلا أن فعيلا إنما يقع لمن كَمُل ما هو فيه، فلما كان الشاعر إنما يقال لمن عُرف بالشعر شبّه بفعيل"(٨٠٦).

٣- ومن ذلك أيضاً مشابهة المتعدى اللازم(سخِط،وغضِب) في مجيء مصدرهما على وزن واحد. فالفعل (سَخِط) فعل متعدٍّ بزنة (فَعِل) مصدره على (فَعْل) بسكون العين، والفعل (غَضِب) فعل لازم بزنة (فَعِل) ، فقياس مصدره (غضَباً) بالتحريك.

ولما كان بين هذين الفعلين من التشابه المعنوي واللفظي نطق العرب مصدر (سخِطه) بالتحريك، فقالوا : سخِطه سخَطاً ، كما قالوا :غضِب غضَباً ، وإنما في ذلك لما بينهما من التشابه اللفظي فوزنهما واحد، والمعنوي فدلالتهما متقاربة ، فالغضَب ملازم للسَّخَط غالباً(٨٠٧).

وقد ذكر ذلك سيبويه ، فقال: "وقالوا: سخِطه سَخَطاً، شبهوه بالغضب ، حين اتفق البناء ،وكان المعنى نحواً منه، يدلك ساخطٌ وسخِطْته أنه مُدْخَل في باب الأعمال التي تُرَى وتُسمَع، وهو مُوقعُه بغيره"(٨٠٨).

ويعنى بالأعمال التي تُرى:الأعمال المتعدية ؛ لأنّ فيها علاجا من الذي يوقِعه للذي يوقَع به ، فتُشاهد وتُرى . فجُعل (سخِطه) مُدْخَلا في التعدي،كأنه بمنزلة ما يُرى.وقولهم :(ساخِطٌ) دليل على ذلك ؛لأنهم لا يقولون : (غاضِبٌ) ، ومعنى الغضب واحد ، فجعلوا الغضب بمنزلة فعْلٍ تتغير به ذات الشيء ، والسَّخَط بمنزلة فعْلٍ عولج إيقاعه بغير فاعله(٨٠٩).

٤- ويمكن أن يُلحق بالمشابهة المعنوية تعاقب الصيغ على المعنى الواحد ، كما أشار ابن جني إلى أثر ذلك في تخريجه قراءة شاذة ، كما في توجيهه قراءة

---

(٨٠٦) انظر:شرح القصائد المشهورات ٦/٢.
(٨٠٧) انظر:المخصص ٤/ ٢٨١ ،والمصباح المنير ٢٦٩/١(س خ ط).
(٨٠٨) الكتاب٦/٤.
(٨٠٩) هذا من تعليق السيرافي . انظر : حاشية الكتاب(هارون) ٦/٤.

الحسن : " تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً"(٨١٠) ، فقد كثُر عنهم مجيء الفِعْل والفَعْل على المعنى الواحد، نحو: البِزر والبَزر، والنِفط والنَفط، والحِبر والحَبر. فلا يُنكر –على ذلك– "التَسع" بمعنى التِسع، لاسيما وهي تجاور العشرة، بفتح الفاء(٨١١).

أو في تفسيره حُكْمًا من الأحكام الصرفية،كما في قوله:"وجاء تكسير فِعْل على فِعْلان، كما جاز تكسير فعَل عليه، نحو: خَرَب وخِرْبَان وشَبَث وشِبْثَّان وبَرَق وبِرْقَان؛ وذلك أن فِعْلا وفَعَلا قد تعاقبا على المعنى الواحد؛ فصارا في ذلك أخوين، نحو: بِدْل وبَدَل وشِبْه وشَبَه ومِثْل ومَثَل، فكما كسروا فَعَلا على فِعْلان –فيما ذكرنا– فكذلك أيضًا كسروا فِعْلا عليه في صِنْو وصِنْوان"(٨١٢).

فقد جعل ابن جني وجه التنظير هنا هو التعاقب على المعنى ، والغرض منها التعلّل لقراءة شاذة، أو تفسير حُكْم من الأحكام الصرفية كالتكسير على ما رأينا في المثالين السابقين.

٥– ومما يلحق بالمشابهة المعنوية أيضا عدم إلحاق المؤنث الثلاثي التاء عند التصغير ، كما في (قُوَيس، وفُرَيس ، وعُرَيس ، وحُرَيب، ودُرَيع ، ونُيَيب) تصغير : (قَوس ، وفَرَس ، وعِرس ، وحرب ، ودرع ، وناب) .

والقياس : إلحاق التاء ، وإنما لم تلحقه التاء ؛ لأنه جرى مجرى المذكر؛ لكونه في معناه ، وذلك ؛ لأنَّ "القوس" في معنى "العُود"، و"العرس" في معنى "التعريس" ، " يطلق على المذكر والمؤنث، والمذكر هو الأصل، فبقي لفظ تصغيره على أصله، و"الحَرْب" في الأصل: مصدر : حَرَب حرْبًا، والمصدر في الأصل مذكَّر، و"النَّاب" رُوعي فيها معنى النَّاب الذي هو السِّنُّ، وهو مذكَّر؛ لأنَّها سُمِّيت به عند سقوطه، و"درع الحديد" في معنى الدرع الذي هو القميص، وهو مذكر(٨١٣).

---

(٨١٠) القراءة في المحتسب ٢/٢٣١.
(٨١١) انظر : المحتسب٢/٢٣٢.
(٨١٢) انظر : المحتسب١/٣٥١-٣٥٢.
(٨١٣) انظر : أسرار العربية صـ٢٥٥، وشرح الشافية ١/٢٤١-٢٤٢ .

المشابهة والعدول عن الأصل

لم يقتصر أثر ضابط المشابهة على صوغ البنية الصرفية فحسب ، بل إنه ارتبط أثرها بالخروج عن الأصل ، فوجدنا الصرفيين في تأويلاتهم المختلفة يلجئون إلى النظير لتعزيز مذهب، لاسيما تلك الأمثلة التي ظاهرها مخالفٌ للأصل، ويبدو هذا واضحا فيما أفردوا له أبوابا في مصنفاتهم، فسّروا فيها بعض ما خرج على مقتضى القياس بالحمل على النظير، كما عند سيبويه في: "هذا باب نظائر ما مضى من المعتل"(٨١٤)، وابن جني في:" هذا باب حملهم الشيء على حكم نظيره"(٨١٥)، و ابن هشام في قوله : " قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"(٨١٦)، والسيوطي في: "حمل الشيء على نظيره"(٨١٧).

ومن المسائل الصرفية المخالفة للقياس التي جاءت مبثوثة في تلك الأبواب، والتي حُملت على هذا المسوّغ ما نطالعه في باب جمع التكسير من صيغ كثيرة ، خَرَجت عن الأصل في الجمع؛ لمسوّغ المشابهة.

من ذلك مثلا :

– ما نراه في جمع التكسير من :مشابهة (مُفْعِلة) و(مَفِعلة) (فَعيلة) في الجمع على (فعائل).

فقد سمع (مصائب) و(معائش) في جمع (مصيبة ، ومعيشة) ، وهذا مخالف للقياس ؛ لأن القياس في قلب الواو والياء همزة في الجمع : أن تكون الواو أو الياء مدة زائدة في المفرد ، فتقلب في (صحيفة، وعجوز ، ورسالة) ، فيقال : صحائف وقبائل وعجائز ورسائل(٨١٨).

فإن كانت الواو أو الياء حرفا أصليا أو بدلا من أصلي ،فلا قَلْبٌ ، كما في (معيشة ومعايش) ، و(مصيبة ومصاوب) ؛ لأنّ حرف المد أصليٌ في المفرد في

---

(٨١٤) انظر : الكتاب٤/٣٣٠.
(٨١٥) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف١/١٩١.
(٨١٦) انظر : مغني اللبيب صـ ٨٨٤.
(٨١٧) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢١٥.
(٨١٨) انظر : المنصف١/٣٠٩ ، واللباب ٢/٤١١ ، والممتع ١/٢٢٥ ، وشرح الشافية ٣/١٣٤.

(مَعيشة) ، ومُبْدَلٌ منه في (مُصيبة)[٨١٩] ، غير أنه شَذّ عن هذه القاعدة : (مصائب ، ومعائش) ، بل التزم هذا[٨٢٠] ، حتى وإن خالف القياس، وعليه جاءت قراءة نافع وغيره : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ) [٨٢١] .

وقد حكم بعض النحويين علي هذا باللحن والغلط[٨٢٢] ، وبعضهم حاول أن يجد له وجها سائغا مقبولا ، فارتأى أن الهمز في (مصائب ومعائش) على التشبيه بـ(فعيلة)، كـ(صحيفة وصحائف)،فهمزوا هذه في الجمع ، كما همزوا هذه[٨٢٣].

قال سيبويه : " فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ ،وإنما هي مُفْعِلةٌ"[٨٢٤].

ومراد سيبويه بالتوهم هنا : الحمل على النظير ، كأنهم توهموا زيادة الحرف الأصلي ، فحملوا الأصلي على الزائد .

ونظير هذا تشبيههم الأصلي بالزائد في قولهم في جمع : (مسيل) على (مسلان) ، فميمه زائدة، فجمعوه على أنها أصلية ، وحقه : (مسايل) ، شبهوه بـ(قضيب ، وقفيز) في جمعه على (قضبان ، وقفزان) ، وكما توهموا أصالة الميم في (مسكين ، ومنديل ، ومدرعة) ، فقالوا: (تمسكن ، وتمدرع، وتمندل)[٨٢٥].

وهذه الأمثال التي تساق على التوهم ، إنما جرى فيها ما جرى عن وَعْيٍ و إرادة وقَصْد ، لا عن غفلة وتَوهّم[٨٢٦] .

---

(٨١٩)أصلها : (مُصْوِبة)؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب، فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياء للكسرة قبلها. وجمعها القياسي : مصاوب ، انظر:المنصف١/ ٣٠٧.

(٨٢٠) انظر :الشافية في علم التصريف صـ١٠٠، وشرحها لركن الدين ٧٧٨/٢.

(٨٢١) انظر : السبعة في القراءات صـ٢٧٨، ومعاني القراءات للأزهري٤٠٠/١.

(٨٢٢) انظر : الخصائص٢٨٠/٣ ، والمنصف ٣٠٧/١، وبدائع الفوائد١٧٩/٤.

(٨٢٣) انظر : الخصائص٢٨٠/٣، والممتع الكبير ٢٢٥/١.

(٨٢٤) الكتاب٣٥٦/٤.

(٨٢٥) انظر :شرح الشافية٢٩/١ ، ٦٨ ، ٣٣٦/٢ ، ٣٨٥ ،١٣٤/٣ ، والدر المصون٢٥٩/٥.

(٨٢٦) انظر : الخصائص ٢٢٨/١-٢٢٩ (باب في الرد على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني).

ومنهم من وجّه هذا الهمز بالحمل على نظائر هذه الصيغ ، كما في قلب الواو همزة في (منائر) جمع (منارة)، و(مزائد) جمع (مزادة)، والقياس: (مناور ، ومزايد) ، فلما كانت هذه الصيغ لا تخرج عن نظائرها مما قُلب فيه الحرف ، وهو مبدل من أصلي، سوغ أن تهمز (مصاوب، ومعايش)؛حملاً على نظائرهما(٨٢٧).

ويضاف إلى هذا في تعليل همز (مصائب) بأن حرف المد في المفرد وهو الياء مبدل من الواو، إذ الأصل : (مُصْوِبة) ، ثم صارت : (مصيبة) بعد الإعلال بالنقل والقلب ، وكأنه لما قلبت الواو ياء ضعفت ، ولم تبق قوية قوة الأصلي ، ولذلك ساغ أن تبدل منها الهمزة ، فكأنّ الذي استهوى في تشبيه ياء (مصيبة) بياء (صحيفة) أنها وإن لم تكن زائدة ، فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلًا ، وقد عومل لذلك معاملة الزائد(٨٢٨) .

وترسيخا لهذا التعليل حكى سيبويه عن أبي الخطاب أنهم يقولون في (راية): (راءة). فهؤلاء همزوا بعد الألف ، وإن لم تكن زائدة ، وكانت بدلًا؛ كما يهمزون بعد الألف الزائدة في (فضاء، وسقاء). وعلة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل، والبدل مشبه للزائد. والتقاؤهما أنّ كل واحد منهما ليس أصلًا(٨٢٩).

وبهذا يلاحظ أنّ قلب الهمزة في هذا الجمع سائغ ، حيث قُلب فيه المدّ الأصلي همزة ؛ تشبيها له بالزائد، لاسيما إذا انضم إلى المشابهة كثرة الاستعمال، كما يقول الفراء : "وقد همزت العرب (المصائب) ، وواحدتها (مصيبة) ، شُبّهت بـ(فعيلة) ؛لكثرتها فِي الكلام"(٨٣٠).

ولو حمل هذا السماع الوارد عن العرب على هذا ، لكان أولى وأحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب ، وله وجه في القياس ، والعرب ليس شيء يضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون له وجها.

---

(٨٢٧) انظر:الخصائص٢٧٨/٣،والبحر المحيط٥١/٥ ، وجامع الدروس العربية ٥١/٢.
(٨٢٨) انظر : الخصائص٢٧٧/٣.
(٨٢٩) انظر : الخصائص ٢٧٧/٣ -٢٧٨، والمنصف ٣٠٩/١ .
(٨٣٠) انظر : معاني القرآن للفراء٣٧٤/١.

لاسيما وأن تغلّط العرب في همز ما لا يهمز له فائدة دلالية ، وهى التأكيد فـ"الهمزة ليست – فى الغالب – سوى وظيفة صوتية يعمد إليها المحققون، وهم الذين يريدون أن يؤكدوا نبرهم للمقطع المنبور" ؛ لأن العربي الذي ارتجله إنما اختار له موقعاً معيناً خضوعاً لظاهرة صوتية معينة، يراها المحدثون أنها النبر ، على حين وقف القدماء أمامه مكتفين بالحكم بشذوذه(٨٣١).

والخلاصة أن قبول هذا الهمز لا مناص منه ، ولا حرج في مخالفته القاعدة ، ما دام السماع قد جاء به ، وما دام القياس يرحب به وبنظائره ، وإنما يجوز ردّه إذا لم يكن ثمّة وجهٌ صرفيٌ، ولهذا انبرى أبو حيان يدافع عن قراءة الهمز في (معائش) رادّا تخطئة البصريين لها ، قائلا : "وَلَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِأَقْوَالِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: رُبَّمَا هَمَزَتِ الْعَرَبُ هَذَا وَشَبَهَهُ يتوهّمون أنها فعيلة فَيُشَبِّهُونَ مُفْعِلَةً بِفَعِيلَةٍ انْتَهَى. فَهَذَا نَقْلٌ مِنَ الْفَرَّاءِ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ رُبَّمَا يَهْمِزُونَ هَذَا وَشَبَهَهُ، وَجَاءَ به نقل الْقِرَاءَةِ الثِّقَات ...فَوَجَبَ قَبُولُ مَا نَقَلُوهُ إِلَيْنَا ، وَلَا مُبَالَاةَ بِمُخَالَفَةِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ فِي مِثْلِ هَذَا"(٨٣٢).

–ومن الشاذ أيضا في باب جمع التكسير جمعهم (فَعْل) صحيح العين في القلة على (أفعال)،والقياس (أَفعُل) ، كقولهم : (فَرْخ وأفراخ ، وأَنْف وآناف ؛ ، وزَنْد وأزناد) ؛ حملا له في المعنى على (فَعْل) المعتل ، فـ(فَرْخ) في معنى (طير) ، و(أَنْف) في معنى (عضو)، و(زَنْد) في معنى (عُود) (٨٣٣).

وإذا تركنا باب جمع التكسير إلى باب آخر ، كالتصحيح والإعلال ، وجدنا أثر المشابهة بارزا في تصحيح ما حقّذه الإعلال ؛ لتوافر شروط الإعلال فيه .

ومن ذلك قولهم : (يعْوَر ، ويحْوَل) ، وقد نطق بهما مصححين ، والقياس الإعلال : (يعار ، ويحال)،كـ (يخاف ، وينال ،ويزال).

---

(٨٣١) انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د/ عبدالصبور شاهين صـ١٠٥، ١٢٨، والمسائل النحوية والصرفية في ديوان ابن أبي حصينة صـ٧١.

(٨٣٢) البحر المحيط ١٥/٥.

(٨٣٣) انظر :شرح المفصل ١٥/٥-١٦، و شرح الشافية ٩٠/٢ .

وما جاز في هذا الكلمات التصحيح ، إلا لأن هناك صيغًا ، مما قياسها التصحيح ، قد شابهتها في بعض الأوجه ، فحملت عليها للشبه المعنوي ، كـ(اعوّر ، واحوّل) اللّذين يتساويان معنى ، فهذان الفعلان قياسهما التصحيح ؛ لأنهما لا يستحقان الإعلال بسبب التضعيف ، ولما كانا موافقين في المعنى لـ(عَوِر ، وحَوِل) المخفّف ، أجرى مجرى المضاعف في التصحيح (٨٣٤).

وكذا تصحيحهم: (اجتوروا ، واعتونوا) ؛ حملا لهما على (تعاونوا ، وتجاوروا) في المعنى ، فدلالتهما واحدة (٨٣٥).

وبهذا نرى كيف أثرت المشابهة المعنوية في تصحيح ما حقّه الإعلال ؛ إجراء للمعتل مجرى الصحيح.

– ويظهر أثر المشابهة أيضا فيما شذّ من بعض مصادر الثلاثي ، كقولهم : (أتى إتيانة)،والقياس : (أتية)، لكنها حملت على نظيرتها (إعطاءة) (٨٣٦) ، وهذا ما نبه عليه سيبويه في قوله:"وقالوا: (أتيته إتيانةً، ولقيته لقاءةً واحدةً)، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام. كما قالوا: (أعطى إعطاءةً ، واستدرج استدراجةً). ونحو (إتيانةٍ) قليلٌ، والاطراد على (فَعْلةٍ) (٨٣٧)".

وبهذا رأينا كيف أثرت المشابهة في العدول عن الاصل ، مما يؤكد ما ذكرته سالفا في ضابط التخفيف أن الشاذ لم يكن عن غفلة ولا عن هَوَىً ، وإنما كان له مسوغات وأسرار ، منها ما نحن بصده من الحمل على النظير.

---

(٨٣٤) انظر :الأصول في النحو ٣١٨/٣ ، والخصائص١٤٧/١ ، والإنصاف ١١٨/١ ، واللباب ٣٠٥/٢، وشرح الملوكي صـ٤٠٣، والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ١٢٩.

(٨٣٥) انظر:الكتاب٣٤٤/٤،والأصول في النحو ٣١٨/٣ ،والخصائص١١٣/١،والمفتاح في الصرف ٩٢.

(٨٣٦) انظر : شرح الشافية٣١٠/١ ، وشرحان على مراح الأوراح٧٩/١ .

(٨٣٧) الكتاب٤٥/٤.

الباب الثالث:

ضوابط مرجعها إلى المعنى.

وفيه فصلان:

الفصل الأول:

أمن اللبس وأثره في صوغ البنية الصرفية.

الفصل الثاني:

الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.

الفصل الأول:

أمن اللبس وأثره في صوغ البنية الصرفية.

ويتضمن المباحث الآتية:

أولا: مدخل في أهمية هذا الضابط.

ثانيا: الوسائل اللازمة لأمن اللبس.

ثالثا: ما لا يُبالَى فيه باللبس، أو أَمِنه.

رابعا: ارتباط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية الصرفية الأخرى.

خامسا: مظاهر أمن اللبس على المستوى الصرفي.

سادسا: أمن اللبس والقياس الصرفي.

سابعا: أمن اللبس والعدول عن الأصل.

مدخل

لم يُغفل اللغويون في صوغهم للبنية الصرفية، ووضعهم القواعد والمعايير اللازمة لذلك، ضابطاً كـ(أمنِ اللبس)، ولِمَ لا ؟ وهو ضابط يتصل بمقصد الإبانة، وهي غرض اللغة الرئيس ، ومقصدها الأسمي .

ألا تراهم اهتموا به،وصاغوا قواعد عامة لهذا الغرض ، ومَنْعِ ما من شأنه أن يُلبِس أو يُوهِم ، كقولهم: (الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة)[٨٣٨].وقولهم : (لا يجوز الابتداء بالنكرة ؛ لأنها لا تفيد)[٨٣٩] .

ومتى زالت الفائدة أو التبست ، صار الكلام عبارة عن رُكام من الألفاظ ، وتُلَخّصُ الفائدة في قولنا :" لا خطأٌ ولا لَبْسٌ "[٨٤٠] ، فالمتكلم حين يقصد إفهام المخاطب رسالته اللغوية ، فإنه يرتّبها علي منوالٍ لا يَدَعُ معه للبْسِ مجالاً ، حتى يُدرَك مقاصدُه ، ذلك الإدراك الذي يتوخّاه ، فالالتباس ممنوع أبداً ؛ لمنافاته القصد من وضع اللغة.

وهو ما أشار إليه سلفاً ابن مالك في قوله: وأن بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَب[٨٤١]، وعقد له السيوطي باباً عَنوَنه بقوله : (اللبس محذور)[٨٤٢] .

وهذا يدل علي فهم اللغويين العرب لهذه الظاهرة فهماً دقيقاً ومراعاتها في التحليل ، فقد استقرّ عندهم أن الالتباس لا يسوغ بوجه من الوجوه ؛لمخالفته الغاية من وضع اللغة ، إذ يكفي من حظ البلاغة إلا يُؤتَي السامع من سوء إفهام الناطق ، ولا يُؤتَي الناطق من سوء فهمِ السامع ، فإن ذلك شروط نجاحِ أيّ عمليةٍ تواصليةٍ أو فشلِها[٨٤٣].

---

(٨٣٨) انظر:الأصول في النحو ١/٦٦،٨٤،١٠٧،٢١٤.
(٨٣٩) انظر: الأصول في النحو١/ ٥٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٤٨٠ ،وشرح ابن عقيل ١/٢١٦.
(٨٤٠) انظر: الأصول د/تمام حسان صـ ٢٠٨.
(٨٤١)شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٤ ،٦٠٦ ، و انظر: توضيح المقاصد ٢/٦٠٢ -٦٠٣ .
(٨٤٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/٣٣٧ .
(٨٤٣) انظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي ـ د. رشيد بلحبيب ، المقدمة.

فلا عَجَبَ أن يُستصحب كلُّ هذا في صوغهم للبنية الصرفية ، متّخذين لذلك وسائل لمنع ما من شأنه الإلباس. وفيما يلي الإشارة إلي ذلك :

الوسائل اللازمة لأمن اللبس.

ما دام اللبس محذوراً – كما أشاروا – فمن ثَمّ وُضِعَ له ما يزيله إذا خيف ، واستُغنى عن لِحَاق نحوه إذا أُمِنَ ، وقد لجأ اللغويون إلي استعمالٍ ما من استعمالات اللغة ، مختلِفاً عمّا ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال ؛ بغية التفرقة بين أمرين ، لو لم يفرّقوا بينهما ؛لأدّى ذلك إلي الالتباس.

وإذا كان اللغويون في معاجمهم قد استخدموا عبارات في ضبط الكلمة ؛مخافة اللبس، من وَصْفِ حركات الكلمة ومدّها ، وإعجام الحروف أو إهمالها، أو التنظير لها بمشابهٍ ؛ لأَنّ إِعْرَاءَ الكلماتِ عَن الضَّبْطِ غيرُ مناسبٍ.

كقول الزبيدي : " (ورجلٌ حَذُثٌ) بِفَتْح فضمّ (وحَدِثٌ) بِفَتْح فَكسر (وحِدْثٌ) بِكَسْر فَسُكُون (وحِدِيثٌ) كسِكِّينٍ، زَاد فِي اللّسَان ومُحَدّث، كلّ ذَلِك بِمَعْنى واحدٍ، أَي : كَثِيرُه، حَسَنُ السِّيَاقِ لَهُ، كلّ هذا على النَّسَبِ وَنَحْوه، هكذا فِي نسختنا، وَفِي أُخرى: رَجُلٌ حَذُثٌ، كـ(نَدُسٍ، وكَتِفٍ وشِبْرٍ، وسِكِّيتٍ)، وَهَذَا أَوْلَى؛ لأَنّ إِعْرَاءَ الكلماتِ عَن الضَّبْطِ غيرُ مناسبٍ"(٨٤٤).

أو كقولهم عند خوف اللبس المَطْبَعِيّ:(بالتاء الفوقية المثنّاة ،أو بالتحتية) .... وهكذا(٨٤٥).

فقد وضع الصرفيون وسائل لازمة لأمن اللبس تتعلق بالبنية الصرفية، منها:

١- <u>القِيَم الخلافية بين الأبنية الصرفية.</u>

ويُعنَى بها : وجوه الاختلاف بين المباني الصرفية ، فإذا كان النظام الصوتي قائما على قِيَمٍ خلافية بين الأصوات من حيث المعاني الوظيفية لكل صوت ، تتعلق بالمخرج والصفة؛ لأمن اللبس، فكذلك النظام الصرفي يقوم علي طائفة من المقابلات أو القِيَم الخلافية ، التي بدونها لا يكون اللبس مأموناً ، ولا الكلام مفهوماً.

---

(٨٤٤)تاج العروس ٢٠٩/٥ (ج د ث).

(٨٤٥) انظر: :القاموس المحيط ١٢٤٢/١ (فصل الهمزة)، ٨٥١/١ (فصل الكاف) ، ٩٠٢/١.

وما دامت المباني الصرفية تعبّر عن معان صرفية ،أو تتخذ قرائن لفظية تدل علي معان نحوية، فلا بد أن يكون أمنُ اللبس بين المبني والمبني غاية كبرى، تحرص عليها اللغة في صياغتها للمباني الصرفية، ولا بد لضمان أمنِ اللبس علي المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل ؛ ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه.

وهذه القيم الخلافية بين الأبنية قد تكون عن طريق:

-مقابلة الحركة بالمدّ ، كما يحدث في الفرق بين " فَعَل"و"فاعَل" ، أومقابلة الإفراد بالتشديد ، كما في الفرق بين " فَعَل" " وفَعّل" ، أو مقابلة التجرد بالزيادة ، كالفرق بين "فَعَل" و"استفعَل".

-وقد تكون القيمة الخلافية مقابلة الحركة بالحركة ، ككسْر نون المثنى وفتح نون الجمع ؛ لئلا يلتبسا ، وضمّ حرف المضارعة في المضارع دون غيره .

-أو مقابلة الحركة بالسكون ، كجمعهم "فَعْلة" -الاسم- علي "فَعَلات" – بفتح العين،كـ(قَصْعة وقَصَعات)،و"فَعْلة"-الوصف-علي:"فَعْلات"-بسكون العين-كـ(صَعْبة وصَعْبات،وعَبْلة وعَبْلات)[٨٤٦]... وهلمّ جرًّا.

هذه المقابلات أو القِيَم هي مناط أمن اللبس ؛ إذ بدونها تتشابه الصيغ ، ويصبح التفريق بين المتشابهات أمراً غايةً في الصعوبة ، كالذي يحدث في النصوص التي تساق للألغاز[٨٤٧].

٢- التفريق بين الأبنية بالقرائن.

قد يحدث أحياناً أن تتشابه صيغتان في النظام الصرفي مع اختلاف معنيهما ، فحين لا نجد بينهما اختلافاً مما سبق ذكره ، نلجأ إلي القرائن لنستبين بها معنى كل منهما .

ومن ذلك مثلاً : صيغة " فاعِل " نحو :"قاتِل " ، فحينما ننظر إلي مبنى هذه الصيغة من غير وضعها في سياق متصل ، نجد أنها صالحة لمعنيين :

أ) اسم فاعل من " فَعَل " .

---

(٨٤٦) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٤٣٢/١، واللمحة في شرح الملحة٢١٢/١.
(٨٤٧) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٦/١-١٤٧.

ب) فعل أمر من " فاعَل".

وبهذا تشابهت الصيغتان في الشكل ، وليست هناك قيمة خلافية توضح الفرق بينهما ، ومن ثمّ كان لا بد من البحث عن القرائن التي تحدّد استعمال الكلمة بأحد المعنيين دون الآخر.

وهذه القرائن يمكن العثور عليها في مظانٍّ مختلفة، منها: قرائن إلصاقية، وقرائن تصريفية، وقرائن إسنادية، فعلي مستوى الجدول الإلصاقي فإن الكلمة إذا قَبِلت الألف واللام فهي اسم فاعل ، وإذا قَبِلت نون النسوة فهي فعل أمر .

وعلي مستوى الجدول التصريفي ، فإن الكلمة إذا انحازت إلي المضارع ، كـ" قاتِل ،يُقاتِل " ، فهي فعل أمر ، وإذا انحازت إلي اسم المفعول كـ"مقتول " أوصيغة مبالغة ، كـ" قَتّال ، وقتيل"، فهي اسم فاعل .

وعلي مستوي الجدول الإسنادي ، فإذا قَبِلت الكلمة الإسناد إلي ضمائر الخطاب فهي فعل أمر ، وإلا فلا(٨٤٨).

٣- التفريق بين الأبنية المتشابهة في أصل المادة.

من الوسائل المعينة علي أمن اللبس ما قام به اللغويون من التفريق بين الأبنية المتشابهة في أصل المادة ، فخصّوا كلاً منها ببناء .

ومن هذا ما ذكره ابن قتيبة تحت عنوان : " باب الحرفين اللذين يتقاربا في اللفظ وفي المعني ويلتبسان ، فربما وضع النّاس أحدهما موضع الآخر" ، قال : "وجَمام الفرس " –بالفتح– ، "وجُمامُ المكوك" –بالضم– دقيقاً ، "والسَّداد" في المنطق والفعل –بالفتح– ، وهو الإصابة " والسِّداد " –بكسر السين– كل شيء سدَدت به شيئاً، مثل : سِداد القارورة ...."، وهكذا (٨٤٩).

ومن ذلك –أيضاً– ما أشار إليه أبو العلاء المعري من اجتهادات ، دفعه إليها حرصُه علي تلمّس الفروق بين الصيغ المتشابهة إرادة أمن اللبس ، وهو يشرح قول ابن أبي حصينة:

---

(٨٤٨) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٨/١.
(٨٤٩) انظر: أدب الكاتب صـ ٣٠٧، ٣١٧.

لا اليَ مانيٌّ تُ بَّعٌ كانَ شَروا ∴ هُ وَلا قَيِ صَرٌ وَلا ال سَبّاءُ (٨٥٠)

فيعلق قائلاً : "ولا السِّباء" يريد به: (سبأ بن يشجب) ؛ لأنهم كانوا يزعمون أنه أول من ساق السبأ ، وقد استعملوه مهموزاً ، ويجوز أن يكون أصل السبي في الناس الهمزة ، إلا أنه ترك إرادة أن يفرّقوا بين قولهم: "سَبَأْتُ الخمر(٨٥١) " و" سَبيْتُ الناس " (٨٥٢).

ومن اجتهادات أبي العلاء المعري أيضاً في مسألة أمن اللبس تفريقه بين لفظة "مَولِد" و"ولادة"، فالأولى عنده تقال : للإنسان ، والثانية تقال : للحيوان ، فتراه يقول :" أرادوا أن يفرقوا بين لفظه ولفظ الحيوان،فإن أقيس ذلك أن يقال:مَولِد،فيستعمل الميم مع الفعل في أوله(٨٥٣).

وقريب من هذا ما أشار إليه سلفا سيبويه من قولهم: "حصين " للبناء ، "وحَصَان " للمرأة، فرّقوا بين البناء والمرأة ، فالاسمان مشتقان من شيء واحد ، والمعنى فيهما واحد ، وبناؤهما مختلِف للفرق، فإنما أرادوا أن يُخبروا أن البناء مُحرِز لمن لجأ إليه، وأن المرأة مُحرِزةٌ لفرجها.

ومثل ذلك (الرزين) من الحجارة والحديد، والمرأة (رَزان)، فرّقوا بين ما يُحمَل وبين ما ثقُل في مجلسه فلم يخفّ(٨٥٤).

ومن ذلك –أيضا–قول ابن منظور ، وهو يفرق بين النشوان والنشيان :" وَرَجُلٌ نَشْيانُ لِلْخَبَرِ بيّن النِّشْوَة، بِالْكَسْرِ، وإنما قَالُوهُ بِالْيَاءِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

---

(٨٥٠)البيت من بحر الخفيف،وشَرْوَى الشئ :مثله،وهو مأخوذ من (شريت)، وهو في ديوانه ١٣٢/٢.

(٨٥١)في الصحاح مادة (س ب أ) ٥٥/١:" سَبَأْتَ الخمر سَبْأً ومَسْبَأً، إذا اشتريتها لتشربها... والاسم: السِباءُ، ومنه سُمِّيَتِ الخَمْرُ سَبِيئَةً.... فأمَّا إذا اشتريتها لتحملها إلى بلدٍ آخر قلت: سَبَيْتُ الخمر بلا همزٍ. وسَبَأَ فلانٌ على يمين" .وفي أدب الكاتب صـ٢٨٢:" و"سَبَأتُ الخمر" اشتريتها، و"سَبَيْت" العدو".

(٨٥٢) انظر: شرح ديوان ابن أبي حصينة ١٣٢/٢-١٣٣.

(٨٥٣) انظر: شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢٢١/٢، ٢٠٠/٢، والمسائل النحوية والصرفية في شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢٥/١.

(٨٥٤) انظر: الكتاب ١٠٢/٢ ، وشرح الملوكي صـ٢٦٩، وتاج العروس (ح ص ن) ٤٣٦/٣٤، و(ع د ل) ٤٤٧/٢٩.

النَّشْوانِ، وأَصل الْيَاءِ فِي نَشِيت وَاوٌ، قُلِبَتْ يَاءً لِلْكَسْرَةِ. قَالَ شَمِرٌ: وَرَجُلٌ نَشْيانُ للخبَر ، ونَشْوانُ مِنَ السُّكر، وأَصلهما الْوَاوُ ففَرقوا بَيْنَهُمَا(٨٥٥).

فقد أشار إلي الفرق بينهما في أصل المادة ، وكيف أُعِّل في كلمة بقلب الواو ياء ، وصُحِّح في أخرى بقصد الفرق بينهما حتى لا يلتبسا .

والأمثلة علي ذلك كثيرة ، وأكتفي بما أوردته.

٤- تعدد طرق صوغ الأبنية ؛ لأمن اللبس.

قد يؤدي الخوف من اللبس إلي التعدد في طُرُق الصياغة .

ومن ذلك – مثلاً- :

إذا أدّى إتباع قواعد النسب إلي إنتاج بنية واحدة للدلالة علي معنيين مختلفين ، فإنه يُعدل عن تلك القواعد ليجتنب اللبس ، ويصبح لكل معنى بنية مخصوصة تدل عليه .

من ذلك قولهم – كما ذكر سيبويه – في الطويل الجمّة : " جمَّاني" ، وفي الطويل اللحية: " لحياني ، وفي الغليظ الرقبة : " رقباني " ، فإن سمّيت برَقبةٍ أو جمّةٍ أو لحيةٍ ثم نسبت إليها ،رجعت فيها إلى القياس ،فقلت : " رقبيّ، ولحييّ ، أولحويّ ، وجميّ " ؛ وذلك لأن المعنى قد تحوّل ، وإنما أردتَ المبالغة حيث قلتَ : "جمّانيّ" أي: الطويل الجمّة، وحيث قلتَ " اللحيانيّ" : الطويل اللحية ، فلمّا لم تَعنِ ذلك أُجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى (٨٥٦).

وكذا إذا أردت النسب إلي من أتي عليه الدّهر قلت : دُهريّ –بضم الدال – ، أما إذا أردت النسب إلي من يرجو الدهر ويخافه ولا يؤمن بالمعاد، قلت: دَهريّ(٨٥٧).

فلاشك أن تعارض الدلالتين أدّي إلي هذا التعدد في طُرُق صوغ البنية ضمن باب السياق لأمن اللبس(٨٥٨) .

---

(٨٥٥)لسان العرب فصل النون ٣٢٩/١٥ ، و انظر: أدب الكاتب (باب شواذ التصريف) ٦٠٣/١.
(٨٥٦)الكتاب ٢٨٠/٣.
(٨٥٧) انظر: الكتاب ٣٨٠/٣ ، والمقتضب ١٤٦/٣ ، والأصول في النحو ٨٢/٣ .
(٨٥٨) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ ٨٧ .

وكذا ما نلاحظه في تصغير الترخيم من حذف الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم ، مع إلحاق المؤنث –الذي عدّته أربعة أحرف قبل الترخيم – تاء التأنيث ، فتقول في تصغير (سعاد ، وزينب ، وحبيلى ، وصحراء) –تصغير ترخيم –: (سعيدة، وزنيبة، وحبيلة، وصحيرة) بزيادة تاء التأنيث فيهن وجوبا؛ فرقا بين مصغر المؤنث ومصغر المذكر، مع أنها لا تلحقه إذا صغّرت نحو: (حائض، وطالق) من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: (حييض ، وطليق)؛ لأنها في الأصل صفة لمذكر(٨٥٩).

٥- السياق وأثره في أمن اللبس.

من الوسائل المعينة علي تجنّب اللبس : السياق ، فقد يكون وحده كافياً للفرار من اللبس ، فيُعتمد عليه في إيضاح المعنى وتجنّب اللبس والخلط بينهما .

وهذا إن دلّ فإنما يدلّ علي أن التفريق بين الأبنية فراراً من اللبس – وإن كان مهمًا – لكنه لم يكن شأن العرب في جميع كلامهما ، فقد كان استحساناً لا وجوباً ، بدليل وجود ظاهرة لغوية تُعرف بالترادف ، والتي تعبر عن اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، وليس بين هذه الألفاظ فروق لفظية ، وإنما يتضح معناها خلال السياق.

وقد كان هذا –أعني وضوح المعنى وعدم اللبس– مدعاة إلي الترخص في خروجهم عن الأصل اعتماداً علي السياق ، إلا ترى إلي قول ابن الطراوة :" إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت ،وإنما يحافظ علي رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتَمل كلٌّ واحد منهما أن يكون فاعلاً ، وذلك نحو:" ضرب زيدٌ عمرًا"، لو لم ترفع "زيدًا" وتنصب "عمرًا" لم يُعلم الفاعل من المفعول(٨٦٠).

---

(٨٥٩)أي : شخص حائض أو طالق. انظر: المقتضب ٢٩٢/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك١٤٣٦/٣.

(٨٦٠) انظر كلامه في: البسيط لابن أبي الربيع ٢٦٢/١ ، وقد تعقبه ابن أبي الربيع في ذلك.

بل جعله ابن هشام من مُلَحِ كلامهم في قوله:"من مُلَحِ كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس ، مثل : " خرق الثوبُ المسمارَ" ، "وكسر الزجاجُ الحجرَ " (٨٦١).

ما لا يُبَالى فيه باللبس، أو بأَمْنِه .

برغم الضوابط التي وضعها اللغويون لتجنّب وقوع اللبس مما سبق ذكره ، وتصريحهم بأن اللبس محذور ، ووضْع ما يزيله إذا خيف ، من تفريقٍ بين الأبنية بالشكل ، أو بالقرائن ، أو بأصل المادة ، أو بالسياق ، كما سبقت الإشارة إليه.

لكن وجدناهم في بعض المواضع لا يُبالون باللبس ، وهذا منهم دليل علي أن اللبس عند العرب ليس بمجتنَب علي الإطلاق – كما ذكر الشاطبي –(٨٦٢)، أو أن مراعاة اللبس هو الكثير ، وعدم مراعاته قليل – كما ذهب ابن عصفور(٨٦٣)، أو أن اللبس مُجتنَب عند بعض العرب ، ليس كلهم – كما ذكر المازني–(٨٦٤).

غاية الأمر أن اللبس ليس بمُجتنَب علي الإطلاق ، بدليل أنه لا يُبالى به في بعض المواضع.

ألا ترى أنهم نسبوا إلي الجمع والمثنى وإلي المفرد نسبةً واحدة ، فنسبوا إلي (الزيدَين) وإلي (زيد) نسبة واحدة ، فقالوا: (زيديّ)(٨٦٥).

وكذا نسبوا إلي (عشْرة) المفردة و(عشَر) المركبة من (خمسة عشر) نسبةً واحدة، فقالوا:(عشْريّ) – كما نَقل الجرمي – (٨٦٦).

وصغروا (أحمد) في الترخيم تصغير (حَمْد)، فقالوا : (حُمَيد) ، وكذا صغروا (عمرو،وعمر) علي: (عُمَير) ، كلُّ هذا يدل أنهم لم يبالوا باللبس(٨٦٧).

---

(٨٦١) انظر: مغني اللبيب صـ٩١٧.
(٨٦٢) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٥/٣ .
(٨٦٣) انظر: الممتع الكبير في التصريف ٢٩٦./١
(٨٦٤) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ٢٥١/١، ٢٥٤.
(٨٦٥)هذه النسبة على المشهور من إعراب المثنى والجمع بالحروف، فتحذف علامتا التثنية والجمع؛ لئلا يجتمع على الاسم الواحد علامتا إعراب ،وفيه أقوال أخرى. انظر: شرح الشافية للرضي ٤١٠/١.
(٨٦٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٨/٣.
(٨٦٧) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ٢٥٥/١ ، والمقاصد الشافية ٢٥/٣.

وثمّ موضع آخر – علي خلاف بينهم – يتعلق ببنية الفعل المعتل المبني للمفعول ، فقد سُمع في فائه ثلاث لغات : (إخلاص الضم ، وإخلاص الكسر ، والإشمام) ،وهذا هو المشهور والمقروء به.

لكننا وجدنا ابن مالك يذهب مذهباً خالف فيه الجمهور ، مؤداه : أن هذه اللغات مرهونة في الاستعمال بأمن اللبس، فإذا خيف اللبس عُدل إلي لغة أخرى، وذلك أن تقول : (قاولتُ الناسَ فَقِلْتُ).

فإذا وقع مثل هذا اللبس اجتنب ما أَدّى إليه ، فيجتنب الضم الخالص هنا إذ بسببه يحصل اللبس بفعل الفاعل،ويبقى الإشمام والكسر الخالص جائزين ، فتقول:" قاولتُ فقِلتُ " ، أي "فَغُلِبت".

ومثله "زُرْتُ "–من الزيارة– يجتنب فيه لغة الضم الخالص ؛ لأجل التباسه بشكل بنية الفاعل ، ويجوز الكسر والإشمام ، وكذلك سائر ذوات الواو مما يُشبه هذه الأمثلة.

ومثل ذلك من ذوات الياء إذا قال العبد أو الأمة :" بِعتُ" ، فهو مع الكسر الخالص محتمِل لبناء الفاعل بمعنى: أن العبد باع شيئاً ، ولبناء المفعول بمعنى: أنه المبيع ،فيجتنب فيه لغة الكسر ، وتقول "بُعْت " بالضم ، أو بالإشمام ، وهذا معنى قول الناظم : " وإن بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَب"(٨٦٨).

وهو رأيٌ خالفَ فيه غيرَه ، فإن سيبويه لم يعتبر فيه شيئاً من هذا ، بل حكي عن العرب ثلاثة أوجه في موضع اللبس بإطلاق من غير مراعاة اللبس ، فيقول بعد أن ذكر (خاف ،وقال ، وباع، وهاب): " فإذا قلت : (فُعِلْتُ ، أو فُعِلْنَ ، أو فُعِلْنَا) من هذه الأشياء، ففيها لغات: أمّا من قال : (قد بِيعَ ، وزِينَ ، وهِيبَ ، وخِيفَ) ، فإنه يقول: (خِفْنَا وبِعْنَا، وخِفْنَ وبِعْنَ، وهِبْتَ)، يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء، لأنه التقى ساكنان.وأما من ضم بإشمامٍ إذا قال (فُعِلَ) فإنه يقول: (قد بِيُعْنَا وقد رِيُعْنَ وقد زِيُدْتَ). وكذلك جميع هذا يُميل الفاء ليُعلم أن الياء قد حذفت فيضُمّ، وأمال كما ضمّوا وبعدها الياء، لأنه أبين لفعل.وأما الذين يقولون

(٨٦٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٠٤/٢، ٦٠٦ ،والتسهيل صـ ٧٨ ،والمقاصد الشافية٢٥/٣.

:(بُوعَ ، وقُولَ ، وخُوفَ ، وهُوبَ) ، فإنهم يقولون:(بُعْنَا ، وخُفْنَا ، وهُبْنَا ، وزُدْنَا)، لا يزيدون على الضمّ والحذف، كما لم يزد الذين قالوا : (رِغْنَ وبِعْنَ) على الكسر والحذف"(٨٦٩).

فسيبويه في نصه هذا لم يعتبر اللبس بخلاف ما ذهب إليه الناظم ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك سماع ؛ لقوله: " من قال ... فإنه يقول ...".

ومثل ذلك حكى اللحياني في نوادر سماعه عن الكسائي(٨٧٠) ، وقد أشار إلي ذلك المازني، فقال :" ومنهم من يدع الكسرة ، ولا يبالي الالتباس "(٨٧١).

فإذًا قد صادم الناظم هذا السماع بالقياس ، والقياس إذا خالف السماع مرفوض(٨٧٢).

ولعلهم لم يبالوا باللبس اعتماداً علي السياق – الذي ذكرته سابقاً – لأنهم قد يصلون إلي إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام مما تقدّم قبله أو تأخّر بعده ، وبما تدل عليه الحال ، كما قال ابن جني :" وهذا باب واسع ، وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصعب الكلام من أوله أو آخره، أو بدلالة الحال ، فإن لها في إفادة المعنى تأثيراً كبيراً، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها من يقلب عين "باع" واواً ، فإنه يُخلص الضمة"(٨٧٣).

والحال نفسه في تصغير الترخيم ، فلم يلتفت للإلباس ،كـ: (حُمَيْد) ، في" تصغير:"أحمد، وحامد، ومحمود، وحمدون، وحمدان، وحمّاد.. "؛ ثقةً بالقرائن(٨٧٤).

<u>ويقابل ذلك – أعني : ما لم يُبال فيه باللبس – ما لم يعتدّ فيه بأمن اللبس .</u>

من ذلك – مثلاً– ما ذهب إليه البصريون من لزوم إبراز الضمير المستتر في الخبر، إذا جرى علي غير من هو له مطلقاً ، أُمِنَ اللبس ، نحو:" محمدٌ هندٌ

---

(٨٦٩)الكتاب ٣٤٣/٤.
(٨٧٠) انظر: المقاصد الشافية ٢٥/٣.
(٨٧١)المنصف شرح كتاب التصريف ٢٥٤،٢٥١/١.
(٨٧٢) انظر: المقاصد الشافية ٢٥/٣.
(٨٧٣)المنصف شرح كتاب التصريف ٢٥٥/١.
(٨٧٤) انظر: التصريح شرح التوضيح ٣٢٣/٢، وشذا العرف في فن الصرف صـ١٠٤.

ضاربها " ، أو لم يؤمَن ، نحو : "زيدٌ عمروٌ ضاربٌ هو " ، فلم يبالوا فيه بأمن اللبس(٨٧٥).

وكذا في اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل ، فإذا وقعت بعدها همزةُ الوصل أُسقطتْ همزةُ الوصلِ من الكتابة، كما تَسقطُ من اللَّفظ؛ لضعفها وقوَّةِ همزةِ الاستفهام. وليس في هذا الإسقاط التباسٌ؛ لأن همزةَ الاستفهامِ مفتوحةٌ، وهمزةَ الوصلِ مكسورةٌ، قال تعالى: "أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ"(٨٧٦)،وقال:" أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً "(٨٧٧)، وتقولُ: "ابْنُكَ هذا أَم أَخوك؟ ".

ولا تجري همزةُ "أَلْ" هذا المجرى، وإن كانت للوصل؛ لأنها مفتوحةٌ، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فتلتبسُ الهمزتانِ إحداهما بالأخرى، وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أَي الكلامُ الخبري بالكلام الاستفهامي) ، فلو قلت : "الشمس طلعت" ، فلا يدري السامعُ "أَأَنتَ تخبرُ عن طلوع الشمس؟ أَم أَنت تستفهم عن طلوعها".والوجه أن تُبدل همزةُ "أَل" أَلفاً ليّنة في اللفظ، يُستغنى عنها بالمدَّة، فتقولُ : "آلرجلُ خيرٌ أَم المرأَةُ؟ ".

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة "أل"(٨٧٨) .

وفي كتاب (الكتّاب) لابن درستويه(٨٧٩) ما يدلّ على أنه لا فرق بين همزة "أل" وغيرها من همزات الوصل ، وعلى أنها تجري هذا المجرى، وإن كانت مفتوحة؛ لأنها أكثر استعمالا من سائر ألفاظ الوصل .

وما قاله هو القياس، وأما التباس الإخبار بالاستخبار، فقرينة الكلام تعيّن المراد، ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع، فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس.

---

(٨٧٥) انظر: الكتاب ٥٢/٢-٥٣ ، والإنصاف ٥٧/١ ،٦٥ ، والتبيين ٢٦١ ، وائتلاف النصرة ٣٢، ٦٧.

(٨٧٦)سورة ص الآية:٦٣.

(٨٧٧)سورة مريم الآية :٧٨.

(٨٧٨) انظر: اللمع في العربية صـ٢٢٤ ، وشرح الشافية للرضي٢٦٨/٢.

(٨٧٩)هذا ما نقله صاحب كتاب جامع الدروس العربية ١٤٣/٢ ، ولم أقف علي كتاب ابن درستويه.

وإذ اكانت حجتهم في عدم الحذف هي حذر الالتباس، فكان عليهم أن لا يجيزوا حذف الاستفهام من ال كلام، وقد أجازوه اعتماداً على قرينة لفظية، مثل قول عمر ابن أبي ربيعة:

فَوَاللهِ ما أدري وإن كـ نت دار يا ∴ بـ سبعٍ رَ ميْنَ الجـ مر أَم بثـ مانِ؟(٨٨٠)

أَي : أَ بسبعٍ؟ والقرينة اللفظية هنا هي "أمْ"، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أَحد الشيئين .

وأبيات أُخر، لا حاجة إلى التطويل بإنشادها ، حتى إن المرادي ذكر أن حذفها مطرد إذا كان بعدها(أمْ)المتصلة؛لكثرته نظماً ونثراً (٨٨١).

أو اعتماداً على قرينة معنوية،يُعتمد فيها على فطنة السامع،كقول الكميت:

طَرِ بْتُ وَ مَا شَوْقاً إِ لَى الْ بيض أَ طْرَبُ ∴ وَ لَا لَعِ بًا مني وذُو الـ شّيْبِ يَلْ عَبُ(٨٨٢)

أي: "أَوَ ذو الشوق يلعب؟ "، وفي الحديث : " وَإِنْ زَنَى ؟ وَإِنْ سَرَقَ ؟"(٨٨٣)، أي : "أَوَ إن زَنى؟ أَوَ إن سَرق؟(٨٨٤).وغيره من الشواهد كثير.

فأنت ترى أَنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام، ومنعوا حذف همزة "أل" بعد همزة الاستفهام، والمسألتان واحدة.

فإذا قد أَجازوا أَن تحذف همزة الاستفهام، حيث يُؤمَن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أَن يجيزوا حذف همزة "أل" بعد همزة الاستفهام ، قياساً على غيرها من همزات الوصل؛ثقة بالقرائن(٨٨٥).

---

(٨٨٠)من الطويل في ديوانه صـ٢٦٦،والكتاب١٧٥/٣،والمفصل صـ٤٣٨،والخزانة١٢٢/١١، والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام من(بسبع) ،والأصل : أبسبع، لوجود قرينة لفظية هنا ، وهي "أمْ".

(٨٨١) انظر : الجنى الداني صـ٣٥، ومغني اللبيب صـ٢٠.

(٨٨٢) من الطويل، والشاهد حذف همزة الاستفهام لقرينة معنوية ، وهو في: الخصائص٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية١٢١٧/٣، والخزانة ٣١٣/٤ ، ومغني اللبيب صـ٢٠ ، والهمع ١٣٥/٢.

(٨٨٣)الحديث في صحيح البخاري من حديث أبي ذر ٧١/٢ برقم (١٢٣٧).

(٨٨٤) انظر : شرح الكافية الشافية١٢١٧/٣، والجنى الداني صـ٣٥، ومغني اللبيب صـ٢١.

(٨٨٥) انظر: جامع الدروس العربية ١٤٥/٢.

لكن رغم كل هذا فإن مراعاة اللبس وأمنه هي الكثير الغالب ، وعدم مراعاته هو القليل الذي لا يؤثّر.

ارتباط ضابط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية الصرفية الأخرى

ثمَّ ارتباطٌ وثيقٌ بين ضابط أمن اللبس وغيره من الضوابط التي التزم بها الصرفيون في صوغ البنية الصرفية – مما سبق ذكره – كالتخفيف، وكثرة الاستعمال، والمشابهة ، وفيما يلي الإشارة إلي ذلك:

أولاً : التخفيف وأمن اللبس .

يرتبط التخفيف بأمن اللبس ؛ إذ لا يصح أن يلجأ ناطق إلي التخفيف من ثقلٍ ما في الوقت الذي لا يُؤمَن فيه اللبس ، ولو حدث ذلك وكانت مظاهر التخفيف سبباً في إيجاد اللبس في بناء المفردات أو الجمل ، لكان التخفيف اعتباطاً لا تحكمه قاعدة ، وأدّى إلي التناقض ، وكان البحث فيه عبثاً لا طائل من ورائه .

والتخفيف ليس كذلك ؛ لأنه قائم علي أسس ثابتة وقواعد راسخة ، منها : عدم التعارض مع فكرة (أمن اللبس) ، بل هو متعلق بها وقائم عليها(٨٨٦).

فكل مظاهر التخفيف قائمة علي أمن اللبس ومتعلقة به ، ألا ترى معي أن الحذف التخفيفي لا يكون إلا عند أمن اللبس ، حتى لا يختلط بناء ببناء أو معني بمعنى ، ولهذا اشترط بعضهم أن يكون الدليل علي المحذوف قائماً موجوداً داخل السياق ، فلا حذف مع التباس .

وهذا ما أشار إليه المبرد حينما أراد أن يعالج باب الحذف ، فعنون له قائلا " هذا باب ما يحذف استخفافاً ، لأن اللبس فيه مأمون"(٨٨٧).

وحينما كأن اللبس مأموناً وجدنا أن اللغة حريصة علي عدم إلحاق التاء في الصفات الخاصة بالإناث مثل: (حائض ، وطالق ، ومُرضِع ، وكاعب ، وناهد) ؛ لأن اختصاص هذه الصفات بالمؤنث جَعَل اللبس مأموناً ، ولهذا لم يحتج إلي فارق

---

(٨٨٦) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ٩٢.

(٨٨٧)المقتضب ٢٤٨/١ ، و انظر: ٢٥١/١ ،والخصائص ٣٦٦/٢ .

بين المؤنث والمذكر، فتخفّفت اللغة من هذه التاء التي تُثْقِل الكلمة لفظياً ، لعدم الاشتباه في كون الصفة لمذكر(٨٨٨).

وهكذا أينما وجدت اللغة فرصة للتخفيف بحذف ما يؤدي إلي ثقل لفظي – مع أمن اللبس – لم تتردد قواعدها في ذلك ، وكأن أمن اللبس عاملاً مساعدا علي هذا التخفيف، وهذه هي طبيعة العربية(٨٨٩).

وكذا الإدغام التخفيفي ، فالعربية تكره توالي المتماثلين ، وتتخلص منها بطرق مختلفة، منها : الإدغام ، وهذه قاعدة عامة تسري علي كل متماثلين متلاقين ، إلا أن ذلك مشروط بأمن اللبس.

فإذا أدّى الإدغام إلي اللبس نحو " سُرُر، طَلَل " ، فإنه لا يدغم المثلان هنا ، وإن كانا أصليين ، مثلهما في " شدَدَ ، ومَدَد " ؛ من قَبِلَ أن الإدغام فيهما يُحدِث لبساً ، واشتباهَ بناءٍ ببناءٍ ، إذ لو أَدغمتَ لم يُعلم المقصود منها ، إلا ترى أنك لو أدغمتَ فقلت:" طلّ، وجَدّ، وسُرّ " لم يُعلم أن (طللاً) (فَعَلٌ) وقد أدغم ، أم أنه " فَعْل " بسكون العين، وفي الأسماء " فَعْل"،وليس في الأفعال ذلك ، فيحدث الالتباس .

وكذا لو أُدغم "سُرُر" ، فقيل (سُرّ) ؛ لالتبس الاسم بالفعل ، فيؤدى ذلك إلي التباس شديد في البناء ، ينتج عنه التباس في المعنى(٨٩٠).

---

(٨٨٨) هذا تعليل الكوفيين ، أما البصريون فيعللون إسقاط الهاء بأنهم أجروها مجرى النسب، كأنهم قالوا: امرأة ذات طلاق... ولم يجعلوها جارية على الفعل ، أو أنها جعلت بلفظ المذكر؛لأنها جاءت أوصافا لمذكر، وأن المراد بها شيء طالق،وكذلك أشباهها . انظر: الإنصاف ٦٢٧/٢ م١١١ .

(٨٨٩) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٩٣.

(٨٩٠) انظر: شرح المفصل ١٢٣/١٠.

والحال نفسه في زيادة الإلحاق ، كما في مثل : (جلبب ، وشملل) ، فالحرف الثاني من المثلين كُرّر ؛ ليلحق ببناء (دَحْرَج) ، فلو أَدغمتَ لَزَمَ أن تقول : (جلبّ، وشملّ) ، فَيَسْكن المَثَّلُ الأول، وتُنقل حركته إلي الساكن قبله ، فيخرج عن أن يكون موازياً لـ(دحرج) ، فيبطل غرض الإلحاق .

وهكذا "الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أَدّت إلي نقص أغراض مقصودة تُركت"(٨٩١)، إذ لو أدغمنا لالتبس بناء الملحق علي وزن (دحرج) ببناء غيره ، فاستُغنى عن التخفيف ، وتُرك في مقابل الحفاظ علي الصيغة ، وهذا غرض لفظي تُركت من أجله الخفة بالإدغام(٨٩٢).

وكذا الإعلال ، فإذا حدث إعلال في الكلمة فلا يحدث فيها إعلال آخر ؛ لأن الكلمة تلتبس بغيرها،وفي هذه الحالة تكون أشد ثقلاً .

وهذا ما أشار إليه سيبويه :" اعلم أن الواو والياء لا تُعلّان،واللام ياءٌ أو واوٌ ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلي ما يَستثقلون وإلي الالتباس والإجحاف، و أنما اعتلتا للتخفيف ، فلمّا كان ذلك يسيّرهم إلي ما ذكرتُ لك رُفِض " (٨٩٣).

ولهذا لم تُقلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها في (هَوَى ، ونَوَى) ؛ للالتباس بغيرها والثقل ، لو أُعِلّت ذلك الإعلال(٨٩٤).

كل هذا يدل دلالة قاطعة علي ارتباط ضابط التخفيف بضابط أمن اللبس ، وكأن الأخير عامل مساعد للأول.

---

(٨٩١) انظر: شرح المفصل ١٢٢/١٠.
(٨٩٢) انظر: شرح المفصل ١٢٢/١٠ ، وشرح الملوكي في التصريف صـ ٦٧٤.
(٨٩٣)الكتاب ٣٧٦/٤.
(٨٩٤) انظر: شرح الملوكي ٤٠٣، واللغة العربية معناها ومبناها صـ٢٦٤، وظاهرة التخفيف صـ ٩٧ .

ثانيا: المشابهة وأمن اللبس.

المشابهة مرتبطة أيضاً بأمن اللبس ، فالعرب لا تُعطي كلمةً ما تستحقه كلمةٌ أخرى لشبه لفظي أو معنوي ، إلا عند أمن اللبس .

وهذا يفهم من تعليل النحويين ، ألا ترى أنهم لما قالوا في جمع " ريح" : "أرياح " ، قالوا في جمع " عيد " : "أعياد " ، مع أن القياس في الأول:"أرواح "؛ لأن المفرد قبل دخول الإعلال "رِوْح" ، فقُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها(٨٩٥).

ولكثرة استخدامها بهذه الصورة ، جاء الجمع " أرياح" ؛ توهماً أن الياء أصل في المفرد علي ما ذهب إليه بعض المحدثين(٨٩٦).

وحملوا عليه "عيدًا " ، فقالوا في جمعه : " أعياد " ، وأصله : " أعواد " ؛ لأن أصل المفرد " عِوْد" ، فلم يُردّ إلى أصله، وإنما قالوا " أعياد"(٨٩٧) . وعللوا ذلك بالتفرقة ؛ خشية أن تلتبس "أعواد " "بأعواد " جمع (عُوْد) من الأخشاب ، أو جمع (عَوْد) من الإبل(٨٩٨).

إذن فالاعتبار في الحمل علي الشبه مُعَلّلٌ بأمن اللبس ، مُرتبطٌ ، ومرهون به.

ثالثاً : كثرة الاستعمال وأمن اللبس.

أما عن كثرة الاستعمال فلها علاقة أيضاً بأمن اللبس ؛ لأنها علة تُوجب في اللفظ ما لا يجب في غيره ، فاللفظ إذا كثُر استعماله قد يحذف كله أو بعضه ، أو يُلحق به زائدٌ ، أو يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، فهم يغيّرون الأكثر ، ويحذفون منه ، كما فعلوا في : (لم أُبَلْ)، وربما ألحقوا فيه زائدا ، كقولهم : (أمهات) ، وقولهم : (اللهم) ، و(يا أبَتِ)، و(يا أمَّتِ)(٨٩٩).

---

(٨٩٥) انظر: الخصائص ٢٩٨/٣ ، ودرة الغواص صـ٥١ ، والمدخل إلي تقويم اللسان صـ٤٠.

(٨٩٦)كالأستاذ عبد القادر المغربي . انظر بحثه :الشواهد علي قاعدة توهم أصالة الحرف صـ٣٦٣.

(٨٩٧) انظر هذا الشذوذ في : الكتاب ٤٥٨/٣ ، والأصول في النحو ٥٨/٣ والخصائص ٨٨/٣.

(٨٩٨) انظر: شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢٢٢/٢ .

(٨٩٩) انظر:المقتضب ١٦٩/٣،والأشباه والنظائر ٣٣٥/١ .

وكل هذا مُرتبطٌ بأمن اللبس ، فالحذف لا يتم إلا إذا كأن اللبس مأموناً كما سبق(٩٠٠).

بل حتى في تركهم بعض الاستعمالات ، ألا ترى أن سيبويه صرّح أن العرب لم تُجز (والله تفعل) للمستقبل في معنى (والله سيفعل) ؛ مخافة أن يلتبس باستعمالهم هذا التركيب للنفي؛ لأنه مما يأتي محذوفاً منه (لا) مقصوداً به النفي، فقال :"وسألته لِمَ لَمْ يَجُز (والله تفعل) ، يريدون بها معنى (ستفعل) ؟ فقال : من قِبَل أنهم وضعوا (تفعل) ههنا محذوفة منها "لا" ، وإنما تجيء في معنى (لا أفعل) ، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى ..." (٩٠١).

وكذا أجازوا حذف ألف (ابن) إذا وقع صفة لعَلَم مضافاً إلي عَلَمٍ ، نحو :(هذا زيد بن عمرو) ؛ لكثرة الاستعمال مع أَمْنِ اللبس(٩٠٢).

وفي معرض الزيادة كان أمن اللبس بهدف التفرقة غرضَهم الأصيل ، مع ما زِيدَ لكثرة الاستعمال .

ألا ترى أنهم زادوا الهاء –وإن كان شاذاً – في: "أمهات "؛للفرق بين العاقل وغير العاقل،فقالوا في جمع (أُمّ) للعاقل (أُمّهات) ، وفي جمع غير العاقل (أُمّات) ، فغَلبت (الأُمّهات) في الأناسيّ،و(الأُمّات) في البهائم،فَكَأَنَّهَا زيدت للْفرق، وَلَو وُضِع كلُّ وَاحِدَة فى مَوضِع الْأُخْرَى لجَاز، وَلَكِن الْوَجْه مَا ذكرت لَك ، وَالْآخر إِنَّمَا يجوز فى شعرٍ(٩٠٣).

وكذا أجازوا صوغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمعلوم إذا أمن اللبس(٩٠٤)، ونصّ المرادي علي أنه في التفضيل أكثر منه في التعجب ، فلذلك اطرد في التفضيل ،وقلّ أو شذّ في التعجب (٩٠٥).

---

(٩٠٠) انظر:المقتضب ٢٤٨/١، ٢٥١،والخصائص ٣٦٦/٢ .
(٩٠١)الكتاب ١٠٦/٣-١٠٧.
(٩٠٢) انظر: شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي ١٠٣٢/٢.
(٩٠٣) انظر: المقتضب ١٦٩/٣، وشرح الملوكي صـ٣٨٠.
(٩٠٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢.
(٩٠٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨٩٧/٢.

فقد انضمّ هنا إلي كثرة الاستعمال أَمْنُ اللبس ، وهكذا وجدنا ارتباط هذا الضابط بالضوابط الأخرى من التخفيف ، والمشابهة ، وكثرة الاستعمال ، وقد قام بدور العامل المساعد في كلّ ضابط منها.

مظاهر أمن اللبس

أمن اللبس فكرة تغلغلت في ثنايا الدراسات اللغوية بكل مستوياتها صوتاً وصرفاً وتركيباً،فهو ضابط عام تحتكم إليه اللغة في جميع مستوياتها ، وإن صحّ التعبير ، فإن هذا الضابط المعنوي يعدّ أساساً مهمّا تراعيه اللغة، وترجع إليه في صوغ مبانيها المختلفة.

وسأقصر الحديث علي ما يتعلق بمظاهر أمن اللبس علي المستوى الصرفي؛ نظراً لطبيعة البحث .

وبالنظر في مواضعه يتضح لي أن اعتماد هذا الضابط وما ينتج عنه من مظاهر يظهر خلال وسيلتين:

الأولى **: اللجوء إلي بعض التغييرات التي تتحقق معها أَمْن اللبس.**

والثانية **: العدول عن بعض المباني الملبِسة إلي بنية أخرى يُؤْمَن معها اللبس.**

فأما عن الوسيلة الأولى التي تتعلق باللجوء إلي بعض التغييرات لأمن اللبس ، فمرجعه في الغالب الأعمّ إلى التغيير بالشكل، ومنه مثلاً :

***-التحريك لأمن اللبس.**

كما نلاحظه في صيغة (فَعْلة) التي يشترك فيها الاسم، كـ(قَصعة ،وجَفنة)، والصفة كـ(عَبْلة وصَعبة)، فاتجهت العربية إلي التمييز بين جمعها ؛ لأمن اللبس بين الاسم والصفة ، فخصتْ جمعَ الاسم منها بالتحريك علي (فَعَلات)، فقالوا: (قَصعة وقصَعات، وجَفنة وجفَنات)،والصفة بالتسكين علي(فَعْلات) نحو:(عبْلة وعبْلات،وصعْبة وصعْبات) .

وإنما فتحوا الاسم وسكّنوا الصفة ؛ لخفّة الاسم وثقل الصفة ؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل ،والفعل أثقل من الاسم ؛ لأنه يقتضي فاعلاً ، فصار كالمركب منه ، فلذلك كانت أثقل من الاسم(٩٠٦).

لكن هذا التمييز بالتحريك لا يطرد في جميع الأبنية ، لذلك يراه ابن جني ضرباً من الاتساع والتصرف؛ لأن الصفة تشارك الاسم في أبنية كثيرة لا يوجبون علي أنفسهم الفرق بينها فيها(٩٠٧)، كما أن السياق له الدور الأكبر في التمييز بين الصفة والاسم عند اتحاد بنيتهما.

لكن لعلّه– أعني التمييز بين الاسم والصفة – أحد طرق التمييز في بعض الأبنية دون بعضها .

وبالطريقة نفسها ميّزت العربية في الاسم بين صحيح العين ومعتلها في هذا الجمع أيضاً،فيجمع معتل العين علي " فَعْلات" بإبقاء العين ساكنة دون تحريك ؛ لأن حركة حرف العلة قد تؤدي إلي قلب العين ألفاً ؛ لأن ما قبلها مفتوح ، فيقال " جازات " في " جوْزة " و"باضات " في "بيْضة " ، فيلتبس هذا البناء بنحو " دارة، ودارات " و"قامة ،وقامات " ، خلافا لـ(هُذَيْل) التي كانت تجري المعتل علي منهاج غير المعتل ، فيقولون في ذلك كله بإتباع العين حركة الفاء المفتوحة ، حكماً واحداً غير متعدّ ، تستوي فيه صحة العين واعتلالها ، وهكذا يجمعون "جَوْزة " علي "جَوَزات " و"بيْضة " علي " بَيَضَات "(٩٠٨)، وقد قال شاعرهم :

أَ خُو بَيَ ضَات را ئِحٌ مُ تَأَوِّبٌ ∴ رفِ يقٌ بمَ سْحِ المَنْكِ بَيْنِ سَبُوحُ(٩٠٩)

***التغاير الحَرَكِيّ لأمن اللبس ،كالذي نلاحظه في :**

---

(٩٠٦) انظر:المقتضب ١٨٨/٢ ،وعلل النحو ٥٢٥/١ ،وشرح المفصل ٢٨/٥ ،وإسفار الفصيح ٦٠٠/٢.

(٩٠٧) انظر: الخصائص ١٣٥/١.

(٩٠٨) انظر: الخصائص ١٨٧/٣.

(٩٠٩)البيت من الطويل لبعض الهذليين ،وقد ورد في:المفصل صـ ٢٣٨ ،وشرحه لابن يعيش٣٠٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٤/٤ وشرح الشافية للرضي ١٣٢/٤ ،وتوضيح المقاصد ١٣٧٦/٣.

– صوغ المضارع من الفعل الأجوف ، حيث يصاغ من الأجوف الواوي علي "يفعُل" ، ومن الأجوف اليائي علي " يفعِل"؛ لئلا يلتبسا ، فيتم التمييز بين (قال) من (القول) ، و(قال) من (المقيل) ، فمضارع الأول (يقول) ، ومضارع الثاني (يقيل) .

وتصدق هذه القاعدة علي الناقص أيضاً ، فمضارع الناقص الواوي يصاغ علي "يفعُل" ؛ لتسلم الواو ، ومضارع اليائي يصاغ علي "يفعِل" ؛ لتسلم الياء ، نحو " غزا ، يغزو ، ورمَى ، يرمِي"(٩١٠).

ويمتد هذا التمييز إلي اللفيف المقرون "الأجوف الناقص" ، ولكنه تمييز بنية، لا تمييز مادة ، فما كان علي "فَعَل" يصاغ مضارعه علي "يفعِل" وما كأن علي "فَعِل" يصاغ مضارعه علي "يفْعَل".

وبهذا التحديد لبنية المضارع في كل واحد منهما نستطيع أن نميز مثلاً بين "هَوَى" بمعنى (سقط) و "هَوِى" بمعنى (أحبّ) ، فمضارع الأول: "يهوِي" ، ومضارع الثاني : "يهوَى"(٩١١).

– وكذا في كسر نون المثني وفتح نون الجمع ، فقد عللوا كسر نون المثني وفتحهم لنون الجمع في اللغة الفصحى ، حتى لا يلتبسا ، لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع "مصطفي " ، رأيت مصطفَينَ ، ومررت بمصطفَينَ " فلفظ " مصطفَين " كلفظ "زيدَين " ، فلو لم يكسِروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية(٩١٢).

– وكذا إذا التقي ساكنان ، وخيف تحرك أحدهما بالكسر – وهو الأصل – للالتباس ، حُرّك بالفتح ، نحو (أنت) في خطاب المذكر و(اضربَنَّ) و(لا تضربَنَّ) –في خطابه– ،؛لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث(٩١٣).

---

(٩١٠) انظر: المقتضب (هَذَا بَاب مَا اعتل مِنْهُ مَوضِع اللَّام)٢٧٢/١.
(٩١١) انظر: التصريف العربي صـ ١٤ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ ٨٨ .
(٩١٢) انظر: أسرار العربية ٦٥،٦٦.
(٩١٣) انظر: الأشباه والنظائر ٣٤١/١.

– ومنه أيضاً : ضَمّ حرف المضارعة في الرباعي دون غيره ، خيفةَ التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي ، نحو : (ضرب ، يضرب ، وأكرم يكرم) ؛ لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة ، فلو فُتِح حرف المضارعة لم يعلم أَمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي؟

ثم حُمِل بقية أبنية الرباعي علي ما فيه الهمزة ، وإنما خصّ الرباعي بالضم؛ لأن الثلاثي أصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع ، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد علي الثلاثي غير هذا ، كالخماسي والسداسي محمول علي الثلاثي(٩١٤).

– ومن ذلك أيضاً : كسر لام الجر مع المظهر غير المنادي ، كـ(لِزيدٍ مالٌ)، وفتحها مع المضمر غير الياء، كـ (لَه مالٌ) .

وإنما حُرّكت عن أصلها السكون ؛ لأنها مبتدَأٌ بها ، وكُسِرت للفرق بينها وبين لام الابتداء ، فإنها في بعض المواضع تلتبس بها ، فجُعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس ، وأُمِن اللبسُ في المضمر فرُدّت إلي الأصل ، وكُسرت مع الياء إتباعاً ، وإنما أُمن اللبس مع المضمر ؛ لأن المضمر الواقع بعد لام الابتداء منفصل ، وبعد لام الجر متصل ،واللفظان مختلفان(٩١٥).

وهناك تغيرات تحدث في بنية الكلمة ، لكن ليس لأمن اللبس كما سبق ، بل هي مشروطة بأمن اللبس ، كما يحدث في بعض الكلمات من إبدال ، أو إعلال ، أو تصحيح.

فمثال الإبدال:ما يحدث في إبدال نون التوكيد الخفيفة في الوقف ألفاً كالتنوين لمضارعتها إياه، ألا ترى أنهما من حروف المعاني ، ومحلهما آخر الكلمة ، وهي خفيفة ضعيفة وقبلها فتحة ، فأُبدل منها الألف كما أُبدل من التنوين ، وهذا – كما علق ابن يعيش– لا بأس به إذا لم يلتبس بالاثنين ، أما إذا التبس ، فلا (٩١٦).

---

(٩١٤) انظر: أسرار العربية صـ٢٧٨، والأشباه والنظائر ١/٣٤٠-٣٤١.
(٩١٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/٣٦٠.
(٩١٦) انظر: شرح الملوكي صـ٤٢١.

وكذا الإعلال الذي يحدث في الكلمة فهو مشروط أيضا بأمن اللبس ، فإن أدّى القلب والإعلال إلي لَبْسٍ التُزم التصحيح .

ألا ترى أنهم قد قالوا :" رَمَى ، وقضَي ، وغزَا ، ودعَا"، بالإعلال بقلب الياء في المثالين الأولين ألفاً ،وفي الثانيين واوا ؛ لعدم اللبس.

أما في التثنية فقالوا : " رَمَيا ، وقضَيا ، وغزَوا، ودعَوا " ، فلم يقلبوهما ألفين مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، لأنهما لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف التثنية لوجب أن يحذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، فيلتبس الاثنان بالواحد.

وكذا صحّحوا" الغليَان ، والنزَوان " –مع وجود شرط القلب– لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف " فَعَلان " لَوَجبَ حذفُ أحدهما ، وأن يقال " غُلّان ، ونَزّان " فيلتبس " فَعَلان " معتل اللام و "فَعّال" مما لامه نون ، فاحتملوا ثقل اجتماع الأشباه والأمثال؛ إذ ذاك أيسر من الوقوع في محظور اللبس والإشكال(٩١٧).

وحملوا عليهما في التصحيح " الحيَدان ، والجوَلان " لأنهم لما صححوا اللام في " النزَوان ، والغليَان" مع ضعفها بتطرفها ، كان تصحيح العين في " الحيَدان ، والجوَلان " أولى ؛ لقوتها بقربها من الفاء وبعدها من الطرف (٩١٨).

ومثل ذلك أيضاً عدم إعلال الياء إذا وقعت لاماً مفتوحة بعدها ألف ، لأن هذا النوع إما مثنى ، كـ"فَتَيَان"، أو غير مثنى ، كـ "صَمَيَان "(٩١٩) ، فلو أُعلّت في المثنى لالتبس بالمفرد حين يضاف، ولو أُعلت في غير المثنى لالتبس بـ" فعّال" ، مما لامه نون (٩٢٠).

وهكذا رأينا كيف تُعَلُّ الكلمة حيث يُؤمَن اللبس ، ويُترك الإعلال حيث يُوجَد اللبس.

---

(٩١٧) انظر: الكتاب ٣٨٨/٤ ، والمنصف شرح كتاب التصريف ١٣٥/٢ ،وشرح المفصل ٩٨/١٠.

(٩١٨) انظر: شرح الملوكي صـ٤٠٢.

(٩١٩)الصَّمَيَان: الرجل الماضي النافذ ، من قولهم: أصمى إذا أنفذ الرمِيَّة. انظر:النكت للأعلم صـ١١٥١.

(٩٢٠) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف صـ١٦٨.

وإما عن الوسيلة الثانية التي تتعلق بالعدول عن بعض الأبنية الملبسة إلي أبنية أخرى ، يؤمن معها اللبس ، فهي علي النحو التالي :

أمن اللبس والعدول عن الأصل :

لا أكون مبالغاً إذا قلت – من خلال النظر في كتب النحويين – : إن أغلب صور أمن اللبس وأهم مظاهره تتعلق بفكرة العدول ، سواء أكان عن أصل الوضع أم أصل القاعدة.

ولم لا ؟ وقد كان أمن اللبس من الأسباب الرئيسة التي دعت إلي العدول عن الأصل ، فبناء الكلمة قد يختلط بكلمة أخرى ، فيُعدل عن الأصل فيه ؛ خوف اللبس ، وقصد التفريق .

وكذا بقية مظاهر العربية من الحذف والإضمار ، والفصل ، وتشويش الرتبة بالتقديم والتأخير ، والتوسع في الإعراب ، كلها مرهونة بأمن اللبس ، بوجود دليل علي الحذف، وضرورة التفسير للإضمار، وضوابط للفصل بين المتلازمين، والتقديم والتأخير ...وهلم جراً (٩٢١).

وهذا العدول عن الأصل لأمن اللبس ، إما أن يكون مبنياً علي قاعدة تصريفية يُفرد بها، فيكون مطردا ، وإما أن يكون مخالفاً للقاعدة ، فيكون غير مطرد ؛ لأمن اللبس ، وهو ما يعرف بالشاذ.

النوع الأول:العدول المطرد عن الأصل لأمن اللبس .

وقد رتّبتُ مظاهره علي النحو التالي :

أولا:العدول عن أصل الصياغة لأمن اللبس .

وله أمثلة ، منها:

أ-اسم المفعول من الثلاثي.

القياس في اسم المفعول من الثلاثي ، كـ" ضَرَب ،وقَتَل " أن يأتي علي " مَفْعُل"؛ ليكون جارياً علي "يَفعُل" ، فيقال: "مَضرُب، ومَقتُل"، كما أن اسم الفاعل يجري على (يَفْعِل).

(٩٢١) انظر: الأصول د/تمام حسان صـ١٣٩.

وهذا مستوحى من تعريفهم لاسم المفعول–كما ذكر الزمخشري – بأنه الجاري علي "يَفعُل" من فعله ،نحو "مضروب " ؛ لأن أصله: "مَفْعُل"(٩٢٢).

فكان القياس أن يكون علي أربعة ؛ ليكون مساوياً لاسم الفاعل ، جارياً علي " يفعُل" ، إلا أنه عُدل عنه إلي "مفعول " بزيادة الواو ؛ لئلا يلتبس باسم المفعول من غير الثلاثي، فزادوا الواو للفرق بين مفعول الثلاثي وغيره ، وخُصّ الثلاثي بزيادة الواو دون غيره؛ لقلة حروفه.أو أنها نشأت من إشباع الضمة ، كالياء في (الدراهيم)(٩٢٣).

أو أن سبب زيادة الواو ترجع إلي قلة بناء "مَفْعُل" في كلام العرب ، كأنهم رفضوه في بناء الآحاد ، وكل ما جاء عليه خُرّج على أنه جمع ، وليس بمفرد، كـ(مَكرُم) ،في قول القائل:

..... ∴ لِ يَومِ رَوعٍ أو فَ عالِ مَ كرُمِ(٩٢٤)

على أنه جمع (مَكرُمة) .

و(مَعْوُن) ، في قوله :

..... ∴ ع لى ك ثرة الوا شين أي مَ عْوُن(٩٢٥)

على أنه جمع (مَعُوْنَة).

---

(٩٢٢) انظر: المفصل صـ ٢٩١.

(٩٢٣) انظر: شرح المفصل ٨٠/٦ ، والإيضاح في شرح المفصل٦٤٢/١، والأشباه والنظائر ٣٣٨/١.

(٩٢٤)من الرجز لأبي الأخزر الحمّاني ، وهو من شواهد:الخصائص ٣/ ٢١٢ ،والمنصف ٣٠٨/١ ، وشرح الشافية ١٦٩/١، والشاهد فيه كما في أعلى الصفحة مجيء (مكرُم) على أنه جمع (مَكرُمة) .

(٩٢٥)عجز بيت من الطويل ، وصدره : بثِينُ الزَمِي "لا" إن "لا" إن لزمتهِ ، لجميل بن معمر في ديوانه صـ ٢٠٨ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمنصف ٢/ ٣٠٨، والممتع ٦١/١، والشاهد فيه كسابقه.

و(مَأْلُك) ، في قوله :

أَبْ لِغْ النُّعْ مَانَ عَ نِّي مَأْلُ كاً ∴ ..... (٩٢٦)

على أنه جمع (مَأْلُكة) (٩٢٧).

ويمكن أن يفهم من ذلك أن زيادة الواو في(مفعول) ؛ حتى لا يلتبس بصيغة من صيغ التكسير (٩٢٨).

ب- صيغة التعجب القياسية.

اشترط النحويون في بناء فعل التعجب علي صيغته القياسية "ما أفعله ، وأفعل به " ثمانية شروط منها :

ألا يكون مبنياً للمفعول ، فلا يقال في (ضُرِبَ زيد) : (ما أضربه) ؛ معللين ذلك بخوف اللبس الواقع بين فعل الفاعل وفعل المفعول ، فإنك تقول في (ضَرَب زيد) : (ما أضرب زيداً) ، وفي (ضُرِب زيد) : (ما أضرب زيداً)، فلا يقع فَرْقٌ بين التعجب من الفاعل والتعجب من المفعول ، وذلك أنهم فرّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب، وأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضا في التعجب، فلو قالوا في "ضُرِبَ زيدٌ": ما أضرب زيدا! "؛لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول، فأتوا بالزيادة، ليصلوا إلى الفرق بينهما (٩٢٩).

وهذا هو السبب الذي زعم عبد القاهر: أنه لم يقف على غيره عند أهل العربية(٩٣٠).

---

(٩٢٦)صدر بيت من الرمل ، وعجزه : أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وانتظاري ، والمألكة : الرسالة ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه صـ٩٣، و انظره في المنصف ٣٠٩/١ ، والممتع ٦٢/١ ، شرح الشافية ٢٨٨/٤.

(٩٢٧) انظر: التخمير٣/١١٣-١١٤،والخصائص ٢١٥/٣ ، والمنصف ٣٠٨/١ -٣٠٩ ،والممتع ٦١/١ .

(٩٢٨) انظر: التخمير٣/١١٣-١١٤.

(٩٢٩) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٧٧/٤.

(٩٣٠) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح٣٨٣/١.

ولأن الفاعل هو المقصود بالنسبة في المعنى، والمفعول فضلة، فكان ما هو المقصود أولى، وهذا معنى قول سيبويه: "كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم" (٩٣١).

يعني: أنهم يعنون بالفاعل دون المفعول، حتى لا يذكرون فعلاً إلا ويذكرون له فاعل، أو ما يقوم مقامه، حرصا على بيان الفاعل عندهم، فلمّا تعجبوا، كان الأولى عندهم أن يجعل التعجب له ؛ لذلك(٩٣٢).

والذين قالوا بأن علة المنع خوف اللبس بين التعجب من الفاعل وبين التعجب من المفعول،أجازوه إذا أُمِن اللبس، وقد ذهب هذا المذهب خطّاب الماردي(٩٣٣) ، واختاره ابن مالك(٩٣٤).

والكلام ينطبق علي التفضيل باعتبار أنهما يجريان مجرى واحداً في الصياغة، فقد اشترطوا فيه ما اشترطوه في التعجب من عدم بنائه قياساً من المبني للمعلوم، حتى لا يلتبس بفعل المبني للفاعل ، فأن أُمن هذا اللبس جاز التفضيل منه(٩٣٥).

وبهذا أخذ مجمع اللغة العربية ، فقد أسقط شرط البناء للمفعول عند أمن اللبس ؛ نظراً لكثرة الوارد فيه ، نحو: (أزهي من ديك،وأشغل من ذات النحيين ، وأشهر من نار علي علم ، وأحبّ للخير ، وأبغض للشر)(٩٣٦).

ثانيا : العدول عن القاعدة لأمن اللبس .

ومن مظاهره :

١- ما يحدث في باب النسب ، وبخاصة النسب إلي المركب الإضافي ، فالقياس فيه أن ينسب إلى صدره ،ويحذف عجزه ؛ لأن الثاني بمنزلة تمام الأول وواقع موقع التنوين منه ، فهو أولى بالحذف(٩٣٧).

---

(٩٣١) انظر: الكتاب ٣٤/١.
(٩٣٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل٦٥٤/١.
(٩٣٣) انظر: الهمع ٣١٧/٣ ، و(خطَّاب الماردىّ ومنهجه في النحو) صـ٢٨.
(٩٣٤)شرح الكافية الشافية ١٠٨٦-١٠٨٧.
(٩٣٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٩٣٣/٢.
(٩٣٦) انظر : في أصول اللغة ١٢١/١.
(٩٣٧) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٢٦/٧.

لكن ينسب إلي عجزه إذا خيف اللبس من حذف عجزه نحو: "عبد الأشهل، وعبد مناف " ، فيقال:"أشهليّ، ومنافيّ "(٩٣٨).

وذلك أنك لو نَسبت إلي صدره علي القياس ، فقلت "عبديّ" ؛ لالتبس بغيره من العباد المضافة،كـ(عبدالقيس،أو عبدالدار)،أو غير ذلك،فيُطَّرَحُ الأصلُ لذلك(٩٣٩).

وإلي هذا أشار سيبويه ، فقال: " وسألت الخليل عن قولهم في عبد منافٍ : منافيٌّ ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنَّهم قالوا : منافيٌّ ؛ مخافة الالتباس،ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس"(٩٤٠).

فرّقوا بين ما يكون الأول مضافاً إلي اسم يَقْصد قَصدَه ويتعرف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب، أو طرأت عليه العلمية – وبين ما ليس كذلك، فإن (القيس) ليس بشيء معروف معنىً يضاف إليه "عَبْد"(٩٤١).

إما إذا أُمن اللبس نُسب إلي الصدر دون العجز– على القياس– وذلك في كل مضاف وقع علماً لشيء بالتعليق والوضع الأول ، ولم يُرَد به معني غير ذلك ، كـ(امرئ القيس) ، وما أشبهه، تقول في النسب إليه : (امرئي ، ومَرِئي) ، كما قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس :

إذا المرَ ئيُّ شَبَّ له بَ نَاتٌ ∴ ع قَدْنَ برأ سِه إ بَةً و عَارَا(٩٤٢)

وكذلك إذا سميت رجلاً بـ(غلام زيد) ، و(صاحب عمرو) ، تعليقاً أولياً ، قلت : (غلاميّ، وصاحبيّ)

والنسب إلي الأول الذي هو الصدر هو القياس والوجه كما أشرت ؛ لأن الثاني بمنزلة تمام الأول ، وواقع موقع التنوين منه ، حيث لم يكن له تأثير في

---

(٩٣٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٩/٣.
(٩٣٩) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٢٧/٧.
(٩٤٠)الكتاب ٣٧٦/٣.
(٩٤١) انظر : الأشباه والنظائر ٣٤١/١.
(٩٤٢)البيت من الوافر ، وهو في المقاصد الشافية ٥٢٥/٧، والتصريح ٣٣٢/٢، وديوانه١٣٩١/٢.

تعريف الأول ، فصار الاسم الأول بمنزلة "زيد" ، والثاني بمنزلة التكملة له كالتنوين ، فهو أولى بالحذف ، ما لم يقع لَبْسٌ فإنه يرجع إلي النسب الثاني ؛ لأن اللبس عارض يجب اعتباره(٩٤٣).

ويفهم من النسب إلي صدر المركب الإضافي أو عجزه ، أنه لا ينسب إلي الاسمين معاً بالنحت منهما، بل إلي أحدهما .

والعلة في ذلك أيضاً خوف اللبس ، وذلك أنه إنما امتُنع ؛ لأن الأول من الاسمين إعرابه بحسب العامل ، والثاني مخفوض لابدّ بالإضافة إليه ، وإذا كان كذلك ، لم يكن أن تزاد ياء النسب في آخر الاسم بالحقيقة ، وهو آخر الثاني ، مع بقاء الأول ؛ لأن ياء النسب لابد أن ينتقل إليها الإعراب ، فإن نقلت إليها الإعراب الأول مع أنه مضاف إلي الثاني لم يمكن الجمع بين إعرابين ، وأن أزلته عن الإضافة إلي ما بعده ، تغيّر عما كان عليه قبلُ ، ولا يمكن أيضاً أن ينتقل إلي الياء إعراب الاسم الثاني ، فيلتبس بمضاف إلي منسوب ، كما لا تقول في تثنية أبي عمرو : " أبو عمرين " ، فالأول هو الذي ينبغي أن تجرى الأحكام عليه ؛لأن الثاني من تمامه ، ولا يجوز أيضاً أن تلحق ياء النسب الأول ثم تضيفه إلي الثاني ، فيلتبس بمنسوب مضاف إلي ما بعده ، وما جاء علي خلاف ذلك فشاذٌ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه(٩٤٤).

كما في قول الشاعر :

وتَ ضْحَكُ مني شيخةٌ عَبْ شَمِيَّةٌ ∴ كأنْ لم تَرَى قبْ لي أَ سِيرًا يَمَانِ يا(٩٤٥)

٢- في باب جمع التكسير ، وفيه:

- يشترك الاسم والصفة في صيغة "فاعِل" ،فالاسم مثل:(حَاتِم، وحاجِر..)، والصفة مثل: (ضارب،وكاتب..).

---

(٩٤٣) انظر: المقاصد الشافية ٥٢٥/٧ -٥٢٧.

(٩٤٤) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٢٩/٧.

(٩٤٥)البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في سر الصناعة ١/ ٧٦، ولسان العرب ٥١٧/٣ "هـ ذ ذ"، والخزانة ٢/ ١٩٦، ٢٠٢، والشاهد قوله : "شيخة عبشمية" أي عجوز منسوبة إلى عبد شمس ، وفيه شاهد آخر على إثبات حرف العلة الألف من الفعل (ترى) ، وهو مجزوم.

أما الاسم فيجمع علي "فواعل" ، وأما النعت فلا يكون فيه هذا الجمع ؛ لأن له مؤنثاً يُجمع عليه، فكرهوا التباس البنائين ، إذ لو قالوا : " ضوارب ،وكواتب " ، لم يعلم أجمعُ (فاعل) هو، أم جمعُ (فاعله)؟ (٩٤٦).

فالأصل فيه أن يجمع جمعاً سالماً ، وإن أريد تكسير المذكر ، فإنه يكون علي " فُعَّل" ، كـ (صوّم، وشُهّد) ، وعلي "فُعّال" ، كـ(كُتّاب ، وضرّاب)(٩٤٧).

إلا أنه جاء في ألفاظ قليلة ، فقالوا : (فوارس) في جمع (فارس) ،كما في قول القائل :

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا ∴ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ(٩٤٨)

وذلك لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم ، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا : "فواعل "(٩٤٩).

وكذلك قالوا : " هالك في الهوالك " ؛ لأنه مَثَلٌ مُستعمَلٌ ، والأمثال تجري علي لفظ واحد(٩٥٠).

– يُجمع "فَعْل" إذا كان معتل الآخر علي " أفعال" ، إذا أريد به أدنى العدد ، أما إذا جاوز ذلك ، فالأصل أن يجمع علي "فُعُول" .

إلا أن العربية عدلت عن هذا الأصل وهي تميّز بين الواوي واليائي ، فجمعت ما كان من بنات الواو علي "فِعال" كـ(سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وثوب وثياب) ،وجمعت ما كان من بنات الياء علي "فُعول" ، كـ(بيت وبيوت ، وشيخ وشيوخ ، وقيد وقيود).

---

(٩٤٦) انظر: شرح المفصل ٥٥/٥.

(٩٤٧) انظر: المقتضب ٢١٨/٢.

(٩٤٨)من البسيط ، لم أعثر علي قائله ، ونُعْم: اسم امرأة؛ وقال البغداديّ في الخزانة ٤/٩ :إنّها محرّفةٌ من ذُهْل، وهي اسمُ قبيلة، والصليفاء :اسم موضع ، أو : يوم من أيام العرب ، وهو في : المقتضب ٣٦٠/٣،وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ ، ومغني اللبيب ٣٦٥/١ ، والهمع ٥٤٣/٢.

(٩٤٩) انظر: الكتاب ٦١٤/٣.

(٩٥٠) انظر: المقتضب ٢١٨/٢ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٨٥.

وغَلَب (فُعُول) في بنات الياء ؛ لئلا تلتبس ببنات الواو ؛ إذ الواو تصير في (فِعَال) إلي الياء؛ لكسر ما قبلها(٩٥١).

وكان اختيار "فِعَال" للواوي أخفّ عليهم من "فعول" ، فالضمة مع الياء أخف منها مع الواو(٩٥٢).

وقيل : إن الواوي العين لا يجمع علي "فعول" قياساً ؛ لثقل الضم مع الواوات ، فعوّضوا عنه "فِعَالا" ، وما جاء منه علي " فُعول " فهو شاذ ، كما قالوا : "نَحَوٌ ، ونُحُوٌ "(٩٥٣) ، وحكى سيبويه: "فوج وفئوج"(٩٥٤).

٤-في باب التصغير.

تلحق تاء التأنيث الاسم المؤنث الثلاثي بلا علامة عند التصغير ، نحو : (شمس : شُمَيْسَة ، وسنّ :سُنَيْنَة ، وعين: عُيَيْنَة...) ، بخلاف ما كان علي أربعة ، كـ"زينب: زينيب ، وسعاد: سعيّد ".

وإنما رُدّت التاء في التصغير ؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلي أصولها ، ألا ترى أنهم قالوا في تصغير باب : بويب ، وناب: نييب ، فردّوا الألف إلى أصلها،والأصل في (شمس) أن تكون بعلامة تأنيث ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث(٩٥٥).

وإنما رُدّت إلي الثلاثي لخفة لفظه ، ولم تُرَدّ في الرباعي لطوله ، فصار الطول عِوَضًا عن تاء التأنيث(٩٥٦).

إلا أنه يعدل عن هذا الأصل إذا كان لحاق التاء الثلاثي مؤدياً إلي اللبس(٩٥٧).

---

(٩٥١) انظر: شرح المفصل ٣٥/٥.
(٩٥٢) انظر: المقتضب ١٣٣/٣ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٨٧ .
(٩٥٣) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٤٣/٧.
(٩٥٤)الكتاب ٥٨٨/٣.
(٩٥٥)هذا ما علل به سيبويه في الكتاب ٤٨٣/٣ -٤٨٤ ، و انظر:المقاصد الشافية ٤٠٣/٧.
(٩٥٦) انظر: أسرار العربية صـ٢٥٥.
(٩٥٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٣٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٥٠/٤.

ومن ذلك: (شجر ، وبقر ، وخمس...)[٩٥٨] ، يقال في تصغيرها : " شُجَير، وبُقَير، وخُمَيس " بدون رَدّ التاء ؛ لأنك لو قلت في (شجر :شجيرة ، وفي بقر : بقيرة)؛ لالتبس بتصغير الواحد من الجنس ، وهو " شجرة ، وبقرة " ، فلا يعلم أهو تصغير (شجرة) أم (شجر)؟ ، فتركوا التاء في الجنس وألحقوه في الواحد ، وكذلك ما أشبهها من أسماء الأجناس.

وأما "خمس"؛ فلأنك لو قلت: "خُمَيسة"؛ لالتبس بتصغير "خمسة " بالتاء ، فتركت التاء في تصغيره ، وإن كان مؤنثاً لأمن اللبس ، وكذلك سائر أسماء العدد الثلاثية ، كـ(ست ، وسبع ، وتسع ، وعشر) تقول: (سُدَيس ، وسُبَيع ، وتُسَيع ، وعُشَير) دون تاءٍ كذلك[٩٥٩].

وهكذا رأينا من خلال تلك الأمثلة ، كيف سَوّغ أمن اللبس العدول عن الأصل؟ كما قال المبرد: "وإنَّما يخرج الشيءُ إلى غير بَابه إذا أَمِنْتَ اللّبْس"[٩٦٠].

أمن اللبس والرجوع إلى الأصل.

إذا كان للّبْس دور رئيس في تصريف أحوال العدول والخروج عن الأصل ، فإن أمن اللبس أحياناً يكون سبباً ليس في العدول عن الأصل فحسب ، بل في كسر قاعدة العدول عن أصل القاعدة بالرجوع إلي الأصل المتروك ؛ لأن إتباع القاعدة يؤدي إلي صوغ بنية تَلتبس بغيرها ، فكأنه عدول عن العدول .

ومن أمثلة ذلك :

أ- ما يحدث في باب الإدغام .

فالقاعدة الصرفية أنه إذا التقي مثلان أدغم الأول في الثاني تخفيفاً ، لأن اجتماع المثلين بدون إدغام عندهم مكروه ؛ لأنهم يستثقلون من أن يميلوا ألسنتهم عند موضع ، ثم يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة علي اللسان.

---

(٩٥٨) هناك ألفاظ أخرى شذّ تصغيرها بغير التاء ، كـ(ذَوْد، وشَوْل، وناب -للمسن من الإبل- وحَرْب ، وفَرَس ، وقَوْس ، ودِرْع -للحديد- وعِرْس ، وضُحَى ، ونَعْل ، ونَصَف) ، لكني اقتصرت على ما شذّ لأمن اللبس ؛ لأن هذه الألفاظ شذّت لأسباب أخرى ، كالحمل على المعنى ، لكونها في الأصل مذكرا ، انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي٢٢٦-٢٢٧.

(٩٥٩) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠٤/٧.

(٩٦٠) انظر: المقتضب ٣٦٥/١.

إلا أنهم يعدلون عن هذه القاعدة ويعودون إلي الأصل من التقاء المثلين من دون إدغام، عند لَبْس زنةٍ بزنةٍ أخرى، نحو "سُرُر" –بضمتين جمع سرير–و"سُرَر" – بضم الفاء وفتح العين جمع سُرَّة–؛ لأنه لو أدغم "سُرُر" مثلا، لالتبس (فُعُل) بـ(فُعْل) ساكن العين،ولا يقال: الالتباس حاصل في "رَدَّ"؛ لأنه لا يعلم أنه (فَعَل) أو (فَعُل)؛ لأنا نقول: يزول الالتباس عند الفك، نحو: (رددتُ، ونحو: ظللتُ)؛ فإنه لا يدغم؛ لأنه لو أدغم لالتبس بـ(فِعْل) كالظِّلّ(٩٦١).

وكذا نحو: " قُوْوِلَ " – فِعْلُ ما لم يسم فاعله قياساً – و" تُقُوْوِلَ" ، فإنك لو أدغمت المثلين ، فقلت : " قُوِّل" و" تُقُوِّل" ، لم يدر أهو " فُوْعِلَ ، وتُفُوْعِل " ، أم " فُعِّل ، وتُفُعِّل " من التفعيل والتفعّل؟(٩٦٢).

ب - ما يحدث في باب الإعلال .

من ذلك مثلاً : ما كان علي ثلاثة أحرف ، مما عينه واو أو ياء ، وجب في عينه الانقلاب ، وذلك قولك :(دار، وباب ، وساق) وما أشبهه ، فصارت في الأسماء بمنزلة: (قال ، وباع) في الأفعال.

إما ما زاد علي الثلاثة معتل العين بالواو أو الياء وكانتا مفتوحتين ، وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً ، وجب نقلُ حركة الواو أو الياء إلي الساكن قبلهما ، وقلبهما ألفاً ، كما في (أقوم : أقام، وأقول : أقال) .

وهذا أمر اختصت به الأفعال دون الأسماء ، حتى يميَّز الاسم من الفعل المتصرف(٩٦٣).

فإن كان الإعلال مصيِّرًا له على لفظ الفعل لم يُعلَّ؛ لئلَّا يلتبس الاسم بالفعل. وذلك نحو قولك:(هذا أطوَلُ منك)، ألا ترى أنك لو أعللتَ ، فقلت : "أطالَ" ؛ لالتبس بلفظ الفعل(٩٦٤).

---

(٩٦١)شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي ٩٠٣/٢.
(٩٦٢) انظر: شرح الرضي علي الشافية ٢٣٨/٣ ، وشرح الشافية لليزدي ٥٥٥/٢.
(٩٦٣) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٨٨.
(٩٦٤) انظر: الممتع الكبير في التصريف٣١٣/١.

فنلاحظ أنهم لا يفرقون بين الأفعال والأسماء الثلاثة ، فيقلبون العين ألفاً فيهما علي حدٍّ سواء ، بخلاف ما لحقته الزوائد؛لأَنَّ مَا لحقته زَائِدَة من الأَسماءِ تبلغ بِهِ زنة الأَفعال لم ينْصَرف، فيلتبس بِالْفِعْلِ؛ لأَنَّه لَا يدْخلهُ خفض وَلَا تَنْوِين ، وَمَا كَانَ على ثَلَاثَة فالتنوين، والخفض فَصَلَ بَينه وَبَين الْفِعْل، فقد أُمن اللّبْس"(٩٦٥).

وعليه فقد أُعل "باب، ودار"، ونحوهما، ولم يصحّ، فيُفرَق بينه وبين الفعل؛ لأنه ثلاثيّ ، فهو أصل، ولأن التنوين يدخله؛ فيَفْرِق بينه وبين الفعل (٩٦٦).

ومثل ذلك أيضاً –مما سبقت الإشارة إليه– عدم إعلال الياء إذا وقعت لاماً مفتوحة بعدها ألف ؛ لأن هذا النوع إما مثنى ، كـ"فَتَيَان"، أو غير مثنى ، كـ "صَمَيَان " ، فلو أُعلّت في المثنى لالتبس بالمفرد حين يضاف ، ولو أّعلت في غير المثنى لالتبس بـ" فعّال" –مما لامه نون– فإنه كثير (٩٦٧).

جـ - في باب الإبدال.

من ذلك ما سبق ذكره من إبدال نون التأكيد الخفيفة في الوقف ألفاً كالتنوين لمضارعتها إياه،إلا أنه يُعدل عن هذا،ويعاد إلي الأصل في حالة خوف اللبس، كما قال ابن يعيش:"وهذا لا بأس به إذا لم يلتبس بالاثنين،فإما إذا التبس، فلا"(٩٦٨).

النوع الثاني : العدول غير المطرد "الشذوذ "؛ لأمن اللبس.

سبق القول ارتباط أمن اللبس بظاهرة العدول عن الأصل ، وهذا العدول إما أن يكون مبنياً علي قاعدة تصريفية ، كما يحدث في بعض مواضع : الإبدال ، والإعلال ، والإدغام ، فيكون مطرداً ، وقد سبق ذكرُ أمثلة لذلك.

وإما أن يكون العدول لغير قاعدة تصريفية أو مخالفاً لها ، فيكون عدولاً غير مطرد ، وهو ما يعرف بالشاذ ، مما يحفظ في بابه ولا يقاس عليه.

---

(٩٦٥) انظر: المقتضب٢٤٩/١.
(٩٦٦) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ٢٧٤/١ .
(٩٦٧) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف صـ١٦٨.
(٩٦٨) انظر: شرح الملوكي صـ٤٢١.

وبمطالعة كتب القدامى وجدت عدداً كبيراً من المسائل الصرفية الشاذة ، يمكن حملها علي تحقيق أمن اللبس ، وكأنه مسوغٌ من مسوغات الشذوذ .

ومما يدور في فَلَك ذلك ما نجده في:

١- باب المشتقات.

مما جاء علي وزن " مَفْعِل" من أسماء المكان والزمان ، والقياس فيه : "مَفْعَل" كلفظ " مَسْجِد".

إذ يقتضي القياس أن يكون اسم المكان أو الزمان من مفتوح العين أو مضمومها في المضارع – على وزن "مَفعَل"، إلا أنه ورد هنا علي "مِفعِل" بالكسر؛ لتحقيق أمن اللبس بين (المسجِد) اسم للبيت ، و(المسجَد) إذا أريد به موضع السجود ، كما قال سيبويه: " وأما المسجِد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت : مسجَدٌ"(٩٦٩).

ويتحقق أمن اللبس فيما جاء علي وزن " مِفْعَل" من اسم المكان ، والقياس "مَفْعَل" ، فقد سمع "المِرْبَد" لمكانٍ تحبس فيه الإبل ، ومنه مِرْبَد البصرة ،فهذا إطلاق عام ، ولو أرادوا الفعل ، لقالوا : "مَرْبَد" ، وبذا يحققون أمن اللبس بين ما هو عام في الدلالة وما هو خاص بدلالته(٩٧٠).

والقول نفسه فيما جاء منه علي وزن "مَفعُلة" –بضم العين– والقياس فيه "مَفْعَلة" –بالفتح– كلفظ " مقبُرة " بضم الباء ، والقياس الفتح فيها ؛ لأنه أريد بها الموضع الذي تجمع فيه القبور، ولو أريد بها موضع الفعل ، لقالوا : " مقبرة " ، بالفتح علي القياس(٩٧١).

٢- باب النسب.

من المسائل التي استأثرت بنصيب وافر من تحقيق أمن اللبس تلك التي دارت في فلك النسب ، كنسبتهم إلي المثني علي حاله من دون تغيير ، كما في النسب إلي " البحرين "، قالوا : " بحرانيّ " .

---

(٩٦٩) انظر: الكتاب ٩٠/٤ ،والأصول في النحو ١٤٣/٣ ، وحاشية الصبان ٤٧١/٢.
(٩٧٠) انظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٣٥.
(٩٧١) انظر: الكتاب ٩١/٤ ، وشرح الشافية ١٨٣/١-١٨٤.

وحق القياس أن يُرَدّ إلي المفرد ثم ينسب إليه ، إلا أن هذا يحدث لبساً بينه وبين النسب إلي (البحر) ، فإبقاؤه علي التثنية عند النسب حقّق أمن اللبس بين العلم والاسم(٩٧٢).

وقريب منه : زيادتهم حرفاً صحيحاً في النسبة إلي الأعجمي ؛ لتحقيق أمن اللبس بينه وبين العلم العربي عند النسبة ، كما في النسبة إلي " مَرْو"– مدينة فارسية– قالوا : مروزي ، وكأنهم يحققون أمن اللبس بين هذا العلم الأعجمي والنسب إلي " مروة "– جبل بمكة– فيقال : مروي ، فقصدهم التفرقة بين الأعجمي والعربي دعاهم إلي زيادة الزاي في العلم الأعجمي (٩٧٣).

والقول نفسه فيما أُعلّ بغير موجب في النسب ،فقد نسبت العرب إلى " الحيرة" بقولهم : "حاريّ"، وهو شاذ ، إلا أنه جاء تحقيقاً لأمن اللبس بين من يعقل وما لا يعقل ، فقد قالوا للإنسان المنسوب إلي الحيرة: "حِيريّ" ، وللثوب المنسوب إليها:"حاريّ" (٩٧٤).

ومما يحمل من مسائل النسب الشاذة علي تحقيق أمن اللبس ما يعدّ من باب النحت الخاص بالنسب في قولهم: "عبشمي" ، إذا أرادوا النسب إلي (عبد شمس)؛ لأن النسبة إلي أحد جزئية تحدث لَبْسًا ، كما قال المبرد:

" وَقد تُشقّق الْعَرَب من الاسمين اسْما وَاحِدًا لاجتناب اللّبْس؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَة مَا يَقع (عبد) فى أسماهم مُضَافا ، فَيَقُولُونَ فى النّسَب إِلَى عبد الْقَيْس: عبقسىّ، وَإِلَى عبد الدّرّ: عبدرىّ، وَإِلَى عبد شمس: عبشمىّ ، وَالْوَجْه مَا ذكرت لَك أَولا ، وَإِنَّمَا فعل هَذَا لعِلَّة اللّبْس "(٩٧٥).

فأجروا النحت بين الاسمين، وإن كان شاذا؛ لتحقيق أمن اللبس(٩٧٦).

---

(٩٧٢) انظر:الأصول في النحو٨١/٣، وعلل النحو صـ٥٤٣-٥٤٤،وشرح الشافية ٨٢/٢ ،٨٣.
(٩٧٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٦/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٣٦.
(٩٧٤) انظر : التصريح ٣٣٧/٢.
(٩٧٥)المقتضب١٤٢/٣.
(٩٧٦) انظر:مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها صـ ١٦ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف صـ٣٦.

ويمكن أن يُعدّ منه ما ينسب إلي من يفعل فعلَ قوم لوط ، فيقال: (قوطيّ) ؛ إذ لو قيل: (لوطيّ)، لكان نسباً إلي لوط عليه السلام ، فلأمن اللبس نسب إلي المنحوت من المضاف والمضاف إليه .والله أعلم.

٣- باب التصغير.

لا يقلّ التصغير شأناً عن النسب في ذلك ، فمما جاء منه شاذاً لتحقيق أمن اللبس ما جاء مصغراً من " فِعْلَة " جمع القلة ،كـ(صِبية)، حيث قالوا في تصغيرها :(أُصَيْبِية) علي غير القياس ؛ لأن القياس " صُبَيّة" ، لكنه يحدث لبساً بينه وبين تصغير " صَبيّة" الدال علي المفرد المؤنث ، لهذا غايروا بين جمع التكسير والاسم المفرد المؤنث(٩٧٧).

والقول نفسه فيما شذ بحذف التاء في بعض الأسماء الثلاثية المؤنثة عند التصغير ، فقد صغروا "نَعْل" وهو مؤنث علي "نُعَيْل" دون ردّ تاء التأنيث إليه ؛ ليحققوا أمن اللبس بينه وبين تصغير "نعلَة"، بمعني القطعة الغليظة من الأرض(٩٧٨).

ويقابل هذا ما دخلته تاء التأنيث عند التصغير علي غير قياس مثل تصغير " قُدّام " ، قالوا فيه: "قُدَيديمة"، والقياس يقتضي فيما زاد علي ثلاثة ألا تردّ إليه التاء ، ألا أنّ جلبَ التاء هنا قد دفع اللبس بين تصغير الظرف وتصغير " قُدّام " الدال علي الاسمية ، جمع : (قادِم) (٩٧٩).

ونحو هذا ما جاء من تصغير الأسماء المبنية إذ قالوا في (ذا وتا: "ذَيّا ، وتَيّا)، ولم يصغروا (ذي وذه) كغيرهما من هذه الأسماء ؛لئلا يلتبس بتصغير المذكر ؛استغناءً بتصغير "تا" عن تصغيرهما(٩٨٠).

كما يعزّز تحقيق أمن اللبس في مسائل التصغير الشاذة ما نطالعه من عدم القلب في تصغير الاسم المذكر الثلاثي، كقولهم في تصغير "عيد" : "عُيَيد" علي

---

(٩٧٧) انظر:الصحاح ٢٣٩٨/٦ ،(ص ب ا) ، والمحكم والمحيط الأعظم٣٨٤/٨(ص ب و) .
(٩٧٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩١٤/٤ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف صـ ٣٧.
(٩٧٩) انظر: شرح الشافية ٣٤٦/١ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف صـ ٣٨.
(٩٨٠) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٣٤٦/١ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٣٨.

غير قياس؛ لئلا يلتبس مع تصغير "عود "، فيما لو رُدّ إلي أصله عند التصغير(٩٨١).

٤- باب جمع التكسير.

مما يدل علي أثر تحقيق أمن اللبس ما نطالعه في بعض مسائل جمع التكسير . ومما يمكن عدّه من هذا الباب ما جاء من جمع التكسير الذي يفيد القلة علي " أفعُل" و "أفعال" و" أفْعِلة" ، فقد جمع "دِرْع" علي "أدرُع " ، والقياس فيه علي "أدراع "، إلا أنهم أرادوا أن يفرقوا بين درع الحديد ، وبين درع المرأة بمعنى : قميصها ، فحملوا "الدرع" بمعني الحديدة علي "أدرُع" على غير قياس ؛ لتحقيق أمن اللبس بين الدلالتين(٩٨٢).

جاء في تحرير ألفاظ التنبيه : "الدرع من الحديد مؤنثه عند الجمهور ...وجمعها : "أدرُع" و"أدراع" ، وإما "دِرْع المرأة" فمذكر بالاتفاق ، وجمعه : "أدراع"(٩٨٣).

وجاء جمع " فَرْخ" علي : "أفراخ" ، علي غير القياس ، لأن فَعْلاً – صحيح العين– يجمع قياساً علي "أفعُل" .

و"أفعُل" هنا تلتقي فيها دلالتان ، أحدهما : حقيقية ، والأخرى : مجازية ، فـ(الفَرْخ) يطلق علي صغار الطير والحيوان ، ويجمع قياساً علي (أفعُل)، ولكن نقله إلي دلالة مجازية كإطلاقه علي صغار الإنسان يؤذن بلبس الدلالة إذا ما تجرد الجمع ، فحقّقوا أمن اللبس إذ حملوا المعني المجازي علي (أفعال) ، فقالوا لصغار الإنسان(أفراخ)(٩٨٤).

---

(٩٨١) انظر: اللباب١٦٦/٢ ، وشرح الشافية لركن الدين ٣٣١/١ ، توضيح المقاصد والمسالك١٤٣٣/٣.
(٩٨٢) انظر: إسفار الفصيح ٨٧٥/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٣٨.
(٩٨٣) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ٢٨٠/١.
(٩٨٤) انظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٣٨ .

كما في بيت الحطيئة :

مَاذَا تـ قولُ لأ فراخٍ بذِي مَرَخٍ ∴ زُ غْبُ الحوا صِلِ لَا ماءٌ وَ لَا شجرٌ(٩٨٥)

وهكذا نرى أن الشذوذ لم يكن عن هَوَىً أو غفلةٍ ، وإنما كان لمسوّغ يتعلق بالمعني ، وهو أمْنُ اللبس ، حتى لا تختلط المباني ، فتختلط المعاني .

أمن اللبس والقياس

بعد دراسة لأهم مظاهر أمن اللبس علي المستوى الصرفي نأتي إلي سؤال مؤداه :

هل يمكن أن يكون أمن اللبس مسوغاً للقياس؟ أو هل يمكن أن يقاس منه علي المسوَّغ القليل؟ أو علي المسائل التي احتكم فيها إلي أمن اللبس ؟

ولم أجد أحداً من النحويين صرح بإجابة لهذا التساؤل ، سوى إشارات في كتبهم، منها:

–ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً لخطاب الماردي من اطراد صوغ فعل التعجب القياسي من الفعل المبني للمفعول إذا أُمن اللبس، كقولهم: "ما أشغله ، ما أحنّه ، وما أولعه، وما أزهاه "(٩٨٦).

وهو مخالف لما ذهب إليه الجمهور الذين منعوا ذلك مطلقاً ، حتى مع أمن اللبس(٩٨٧).

– وكذا عند الشاطبي في النسبة إلي عجز المركب الإضافي عند خوف اللبس تعليقاً علي قول سيبويه: وسألت الخليل – رحمه الله – عن قولهم في "عبد مناف "

---

(٩٨٥)البيت من البسيط ، في ديوانه صـ١٦٤، والخصائص ٣/ ٥٩ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٤، والشاهد فيه جمع (فَعْل) صحيح العين على(أفعال) والقياس (أفعُل).

(٩٨٦) انظر: شرح الكافية الشافية صـ١٠٨٧

(٩٨٧) انظر:همع الهوامع٣١٧/٣.

: " منافيّ" ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : "منافيّ" ؛ مخافة الالتباس "(٩٨٨).

فيقول الشاطبي: "يعني الالتباس بـ(عبد الدار) ، إلا أن النحويين في مراعاة هذا اللبس علي فرقتين :فمنهم من يقف ذلك علي السماع ، كابن أبي الربيع ، ويجعل (منافيّاً) وما جاء نحوه شاذًا(٩٨٩). ومنهم من يقيسه وهو مذهب الناظم كما رأيت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه لما ذكر كلام الخليل في "منافي" قال هو أو الخليل:" ولو فُعِل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز كراهية الالتباس، هذا نصه"(٩٩٠).

فنلاحظ في النص أنهم انقسموا فريقين في النسب إلي عجز المركب الإضافي لأمن اللبس، فريق يجعله مقصوراً علي السماع كابن أبي الربيع ، وفريق يقيسه ، وهو مذهب الناظم، وهو ظاهر كلام سيبويه، كما عرض الشاطبي.

لكن لا أدري كيف يحكم الشاطبي بقوله : "وهو ظاهر كلام سيبويه" ، ثم يستدل بعبارة ينسبها إليه أو إلي الخليل، وهي: " ولو فُعِل ذلك بما جُعل اسما من شيئين جاز كراهته إلي الالتباس"، وليس في العبارة ما يدل علي الحكم بالقياس.

ربما يقصد بهذه العبارة قائلها الإشارة إلي ما رُكّب من الاسمين معاً ، كما في "عبشمي" في:"عبد شمس " ، و"عبقسي" في : "عبد القيس " ، وهو متفَقٌ علي كونه علي غير القياس(٩٩١).

يدل علي ذلك أنه نبّه علي القياس في أول النص في قوله السابق ذكره : "وسألت الخليل – رحمه الله – عن قولهم في عبد مناف "منافي" ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: "منافي".

---

(٩٨٨) انظر: الكتاب ٣٧٦/٣.
(٩٨٩) انظر: الملخص في ضبط القوانين ١٢٤/٢-١٢٥.
(٩٩٠) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية٥٢٧/٧-٥٢٨.
(٩٩١) انظر الحديث علي عدم قياس النسب إلي المنحوت من الاسمين في : المقاصد الشافية ٥٢٩/٧.

فقوله: "أما القياس فكما ذكرت لك" يقصد به ما ذُكر من النسبة إلي الصدر، يدل علي أن النسبة إلي العجز غير القياس ، لكنهم لجأوا إليها ؛ مخافة الالتباس.

– وكذا عند السيوطي ، وهو يتحدث عن وضعِ كلّ من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر في نحو : " رؤوس الكبشين ، وغليظ الحواجب والمرافق "، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه عند البصريين ، ثم ذكر أن الكوفيين وابن مالك يجعلونه قياساً بشرط أمن اللبس ، فيقول :

"وقاسه الكوفيون وابن مالك ، إذا أمن اللبس ، وهو ماشٍ علي قاعدة الكوفيين من القياس علي الشاذ والنادر(٩٩٢).

ويفهم من نص السيوطي أن البصريين لا يقيسون على ما خالف الأصل حتى وإن أمن اللبس ، أما الكوفيون وابن مالك فيجعلون منه قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس.

وأرى أن الراجح عدم جعل أمن اللبس مسوغاً لقياس ما خالف الأصل ؛ لأن أمن اللبس يُلجأ إليه كمسوّغ في تخريج ما شَذَّ عن القياس ، أو ما عُدِل فيه عن الأصل ، فكيف يجعل هذا قياساً، ولو صح ذلك لاختلط الأصل بغيره .

ويعزز هذا قول أبي حيان الذي نقله السيوطي: "إذ لو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات"(٩٩٣).

---

(٩٩٢) انظر: همع الهوامع ١٩٦/١.
(٩٩٣)همع الهوامع ١٩٦/١.

الفصل الثاني :

الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية .

ويتضمن المباحث الآتية:

أولا: أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية .

ثانيا: نماذج توضح أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية .

ثالثا: أثر الدلالة في العدول عن الأصل .

أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية.

تعدّ الدلالة من أهمّ الضوابط التي اعتمد عليها الصرفيون في صوغ كثير من القواعد المتعلقة ببنية الكلمة ، وكان لها أثر بالغ فيها.

والمراد بالدلالة : الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة ، مع التغيّرات التي تحولها إلي أبنية مختلفة(٩٩٤).

بالإضافة إلي دلالة المادة المعجمية(٩٩٥)،فلكلِ بنيةٍ دلالةٌ معيَّنة ، وباختلافها تختلف دلالة الكلمة ، سواء كان هذا الاختلاف في الصيغة نفسها ، أو في حركتها.

وقد تنبّه علماء العربية القدامى إلي تغيّر دلالة الكلمة تبعاً للتغيير الذي يعتريها ، فبحثوا لفظها ونظمها ، ودرسوها دراسة مستوية ، وكان لهم السبق في هذا الميدان ، حيث حصروا المفردات ، وبحثوا أصولها ومشتقاتها في أوزان معينة(٩٩٦).

وقد أقرّ لهم من جاء بعدهم بذلك،وليس أدلّ علي ذلك مما قاله ابن يعيش :

"اعلم أن الألفاظ أدلّةٌ علي المعاني وقوالب لها ، وإنما اعتنوا بها وأصلحوها ؛ لتكون أذهبَ في الدلالة.ولمّا كان المعنى يكون علي أحوال كثيرة ،كمعنى (المضي ، والحال ، والاستقبال ، والفاعلية والمفعولية) وغيرها ، وكانت الحاجة إلي الدلالة علي كلّ حالٍ منها ماسّةً ، لم يكن بُدٌّ من لفظٍ خاصٍ يدلّ علي ذلك المعنى بعينه، فلهذا وجب التصريفُ، واختلافُ الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير، ونحو ذلك ؛ ليدلّ كلّ لفظٍ علي المعنى المراد، نحو: (ضربَ، يضربُ ، اضربْ، لا تضربْ ، ضاربٌ ، مضروبٌ) على نحو ما تقدّم"(٩٩٧).

ولست في معرِض بيان أثر الدلالة في تعدد المعاني وكثرتها بتعدد الأبنية والصيغ وكثرتها ، بقدر التركيز علي أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية، وكيف

---

(٩٩٤) انظر: دلالة الألفاظ د/ إبراهيم أنيس صـ ٤٧ ، والدلالة الإيحائية في الصيغة الافرادية صـ٣٢ ، وتطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية صـ١٠١.

(٩٩٥) انظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم صـ٦٢.

(٩٩٦) انظر: معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري صـ٢٤٤ .

(٩٩٧)شرح الملوكي صـ٢٧٠.

كانت ملحظاً بارزاً لضبط صوغ كثير من الأبنية ، حيث تحرَّى الصرفيون العلاقة بين البنية الصرفية ، وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة،ثم جرّدوا لكثير من الصيغ الصرفية دلالاتٍ كلّيةً عامّةً ، تنضبط علي أساسها صوغ الكلمة وبناؤها.

كما جعلوا الدلالة ضابطاً في عدم جواز صياغة بعض الأبنية ،كتصغير جمع الكثرة ؛ إذ إن الجمع يدل علي التكثير ، والتصغير يدل علي التقليل ، فيتنافيان ، فمحال أن يكون الأمر الواحد قليلاً وكثيراً في حال واحدة(٩٩٨).

واعتبار الدلالة ضابطاً في صوغ الأبنية يعد أصلاً عاماً من أصولهم التي اعتمدوها في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيد قواعدها ، فهم كثيراً ما يتكئون عليها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية(٩٩٩).

فعلي مستوى البنية الصرفية يتمثل الأصل الذي يصدرون عنه في مقولة سيبويه : " والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت علي بناء واحد "(١٠٠٠).

وخير دليل علي ذلك تلك المصادر التي جاءت علي مثال واحد حين تقاربت المعاني في قوله :" ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوان، والنَّقزان؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العَسَلان والرَّتَكان.

وقد جاء على فُعالٍ نحو النُّزاء والقُماص، كما جاء عليه الصوت نحو :الصُّراخ والنُّباح؛ لأن الصوت قد تكلّف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النَّزَوان ونحوه. وقالوا: النَّزو والنَّقز، كما قالوا: السَّكْت والقَفْز والعَجْز؛ لأنّ بناء الفعل واحدٌ لا يتعدى ، كما أن هذا لا يتعدى.

---

(٩٩٨)خلاف بين البصريين والكوفيين في تصغير جمع الكثرة ، وما ذكرته مذهب البصريين ،أما الكوفيون فأجازوا تصغيره على لفظه ، إذا كان له نظير من أمثلة الآحاد. انظر: شرح المفصل ١٣٢/٥ -١٣٣ ، وشرح الشافية ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٩٩٩) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٦٣.

(١٠٠٠)الكتاب ١٢/٤.

ومثل هذا الغليان؛لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان؛لأنه تَجَيُّشُ نفسِه وتَثَوُّرٌ. ومثله : الخطَران واللَّمَعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرّكٌ"(١٠٠١).

والأبنية التي تعدّ الدلالة ضابطاً في صياغتها كثيرة مختلفة ، وفيما يلي ذكر نماذج منها ، مدعومة ببعض الأمثلة التي توضح لنا أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية ، ولنبدأ أولاً بـ:

١- مصادر الأفعال الثلاثية.

الناظر في كتب التصريف يدرك لأول وهلة أن مصادر الفعل الثلاثي كثيرة ، لا تضبطها قاعدة عامة ، وأن المعول عليه فيها السماع.

فنجد سيبويه –مثلاً – بعد أن ساق الكثير من مصادر الثلاثي السماعية في كتابه يقول: " وهذه الأشياء لا تضبط بقياس "(١٠٠٢).

ثم يستمر في ذكر المصادر بادِئاً كلَّ فِقْرةٍ بقوله : " وقالوا كذا ...وقد قالوا كذا ... (١٠٠٣).

مما يدل علي أن أوزان هذه المصادر موقوفة علي السماع ، وعليه فإن الرجوع إلي المعاجم وكتب اللغة ضروري لمعرفة مصدر الثلاثي.

ولا أدلّ علي اختلاف مصادر الثلاثي كمّاً ونوعاً ، من أنك تجد للفعل الواحد عدّة مصادر ، فقد ذكروا للفعل (لَقِيَ)– مثلاً – عشرة مصادر:"لِقاء، ولِقاءة، ولَقًى، ولَقْياً، ولُقِيّاً، ولَقِيّاً، ولَقْيَةً، ولِقْيَاناً، ولُقيانا،ولقيانة"، وذكروا للفعلين: (مَكَث) و (تَمّ) تسعة مصادر(١٠٠٤) .

ولست في معرض التفصيل في بيان أسباب هذا التعدد ، ربما يرجع إلي اختلاف اللهجات ، أو إلي اختلاف المعنى بين كل صيغة وأخرى(١٠٠٥)، أو الي

(١٠٠١)الكتاب ١٤/٤.
(١٠٠٢) انظر: الكتاب ١٥/٤.
(١٠٠٣) انظر: الكتاب ١٥/٤.
(١٠٠٤) انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٨٨/٢ .
(١٠٠٥) انظر هذه الأسباب في كتاب (معاني الأبنية في العربية)صـ١٧، ١٩.

اختلاف الأفعال الثلاثية الماضوية والمضارعية ، فلذلك اختلفت مصادرها ، بخلاف المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف علي قياس واحد ؛ لأن الفعل منها لا يختلف(١٠٠٦).

ولكن مع ذلك توجد بعض الضوابط القياسية لمصادر الأفعال الثلاثية ،أو بلفظ أدقّ التقريبية ، فقد استطاع الصرفيون أن يضبطوا صوغ أغلب مصادر الثلاثي ، بأن قرنوا الصيغة الصرفية للمصدر بمعناها الدلالي الذي تشترك فيه مع مثيلاتها ، فكونوا من الدلالة أصلاً مطرداً ، تضبط به معظم صيغ المصادر الثلاثية، ضمن معان كلية عامة تلتقي عليها ، وهي علي النحو التالي:

١- فالغالب –مثلاً – فيما دَلّ علي حِرْفة أو ولاية أن يكون قياس مصدره علي "فِعَالة" –بكسر الفاء–، كـ (حَاكَ :حِياكةً ، وخَاطَ :خِياطةً ، وعَمِر : عِمَارةً)(١٠٠٧).

ويتّجه سيبويه إلي عدم التقيّد في المعنى بشيء واحد يقع فيه، بل يوسّع دائرته ليشمل كلّ ما من شأنه أن يحقق ذلك المعنى، فيُلحِق ما يُشبهه في المعنى، كـ(الوِكالة ، والوِصاية ، والجِراية) ، فيقول :

" وأما الوِكالة والوِصاية والجِراية ونحوهن ، فإنما شُبّهْنَ بالولاية ؛ لأن معناهن القيام بالشيء. وعليه الخِلافة والإمَارة والنِّكَابة، والعِرَافة، وإنما أردت أن تُخبر بالوِلاية" (١٠٠٨).

وهذا ما أكده ابن قتيبة أيضاً بقوله :" وفِعَالة تأتي كثيراً في الصناعات والولايات...والصِّناعَة إنما هي بمنزلة الولاية للشيء والقيام به، فلذلك جُمع بينهما في البناء" (١٠٠٩).

(١٠٠٦) انظر المقتضب ١٢٤/٢.
(١٠٠٧) انظر : شرح الشافية ١٥٣/١.
(١٠٠٨) الكتاب ١١/٤.
(١٠٠٩) أدب الكاتب ٥٨٢/١.

فالعرب تجعل "الكتاب" مصدراً للفعل "كَتَب" ، فإذا أرادت الصناعة أو الحِرفة تقول :"كِتابة"،وتقول في مصدر "سقى" : "سَقياً " ، فإذا أرادت الولاية قالت : "سِقاية " ، وهكذا دواليك(١٠١٠).

وإنما جاءت أكثر الحِرَف وما أشبهها علي "فِعالة " ؛ لأن هذا المصدر فيه معنى الاشتمال ، كالدِّراية التي تشتمل علي المعلوم ،والعِمامة ، والقِلادة ... وهكذا .لذلك جاءت أكثر أسماء الصناعات علي "فِعالة" ،نحو: " الخياطة ، والنِّجَارَة " ؛ لأن فيها معنى الاشتمال ، فهي تشتمل علي أكثر من شيء ، ومثل ذلك (العِبارة) لاشتمالها علي ما فيها.

وكذلك كل من استولى علي شيء، فإن اسم المستولَي عليه "فِعالة"، كـ"الخِلافة ، والإمارة(١٠١١).

وقد أخذ المجمع اللغوي قراره بجواز ما يُستحدث من الكلمات المصدرية علي وزن الفِعالة – بكسر الفاء – إذا احتملت دلالتها معني الحِرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة ، وعلي هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية : (القِوامة ، والهِواية ،واللِياقة ، والعِمالة،والعِمارة،النِيافة، البِداية)(١٠١٢).

٢– والغالب فيما دلّ علي داء أو صوت أن يكون قياس مصدره علي وزن "فُعال" – بضم الفاء ، كـ " سُعال ،وزُكام ، ورُغاء " ، تقول : " البُكى" ، إذا أردت الدموع ، وأما البكاء فهو الصوت الذي يكون معه(١٠١٣).

ويشارك " فُعالاً " فيما دل علي صوت " فعيلٌ" ، كـ(الصهيل ، والضجيج ، والهدير) ، وقد يشتركان في(النهيق، والنهاق ، والنبيح ، والنباح) ؛ لأن فعيلا وفعالا أختان ، فكما اتفقا في الوصف ، كـ(طويل وطُوال ، وخفيف وخُفاف...) اتفقا هنا في دلالتهما على الصوت (١٠١٤).

(١٠١٠) انظر: معاني الأبنية في العربية صـ٢٣.
(١٠١١) انظر: الفروق اللغوية للعسكري ٩٢/١ ، والكليات للكفوي صـ١٠٠٠.
(١٠١٢) انظر: في أصول اللغة جـ٢ صـ٨ -٩.
(١٠١٣) شرح الشافية ١٥٤/١-١٥٥.
(١٠١٤) انظر: المخصص ٢٨٣/٤.

ولعلهم اختاروا لما دلّ علي داءٍ أو صوت هذين الوزنين " فُعالا ،وفعيلا " ؛ لِمَا فيهما من المدّة التي قبل الآخر ، وهي " الألف – الياء " غير المقيدة بتاء تأنيث في آخره ، التي تناسب امتداد الصوت فيما دلّ علي صوت، أو امتداد الألم فيما دلّ علي داءٍ ، من قِبَل محافظتهم علي ما أرسوه من قواعد في مناسبة الألفاظ لدلالة معانيها.

وإذا اتفق أن يكون للصوت وزنان (فعيل ،فعال) ، فالذي يبدو أن (فُعالاً) أبلغ من (فعيل) وأقوى؛ وذلك لأن مدّة الألف أطول من مدّة الياء ، وأن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء.

ونظير ذلك في الصفات فعيل وفعال كـ(طويل وطوال) ، فمن المعلوم أن (فعالا) أبلغ من (فعيل) في الوصف ، فـ(طُوال أبلغ من طويل ، وعُراض أبلغ من عريض ، وشُجاع أبلغ من شجيع ، وكُرام أبلغ من كريم) ، وكذلك القياس في المصدر ؛ لأن الوزنين متفقان [١٠١٥].

٣- والغالب فيما دلّ علي اضطراب أو تقلُّب أو حركة أن يأتي مصدره علي (فَعَلان)،كـ(الجَوَلان ، والطَّيَران) ، ويجمع سيبويه ما تقاربت معانيه تحت هذا الوزن ، كـ(النَّزوان والنَّقزان والقَفَران) ؛لأن هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثل هذا (الغليان) ؛لأنه زعزعة وتحرك، ومثله "الغَثَيَان"؛ لأنه تَجَيُّشُ نفسِه وتَثَوُّرٌ [١٠١٦].

فكل ما فيه حركة كان علي هذا الوزن ، فأنت تقول : (غَلَيْتُ الماءَ غَلْياً) إذا أردت الفعل ، كما قال تعالى: "كَغَلْيِ الْحَمِيمِ"[١٠١٧]**،فإذا أردت الحركة والاضطراب قلت : (غَلَى الماءُ غَلَيَاناً)،ولعل توالي الحركات فتحة الفاء والعين واللام يناسب ما في الفعل من حركة واضطراب.**

(١٠١٥) انظر: معاني الأبنية في العربية صـ ٢٥.
(١٠١٦) انظر: الكتاب ١٤/٤.
(١٠١٧) سورة الدخان من الآية ٤٦.

وتقول " حيا الرجل حياة طيبة " ، فإن أردت الحركة والاضطراب قلت :(الحَيَوان)، قال تعالى:" وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ"، لَمَّا أراد فيها معنى الحركة والتقلب ، وأن الدنيا بالنسبة للحياة الأخرى كأنها سكون وهمود ، بناها على (فَعَلان) ؛ للدلالة على كمال الحياة ثَمّ(١٠١٨).

٤- والغالب فيما يدل علي إباءٍ وامتناع أن يأتي مصدره علي (فِعال) ، نحو : الفِرار والشِراد والنِّفار والطِّماح، وهذا كله فيه دليل على المباعدة، والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد"(١٠١٩).

ويصاغ أيضا للدلالة علي وقت حينونة الحدث كـ(الصِرام ، والجِزاز) ، وللدلالة علي قرب شيء من شيء ،كـ(النِّكاح ، والضِراب ،والصِرَاف) ، والفعال أيضاً يكون بناء غالباً في السمات ،كـ(البِلاط ، والعِراض ، لرسم علي العُنُق ، والكِشاح علي الكَشْح ، والجِناب علي الجَنْب) (١٠٢٠).

٥- والغالب فيما دل علي تكثير أو مبالغة أن يكون مصدره علي " تَفعال" - بفتح التاء- كـ(التَّجوال ، والتَّلعاب ، والتَّهدار).

"وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ ، ولكن لَمّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا ، كما بنيت فَعَلْت على فَعَّلْت(١٠٢١).

٦- والغالب فيما دلّ علي لونٍ أن يكون مصدره علي (فُعلة) كـ(الكُدرة ،والصُفرة ، والحُمرة ، وقالوا : البياض والسواد ، كما قالوا : الصَّباح والمَساء ؛ لأنهما لونان بمنزلتهما في المساء سواد ، والصباح وَضَحٌ(١٠٢٢).

وحينما يخلو الفعل من تلك المعاني السابقة كانوا يحتكمون إلي دلالة أخرى للفعل ، هي الدلالة الوظيفية ، كالتعدي واللزوم ، وهما معنيان وظيفيان ، فذكروا

(١٠١٨) انظر: معاني الأبنية في العربية صـ٢٨.
(١٠١٩) انظر:الكتاب١٢/٤.
(١٠٢٠) انظر: شرح الشافية للرضي ١٥٤/١.
(١٠٢١) انظر: الكتاب ٨٣/٤ – ٨٤.
(١٠٢٢) انظر: الكتاب ٢٦/٤.

أن الْغَالِبَ في مصدر فَعَلَ اللاَّزِمِ فُعُول، نَحْوُ (رَكَعَ، ركوعًا)، وفي المتعدى فَعْل ، كـ(ضَرَبَ ضَرْبًا)(١٠٢٣).

وقد أشار إلي ذلك الرضي مُرَتّبًا معني الكلمة المعجمي أو الدلالي أولاً ، ثم ثَنَّىَ بالمعني الوظيفي ، فقال معقّبًا على قول ابن الحاجب:"(الغالب في فَعَلَ اللازم على فُعُول) ليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بَعْدُ من الأصوات والأدواء والاضطراب، فالأولى بنا أولاً أن لا نعيّن الأبواب من (فَعَل،وفَعِل،وفَعُل)، ولا المعتدى واللازم، بل نقول: الغالب في الحِرَف وشبهها ... ثم نقول: الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَعْلٍ من أيّ بابٍ كان، نحو :قَتَلَ قَتْلاً، وضَرَبَ ضَرْباً، وَحَمِدَ حَمْداً، وفَعَل اللازم فُعُولٍ، نحو دَخَلَ دُخُولاً"(١٠٢٤).

حتى في احتكامهم للتعدي واللزوم كمعنى وظيفي للكلمة لا يخرج عن دلالة الكلمة أو معناها،فهم يبحثون أولاً عن المعنى المعجمي ، فالدلالي ، فالوظيفي ، إن قصُر بهم الأمر .

وهذا يدل علي أهمية احتكامهم للمعاني في صوغ مصادر الثلاثي ؛ لأنها لا تضبط بقياس ولا بأمرٍ أحكم من هذا .

بل كانوا يلجئون إلي الدلالة لتكون أصلاً يضبط الأمر حين يخالف الفعل المزيد مصدره القياسي، ألا ترى كيف يعقد سيبويه باباً يترجم له بعنوان:(هذا باب ما جاء المصدر فيه علي غير الفعل ؛ لأن المعنى واحد)(١٠٢٥).

مراده:أن الفعلين إذا اتفقا في المعني جاز أن يحمل مصدر أحدهما علي الآخر .

وكذا فعل ابن السراج في (بَابُ ما جاءَ المصدرُ فيهِ مِنْ غيرِ الفعلِ ؛ لأَنَّ المعنى واحدٌ)، نحو : (اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، وانكسَر كَسْرًا وكُسِرَ انكسارًا ..)(١٠٢٦).

(١٠٢٣) انظر: الشافية لابن الحاجب صـ٢٦.
(١٠٢٤) انظر: شرح الشافية ١٥٢/١-١٥٣،١٥٦ .
(١٠٢٥) الكتاب ٨١/٤ .
(١٠٢٦) انظر: الأصول في النحو١٣٤/٣.

٢- حركة عين المضارع.

نظراً لكثرة الأفعال الثلاثية واختلاف وجوهها ، أصبح من الصعوبة بمكانٍ ضبطُ عين المضارع؛ إذ ليس لها قياس مطرد ، وإنما مدارها علي المسموع من أفواه الأثبات من حملة اللغة وحفّاظها.

وقد يكون المدار علي الخفّة والاستحسان ، كما روى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: "طُفْتُ في عَلْيَا قيس وتميم مدة طويلة ، أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ؛ لأعرف ما كان فيه بالضم أولى ، وما كان فيه بالكسر أولى . فلم أجد لذلك قياساً ، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم علي ما يستحسن ويستخفّ لا غير ذلك (١٠٢٧).

والقسمة العقلية تقتضي عند الإتيان بمضارع لـ "فَعل" – مثلّث العين – أن تكون تسعة أبواب ،وهي حاصل ضرب حركات العين الماضي في عين المضارع ، إلا أن الصرفيين أهملوا ثلاثة منها وهي :"فَعِل يَفعُل، فعُل يفعِل ، فعُل يفعَل" .

وإهمالها إنما كان من جهة التبويب ، أما من حيث ورودها عن العرب فقد وردت عليها أمثلة :

فمن الأول: " فَضِل يفضُل"، ومن الثاني : " وجَد يَجِد" ، ومن الثالث :" كُدت يكَاد ".

ونسبها الصرفيون إلي الشذوذ أو الندرة ، أو جعلوها من قبيل تداخل اللغات(١٠٢٨) **، وأثبتوا الستة الباقية ، ورتبوها حسب كثرة الاستعمال**(١٠٢٩).

يأتي في مقدّمتها " فَعَل" – مفتوح العين– الذي يتعدى كثيرًا من الوجوه ، فإنه أُعطي جميع ما في القسمة ، إذ خرج منها (فَعَلَ يفعَل ،ويفعُل ، ويفعِل) فكثُرت بذلك أمثلته ، وكثُر الكلام عليها.

(١٠٢٧) انظر: المزهر في علوم اللغة١٦٤/١ ، وتصحيح الفصيح لابن درستويه صـ ١١٠.
(١٠٢٨) انظر: أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي ١٧/١.
(١٠٢٩) انظر: بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال صـ٩٤ ، وشذا العرف صـ ٦٢-٦٨ ، وعند سيبويه أبواب الفعل الأساسية أربعة ،مهمِلاً(فَعَل يفعَل ،وفَعِل يفعِل) انظر :الكتاب ٣٨/٤ .

وصار ما هو أخصّ منها ،وهو " فَعِل" –بكسر العين– ،فلم يُعطَ إلا وجهين :" فَعِل يفعَل ، فعِل يفعِل " ، وإن كان الثاني منه قليلا.

وصار الذي هو غاية الخصوصية ،و هو " فَعُل" –بضم €h__العين– ، فلم يُعطَ إلا وجهاً واحداً ،وهو" فَعُل يفعُل"(١٠٣٠).

ومشكلة ضبط عين المضارع تنحصر في باب " فَعَلَ " ، أما باب "فَعِل ، وفَعُل " فليس ثمَّ مشكلة، فمتى عُرِف ماضيه عُرِف مضارعُه.

ويذهب ابن مالك إلي أن الأصل توافق حركة عين الماضي والمضارع ، كما فُعِل بالأمر والمضارع ، فخُصَّ التوافق المشار إليه بـ" فَعُل" لخفته بعدم التعدي ، فإن المتعدي ذو زيادة،والأصل عدم الزيادة ، وجُعِل لـ" فَعِل" حظّ من التوافق في "حسِب " وأخواتها بغير سبب؛ لشبه"فعِل" بـ "فَعُل" في كون الكسرة أخت الضمة، وأُهمل التوافق في "فعَل" إلا بسبب ، وهو كونه حلقي العين أو اللام ، فإن فقد السبب امتنع التوافق ، إلا ما شذّ، كـ(أَبَى يأبَى ، ووَذَر يذَر)(١٠٣١).

وقد أرجع ابن جني المخالفة الصوتية بين حركة العين في الماضي والمضارع إلي اختلاف الدلالة بين الماضي والمضارع ، كما هو الشأن فيما زاد علي ثلاثة ، ولهذا كانت المخالفة بينهما هي القياس،فتراه يقول: " قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة ، فجُعل لكلّ زمانٍ مثالٌ مخالِفٌ لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان.فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيهما ، فقالوا: ضرَب يضرِب ، وقتَل يقتُل ، وعلِم يعلَم" (١٠٣٢).

(١٠٣٠) انظر: تذكرة النحاة صـ٥٥ ، نقلاً عن أبي زيد البلخي.
(١٠٣١) انظر: شرح التسهيل ٤٤٥/٣.
(١٠٣٢)الخصائص ٣٧٥/١.

وقد وضع الصرفيون معايير عامة لضبط عين المضارع ، وكان من بينها الدلالة (١٠٣٣).

فقد سبق من ذكرِ الأبواب أن "فَعَل" أكثر الأفعال عددا ؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالباً علي العمل والحركة ، لذلك فهو أكثر تصرفاً ؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع ، فإذا عُرف المضارع واشتهر ، فلا يتعدي ما أتت فيه الرواية ، كسرًا ، نحو :" ضرب يضرِب " ، أو ضماً ، نحو : "قتل يقتُل " ، وحفظ المشهور لا يأتي لكل إنسان ، وإنما لمن دَرَس الكتب واعتني بالمحفوظ(١٠٣٤).

وإذا لم يُعرف المضارع ، فالوجه أن تجعل (يفعِل) بالكسر ؛ لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضمة ، إلا إذا كان حلقيا صحيح العين أو اللام ، فيغلب عليه "يفعَل " بالفتح(١٠٣٥).

وأما باب "فعِل " فالكثير الغالب في مضارعه وجه واحد ، هو : " يفعَل " بالفتح ، فمتي عُرف الماضي "فعِل " عُرف المضارع .

وهو يأتي للتعبير عن حالة وقتية في الغالب ، أو فعلٍ يقع في مستوي الحواس، كـ : " طعِم ، سَمِع " ،أو الذهن ، كـ: " حسِب ، فهِم ، علِم " ، أو الجسم ، كـ: " ركِب ، شرِب " ، أو العواطف، كـ : " غضِب ، حزِن ، فرِح " ، وكثيراً ما يكون موقف الفاعل فيها سلبيًا ، يتلقي الفعل بدون إرادة ، كـ: "خسِر، ربِح ، مرِض "، فالتمييز في هذا الباب يحصل إذن بفضل المعنى(١٠٣٦).

ويليه باب " فَعُل" ، فليس له إلا مضارع واحد ، هو : "يفعُل " ؛ لأنه ليس فعلا يدل علي الحدث التام للكلمة ، وإنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها

(١٠٣٣)هناك معايير أخرى غير الدلالـة ، كالتعدي واللـزوم ، والمصـدر ،ومتعلـق الفعـل بالجـار والمجرور،وكثرة الاستعمال وقلته . وقد استوفى كل هذا د/ مصـطفى النحـاس فـي كتابـه " مـن قضايا اللغة " صـ ١٧٥ .

(١٠٣٤) انظر: بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال صـ ٣١ ، ومن قضايا اللغة صـ١٥ ، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث صـ٨٧- ٨٨ .

(١٠٣٥) انظر: بغيـة الآمـال فـي معرفـة النطـق بجميـع مسـتقبلات الأفعـال صــ٣٢ ، وقـد حكاهـا الكفوي في الكليات صـ١٠٣٣.

(١٠٣٦) انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث صـ ٩٧ .

الفاعل ، لا لشيء يفعله قصدًا لغيره ، نحو : "حسُن يحسُن ، وقبُح يقبُح ، وكرُم يكرُم ،فهو حسنٌ ، وقبيحٌ ، وكريمٌ " ففيه اتصال بالطبائع والسجايا ، فهو أدخل في باب التعجب والمدح والذم منه في باب الأفعال والأحداث .

وإنما لم تتغير حركته في المضارع ؛ لأنه لا يدل علي قيام الفاعل بالفعل ، وإنما يدل علي الاتصال ، فالضمة تميزه عن بقية الأفعال وتجعله ضعيف التصرف ثقيله، ولعل هذا ما يفسر ميل بعض العرب إلي نطقه "فَعْل" بإسقاط ضمة العين(١٠٣٧).

وإنما ضُمّت العين فيه ؛لأنه لمّا كان دالاً علي الخَلْق والطبيعة وصاحبها مسلوب الخيار ، جعلوا الضم علامة للخَلْق ، كفعلهم فيما لم يُسمّ فاعله ، ففيه رعاية للمناسبة بين بنية الألفاظ ومعانيها(١٠٣٨).

والمتتبع لمواد المعجم يلحظ الربط واضحًا بين دلالة الفعل وحركة عين مضارعه ، وعلي سبيل المثال، يقال :

فَقِمَ الأمر يَفْقَم فَقَماً وفُقُوماً، بمعنى : استعجَل شرُّه.

وفَقِمَ الرجلُ يفقَم فَقَماً فَهُوَ أَفْقَمُ، بمعنى : طال أحد فكّيه وقصُر الآخر.

وقد فَقِمَ الإناءُ فَقَمًا ،بمعنى: أَصَابَ منَ المَاءِ حَتَّى فَقِمَ"(١٠٣٩).

ويقال : بَرَّ حجّه يبِرُّ بِرًّا ، بمعنى: قُبِل.

وبَرَّ والديه يبَرُّ بِرًّا : توسّع في الإحسان إليهما ووَصَلَهما .

وبَرَّ فلانًا يبُرُّ بَرًّا : قهره بفعلٍ أو قولٍ(١٠٤٠).

وقد حاول بعض الباحثين حلّ مشكلة الفعل الثلاثي وحركة عينه في المضارع ، معتمِدا على الدلالة، مستخدمًا المنهج الإحصائي ، وتوصل من خلال الحصر والإحصاء إلي أن معاني " فَعَل يفعُل " يغلب عليها أن تكون معاني وقوع "حدوث"،

(١٠٣٧) انظر: من قضايا اللغة د/ مصطفى النحاس صـ ١٦٥.

(١٠٣٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢١٣/٤، وشرح الشافية للرضي ١٣٧/١،و للجاربردي صـ١٤٦-١٤٧ ، ومعجم ديوان الأدب للفارابي ٢٧٩/٢.

(١٠٣٩) انظر: لسان العرب ٤٥٧/١٢ (ف ق م)، وتاج العروس ٢١٦/٣٣ (ف ق م).

(١٠٤٠) انظر: لسان العرب فصل الباء الموحدة ٥٢/٤ ، والمعجم الوسيط باب الباء٤٨/١.

تقوم وتتعلق بفاعلها ، مثل : (مات يمُوت ، بمعني : فَنِي)،و(نفر ينفُر، بمعني : كَرِه) .

وأن معاني باب " فعَل يفعِل " يغلب فيها أن تكون معاني إيقاع "أحداث" يقوم بها الفاعل ، مثل : (ضرب يضرب) ، وأنه علي هذا الأساس أو تلك القاعدة التغليبية يمكن مراجعة المعاني التي تتعدد فيها باب "فعَل يفعُل " "وفعَل يفعِل " في المادة الفعلية الواحدة ، فتُعطَى معانٍ لباب ، وأخرى لباب آخر ، حين تتحد المعاني بين البابين .

فالفعل "نفَر" –مثلاً– ورد فيه البابان هكذا " نفر ينفُر ، ونفر ينفِر " ، ومصدر الأول (نفورًا) ، ومصدر الثاني (نِفَارًا) ، ولهذا الفعل في المعجم العربي معنيان ، والمعنيان في البابين مشتركان، وهما : (الكراهية ، والخروج).

وفي ضوء القاعدة التغليبية التي نقول بها يمكن معجميًا ردّ معنى (الخروج) ، وهو من معاني الأحداث "الإيقاع" إلي صورة الفعل " نفر ينفِر " وحدها ، وردّ معنى (الكراهية) وهو من معاني الحدوث " الوقوع" إلي صورة الفعل "نفر ينفُر" وحدها(١٠٤١).

وهذا الذي توصل إليه سبق أن تنبه له القدماء ونبهوا عليه ، فابن جني كان يرى أن " فعَل يفعِل " في المتعدي أقيس من " فعل يفعُل " ، كما أن " فعل يفعُل " في اللازم أقيس من " فعَل يفعِل " (١٠٤٢).

أي أنه يفضل الكسر في المعتدي ، ويفضل الضم في اللازم ، فـ " ضرب يضرِب " عنده أقيس من " قتل يقتُل " وكلاهما متعد ، و"قعد يقعُد "أقيس من " جلس يجلِس " وكلاهما لازم .

ومعلوم أن الأفعال المتعدية أفعال إيقاع وأحداث غالبًا ، وأن الأفعال اللازمة أفعال وقوع وحدوث غالبًا(١٠٤٣).

(١٠٤١) انظر : (نحو حلول جذرية لمشكلة الفعل الثلاثي) د/ سليمان فياض صـ ٩٨-١٠٢.
(١٠٤٢) انظر: الخصائص ٣٧٥/١ .
(١٠٤٣) انظر: من قضايا اللغة صـ١٧٥.

بل إن مما يؤكد تداخل المعاني بين الأبواب وتداخل الأبواب تبعًا لذلك قول الرضي : " اعلم أن باب "فعَل" لخفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استُعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خفّ كثُر استعماله ، واتسع التصرف فيه "(١٠٤٤).

فالتفكير في إيجاد حلّ لمشكلة عين الثلاثي إنما يأتي من خلال التركيب " السياق " ؛ لأن الفعل منفردًا يمثل الصيغة فقط ، أما السياق فيمثل الفعل صيغة ومعنى ، وهذا ما ينبغي التأكيد عليه

فليس الحل – إذن– في عمل معجم للأفعال المأنوسة المستخدمة في اللغة ، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين ، وإنما الحل الصحيح في إيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية يرفع عنها الإبهام ، ويزيل عنها الشك، ويمنح اللغة ثباتًا واطرادًا (١٠٤٥).

٣- الصفة المشبهة

نظرًا لتعدد أبنية الصفة المشبهة ، واختلاف دلالتها ، فلكلّ بناءٍ منها ما يميّزه عن غيره، فقد احتكم الصرفيون في صوغ القواعد المتعلقة بها إلي الدلالة؛ لأنها مرتبطة بدلالة الفعل نفسه ، لهذا قرنوا الصيغة بمعناها الدلالي الذي تشترك فيه مع مثيلاتها ، والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت علي بناء واحد.

ولمّا كانت الصفة المشبهة مشتقة من فعلٍ لازم للدلالة علي من قام بالحدث علي معنى الثبوت والاستمرار، فقد قرر النحاة أن اشتقاقها من الأفعال مرتبط بدلالة الفعل نفسه .

فهي تكثر في(فَعِلَ) ؛ لأنه غلَب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحِلَى، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة المشبهة لازمة، وظاهرها الاستمرار، وكذا (فَعُلَ) للغرائز، وهي غير متعدية ومستمرةٌ. وأما (فَعَلَ) فليس الأغلب فيه الفعلَ اللازم، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر، كالدخول والخروج، والقيام والقعود، و(أَشْيَبُ) نادر، وكذا (أَمْيَل) من (مال يميل)(١٠٤٦).

(١٠٤٤)شرح الشافية ٧٠/١.
(١٠٤٥) انظر: من قضايا اللغة صـ ١٧٦.
(١٠٤٦) انظر: شرح الشافية ١٤٨/١.

وقد صاغوا لِما يُكرَه أمرُه من أوجاع وعيوب باطنة وشدائد ،وما يعسُر أمره ،أو في المكروهات عمومًا وما قاربها في المعنى، وذلك ما تعذّر عليك ولم يسهُل ، وزن " فَعِلٍ " ، فيقال: (وَجِعٌ ، وعَمٍ–من عَمَى القلب– ونكِدٌ ، وعَسِرٌ، وفَزِعٌ)(١٠٤٧).

وهذا البناء علي العموم يدل علي الأعراض ، والمراد بالعَرض هنا : المعنى العارض للذات غير الراسخ أو المستقر فيها ، وأنه مما يَحصُل ويسرع زواله ، فبنوا ما يدل علي العَرَض علي " فَعِل " ، وبنوا ما يدل علي المعاني الثابتة علي " أفعل " كـ" أعمى ،وأجهر وأحول " .

مع أن سيبويه سوّى بينهما حينما قال : " فأدخلوا (أفعل) هاهنا علي (فَعِل)؛لأن فعلاً وأفعل قد يجتمعان، كما يجتمع فعلان وفعِل ، وذلك قولك : (شعِث وأشعث،وحدِبٌ وأحدبٌ، وجرِبٌ وأجرب)، وهما في المعني نحوُ من الوجع"(١٠٤٨).

مع أن بينهما فرقًا ، فـ(فَعِل) يدل علي معنى عارض غير ثابت من داءٍ أو عيبٍ أو مما يُكره أمرُه ، أما (أفعل) فتدل علي معني ثابت ،و(فَعِل) للأدواء والعيوب الباطنة ، أما أفعل فللصفات الظاهرة من الألوان كـ(أحمر وأزرق)، أوالعيوب الظاهرة ،كـ(أعور ، وأحول)، أوالحِلَي من خِلْقَة ،وما هو بمنزلتها من العلامات الظاهرة للعين ، كـ(أهيف ، وأكحل ، وأغيد)(١٠٤٩).

ومن ثَمّ قيل – كما أشار الرضي وغيره – في عمى القلب : (عَمٍ) ؛ لكونه باطنًا ، وفي عَمَى العين : (أعمى) ؛ لكونه ظاهرا(١٠٥٠).

وعلي هذا فلا نذهب إلي ما ذكره سيبويه وغيره(١٠٥١) من أن (أفعل وفَعِلاً) قد يتعاوران،كـ" حمِق وأحمق ، وكدِر وأكدر " ونحوها ، فإن البناءين مختلفان في القصد والمعنى –كما ذكرنا – فإن ما بُنِي منه علي " فَعِل" قد يُبنَى علي إرادة الداء

(١٠٤٧) انظر:الكتاب ٢١/٤،وشرح الشافية١٤٣/١ -١٤٤ ،ومعاني الأبنية في العربية ٧٣.

(١٠٤٨)الكتاب ١٨/٤، وهكذا فعل ابن قتيبة في : أدب الكاتب ٥٧٨/١ ، وابن سيده في:المخصص ٢٨٦/٤-٢٨٧.

(١٠٤٩) انظر: معاني الأبنية في العربية صـ ٧١ .

(١٠٥٠) انظر: شرح الشافية ١٤٣/١-١٤٤.

(١٠٥١)كابن قتيبة في : أدب الكاتب ٥٧٨/١ ، وابن سيده في:المخصص ٢٨٦/٤-٢٨٧.

أو الهيج مع إرادة العَرَض ، وأن ما بُنِي منه علي "أفعل" بُنِي علي إرادة الوصف الظاهر علي وجه الثبوت [١٠٥٢].

ويشارك (أفعل) فيما يدل علي الثبوت صيغة (فعيل) ، فهو يأتي للدلالة علي الثبوت مما هو خِلْقَة أو مكتَسب ، كـ(طويل ، وقصير ، وخطيب ، وفقيه) ، إلا أن هذا الوصف يبنى من (فعُل) مضموم العين ، ومنه اكتسب الثبوت واللزوم ؛ لأن (فعُلاً) يدل علي الطبائع والغرائز ، وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لَبْثٌ ومُكْثٌ ، نحو (حلُم ، وبرُع ، وكرُم ، وفحُش)[١٠٥٣].

ويقابل وزني (فعيل ، وأفعل) في الثبوت وزن (فَعْلان) الذي يدل علي الحدوث والطروء ، لكنه مخصوص بالدلالة علي الامتلاء أو الخلوّ ، أو حرارة الباطن ، كـ(ريّان ، وعَطْشان ، وغَضْبان ، وجَوْعان)[١٠٥٤].

فصيغة (فَعْلان) تفيد الحدوث والتجدد ، وصيغة (فَعِيل) تفيد الثبوت ، ومن ثَمّ قيل في اسمي الله (الرحمن الرحيم) وسر الجمع بينهما :

أن (فعلان)مبالغة في كثرة الشيء ولا يلزم منه الدوام ، و (فعيل) لدوام الوصف ، فكأنه قال : الكثير الرحمة الدائمها[١٠٥٥]، فجَمَع الله سبحانه وتعالى لذاته الوصفين ؛ إذ لو اقتصر علي (رحمن) لَظَنّ ظانٌّ أن هذه صفة طارئة قد تزول ، ولو اقتصر علي (رحيم) لظُنَّ أن هذه صفة ثابتة ، ولكن ليس معناها استمرار الرحمة وتجدّدها ، إذ قد تمرّ علي الكريم أوقات لا يُكرِم فيها ، وقد تمرّ علي الرحيم أوقات كذلك ، والله سبحانه متصف بأوصاف الكمال ، فجَمَع بينهما حتى لا يستَبَدَّ به الوهم بأن رحمته تَعرِض ثم تنقطع ، أو قد يأتي وقت لا يَرحم فيه [١٠٥٦].

وهكذا رأينا كيف اعتمد النحاة علي الدلالة وعوّلوا عليها كضابط في صوغ أبنية الصفة المشبهة ، حتى وإن خرجت بعض الأبنية عما وضعوه لها من ضوابط

(١٠٥٢) انظر: معجم ديوان الأدب ١٢٢/١ ، ٢٦٢/٢ ،ومعاني الأبنية في العربية صـ ٧٧.
(١٠٥٣) انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية صـ١٧١ ، وشرح الشافية ٧٤/١ .
(١٠٥٤) انظر: شرح الشافية ١٤٥/٢ ، وحاشية الصبان ٤٧٤/٢.
(١٠٥٥) انظر : الكليات للكفوي صـ٤٦٨.
(١٠٥٦) انظر: معاني الأبنية في العربية صـ ٨١.

دلالية ، فلم تأت علي قياس مثيلاتها في المعنى ، فهذا لا يتعارض مع وضع أصول عامة تنضبط علي أساسها عملية صوغ الأبنية في أكثر الحالات ؛ لأن اللغة نظام يتصف بالمرونة والسعة ، فلابد أن يخرج بعض عناصر هذا النظام عن قواعده ، دون أن يقدح ذلك في أصولهم التي ارتضوها واعتمدوها(١٠٥٧).

٤- التعجب والتفضيل.

تبدو الدلالة ملحظًا بارزًا اعتمده الصرفيون في الصياغة القياسية للتعجب والتفضيل ، وذلك واضح في الشروط التي اشترطوها لصوغهما ، فقد اشترطوا أن يَبنيا من فعلٍ ثلاثيٍ ، مجردٍ ، تامٍ ، مثبتٍ ، متصرفٍ ، قابلٍ معناه للكثرة ، غير مبنيٍ للمفعول ، ولا معبّرٍ عن فاعله بأفعل الذي مؤنثه فعلاء (١٠٥٨).

ونلاحظ في هذه الشروط أنها جمعت بين البنية والدلالة ، فالبنية في كونه فعلاً ، ثلاثيًا ، تامًا ، مثبتًا ، متصرفًا .

والدلالة في كونه قابلا للتفاوت ، وغير مبني للمفعول ،حتى لا يلتبس بالمبني بالفاعل ؛ لأن التعجب إنما يكون مما يَكثُر حتى صار كالغريزة له، و(الضرب) ونحوه في (ما أضربه!) ، أو (هو أضرب من فلان) إذا وقع بالمحل ، فليس من فعل المفعول ، إنما هو للفاعل ، فلا يصير فعل غيره غريزة له ؛ لأن الغريزة ما كان خِلْقَة في المحل ، كـ (السواد والبياض)، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جُعِل كالغريزة، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا الضرب نفسه ، فإن تعجّبت من الاحتمال والتمرن، جاز ؛ لأنها من فعله ، وإن تعجّبت من الضرب لم يجز ؛ لأنه ليس له(١٠٥٩).

وكذا في عدم صوغه مما الوصف فيه علي (أفعَل فِعلاء) كالألوان والعيوب، وقد عُلّل ذلك من وجهين:

أحدهما –وهو خاص بالبنية–: أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يُبنى منه فعل التعجب.

(١٠٥٧) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية صـ٦٣.
(١٠٥٨) انظر: الارتشاف ٢٠٧٧/٤ ،وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٩٣/٢، ٩٣٣ .
(١٠٥٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦.

والوجه الثاني –وهو يتعلق بالدلالة–: أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص، لا تكاد تتغير، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها، كـ(اليد والرجل) وما أشبه ذلك، فكما لا يجوز أن يقال: (ما أياده، ولا ما أرجله) –من اليد والرجل–، فكذلك لا يجوز أن يقال: (ما أحمره ،و لا :ما أسوده)؛لأنها معان لازمة تجري مجرى الخَلْق.

فإن كان المراد بقوله: ما أياده! من اليد بمعنى النعمة، وما أرجلَه! من الرِّجلة بمعنى القوّة على المشي جاز، وكذلك إن كان المراد بقوله: ما أحمره! من صفة البلادة، لا من الحُمرة، وما أسوده! من السَّودد، لا من السواد جاز، وإنما جاز في هذه الأشياء؛ لأنها ليست بألوان ولا خَلْق(١٠٦٠).

٥- التصغير.

لمّا كان التصغير معني من المعاني ، فليس مجرد تغيير وتحوير في بنية الكلمة فحسب ، بل جيء به ليدل دلالة معينة ، تدور في فلك التقليل والتحقير ، فكل معانيه ترجع إلي هذا المعنى ، كما قال الشيخ ياسين العليمي:"وفوائد التصغير ستة لا يخفى أنها ترجع للتحقير والتقليل"(١٠٦١).

اهتموا بهذه الدلالة ، فأجازوا تصغير ما أفاد هذا المعني ، ومنعوا تصغير ما لم يحقق هذا المعنى ؛ لأنه لا جدوى من تصغيره .

ألا ترى أنه لم تحقّر " عند" كما تحقّر " قبل وبعد " ؛ لأنك إذا قلت "عند " فقد قلّلت ما بينها ، وليس يراد من التقليل أقلّ من هذا (١٠٦٢).

ولا يحقّر " أين " ولا " متى " ولا " كيف " ولا نحوهن ؛ من قِبَل أن هذه الألفاظ ليس فيها ما في " فوق ، و دون ، و تحت"(١٠٦٣).

فالمعوَّل عليه في التصغير إفادة المعنى، فإن كان المعنى لا يأتي ولا يتحقق، فحينئذ لا جدوى من تصغيره، فكلمة " بعض " تدل بنفسها علي التصغير والتقليل ،

(١٠٦٠) انظر: شرح المفصل ٩١/٦ ، وأسرار العربية صـ ١٠٥ ، واللباب ٢٠٢/١.
(١٠٦١) انظر: حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٢ / ٣١٧.
(١٠٦٢) انظر: الكتاب ١٣٦/٢ ، والمقتضب ٢٧١/٢ ، وشرح الشافية ٢٩٠/١.
(١٠٦٣) انظر: الكتاب١٣٥/٢.

فلا حاجة إذن إلي تصغيرها ، كما أن "كلّ " متعارضة معنى مع التصغير؛ لأنها تدل علي العموم والشمول والكثرة (١٠٦٤).

وإنما يصغر الشيء إذا عُلِم أنه صغير ، وأيضًا فإن(كُلّ) عامة ، وتصغيرها يجرّدها من العموم، إذ لا يتناول التصغير إلا حقيرًا (١٠٦٥).

وكذا تتجلي الدلالة في منعهم تصغير جمع الكثرة ؛ لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ، فمعنى "عندي غُلَيْمَة " أي : عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة على لفظه ؛لتضادّ مدلولهما ، وتناقض الحال فيهما ؛ إذ كنت مقلِّلا بلفظ التصغير مُكثِّرا بلفظ الجمع(١٠٦٦).

فلو صغرت ما هو للعدد الكثير على لفظه كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال ، وهذا هو المحال ، لذا صغروه بعيدا عن لفظه ، فردّوه إلى قلته كـ(كِلاَب :أُكَيْلِب ،وفُلُوس :أُفَيْلِس)، أو إلى مفرده ، إن لم يكن له جمع قلّة، ويُصَغّر ذلك الواحد، ثم يُنظَر، فإن كان ذلك الواحد عاقلاً مذكر اللفظ والمعنى جمعته بالواو والنون ؛ لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير، كـ(رُجَيْلون) في تصغير (رجال)، وإن لم يكن عاقلاً جمعته بالألف والتاء ،مذكراً ،كان ،كـ(كُتَيِّبَات) في (كُتُب)،أو مؤنثاً ،كـ(قُدَيْرَات) في (قُدُور) (١٠٦٧).

وكذا اشترطوا ألا تصغّر الأسماء المعظمة ، كأسماء الله الحسنى ، وأسماء الملائكة والمرسلين –إلا إذا سُمِيَ بها– ؛لأن تصغيرها ينافي تعظيمها ، ونحو: (كبير ، وعظيم ، وجسيم) ؛ لِمَا بينها وبين تصغيرها من التنافي(١٠٦٨).

(١٠٦٤) انظر:المقتضب ٢٩١/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٣١٧/٢ ، والصبان ١٥٦/٤.
(١٠٦٥) انظر: شرح الجمل ٢٩٠/٢.
(١٠٦٦) انظر: شرح المفصل ١٣٢/٥ ، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦٧.
(١٠٦٧) انظر: المقتضب ١٥٧/٢،والأصول في النحو ٥٢/٣-٥٣،وشرح الشافية ٢٦٦/١.
(١٠٦٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك١٤٢٠/٣ ، وجامع الدروس العربية ٨٥/٢.

٦- دلالة الأفعال المزيدة.

تعدُّ دلالة الصيغة في الأفعال المزيدة ضابطًا مهمًا لصياغة الفعل المزيد ، فقد اعتمدوا أبنية محددة مخصوصة؛ لأداء معان دلالية مختلفة ، كـ(الطلب ، والصيرورة ، والمطاوعة ، والمشاركة، والتكثير) ، أو معان وظيفية كـ(التعدي والتأكيد).

إذ من المعلوم أن الزيادة إما أن تأتي لغرض لفظي ، كالزيادة للإلحاق ، فالغرض منه لفظي ،ولم يذكر المتقدمون دلالته؛لأن دلالته لم تكن مقصودة من أصل الوضع ، وإنما كان المقصود الإلحاق ببناء آخر(١٠٦٩).

إلا أن الرضي أشار إلي تلك الدلالة ، إذ قال : " ولا نحتّم بعدم تغيّر المعنى بزيادة الإلحاق علي ما يتوهم ، كيف وأن معنى (حوقَل) مُخالِفٌ لمعنى (حَقَلَ) ، و(شملل) مُخالِفٌ لـ(شَمَل) معنى ، وكذا (كوثر) ليس بمعنى (كثُر)(١٠٧٠).

الأمر الذي دعا د/ مهدي القرني في كتابه (أبنية الإلحاق في الصحاح) تلمّس تلك الدلالات المشار إليها في زيادة الإلحاق ، وبيّن أن للإلحاق أثرًا في الدلالة الصرفية وكذلك اللغوية ، ولكن هذه الدلالة لا تطرد في كل الأفعال ، ولا في بناء واحد منها ، وأن من المعاني الصرفية للأفعال الملحقة:الجعل ، نحو:"جَلْبَب" ، والصيرورة ، نحو : " شَمْلَل" ، والإزالة ، نحو: "شَرْيَفَ"(١٠٧١).

ومن الأغراض اللفظية للزيادة غير الإلحاق مدّ الصوت ، كحروف العلة في (رسالة ، وعجوز، وسعيد)،وبيان الحركة عند الوقف كهاء السكت ، أو لإمكان النطق بالساكن كهمزة الوصل ، وكلها زيادة لفظية(١٠٧٢).

وإما إن تأتي الزيادة لغرض معنوي ،كالتي تضيف للأصل معنى زائدًا علي دلالته مجردًا منها قبل تلك الزيادة .

(١٠٦٩) انظر: المنصف ٣٤/١ ، والممتع ١٦٩/١ ، والتسهيل صـ ٢٩٨.
(١٠٧٠) انظر: شرح الشافية ٥٢/١.
(١٠٧١) انظر: أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل صـ ٨٣،٨٧ .
(١٠٧٢) انظر: الوحدات الصوتية ودورها في بناء الكلمة العربية صـ ٢٩٤ ، والخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم صـ ٨٧-٨٨.

وفيما يلي أشهر تلك الدلالات :

١-التعدية.

وقد صاغوا لإفادة هذه الدلالة صيغة "أفعل " ، فالهمزة فيها تفيد التعدية ، فإن كان لازمًا عدّته ، نحو : "أذهبت زيدًا " أي : جعلته يذهب ، فالهمزة تفيد معني الجعل والتصيير، أو لاثنين ، نحو: " أحفرت زيدًا النهر " ، أو لثلاثة ، نحو: " أعلمت زيدًا عمرًا مسافرًا "(١٠٧٣).

وقد اختلف في قياسية إفادة الهمزة التعدية ، فالفارسي يجعل ذلك قياسًا مطلقًا في اللازم والمتعدي(١٠٧٤).

بينما ذهب الرضي وابن جماعة إلي أن الزيادة غير مقيسة ، بل يحتاج في كل باب إلي سماع استعمال اللفظ المعين(١٠٧٥).

ونُقل عن بعضهم في المسألة تفصيل ، فعن المبرد أنه قياس في اللازم والمتعدي إلي واحد، وعن الأخفش وظاهر مذهب الفارسي أنه قياس مطلقًا ، وعن أبي عمرو بن العلاء أنه قياس مطلقًا في غير باب "عَلِم" المتعدية لاثنين(١٠٧٦)، واختار ابن هشام أنه قياس في اللازم وسماع في المتعدي ، وقال : إنه ظاهر كلام سيبويه(١٠٧٧).

وأرى أن الأكثر الغالب أن الهمزة تنقل الفعل من اللزوم إلي التعدي ، وقد يصل هذا الغالب إلي القياس في اللازم ، أو تُضاعفُ في تعديته إذا كان متعديًا .

وهذا هو ما عبر عنه سيبويه في قوله:" تقول:(دَخَل ، وخَرجَ ، وجَلَس)، فإذا أخبرت أن غيره صيَّره إلي شيء من هذا قلت:(أخرجه وأدخله)... فأكثر ما يكون علي(فَعَل)إذا أردت أنّ غيره أدخله في ذلك، يبني الفعل منه علي(أَفْعَلت) "(١٠٧٨).

(١٠٧٣) انظر: شرح الشافية ٨٦/١.

(١٠٧٤) انظر: البغداديات صـ ١١٧ ، الإيضاح العضدي صـ ١٥٤-١٥٥.

(١٠٧٥) انظر: شرح الرضي ٨٤/١ ، وحاشية ابن جماعة ٤٥/١.

(١٠٧٦) انظر: مذهب المبرد في المقتضب وحاشيته ١٧٨/٤ ، ١٨١ ، والارتشاف صـ٢٠٩٣. وانظر مذهب الأخفش في :الارتشاف صـ٢٠٩٣ ، والمساعد ٤٤٦/١ ، والهمع ١١/٣ . وانظر مذهب الفارسي في :البغداديات صـ ١١٧-١١٨ ، والإيضاح العضدي صـ١٥٤ وانظر رأي أبي عمرو في : الارتشاف صـ ٢٠٩٣.

(١٠٧٧) انظر:مغني اللبيب صـ ٦٧٨ ، والهمع ١١/٣.

(١٠٧٨)الكتاب ٥٥/٤.

ووافقه في التعبير بالأكثرية ابن جني(١٠٧٩).

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بهذا الكثير الغالب ، فجعله قياسًا في اللازم سماعًا في المتعدي فجاء نصه : "يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية "(١٠٨٠).

وإذا كانت التعدية معنى وظيفيًا، لكن لا نعدم لها أثرًا دلاليًا ، فـ "فعَل " تختلف في دلالتها عن "أفعل".

ألا ترى أن هناك فرقًا بين "سقَى " و" أسقَى" ، فـ " سقى" إذا كان السقي إلي فم المَسقِيّ شربة واحدة غير دائمة ، فإذا قلت :(سقيته ماءً)، أي : ناولته ليشربه .و" أسقي " إذا جعلت له شِربًا، أو عَرّضته لأن يشرب(١٠٨١).

ويؤكد ذلك قوله تعالى :" فَأَجَاءهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ"(١٠٨٢)، فالفعل (جاء) متعدي بالهمزة وقد نَقلت دلالتها من معنى المجيء إلي معنى الإلجاء والاضطرار ، فالمعني : ألجأها المخاض(١٠٨٣)، كما قال حسان:

إذا شددنا شدّة صادقة ... فأجأ ناكم إلى سَفْحِ الجبل(١٠٨٤)

وكذا وضعوا لإفادة هذا المعنى وهو (التعدية) صيغة "فعّل " –بالتضعيف– نحو: (فرّحته،وخرّجته) فالتضعيف أفاد التعدية كما أفادته الهمزة ،فمجيء (فَعَّل) بمعني (أفعل) جائز مقبول ، عربيٌّ جيّدٌ ، كما يقول سيبويه كما قالوا :" أغلقت الأبواب " في معنى "غلّقتها " (١٠٨٥).

(١٠٧٩) انظر : الخصائص٢/٢١٦.
(١٠٨٠) انظر: في أصول اللغة ٣/٣١٧، وتحقيق شرح الملوكي صـ٢٣٨ .
(١٠٨١) انظر : الكتاب ٤/٥٩ ، معاني القرآن للفراء ٢/١٠٨ ، والنوادر صـ٥٤٠ .
(١٠٨٢)سورة مريم من الآية ٢٣.
(١٠٨٣) انظر: الكشاف ٣/١١، ومسائل الإمام الطستي عن أسئلة نافع بن الأزرق وأجوبة ابن عباس ٢/١٣، والخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم صـ ١٠٠.
(١٠٨٤)البيت من الرمل لحسان في ديوانه صـ ٣٥٥.
(١٠٨٥) الكتاب ٤/٦٣ ، و انظر: الحجة للقرّاء السبعة ٢/١٦١ .

وبعضهم يفرّق بين الصيغتين ، فيَحمل التضعيف علي معناه الغالب وهو التكثير، كأبي عمرو بن العلاء ، فقد نقل عنه سيبويه أنه فرّق بين (نزّل وأَنزَل)، وكذا فرّق الزمخشري ، والرازي (١٠٨٦).

واعترضه أبو حيان ، وذهب إلي أن التضعيف للتعدية ، ولا يفيد التكثير ، وبني اعتراضه علي أن التضعيف إنما يفيد التكثير غالبًا إذا كان الفعل متعديًا قبل التضعيف نحو "جَرَحْت زيدًا ، وجرّحته " ، أما ما كان لازمًا فلا يفيده التضعيف تكثيرًا في الغالب ، فلا يقال : (جلّس زيد) ، إذا أكثر الجلوس ، كما أن التضعيف المفيد للتكثير في الفعل اللازم لا يعدِّي الفعل ، وإنما يظل الفعل بعده لازمًا ، كما في " مَوَّت المالُ " أما إذا عدَّاه ، عُلِم أن التضعيف أفاد التعدية لا التكثير(١٠٨٧).

٢-الصيرورة.

ومعناها تسمية الشيء باسم ما يئول إليه (١٠٨٨).

وهي تؤدى بصيغتين :

إحداهما : **صيغة الاستفعال حقيقة ، كـ(استحجر الطين) ، و(استنوق الجمل) ، أو مجازًا** (١٠٨٩)**، كما في المَثَل: (إن البعاث بأرضنا يستنثر)** (١٠٩٠).

جاء في قرارات المجمع قياسية صوغها ، فنص علي أن صيغة (استفعل) قياسية ؛ لإفادة الطلب أو الصيرورة(١٠٩١).

وثانيهما : **صيغة (أفعل)، نحو : (أغدّ البعير) صار ذا غدّة ، وقد ذكر بعضهم أن همزة (أفعل) في التعجب للصيرورة،فـ"ما أحسن زيدًا" أي: أجعلُه ذا حُسْنٍ**(١٠٩٢).

والصيرورة في "أفعل" علي وجهين :

(١٠٨٦) انظر: الكتاب ٦٣/٤ ، والكشاف ٩٦/١ ، والتفسير الكبير ٣٤٨/٢.
(١٠٨٧) انظر: البحر المحيط ١٦٧/١.
(١٠٨٨) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٢٥٠/١.
(١٠٨٩) انظر: المفصل صـ ٣٧٤ ، وشرح الشافية ١١١/١ .
(١٠٩٠) مَثَلٌ يضرب للضعيف يصير قويًا ، انظر: مجمع الأمثال ١٠/١.
(١٠٩١) انظر: في أصول اللغة ١٩٧/٢ ، والنحو الوافي ١٦٨/٢.
(١٠٩٢) نُقل هذا عن الزجاج ، وكذا يراه الزمخشري ، لكن ابن يعيش استبعده، انظر: شرح المفصل ١٤٨/٧.

إما أن يصير صاحب ما اشتُق منه ، نحو : (ألحم فلان) أي : صار ذا لَحْمٍ ، و(أطفلت المرأة) أي : صارت ذا طفل، و(أعسر ، وأيسر ، وأقلّ) أي : صار ذا عسر ويسر وقلّة، و(أراب) أي : صار ذا ريبة، وكأن (أفعل) هنا تفيد النسب بمعنى ذي كذا .

وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتُق منه ، نحو: (أجرب الرجل) أي : صار ذا إبل ذات جَرَبٍ، و(أقطف) أي : صار صاحب خيل تقطِف (أي : أساءت السير وأبطأت) ، و(أخبث) أي : صار ذا أصحاب خُبَثَاء [١٠٩٣].

٣-التكثير.

وقد صاغوا لهذا المعني صيغة(فَعَّل) ، فهي تفيد التكثير في الغالب[١٠٩٤]، نحو قوله تعالى: " وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ"[١٠٩٥]، وقوله تعالى : "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً"[١٠٩٦].

وقد أشار ابن يعيش إلي أنه ليس المراد من ذلك التعدية ، ألا ترى أن هذه الأفعال متعدية من غير تضعيف ، وإنما المراد بها التكثير، وأنه وقع شيئًا فشيئًا، علي تمادٍ وتطاول .

ويؤيد ذلك عندك أنك تقول : " موّت الشاءُ، وربّض الغنم ، وبرّك الإبلُ " ، فتجد الفعل منها غير متعد ، كما كان قبل التضعيف ، ومن ذلك " يجوّل ، ويطوّف " والتخفيف في ذلك جائز ، إلا أن المخفّف يحتمل القليل والكثير، بخلاف المثقّل الذي يفيد التكثير[١٠٩٧].

ويرى ابن هشام أن إفادة " فعّل " للتكثير إذا لم يكن الفعل موضوعًا عليه، كما في " حَدّث، وخَبّر" ، ولم يكن لإفادة تعدية القاصر إلي المفعول كما في " فرّحته

(١٠٩٣) انظر: صيغة(أفعل) بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية صـ٥٣.
(١٠٩٤) انظر: الكتاب ٦٤/٤ ، والأصول في النحو ١١٩/٣ ، وشرح الشافية٩٢/١.
(١٠٩٥) سورة يوسف من الآية ٢٣.
(١٠٩٦) سورة القمر من الآية ١٢.
(١٠٩٧) انظر: شرح الملوكي صـ ٢٤٢.

" ، ولا التعدي لواحد إلي التعدي لاثنين ، كما في " علّمته الحساب " ومثال ذلك : " قَتّلتُ ، وكسّرتُ ، وحوّلتُ ، وطوّعتُ"(١٠٩٨).

وأرى أنه لا مانع من إفادة " فعّل " التكثير مع إفادتها معنى آخر كالتعدية ، وذلك لأن التكثير هو المعنى الغالب في " فَعّل " فصار كالأصل منها.

والتكثير يكون في الفعل كـ"جوّل، وطَوّف"، أو الفاعل كـ " موّت الإبلّ"، أي : كثّر الميت منها ، أو المفعول ، كـ" غلّقتُ الأبواب "(١٠٩٩).

ويشاركها في إفادة التكثير صيغة فاعل ، نحو: " ضَاعَف"(١١٠٠) ، وكذا صيغة "أفعل" ، فربما كثّروا بالهمزة،كما كثّروا بالتضعيف لاشتراكهما، كما استعملوا " أغلق " في معنى "غلّق " ، و(أَنْزَل) و(نَزَّل) فِي معنى واحدٍ(١١٠١).

وغير ذلك من الدلالات الصرفية التي لأجلها صيغت هذه الصيغ لإفادة نلك المعاني ، مما يدل علي أثر الدلالة كضابط في صوغ كثير من الأبنية الصرفية ، كما في الأبواب الصرفية الأخرى السابق التمثيل بها .

لكن هل تنسب تلك الدلالات إلي الصيغة كاملة ، فيقال " فاعَل " للمشاركة ، و"استفعل " للطلب ، أم تنسب للأحرف الزائدة ، فيقال : الهمزة في "أفعل" تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشئ ذا كذا ، والتضعيف في "فعّل" للتكثير، وهكذا؟(١١٠٢).

والحق أن كلا التعبيرين يفي بالغرض ، إلا أن نسبة المعنى إلي الصيغة كاملة أكثر دقة ، لِمَا للمعنى المعجمي من تأثير في تحديد معنى الزائد ، وإذا نسبنا للمعنى الزائد ، فكأننا تجاهلنا الدلالة المعجمية للجذر" ف ع ل"،كما أن الصيغة

(١٠٩٨) انظر: شرح قصيدة كعب بن زهير صـ١٣٨.
(١٠٩٩) انظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف٢٠/١.
(١١٠٠) انظر: دراسات في فقه اللغة ٣٣٧/١.
(١١٠١) انظر: الكتاب١١٩/٣، والمخصص٣٠٦/٤،و شرح الملوكي صـ ٢٤٣.
(١١٠٢) انظر: شرح الشافية للرضي٨٣/١.

تختلف إذا دخل الزائد ، ففاء الكلمة مجردة مفتوحة ، غير أنها ساكنة إذا دخلت همزة " أفعل " ، أو الهمزة والسين والتاء في "استفعل " ، إلي غير ذلك(١١٠٣).

أثر الدلالة في الخروج عن الأصل.

وضع الصرفيون صيغًا للدلالة علي معان كلية عامة ، كصيغة اسم الفاعل، واسم المفعول،والصفة المشبهة ، واسمي الزمان والمكان ...وهكذا.

وقد تقتضي الدلالة الخاصة الخروج عن القواعد الأصلية الموضوعة لهذه الأبواب ، فيكون للدلالة تأثير في مخالفة القاعدة العامة ، وذلك قد يحدث من وجهين:

-إما بتغيير في شكل الكلمة .

-أو بتنزيل الشيء وجريانه مجرى شيء آخر.

فأمّا عن الأول ، وهو : التغيير في شكل الكلمة ، فلا شك أن للعرب طرائق شتى في إصابة المعنى ، وإحداث التغيير في الحركة ينبئ بتغيير المعنى.

من ذلك -مثلاً- ما طالعنا به سيبويه من مفردات شاذة جاءت علي " مَفعِل" من أسماء المكان والزمان ، والقياس : " مَفعَل " ، ومنه قول العرب : (المنسِك ، والمجزِر، والمنبِت ، والمطلِع ، والمشرِق ، والمغرِب ، والمفرِق ، والمسقِط ، والمسجِد... "(١١٠٤).

وقد حملها سيبويه تارة علي اختلاف اللهجات ، فالكسر لغة تميم ، كما في "مطلِع " ، وأما أهل الحجاز فيفتحون (١١٠٥).

(١١٠٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١٤٤ ، والخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن صـ ٩١.

(١١٠٤) انظر: الكتاب ٩٠/٤ ، و انظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب صـ ٢٢٣.

(١١٠٥) انظر: الكتاب ٩٠/٤ ، وأدب الكاتب صـ ٥٥٣.

وتارة يحملها علي التفريق بين الدلالات ، فالكلمة بالكسر اسم لِمَا أُطلق عليه عامة ، وبالفتح اسم للموضع نفسه خاصة ، وذلك من خلال قوله :

"وأما المسجِد فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت: مسجَد" (١١٠٦).

فلم تذهب بالمسجِد مَذْهَبَ الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت، يعني أنك أخرجته عما يكون اسم الموضع، ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواءٌ كان في المسجد أو غيره فتحت العين، لكونه إذن مبنياً على الفعل(١١٠٧).

وكأن العرب جنحت نحو الكسر في هذه الألفاظ لإصابة الدلالة الخاصة ، والتفريق بينها وبين الدلالة العامة ، كقولهم : (البصرة مسقِط رأسي) ، والقياس :مَسْقَط –بالفتح– ، فالكسر الذي يمثل شذوذًا إنما جيء به للفرق بين الدلالة الخاصة "مسقِط " –بالكسر–، والدلالة العامة "مسقَط" –بالفتح– علي القياس .

إذ لا يعقل أن تكون (البصرة) كلها موضعًا لمولده ، فلمّا أريد التخصيص، قيل : (مسقِط) –بالكسر– ولو أراد العموم لقال : " مسقَط " –بالفتح–(١١٠٨).

ويعزّز هذا القول ما رواه الأصمعي : " مسقَط السقط ، ومسقَط النجم ،حيث سَقَطا ، مفتوحان ، و"مسقِط الرمل " أي : منقطعه ، و"مسقِط رأسه " حيث وُلِد ، مكسوران"(١١٠٩).

إذن فلم يُقصَد بهذه الألفاظ المخالفة للقياس التغيير عن اسم الزمان والمكان بالمعنى النحوي ، بل هي أسماء لأماكن معينة ، فهي إطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروط الصيغة(١١١٠).

(١١٠٦) الكتاب ٩٠/٤، و انظر : الأشباه والنظائر ٢٦٤/٣.
(١١٠٧) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٣/١-١٨٤.
(١١٠٨) انظر: أدب الكاتب صـ٣١٩،وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي صـ٢٢٠.
(١١٠٩) انظر: أدب الكاتب صـ٣١٩.
(١١١٠) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٢٠ ، ومعاني الأبنية في العربية صـ٣٧.

فاتضح أن التغيير إنما هو للتغيير في المعنى ، فكلّ ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس(١١١١).

ومثل ذلك في التغيير الحركي للتفريق بين الدلالات (الْمِطْبَخ ، والْمِرْبَد) – بكسر الميم فيهما– اسمان لموضعين خاصين ، لا لموضع الطبخ مطلقاً، ولا لكل موضع الربود: أي الإقامة، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له، والْمِرْبَد مَحْبَس الإبل، أو موضع يجعل فيه التمر(١١١٢).

فقد جاء اللفظان على (مِفعَل) – بكسر الميم– ، وهو شاذ ، والقياس (مَفْعَل)– بفتح الميم– ؛ وذلك للفرق بين دلالة عامة ، ودلالة خاصة ، فلو أريد الدلالة العامة وموضع الفعل لقيل : "مَرْبَد ، ومَطبَخ" بالفتح علي القياس ، لكن لمّا أريد منهما دلالة الخاصة جيء بهما بكسر الميم(١١١٣).

وسُمِعَ فيما جاء علي " مَفعُلة " و" مَفعِلة " وقياسهما "مَفعْلَة " قول العرب : "مقبُرة ، ومشرُبة ، ومشرُقة ، ومأثُرة ، ومكرُمة ، ومأدُبة ، ومظلِمة "(١١١٤).

وهذا الخروج لم يكن جزافًا ولا اعتباطًا ، بل جاء قصدًا مرغوبًا ، أرادته العرب ؛ لإصابة المعنى ؛ للفرق بين الدلالة الخاصة والدلالة العامة .

فهي بالضم تدل علي أماكن مخصوصة– وعلي هذا القول يُفَسّر دخول التاء فيها أيضا– فالمقبُرة الموضع الذي تُجمع فيه القبور ، وليست اسمًا لكل مكان يُقبَر فيه ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد : مقبُرة ، ولو أريد ذلك لقيل : (مقبَر) على القياس ، فإن موضع الفعل يجري على القياس ، وكذا بقية هذه الألفاظ(١١١٥).

(١١١١) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٣/١-١٨٤.
(١١١٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٤/١-١٨٥.
(١١١٣) انظر: معاني الأبنية في العربية صـ٣٧ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربـي صـ٢٢١ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية صـ١٢٠.
(١١١٤) انظر: الكتاب ٩١/٤.
(١١١٥) انظر : معاني الأبنية في العربية صـ٣٨.

وشبيه بذلك أيضًا اسم الآلة ،فقياسه كسر الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن(١١١٦)، وشذّ علي هذا قول العرب: "مُكحُلة ، ومُنحُل ، ومُدْهُن، ومُسْعُط..."(١١١٧).

وقد فسّر سيبويه هذا الخروج عن القاعدة المطردة ، إنما يعود تبعًا لإرادة المعنى بقصد التفريق بين دلالة وأخرى ، على أنه لم يقصد به قصد الفعل من كونه آلة يعالج بها الشيء ،بل قُصِد به اسما للوعاء الذي يحفظ فيه هذا الشيء(١١١٨).

وهذا تفريق واضح بين ما يطلق اسمًا علي الوعاء الذي يحفظ فيه الكُحل، والأداة التي يعالج بها الكُحل ، وهذه إشارة دقيقة من سيبويه تجاه ذلك التغيير في الحركة الصرفية في تلك الأبنية.

وأما عن الوجه الثاني : الذي يتعلق بأثر الدلالة في الخروج عن الأصل بجريان الشيء مجري شيء آخر ، فيحدث في اختصاص بعض الصفات بدلالة معينة ، كما يحدث – مثلاً – في صيغة " فعيل " الوصفية ، فما كان متضمنًا للآفات والمكاره التي يصاب بها الحَيّ ، فإنها تُجمع علي " فَعْلَي"، كـ: " جريح وجرحي ، وقتيل وقتلي "حتى صار هذا الجمع يأتي أيضًا لغير "فعيل " إذا شاركه في المعنى المذكور.

فإذا اختص هذا الوصف بدلالة معينة محددة فلا يجمع هذا الجمع ؛ لأنه بالاختصاص بَعُد عن شبه الفعل،وقارب الاسمية ،فَنَزَل منزلته .

ومثال ذلك : (رجل حَميد، وسَعِيد) فلا يقال: (حَمْدَى ولا سَعْدَى).

وكذلك لا يقال (فَعْلَى) في جَمْع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب ، وهو ما دخله التاء، كـ(الذَّبيحة ، والأكيلة ، والضَّحية ، والنَّطيحة)، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية ؛ لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح ، كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح

(١١١٦) انظر: الكتاب ٩٤/٤.
(١١١٧) انظر: الكتاب ٩١/٤، وشرح الشافية ١٨٧/١،ومعاني الأبنية في العربية صـ١١١.
(١١١٨) انظر: الكتاب ٩١/٤ ، وشرح الشافية ١٨٧/١.

للذبح من النعم، وكذا الأكيلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذا أُكِل، بل الأكيلة مختص بالشاة، وكذا الضحيّة مختص بالنَّعَم، والرَّميَّة بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح.

فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه [١١١٩].

وكذا ما كان صفة علي وزن (فاعل) الوصف ،فحقّه أن يُجمع بالواو والنون ، لكن إذا اختُص بدلالة معينة خرج عن الوصفية وقارب الاسمية –نحو : " راكب، وفارس، وراع" فقد اختُص بدلالات محددة،فـ "راكب " مختص براكب البعير ،و"فارس" مختص براكب الفرس ، و"راع" مختص برعي مخصوص –فيجمع جمع تكسير علي "فُعْلان" (ركبان ، وفرسان) ، وعلي (فِعال) كـ(رِعاء ، وصِحاب)[١١٢٠].

وهكذا نرى أن بعض الأبنية قد تُصاغ علي هيئة تُخالِف قواعدها القياسية الموضوعة لها ؛ لاختصاصه في الدلالة ، وهذا – كما قال سيبويه –أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكون الاسمان مشتقّين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليُفرَق بينهما[١١٢١].

(١١١٩) انظر: شرح الشافية ١٤٢/٢-١٤٣.
(١١٢٠) انظر: شرح الشافية ١٥٢/٢.
(١١٢١) انظر: الكتاب ١٠٢/٢.

خاتمة البحث

ها قد أسلمتنا مراكب رحلتنا إلى مرفأ الخاتمة، ومما لا شك فيه أن معايشة البحث، إضافة إلى ما تقتضيه مسايرة المنهج العلمي تحتّم على الباحث أن يدلي عند الختام ببعض الرؤى والملحوظات ، التي تشكّلت لديه خلال رحلته مع موضوع بحثه، وهي تتمثل في خلاصة ما توصل إليه من نتائج، وأهم ما يوصي به من توصيات.

أمّا عن نتائج هذا البحث ، فتتلخص في النقاط التالية:

الأولى : **لابدَّ من النظر في مخزون تراثنا اللغوي من كتب القدامى، حتى نصل إلى عبقرية النظام اللغوي ، فقد صاغ الصرفيون قواعدهم على ضوابط وأسس ، راعوا فيها الذوق والحسّ،كما نراه في التخفيف وكثرة الاستعمال، والقياس العقلي ، كالذي نراه في المشابهة ، والمعنى ، كما نلاحظه في احتكامهم إلى أمن اللبس ، والدلالة.**

وهذه الضوابط لا تتداخل مظاهرها ولا تتعارض ، فالنظام اللغوي ليس قائما على التناقض والتعارض ، ومن هنا وجدنا تساوقا بين أمن اللبس والتخفيف، فإذا أدى التخفيف إلى فساد في اللفظ والمعنى عدل إلى الأصل ، كما يحدث في عدم إدغام (طَلَل ، وسُرُر)؛ لعد التباسها بـ(طَلّ، وسُرَّ).

الثانية: **بالنظر في كتب اللغويين وكلامهم وجدنا أن الخفّة تتنوع نوعين :**

خفّة في اللفظ، وهي تدور في فلك تجاور أصوات الكلمة ، التي تميل العربية إلى تحقيق الانسجام بينها ، لهذا عابوا اللفظة إن لم تكن في مكانها ، ولم يتحقق الانسجام بين حروفها.

وتقتضي أيضا عدم تنافر الكلمات ضمن الجملة الواحدة ، وإذا تنافرت الألفاظ صعب النطق بها، وبدت غير متلائمة وغير متوافقة.

وخفّة في المعنى ، ومرجعها إلى قلّة الكلام وكثرته ، فالخفيف ما قلّت من الكلمات مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثُر فيه ذلك ، ولذا حكموا بخفّة الاسم عن الفعل ؛ لأنه يدلّ على مسمًّى واحدٍ.

الثالثة : **الخفّة والثِّقَل يرجعان إلى ذوق المتكلم فيما يجده ويحسّه ؛ لأن هناك ذوقًا وعُرْفًا لغويًا عند العرب جعلهم يكرهون – مثلا – توالي الأمثال؛ لثقله، فاللفظ الثقيل تمجّه الأسماع، وتنفر منه ، أما الخفّة فتطمئن إليها الأسماع وتستأثرها ، ولهذا قيل : إن الخفّة والثِّقَل شيء نسبي.**

الرابعة:**لما كان التخفيف علة تتصل بطبائع العرب في القول ؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم ، فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه ، ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه؛ اقتصادًا في الجهد المبذول ، تنبّه القدماء لذلك ، فصاغوا صورًا تحكم هذه الظاهرة في شكل قواعد ملموسة.**

الخامسة :**من قواعد التخفيف وصوره المصاغة : الاسم أخفّ من الفعل ، والفعل أثقل من الاسم.**

وقد ترتّب على هذا أن حُرِمت الأفعال التنوين ؛ لأنه علامة الخفّة ، ولحَِق الأفعال الجزم ؛ لأن الجزم يكون بالحذف دائما ، سواء حذْف الحرف ، أو حذْف الحركة ، وحلّ محلّها السكون ، أو حذف حركة وحرف معًا ؛ لالتقاء الساكنين، كما في الفعل المعتل الوسط ، وكلّ ذلك تخفيف للفعل .

السادسة: **من قواعد التخفيف وصوره :خفّة الاسم وثقل الصفة ؛لأن الصفة ارتبطت بالفعل في الدَّلالة والعمل ، فلمّا جرت الصفة مجرى الفعل في الدَّلالة والعمل اقترنت به ، فلذلك هي ثقيلة كثقله ،فهي مقاربة له في المعنى من حيث الدَّلالة على الحدث ، كما أنها تتضمن ضميرًا كالفعل.**

وقد يكون سبب الثِّقَل راجعًا إلى كون مفهومها متعدِّدًا من الذات والحدث والنسبة بينهما ، فحينما نذكر الصفة لابدَّ من تخيّل الحدث ، والذات القائمة بالحدث ، ونسبة الحدث إلى القائم به،وهذا يشغل الذهن كثيرًا،ويثقله.كما سبق في سبب ثِقَل الفعل.

وقد ترتب علي هذا :زيادة الحركة على عين الكلمة في الاسم المجموع بالألف والتاء ، وحذْفها من الصفة ، فما كان على (فَعْلة) صفةً ،فإنه يجمع على (فَعْلات)– بسكون العين– ، كـ(صَعْبة وصَعْبات ، وسَهْلة وسَهْلات) ، أما (فَعْلة)

الاسم ، فإنه يجمع على (فَعَلات)- بتحريك العين- كـ (جَفْنة وجَفَنَات ، وتَمْرة وتَمَرَات) ، ولهذا كانت زيادة الحركة على الخفيف اسمًا أولى من الثقيل صفة ، ولعلّ هذا يؤكد أن السكون أخفّ من الفتح .

السابعة:**من قواعد التخفيف وصوره : الفعل اللازم أخفّ من المتعدي ، والمتعدي أثقل من اللازم ، وبناء على هذا فرّقوا بين مصدرهما فيما كان على (فَعَل)، فاللازم لخفّته يأتي مصدره من هذا الفعل على (فُعُول) ،كـ(جلوس ، وقعود وخروج) ،والمتعدي لثقله يأتي على (فَعْل) ،كـ (قتْل، وضرْب) .وكأنهم زادوا الواو مع اللازم لقلته ولخفّته ، وحذفوها مع المتعدي لكثرته وثقله ؛ ليتعادلا.**

الثامنة: **أشار الصرفيون إلى تفاوت الحركات بعضها عن بعض في الثِّقَل ، فالضمة أثقل من الكسرة والفتحة ، والكسرة أثقل من الفتحة ، والفتحة أخفّ منهما ، وبالتالي ينعكس هذا على الحروف التي تتولد عنها ، فالألف أخفّها ، والياء أخفّ من الواو وأكثر ، و أقرب إلى الألف ، كما أن الكسرة أخفّ من الضمة ، وأقرب منها إلى الفتحة.**

التاسعة: **كان من نتائج ثِقَل الحركات بعضها عن بعض ، وخفّة بعضها عن بعض ، أن جُعِل مضموم العين في الأفعال لازمًا ، ممنوع التعدي ؛ تخفيفًا ،وجُعِل عدم التعدّي في المكسور العين أكثر من المتعدي، وكثُر الأمران في المفتوح العين ؛ لخفّته.**

العاشرة: **التجانس والتماثل والتناسب من لوازم التخفيف ، أليس الإدغام تخفيفا قائما على الانسجام والمناسبة؟.وكذا الإعلال ، وكذا الإمالة تكون للمجانسة.**

وقد ترتب على هذا أن حذفوا الواو متى كانت فاء للفعل ، وكان ماضيه على (فعَل) - بفتح العين - ومضارعه على (يفعِل) - بكسرها- وذلك كـ (وعد يعِد ، ووزن يزِن ، وورد يرِد...)؛ لعدم التجانس بين الواو وما قبلها من الياء المفتوحة، وما بعدها من الكسرة.

الحادية عشرة: **ردّ البحث ما ذهب إليه بعض المحدثين –كالأستاذ إبراهيم مصطفى– من القول بأن الفتحة أخفّ من السكون وأيسر نطقا ، خصوصا إذا كان في وسط اللفظ ودرج الكلام ، واستند إلى أن العرب قاموا بتسكين المضموم والمكسور دون المفتوح ،ولو أن السكون أخفّ من الفتحة عندهم لمضَوا في التخفيف ، فساوَوا مفتوح العين بالمضموم والمكسور.**

لكن هذا لا ينهض دليلا على خفّة الفتحة عن السكون ، فالعرب اعترفوا بخفّة الفتحة عن غيرها من الحركات ، وخفّة السكون عن غيره من العلامات بما فيها الفتحة ،ألا ترى أن الفتحة شروع في ألف ، والضمة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء، أما السكون فليس شروعا في حرف آخر ، فالحرف إذا نطقنا به محرّكا ، فقد نطقنا بحرف وشرعنا في حرف آخر ،وإذا نطقنا به ساكنا لم ننطق إلا بذلك الحرف ، إذًا فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فحسب ، والحرف وبعض الحرف أثقل من الحرف وحده . إذن فالسكون أخفّ من الحركة ، ولو كانت الحركة فتحة.

الثانية عشرة **أحرف العلة خفيفة في ذاتها ، ضعيفة خفّية ، وقد أتاها الثِّقَل من سببين:**

١– أن الأخفّ في ذاته ربما كان أثقل لعارض ، والعارض قد يعتد به.

فهذه الأحرف وإن كانت خفيفة في ذاتها ، إلا إنها قويت بالحركة ، فثقلها ليس راجعا إلى ذات الحرف في كثير من أحواله ، ولكنه ثقل راجع إلى وجود الحركات على الحروف

٢– عدم التجانس بين هذه الحروف بعضها وبعض ، أو بينها وبين أبعاضها من الحركات ، ونحن نعلم أن حرف العلة إنما يسهل ويخفّ حينما يتجانس مع ما قبله ، فالواو تتجانس مع ضم ما قبلها ، والياء تتجانس مع الكسرة ، والألف مع الفتحة .

فإذا لم يحدث هذا التجانس بينها وبين أبعاضها الحركات ، كان لابد من الإعلال ؛ تسهيلا للنطق؛ لأن في عدم التجانس ثقلا يدعو إلى التغيير.

الثالثة عشرة: **يعد التقاء الساكنين مظهرا من مظاهر الثِّقَل، جنحت اللغة إلى التخلص منه بالتحريك أو بالحذف، وعدم اغتفاره ، إلا في مواضع ضبطها العلماء**

الرابعة عشرة: **الحركة التي يأتي بها العربي عند التقاء الساكنين ليست في نظرنا حركة أصلية ، وإنما هي صُوَيْتٌ جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز.**

ولكونها ليست حركة أصلية اختلف فيها :فقيل : الكسرة هي الحركة الأصلية في هذا الباب ، وقيل:الفتح ؛ لكونه أخفّ الحركات،وقيل : يحرك أحد الساكنين من غير تعيين حركة خاصة تكون هي الأصل ، ويكون تعيينها على وجه يخصها ، فقد تكون الكسرة ، أو الفتحة ، أو الضمة.

الخامسة عشرة: **يمكن القول أن هناك عاملين يتدخلان في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين ، هما :**

١-إيثار بعض الحروف لحركة معينة ، كإيثار حروف الحلق للفتح، وإيثار الميم للضم ، في قولهم : (اخشوا القوم ، وجزاؤهم العقاب)، وذلك لأن الضم بعض الواو ، والميم تستلزم إسهام الشفتين في نطقها ، بصورة تشبه إسهامها في نطق الواو.

٢-الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو أمر يلجأ إليه المتكلم دون قصد ؛ تحقيقا لمبدأ الاقتصاد في الجهد العضلي.

بل ربما جازت الحركات الثلاث في موضع واحد ؛ لأن الغاية واحدة ؛ إذ الغرض في هذه الحركة إنما التبلغ به هربًا من اجتماع الساكنين، فبأيّ الحركات حركت أحدهما فقد وقع الغرض، ولَعمري إن الكسر أكثر، فأمّا ألا يجوز غيره فلا.

السادسة عشرة :**من القواعد والصور المرتبطة بالتخفيف : كراهية توالي المثلين ؛ لما فيه من الثِّقَل، ومرجعها إلى ذوق الناطق وحسّه ؛ لأن هناك ذوقا وعرفا لغويا عند العرب جعلهم ينفرون من توالى الأمثال والأضداد، ويألفون توالى الأشتات ، فإذا ما توالى مثلان أو متقاربان حُقّ للناطق أن يتخلص منهما بطريقة**

من الطرق السابقة مما يراه مناسبا للذوق العربي ، والسبب في ذلك مرجعه إلى الاستثقال ، أو إلى الاقتصاد في جهد المتكلم.

السابعة عشرة:**التخلص من توالى الأمثال بما يعرف عند اللغويين بالمخالفة بينهما، وهذه المخالفة تتحقق بالحذف ، أو بالإبدال ، أو بالفصل بينهما ، أو بالإدغام .**

الثامنة عشرة:**من القواعد المرتبطة بالتخفيف تلك القاعدة المتعلقة بخفّة المفرد وثقل الجمع ، فالواحد أشد تمكنا من الجمع ، فهو أخفّ منه ، وقد ترتب على هذه الصورة :أن الجمع يكثر فيه التخفيف بالحذف ، أو بالتغيير،فالتخفيف فيه أولى من المفرد للثقل الوارد فيه ، ولهذا الثِّقَل في الجمع حذفوا بعض الحروف أو بعض الحركات منه تخفيفا.**

التاسعة عشرة_: **الحذف في اللغة سواء كان لحرف أو حركة إنما يتم في كثير من أحواله طلبا للخفة ، بشرط ألا يكون مخلا بشكل الكلمة ، مع وجود قرينة لعدم الإخلال بالمعنى ، وظهر أن كثيرا من أسباب الحذف يرتبط بفكرة الخفة والثقل ارتباطا وثيقا ، كالحذف لثقل التقاء المثلين،أو لثقل التقاء الساكنين ، أو لعدم التجانس بين الحروف والحركات ، أو لثقل تتابع الحركات.**

العشرون: **ينبغي التأكيد على أن التخفيف له دور كبير في توظيف ظاهرة الإبدال والإعلال ، وذلك مرتبط بخفّة الحروف أو ثقلها، وانسجامها مع الحركات وتجانسها ، والتوازن بين الخفة والثقل في نسيج الكلمات التي تتألف منها اللغة عن طريق تمازج الأصوات بعضها ببعض.**

الحادية والعشرون:**أسباب التخفيف تكمن كلها في أسباب صوتية ، تتعلق بالنشاط الذي يقوم به اللسان في نطق الكلمة ،هي:التعذر ، والثِّقَل.**

الثانية والعشرون : **صور الاستثقال متعددة متنوعة ، لكن يمكن ردّها إلى أوضاع محدّدة، تحددها علاقة الأصوات بعضها ببعض ،كالتقارب أو التطابق في المخرج ،أو الاختلاف في صفات الحروف، أو الاختلاف بين الحركة والحرف، أو ثقل الانتقال من حركة ثقيلة إلى حركة أثقل ، كالانتقال من الكسر إلى الضم ،**

وهذا يفسر لنا سبب إهمال بناء (فِعُل) في الأسماء ؛ لأن فيه انتقال من ثقيل إلى أثقل.

الثالثة والعشرون : **لم يقتصر أثر ضابط التخفيف على صوغ القواعد المتعلقة بالبنية الصرفية فحسب ، بل كان له أثر في العدول عن الأصل ، سواء أكان عدولا عن أصل الوضع ، أو كان عدولا عن أصل القاعدة ، حيث أصبح التخفيف مسوِّغًا من مسوغاته ، وسببًا من أسبابه ، فليس عيبا تركُ العربية للأصل ، بل هو ذوق رفيع في اللسان العربي ، حيث يختار من الكلمات ما خفّ عليه ، ويعدل بها عن أصلها إن كان فيه ثقل.**

الرابعة والعشرون : **المعروف أن المصير إنما يكون من الأثقل إلى الأخفّ، لكن قد يُعدل إلى الأثقل لضربٍ من الاستخفّاف ، فقد تفضل اللغة الثقيل–في ظاهره– على الخفيف لنوع من الاستحسان ، وهو لا يأتي عن قوة علّة ، ولا عن استمرار عادة فحسب ، إنما مرجعه مع ذلك إلى ذوق الناطق وحسّه ، هذا الذوق الذي يؤازر القاعدة ويعضدها .**

والدليل على ذلك أن الناطق اللغوي يلجأ إلى أخفّ الخفيفين ، لو أباحت له اللغة طريقتين من طرق التخفيف . فلو تجاذب الكلمة إعلال وإدغام ، فإن الكلمة تميل إلى الإعلال ؛ لأنه أخفّ من الإدغام ؛ لثقله النطقي بالنسبة إلى الإعلال .

الخامسة والعشرون: **من الضوابط التي اعتدوا عليها الصرفيون أيضا:كثرة الاستعمال ، وهي تؤدي بالضرورة إلى كثير من التطورات والتغييرات، التي تطرأ على الألفاظ تيسيراً لنطقها، وتهيئ الطريق إلى سيادة لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات.**

السادسة والعشرون:**الذي دعا العلماء إلى اعتماد ظاهرة كثرة الاستعمال وإدخالها في منهج التعليل وعيهم لحقيقة ثابتة، وهي أن التراكيب اللغوية حين يكثر استعمالها تدخلها تغييرات لا تدخل غيرها، وذلك لضرب من التخفيف والتسهيل. واللفظ إذا كثُر على ألسنة العرب واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف.**

السابعة والعشرون: **من الضوابط التي اعتدوا عليها الصرفيون أيضا: المشابهة ، وهي تقوم على تشبيه شيء بشيء بجامع بينهما حملا للفرع على الأصل ، وهي تتنوع ما بين مشابهة صوتية ، أو صرفية ، أو نحوية.**

الثامنة والعشرون: **المشابهة تكون بالحمل على المعنى كما تكون بالحمل على اللفظ ، أو عليهما معا، لذلك جاز أن تُجمَع (فَعْل) صحيح العين على (أفعال) ، وكان القياس فيها أن تجمع على (أفعُل)، لكن لما أشبه معتل العين جمع على (أفعال) حملا على المعنى .**

التاسعة والعشرون: **على الرغم من تعويلهم على المشابهة ، واعتدادهم بها في كثير من المسائل حتى فيما خالف القياس الصرفي.لكنْ وُجِدَ في كلامهم أن المشابهة لا ينهض اعتبارها أحياناً، حينما يؤدي ذلك إلى هدم البنية الصرفية، كما نرى في منعهم بناء التعجب قياساً من المزيد بالهمزة على وزن(أفعَل) مطلقاً، سواء أكانت الهمزة للتعدية أم لغيرها؛ لأن المانع من بناء التعجب من المزيد كـ (انفعل، وافتعل) من إفساد البنية موجود في (أفعَل)– المزيد بالهمزة–ولابدّ، فالقياس لا يقبل بهدم البنية أصلاً.ولم تشفع مشابهة (أفعَل) للمجرد الثلاثي لفظاً وكثرة موافقته له معنى؛ لأن هذه المشابهة لا ينهض اعتبارها مع هدم البنية.**

الثلاثون : **ياء النسب وتاء التأنيث في حكم المثلين ؛ لما بينهما من تناظر، من حيث : إنهما يقعان فرقا بين الواحد والجمع، كما في (تمرة، وتمر، وعربيّ وعرب)، كما أنهما يكونان للمبالغة في الوصف نحو (أحمريّ ، ودواريّ)، والتاء نحو (علّامة ، ونسّابة)، كما أنهم ينقلان مدخولهما من الأصل إلى الفرع، فياء النسب تنقل مدخولها من الاسم إلى الصفة ، والتاء تنقل مدخولها من التذكير إلى التأنيث، كما أن الياء تصير حرف الإعراب فيما دخلت عليه، وكذا التاء، فلما ناظرت الياء والتاء من هذه الوجوه حذفت التاء لدخول الياء عليها، حتى لا يجتمعا، وهما في حكم المثلين.**

الحادية والثلاثون: **قد يأتي الجمع والمفرد بلفظ واحد، فيتفقان لفظاً ويختلفان معنى، وهذا غَورٌ من العربية بطين، وله نظائر كثيرة ، وفيه صنعة لطيفة.**

الثانية والثلاثون : **من الملاحظات اللطيفة والتأملات الدقيقة التي ذكرها ابن جني في حديثه عن التناظر بين (فيعل، وفاعل): أن (فيعل) إذا وصف به المؤنث ، فالأولى تأنيثه بالتاء؛ لأنه نظير (فاعل). و(فاعل) إن لم يكن مختصاً بالأنثى أُنّث بالتاء عند وصف المؤنث به.**

الثالثة والثلاثون : **لا يجب أن يخرج الشيء من جنسه إذا حُمِل على غيره للشبه بينهما ، ألا ترى أن اسم الفاعل قد عمِل عمَل الفعل للشبه بينهما ، ولم يخرجه ذلك إلى أن يكون اسما، وكذلك فعل التعجب وأن صغّر تشبيهاً بالاسم ، فلا يجب أن يكون اسما.**

الرابعة والثلاثون : **لِلْبَسِ دور رئيس في تصريف أحوال العدول والخروج عن الأصل ، بل وأحياناً يكون أمن اللبس سبباً ليس في العدول عن الأصل فحسب ، بل في كسر قاعدة العدول عن أصل القاعدة بالرجوع إلي الأصل المتروك ؛ لأن إتباع القاعدة يؤدي إلي صوغ بنية تَلتبس بغيرها ، فكأنه عدول عن العدول .**

الخامسة والثلاثون : **الشائع المشهور أن الزيادة للإلحاق لا تخرج عن كونها غرضا لفظيا ،ولم يذكر المتقدمون دلالته؛لأن دلالته لم تكن مقصودة من أصل الوضع ، وإنما كان المقصود الإلحاق ببناء آخر.**

لكن لا نحتّم بعدم تغيّر المعنى بزيادة الإلحاق علي ما يتوهم ، كيف وأن معنى (حوقَل) مُخالِفٌ لمعنى (حَقَلَ) ، و(شملل) مُخالِفٌ لـ(شَمَل) معنى ، وكذا (كوثر) ليس بمعنى (كثُر).

السادسة والثلاثون : **اعتبار الدلالة ضابطاً في صوغ الأبنية يعد أصلاً عاماً من أصولهم ، فهم كثيراً ما يتكئون عليها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية .والأبنية التي تعدّ الدلالة ضابطاً في صياغتها كثيرة مختلفة ، كمصادر الأفعال الثلاثي ، والصفة المشبهة ، وحركة عين المضارع ، والتعجب ، والتفضيل ، والتصغير ، والأفعال المزيدة.**

_السابعة والثلاثون :**قد تقتضي الدلالة الخاصة الخروج عن القواعد الأصلية الموضوعة لهذه الأبواب ، فيكون للدلالة تأثير في مخالفة القاعدة العامة ، وذلك قد**

يحدث : إما بتغيير في شكل الكلمة ، كما في بعض أسماء المكان والزمان والآلة التي شذّت ؛ للفرق بين دلالة الاسم العامة والخاصة، أو :بتنزيل الشيء وجريانه مجرى شيء آخر، كما نراه في بعض صيغ الجموع التي شذت عن القاعدة للفرق بين دلالة الاسم والوصف.

أمّا عن التوصيات

فالباحث لا يملك في نهاية بحثه إلا أن يوصي بالعناية بكتب القدامى ، واستخراج ما فيها من كنوز ودُرَر، والوقوف على ما فيها من أسرار، وبخاصة ما يتعلق بمنهجهم في التقعيد ، وما اعتمدوا عليه من ضوابط وأسس.والله من وراء القصد ، وهو يهدي السبيل.

(ثَبْتٌ بأهم مصادر البحث ومراجعه)

أولا: الكتب المطبوعة

-القرآن الكريم.

-أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ) ، تحقيق ودراسة د/ أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة١٩٩٩م.

-أبنية الإلحاق في الصحاح ، دراسة وتحقيق د /مهدي القرني ، مكتبة الرشد الرياض ط ١ ١٤٢١هـ٢٠٠١م.

- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (دراسات لسانية ولغوية) ، د/ عصام نور الدين ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- إتحاف فضلاء البَشَر بقراءات الأربعةَ عشرَ ، البنا الدمياطي : أحمد بن محمد (المتوفى : ١١١٧هـ) ، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، /١٩٨٧م.

- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

-أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ،د/ فوزي الشايب ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط ١/١٤٢٥هـ٢٠٠٤م.

- أثر النحاة في البحث البلاغي،د / عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة ١٩٧٠م.

-إحياء النحو، د/ إبراهيم مصطفى ، مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر١٩٣٧م.

-اختلاف القراء في اللام والنون في كتاب (رسالتان في تجويد القرآن)، لأبي الحسن السعدي (ت ٤٠٠ تقريبا) ، تحقيق د/غانم قدوري الحمد ،عمان ، ط١ ، دار عمار١٤٢١هـ..

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق د /محمد أحمد الدالى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت. ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي(المتوفى ٧٤٥هـ)، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١/ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
-الأزهيّة في علم الحروف، لعليّ بن محمّد النّحوي الهرويّ، تحقيق /عبد المعين الملّوحيّ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.
-أساس بناء الأفعال،د/أحمد رشدي، القاهرة ، مطبعة دار الخلافة ١٢٥٠هـ .
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذَّبا ، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ،باعتناء المستشرق الإيطالي اغناطيوس كويدي .نُشِر بروما ١٨٩٠.
- أسرار العربية ، الأنباري : أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى ٥٧٧هـ)، تحقيق د/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي العلمي – دمشق، ١٩٥٧م.
-إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ) ،تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش .الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ،ط١/ ١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو ،السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، من دون تاريخ
-إصلاح المنطق،ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، تحقيق : محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، ط١/ ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢ م.
-الأصوات اللغوية ، د/ إبراهيم أنيس ،دار النهضة العربية ، القاهرة،الطبعة الثالثة ١٩٦١م.

- الأصول ، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب في النحو وفقه اللغة والبلاغة،د/تمام حسان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٦م .
- الأصول في النحو ، ابن السراج : أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .
- أصول النحو العربي ،د محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين -اللاذقية (١٩٧٩م).
-إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبرى، تحقيق د/ حسن موسى الشاعر، ط٢/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧ م ، عن دار المنارة بجدة.
-إعراب القرآن ،النَّحَّاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط١/ ١٤٢١ هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى:١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر- ٢٠٠٢م .
-الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ،قدّم له وعُني بتحقيقه د/ سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
-الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق /أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ١٩٧٦م.
-ألفية ابن مالك ، ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، من دون تاريخ.

- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري: أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، (المتوفى ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د/محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
-الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد ، تحقيق د /زهير عبد المحسن سلطان ،مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، الأنباري: أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
-إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية ، ط١/ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)،تحقيق : د محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ، ط١/، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- الإيضاح العضدي ، للفارسي(٣٧٧هـ) ، تحقيق د/كاظم بحر المرجان ،عالم الكتب ط ١٤١٦/٢-١٩٩٦.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر (المتوفى: ٦٤٦هـ) ،تحقيق : موسى بناي العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م .
-الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (المتوفى ٣٣٧هـ) ،تحقيق د/ مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م .

-الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبوالمعالي، جلال الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ) ،تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، الناشر: دار الجيل – بيروت.

-البحر المحيط في التفسير،أبو حيان : محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق :صدقي محمد جميل،دار الفكر بيروت١٤٢٠ هـ.

-بحوث ومقالات في اللغة، د/رمضان عبد التواب (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

-بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، من دون تاريخ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع : أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ) ، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي، بيروت،دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م .

-بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، لأبي جعفراللبلي(٦٩١هـ) ، تحقيق د/ سليمان بن إبراهيم العايد ، معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، أم القرى١٤١١هـ-١٩٩١م.

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق : د/رمضان عبد التواب ،الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة. ط٢/ ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (المتوفى :٥٧٧هـ) ، تحقيق : د . طه عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٩م.

- البيان والتبيين،عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ) ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت ، عام النشر: ١٤٢٣ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس،الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (المتوفى: ١٢٠٥هـ) ، مجموعة من المحققين، دار الهداية .
-التبيان في تصريف الأسماء، د/أحمد حسن كحيل ،كلية اللغة العربية الأزهر، الطبعة السادسة.
- التبصرة والتذكرة ، الصَّيْمَرِيّ : عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق النَّحْوِيّ أَبُومُحَمَّد (المتوفى ٥٤١ هـ)، تحقيق د /فتحى أحمد مصطفى على الدين – دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولي. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
-التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د /عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦هـ.
-تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق: عبدالغني الدقر،الناشر: دار القلم – دمشق،ط١/١٤٠٨ هـ.
-تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ،للأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦هـ) ،تحقيق د/ زهير عبد المحسن ، ط٢ مؤسسة الرسالة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ،لابن هشام ، تحقيق د /عباس مصطفى الصالحى، دار الكتاب العربى – بيروت، الطبعة الأولي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
-التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب) ،لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، بتحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة ، لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق د/عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- -التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١/ ١٤١٨هـ.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف،صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي ، راجعه: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١/ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
-تصحيح الفصيح وشرحه ، لابن درستويه ، تحقيق د/ محمد بدوى المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤١٩ – ١٩٩٨م .
- التصريح بمضمون التوضيح ،الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري،(المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، مطبعة الحلبي، من دون تاريخ.
-التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، الشركة التونسية بتونس، ١٩٧٣م.
-التطبيق الصرفي د/ عبده الراجحي ، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ط١/ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
-التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د/ رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨١م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د/رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢م.
-التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ، الرازي : محمد فخر الدين المشتهر بخطيب الري (المتوفى ٦٠٦هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ط٣/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ،ط٣ – ١٤٢٠ هـ.
-التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) ، لأبي علي الفارسي. تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض، الطبعة الأولي ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
-تكملة في تصريف الأفعال، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر بيروت ، الطبعة السادسة عشرة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م،.

- تهذيب اللغة ، الأزهري: محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز ،تحقيق أد/ فايز زكي دياب ، دار السلام ،ط١/ ١٤٢٣-٢٠٠٣م.
-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي : الحسن بن أم قاسم (المتوفى : ٧٤٩هـ) ،شرح وتحقيق ا د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١/١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- ثمار الصناعة في علم العربية ، للدينورى، تحقيق د./ محمد خالد الفاضل ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١١هـ – ١٩٩٠م
-جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)،الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ،الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
-الجمل في النحو ، للزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي ، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق د/على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٨- ١٩٨٨.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)،تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
-جموع التصحيح والتكسير ، د عبد العال سالم مكرم ، الخانجي القاهرة، من دون تاريخ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١/١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك،الصبان: محمد بن علي الصبان (المتوفى: ١٢٠٦هـ) ،نشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط١/ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

-الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)،تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار الشروق - بيروت ، ط٤/ ١٤٠١ هـ.

- الحجة للقراء السبعة ، الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار،(المتوفى٣٧٧ هـ) ،تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي،طبعة دار المأمون للتراث، ط ١/ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

-الخاطريات،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الجزء الأول . تحقيق د/على ذو الفقار شاكر . بيروت ط١ . دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ، الجزء الثاني . تحقيق د/ سعيد محمد عبد الله القرني .رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بأم القرى ١٤١٧هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي :عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق /عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٤/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- الخصائص، ابن جني: أبوالفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤/ من دون تاريخ.

- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، د/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، جامعة القصيم ، دار ابن الجوزي ، ط ١/ ١٤٢٧هـ.

-دراسات في علم اللغة، د/كمال بشر ،الناشر: دار غريب ،القاهرة ، من دون تاريخ.

-دراسات في فقه اللغة، د/ صبحي الصالح، بيروت، ط/١٢ ، دار العلم للملايين ١٩٩٤م.

– دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات ، جامعة الكويت ١٩٨٠.

– درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن على الحريرى (٥١٦هـ) ، تحقيق/ محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر١٩٧٥م.

–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق : د / أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، من دون تاريخ.

–دقائق التصريف ، لأبي القاسم ابن المؤدّب ، تحقيق د / حاتم صالح الضامن،دار البشائر بدمشق، ط١/ ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

– دلائل الإعجاز، الجرجاني: أبوبكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، تحقيق : محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ، ط٣/ ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

–دلالة الألفاظ،د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية،مصر،ط٧/١٩٩٢.

–الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، د/ صفية مطهري . دمشق اتحاد الكتاب العرب٢٠٠٣م.

– دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د/لطيفة إبراهيم النجار ، دار البشير عمان الأردن، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

–ديوان الأعشى الكبير، (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق د/محمّد محمّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، من دون تاريخ.

–ديوان امرئ القيس، شرح عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت لبنان، ط٢ /١٤٢٥–٢٠٠٤م.

–ديوان تميم بن أبي مقبل ، شرح /مجيد طراد ، دار الجيل ١٩٩٨م.

–ديوان جرير بن عطية الخطفي ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار صادر بيروت ، من دون تاريخ.

–ديوان جميل بثينة ، جمع وتعليق / إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت،ط١/١٩٩٢م.

-ديوان حسان بن ثابت ،تحقيق د /سيد حنفى حسين ،دار المعارف ، القاهرة ، ط١/١٩٨٣م.

- ديوان ابن أبي حصينة ،شرح أبي العلاء المعري، تحقيق / محمد أسعد طلس، دار صادر بيروت ، ط٢ /١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

-ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي ، صنعة /عبدالعزيز الميمني،الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٠م.

-ديوان ذي الرّمّة ،غيلان بن عقبة العدوي ،شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د/ عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١/ ١٩٨٢م.

-ديوان الشّمّاخ، تحقيق د/ صلاح الدّين الهادي، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧م.

-ديوان طرفة ، بشرح الأعلم، تحقيق/دُريّة الخطيب ولطفي الصّقّال، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٥هـ.

-ديوان العجاج(عبد الله رؤبة) ، رواية عبد الملك بن قريب ، شرح وتحقيق /عبد الحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس دمشق ، من دون تاريخ .

-ديوان العرجيّ، رواية ابن جنّي، تحقيق /خضر الطائي ، ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد، ط ١/ ١٣٧٥هـ.

-ديوان القطامي ، القطامي عمر بن شييم، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١ بيروت١٩٦٠م.

-ديوان المجنون (قيس بن الملّوح) ، تحقيق /عبد الستّار أحمد فرّاج، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

-ديوان أبي النّجم العجلي، صنعة علاء الدّين أغا، النّادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.

-رسالة منازل الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار الفكر - عمان ١٩٨٤.

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد: أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)تحقيق د/ شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف - مصر ،ط٢/ ١٤٠٠هـ.
-سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ،تحقيق د/حسن هنداوي ،دار القلم دمشق ،ط١/١٤٠٥هـ١٩٨٥.
-سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: ٤٦٦هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ١٩٨٢م .
-سفر السعادة وسفير الإفادة ، للسخاوى ،تحقيق د / محمد أحمد الدالى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
-الشافية في علم التصريف ، ابن الحاجب، تحقيق : حسن أحمد العثمان، نشر: المكتبة المكية – مكة المكرمة. ط١/ ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د /خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، رقم ٣٧/ ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م.
-شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، من دون تاريخ.
-شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تحقيق د/ محمد على سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين، للسّكّري، تحقيق /عبد السّتار فرّاج، دار العروبة، القاهرة، ط١/ ١٣٨٤هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأُشْمُوني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

- شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم : بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (المتوفى ٦٨٦هـ)، تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد، دار الجيل ١٩٩٨م .
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، وبهامشه: «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا (المتوفي:٩٤٠هـ)، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
-شرح التسهيل ، ابن مالك : محمد بن عبد الله، (المتوفى ٦٧٢هـ) ،تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، طبعة دار هجر، ط ١/١٤١٠هـ ١٩٩٠ .
- شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور ، تحقيق د / صاحب أبو جناح، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
-شرح الشافية ، ابن جماعة ، المطبعة العامرة ١٣١٠هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : محمد بن الحسن الأستراباذي (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م .
-شرح شافية ابن الحاجب ، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (المتوفى: ٧١٥هـ) ،تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبدالمقصود ،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
-شرح الشافية ، نقرة كار ، وبهامشه حاشية الفاضل العصام عليها ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط٢٠/ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

-شرح القصائد السبع الطوال ،لأبى بكر بن الأنباري، تحقيق الأستاذ/عبدالسلام هارون، دار المعارف – مصر ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م .

-شرح القصائد المشهورات ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٩م.

-شرح قصيدة كعب بن زهير ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، تحقيق د/محمود حسن ناجي، ط٣ مؤسسة علوم القرآن ١٤٠٤هـ١٩٨٤.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة ، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

- شرح الكافية الشافية، ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة – ط١/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (المتوفى ٣٦٨هـ)، تحقيق /أحمد حسن مهدلي، و على سيد على ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ١/١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- شرح المفصل ، ابن يعيش : موفق الدين يعيش (المتوفى : ٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب .من دون تاريخ.

-شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش : موفق الدين يعيش (المتوفى : ٦٤٣هـ)، تحقيق ا د/ محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي ،دار الكتب والوثائق القومية١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.

-شعر الأشهب بن رميلة، ضمن كتاب (شعراء أمويون – القسم الرابع) ، جمع وتحقيق د/ نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط ١/١٤٠٥هـ.

-شعر زيد الخيْل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق د/ أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١/ ١٤٠٨هـ.

-شعر النجاشي الحارثي، جمع وتحقيق د / سليم النعيمي، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، مجلد ١٣.

-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس: أحمد بن فارس ، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) نشر: محمد علي بيضون ، ط ١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، الجوهري : إسماعيل بن حماد (المتوفى: ٣٩٣هـ)،تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط٤/ ١٤٠٧ هم.

-صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري ،تحقيق : محمد زهير بن ناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)،ط١/ ١٤٢٢هـ .

- صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية ، ا د/مصطفى أحمد النماس،الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط١/ ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ.

- ضرائر الشعر،ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد، الأشبيلي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٦٩هـ) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع . ط ١/١٩٨٠م.

-ظاهرة التآخي في العربية ، د/ فاطمة عبد الرحمن رمضان ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، ط١/ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

-ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د/أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية، ط١/١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

-ظاهرة التغليب في العربية، د /عبد الفتاح الحموز،دار مؤتة للبحوث والدراسات ،لبنان، ط١/١٩٩٣م.

- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،د/ حسن عباس الرفايعة،دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١/١٤٢٦هـ٢٠٠٦م.

-علل النحو، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) ،تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، نشر: مكتبة الرشد - الرياض السعودية، ط١/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

-علم العروض والقافية: عبد العزيز عتيق (المتوفى: ١٣٩٦هـ) ، الناشر: دار النهضة العربية بيروت، من دون تاريخ.

-العمدة في محاسن الشعر وآدابه،لابن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: دار الجيل ، ط٥/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

-عمدة الكتّاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي،الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر ،ط١/ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق : د/مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.من دون تاريخ.

-فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، أحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي الْمَالِكِي (المتوفى: نحو ١٢٥٠هـ)، تحقيق/ إبراهيم بن سليمان البعيمي ،الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،ط١/ ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ.

-الفسر ، أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) . الأجزاء الأربعة الأُوَل تحقيق /د صفاء خلوصي بغداد . دار الشئون الثقافية العامة ج (١)١٩٦٨.ج (٢)١٩٧٧.ج (٣)٢٠٠١.ج (٤)٢٠٠٢.

- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر.

-فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان ، ترجمة ا د/ رمضان عبد التواب ، الرياض ١٩٧٧م.

- فقه اللغة وسر العربية ، الثعالبي: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، نشر: إحياء التراث العربي ، ط ١/١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

-في أصول اللغة(وهو عبارة عن قرارات مجمع اللغة العربية) أخرجه وضبطه: محمد شوقي أمين ، مصطفى حجازي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الآميرية ، ط١/١٣٩٥هـ١٩٧٥م.

- في اللهجات العربية ، د إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط/٤، من دون تاريخ.

-القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د /عبد الصبور شاهين،مكتبة الخانجي، من دون تاريخ.

- الكتاب،سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

-كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبى على الفارسى، تحقيق د / محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجى ـ القاهرة ط١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

-كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد على الفارقي ،تحقيق د/ لطفي عبد البديع ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى القيسى ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٣/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق : عدنان درويش - محمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، من دون تاريخ.

- اللامات، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي ، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق/ مازن المبارك ، الناشر: دار الفكر - دمشق ط٢/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (المتوفى: ٦١٦هـ) ، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، نشر: دار الفكر - دمشق ط١/ ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
-لسان العرب،ابن منظور (المتوفى:٧١١هـ)،دار صادر- بيروت،ط٣/ - ١٤١٤هـ.
-اللغة،جوزيف فندريس (المتوفى: ١٣٨٠هـ)،تعريب: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م.
-اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط٥/ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
-اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ ، (المتوفى: ٧٢٠هـ) تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،ط١/١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية ،ابن جني ، تحقيق : فائز فارس ،نشر: دار الكتب الثقافية - الكويت، من دون.
- اللهجات العربية في التراث ، د/ أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ليبيا١٣٩٨ هـ١٩٧٩م.
- ليس في كلام العرب، ابن خالويه : أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (المتوفى: ٣٧٠هـ) ،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢/١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،لابن الأثير: ضياء الدين، (المتوفى: ٦٣٧هـ)تحقيق : أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، نشر: دار نهضة مصر للطباعة - القاهرة، من دون تاريخ.

-مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)،تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر .ط/٥، من دون تاريخ.

- مجمع الأمثال ،الميداني : أحمد بن محمد بن أحمد، (المتوفى ٥١٨هـ)، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م .

-مجموعة شروح الشافية في علمي الصرف والخط: شرح العلامة الجار بردي، ونقرة كار ، وابن جماعة ، و زكريا الأنصاري، مكتبة المتنبي ، القاهرة ١٩٨٨م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،لابن جني ،تحقيق /علي النجدي ناصف، و/ عبد الحليم النجار ، و/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر:المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٣٨٦هـ .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١/ ١٤٢٢ هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي،الناشر:دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١/ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، (المتوفى: ٣٧٠هـ) بيروت، عالم الكتب، من دون تاريخ.

-مختصر القوافي ،أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ) ،تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ، الرياض ط ٢ ، دار المعارف السعودية١٣٩٧هـ.

- المخصص ، ابن سيده ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

-المدارس النحوية، شوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) ، الناشر: دار المعارف، من دون تاريخ.

- المدخل إلى تقويم اللسان ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق د/ عبد العزيز مطر ، مطبوعات جامعة عين شمس ، ١٤٠١هـ -١٩٨١.
-المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة ، د/صلاح الدين صالح حسنين ،دار الاتحاد العربي للطباعة ،القاهرة١٩٨١م.
-المذكر والمؤنث، للمبرد محمد بن يزيد ، أبو العباس(المتوفى: ٢٨٥هـ) ، تحقيق د /رمضان عبد التواب ، الخانجي ، القاهرة ، ط٢/ ١٤١٧-١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) ، تحقيق : فؤاد علي منصور،نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
-مسائل الإمام الطستي عن أسئلة نافع بن الأزرق وأجوبة عبد الله بن عباس ، رتب أصولها وحقق نصوصها د/ عبد الرحمن عميرة ، دار الاعتصام القاهرة . من دون تاريخ.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى ٣٧٧هـ،تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدنى القاهرة ،ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي ، تحقيق د/حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م .
-المسائل السفرية في النحو،لابن هشام ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- المسائل العسكرية ، أبو علي الفارسي، تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد،مطبعة المدني القاهرة، ط١/ ١٤٠٣هـ١٩٨٢م.
-المسائل العضديات، لأبى على الفارسى، تحقيق د / على جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت ومكتبة النهضة العربية،ط١/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
-المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي، تحقيق د/صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م .

-المسائل المنثورة . أبو علي الفارسي، تحقيق د/مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٩٨٦م .

- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (المتوفى ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م .

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، للعلامة : أحمد بن محمد الفيومي ، المكتبة العصرية ، بيروت لبنان – ط٣ ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ .

- معاني الأبنية في العربية ،د/فاضل صالح السامرائي، دار عمار ط١/١٤٢٦هـ٢٠٠٥م.

- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد ، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

-معانى القرآن ، الأخفش الأوسط : أبو الحسن المجاشعي (المتوفى: ٢١٥هـ)،تحقيق د / هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ط: ١/ ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.

-معاني القرآن، الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد (المتوفى: ٢٠٧هـ) ، الجزء الأول تحقيق /أحمد نجاتى ومحمد على النجار، والثاني تحقيق /محمد على النجار، والثالث تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى، ومراجعة أ/ على ناصف،مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – ط ٣/ ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج : أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، (المتوفى ٣١١هـ) تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

- معجم البلدان، ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) ، دار صادر، بيروت ط٢/ ١٩٩٥ .

-معجم ديوان الأدب،الفارابي (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق : د/ أحمد مختار عمر ، مراجعة: د/ إبراهيم أنيس ، طبعة: مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د/محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣/ ١٤٠٩هـ.

-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة. ط٣/ من دون تاريخ.

- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني، (المتوفى : ٦٨٠هـ) ،تحقيق د/عبدالرزاق السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية ، ط١، الجزء الأول والثاني ١٩٩٩م، والجزء الثالث : ٢٠٠٠م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ابن هشام، تحقيق د/ مازن المبارك ،و محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦/ ١٩٨٥.

-المفتاح في الصرف،الجرجاني أبو بكر عبد القاهر (المتوفى: ٤٧١هـ) ، حققه د /علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان ،ط١/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

-المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تحقيق د/ علي بو ملحم ، نشر: مكتبة الهلال بيروت. ط١/ من دون تاريخ.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ،الشاطبي: أبي إسحاق (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ط ١/١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ،العيني: محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، (مطبوع في حاشية خزانة الأدب)، بولاق، ١٢٩٩هـ .

- - مقالات في الأدب واللغة ، د/ تمام حسان ، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٩٨٥م.

- –مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى: ٣٩٥هـ) ،تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني : عبد القاهر (المتوفى ٤٧٤هـ) تحقيق د/ كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، المبرد : أبو العباس، محمد بن يزيد، (المتوفى : ٢٨٥هـ)، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب، من دون تاريخ.
–الملخّص فى ضبط قوانين العربية، لابن أبى الربيع. الجزء الأول، تحقيق د/على سلطان الحكيمى. أم القرى ،ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
–الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، (المتوفى: ٦٦٩هـ) ، الناشر: مكتبة لبنان ،ط١/ ١٩٩٦.
–من أسرار اللغة ، د إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو القاهرة،ط٦/١٩٧٨م.
- –مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ،د/ حسن هنداوي ، دار القلم ١٤٠٩-١٩٨٩م.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م .
–من صيغ وأوزان العربية (أفعل) ، د/عبد الحليم عبد الباسط المرصفي، دار مرجان للطباعة القاهرة ط١/١٣٩٨هـ.
–من قضايا اللغة، د/ مصطفى النحاس، الكويت ،ط١/ ١٤١٥-١٩٩٥.
–المنهج الصوتي للبنية العربية.رؤية جديدة في الصرف العربي ،د/ عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة ،ط١/١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
–نتائج الفكر في النَّحو، السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، تحقيق الشيخين / عادل أحمد عبد الموجود ، على أحمد معوض ،دار الكتب العلمية -بيروت ، ط١/ ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م .

-نُزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د /إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣/ ١٤٠٥هـ.

- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري : أبو الخير، محمد بن محمد، (المتوفى ٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه/علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، من دون تاريخ.

-النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الشنتمري:الأعلم أبو الحجاج(المتوفى ٤٧٦هـ)، تحقيق د/زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ١٩٨٧م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، تحقيق / طاهر أحمد الزاوى ،و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

-نهاية القول المفيد في علم التجويد، الشيخ محمد مكي نصر ،صححه الشيخ على محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

-النوادر فى اللغة، لأبى زيد الأنصارى ،تحقيق د / محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق – بيروت ط١/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

- الوحدات الصوتية ودورها في بناء الكلمة العربية ، د احمد عبد العظيم عبدالغني ، القاهرة ، دار النصر ، من دون تاريخ.

ثانيًا : الرسائل العلمية.

-أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي ، دراسة صرفية لغوية من خلال لسان العرب، رسالة دكتوراه . د/ يحيي بن عبد الله حسن الشريف . إشراف أ.د/ سليمان إبراهيم العايد . أمّ القرى١٤٢٣هـ٢٠٠٣م.

-أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ، رسالة دكتوراه ، علي بن عبد الله علي القرني ،إشراف سليمان بن إبراهيم العابد . جامعة أم القرى١٤٢٥هـ.٢٠٠٤م.

-اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ) ، رسالة ماجستير ، تحقيق : عبد الله حامد النمري ، بكلية الشريعة ، جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

-أوجه التنظير عند ابن جني ، رسالة ماجستير ، د/ محمد بن علي العمري. إشراف ا.د/ سليمان إبراهيم العايد. كلية اللغة العربية. أم القرى ١٤٢٤هـ.

-ردُّ الألفاظ إلى أصولها، عبدالكريم بن صالح الزهراني. رسالة ماجستير، إشراف أ.د/ حسن موسى الشاعر.جامعة أم القرى. ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

- شرح شافية ابن الحاجب .الخضر اليزدي،رسالة دكتوراه ، دراسة وتحقيق د/حسن أحمد العثمان .إشراف اد/أحمد مكي الأنصاري. جامعة أم القرى١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية ،رسالة ماجستير، إعداد/ مرزوق عطية المرزوقي . إشراف ا د /محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

-ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة ، دراسة نظرية تحليلية استقرائية .رسالة ماجستير .د/عبد الرحمن بن حسن العارف ، إشراف اد/تمام حسان .أم القرى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

-المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة.رسالة ماجستير ، د/هاني محمد عبد الرازق القزاز. إشراف اد/مصطفى خليل خاطر.القاهرة.دسوق٢٠٠٣م.

-المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي ، رسالة ماجستير ، د/محمد يوسف عبد الله آل محسن ، إشراف اد/عبد الرحمن محمد إسماعيل،جامعة أم القرى١٤١٠هـ١٩٨٩م.

-معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري على مستوى الكلمة المفردة ،رسالة ماجستير، د/ إبراهيم عبد الله الغامدي ، إشراف ا د/ سليمان إبراهيم العايد ، أمّ القرى١٤١٠هـ١٩٨٩م.

-المقتصد في شرح التكملة ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ) ، رسالة دكتوراه، تحقيق د/ أحمد الدرويش ، إشراف ا د/ محمد السلطاني ، جامعة الإمام. ١٤١١-١٤١٢هـ.

-الموافقات بين المفرد وجمع التكسير في العربية .رسالة ماجستير. أعدها /عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي . إشراف ا د / أحمد عبد الدايم . أم القرى ١٤٢٧ هـ٢٠٠٦م.

-الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية .رسالة ماجستير . إعداد / سلوى محمد عمر عرب . إشراف ا د/ السيد رزق الطويل .جامعة أم القرى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

ثالثا :البحوث والدوريات العلمية.

- الأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه معاني القرآن .د/حمدي الجبالي .بحث منشور بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ،نابلس فلسطين، المجلد ١٩/٢٠٠٥م.

-التقاء الساكنين في ضوء التعليل الصوتي ،د /سيد أحمد على الصاوي، مجلة كليـــة اللغـــة العربيـــة بأســـيوط جامعـــة الأزهـــر ، القـــاهرة ، عـــدد ١٢ ١٤١٣هـ١٩٩٢م.

- أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، د/رشيد بلحبيب ، بحث منشور بمجلة اللسان العربي، دمشق.

-بناء الثلاثي وأحرف المد إبراهيم السامرائي ، مجمع اللغة العربية الجزء ٢٤لسنة١٣٨٨هـ١٩٦٩م.

- -التعليل ونظام اللغة . د/ عبد القادر المهيري .بحث منشور بحوليات الجامعة التونسية عدد٢٢/١٩٨٣.

-تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية، بحث لمحمد أوكمضان ، مجلة اللسان العربي، العدد٤٤ سنة١٩٩٧ .

-حديث عن أبنية العربية . د/ محمد حسن حسن جبل ، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بالمنصورة ، العدد الثالث عشر ١٤١٤هـ١٩٩٤.

- الحمل على النقيض في الاستعمال العربي ، د خديجة أحمد مفتي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها جـ١٣/ ، عدد جمادى الأولى ١٤٢٥هـ.

-خطاب الماردي ومنهجه في النحو،د/ حسن موسى الشاعر ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون- رجب-ذوالحجة ١٤٠٨هـ.

-الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف ، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .العدد السابع.

- ظاهرة التقاصّ في النحو العربي ، د/ دردير محمد أبو السعود ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق ، د أحمد علم الدين الجندي ، مجلة مجمع اللغة العربية العدد الثاني ١٩٨٤م.

- في الإعراب ومشكلاته ، د أحمد علم الدين الجندي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء ٣٢ لعام١٣٩٨هـ١٩٧٨م .

-اللغة والنقد الأدبي ،د/ تمام حسان عمر ، مجلة فصول ، القاهرة. المجلد الرابع.العدد الأول . ديسمبر١٩٨٣م.

- مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها في الكلام العربي ، د / عبد الفتاح الحموز ، دار مؤتة للبحوث والدراسات .المجلد الثاني .العدد الأول ١٩٨٧.

-نحو حلول جذرية لمشكلة الفعل العربي الثلاثي ، بحث منشور بمجلة إبداع ، تصدر عن الهيئة العامة المصرية للكتاب ، العدد السادس، يونيو ١٩٨٥م.

((فهـرس المحتويـــات))

الموضـــوع	الصفحـة
مقدمـة البحث.	٧٩٨
التمهيد : البنية الصرفية ، ووسائل صوغها.	٩٠٢
أولاً :مفهوم البِنية الصرفية.	٩٠٣
ثانيًا:كثرة الأبنية في العربية.	٩٠٦
ثالثًا:وسائل صوغ الأبنية وتغييرها.	٩٠٩
رابعًا : المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية.	٩١١
الباب الأول : ضوابط مرجعها إلى الذوق والحسّ اللغوي.	٩١٥
الفصل الأول :ضابط التخفيف ، وأثره في صوغ البنية الصرفية.	٩١٦
مدخل في الحديث عن التخفيف ، وأنواعه.	٩١٧
صور التخفيف ، والنتائج المترتبة عليها.	٩٢٠
أسباب التخفيف ودواعيه.	٩٨١
التخفيف والعدول عن الأصل.	٩٨٤
الفصل الثاني:ضابط كثرة الاستعمال، وأثره في صوغ البنية الصرفية.	٩٩٦
مدخل في الحديث عن كثرة الاستعمال.	٩٩٧
الغاية من اعتمادها كضابط في صوغ البنية الصرفية.	٩٩٨
علاقة كثرة الاستعمال بالأصالة والفرعية.	١٠٠٢
كثرة الاستعمال والقياس الصرفي.	١٠٠٣
مظاهر كثرة الاستعمال على المستوى الصرفي.	١٠٠٩

الباب الثاني: ضوابط مرجعها إلى القياس العقلي.	**١٠٣٢**
المشابهة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.	**١٠٣٢**
مفهوم المشابهة وتأصيلها في كتب الصرفيين القدامى.	**١٠٣٣**
قواعد عامة تتعلق بالمشابهة وتضبط أثرها.	**١٠٣٨**
صور المشابهة وأشكالها المتنوعة.	**١٠٤٣**
المشابهة والعدول عن الأصل	**١٠٨٤**
الباب الثالث : ضوابط مرجعها إلى المعنى.	**١٠٨٩**
الفصل الأول: أمن اللبس وأثره في صوغ البنية الصرفية.	**١٠٩٠**
مدخل في أهمية هذا الضابط.	**١٠٩١**
الوسائل اللازمة لأمن اللبس	**١٠٩٢**
ما لا يُبالَى فيه باللبس ، أو أَمْنِه.	**١٠٩٨**
ارتباط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية الصرفية الأخرى.	**١١٠٣**
مظاهر أمن اللبس على المستوى الصرفي.	**١١٠٨**
أمن اللبس والعدول عن الأصل.	**١١١٣**
أمن اللبس والقياس الصرفي.	**١١٢٨**
الفصل الثاني: الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.	**١١٣١**
أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية.	**١١٣٢**
نماذج توضح أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية.	**١١٣٤**
أثر الدلالة في العدول عن الأصل.	**١١٥٧**
خاتمة البحث.	**١١٦٢**
ثَبْتٌ بأهم مصادر البحث ومراجعه.	**١١٧٢**
فهرس المحتويــات	**١١٩٩**